



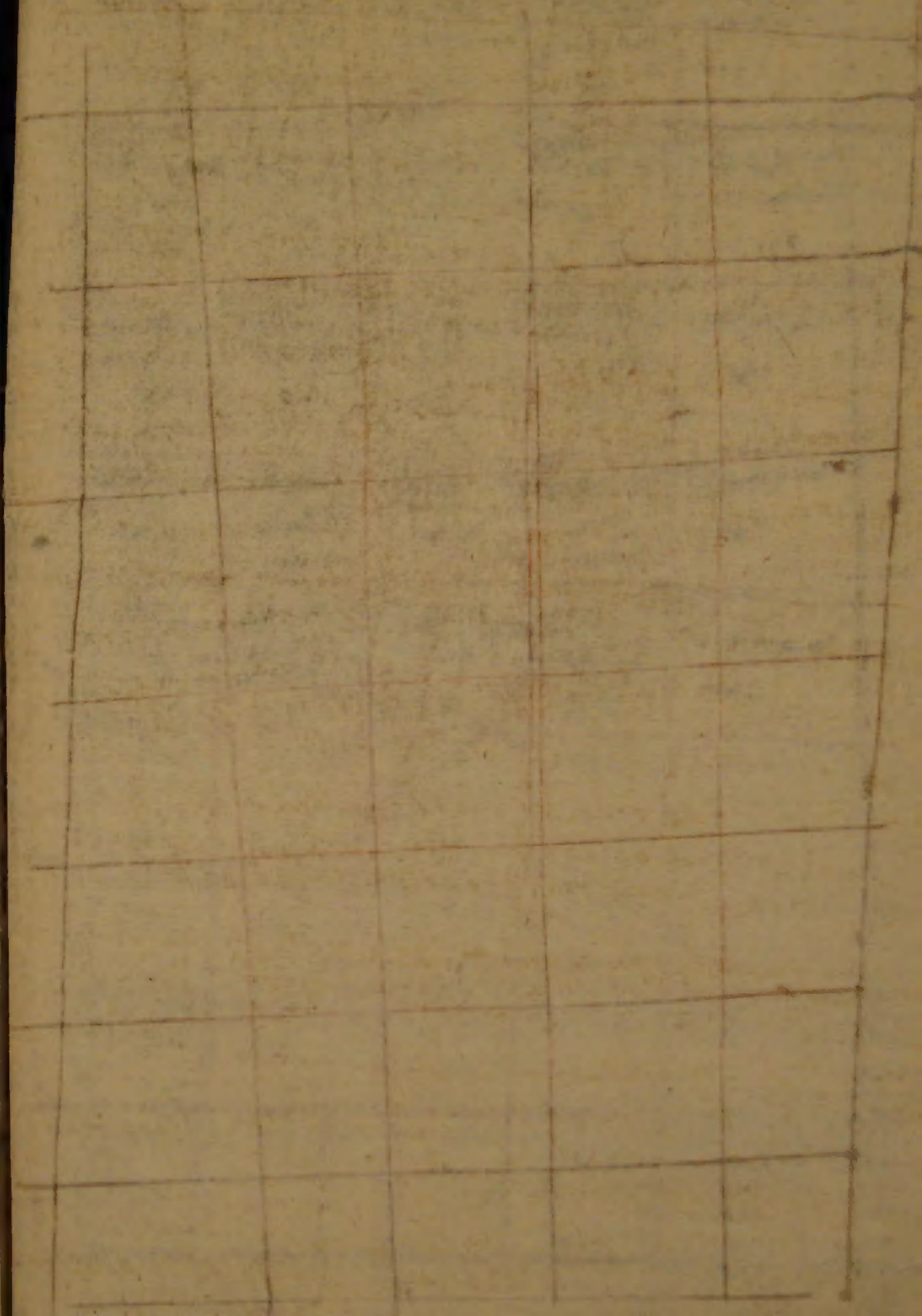




فصل في ضياء الطبايع استأور رجلا بطبع طبايع ١٢٩	فصل في ضياء الملائكة غرفت السيفه فله ١٢٩	فصل في ضياء الكائنات أخذ حفا لنسيم قلب ١٢٩	فصل في ضياء الحداد ١٢٩	فصل في ضياء الفضاير دفعناه ١٢٩
فصل في ضياء الحيا والنياب ١٢٩	فصل في ضياء الطحا ١٣٠	فصل في ضياء الملائكة ١٣٠	فصل في ضياء المنطق ١٣٠	فصل في ضياء النوا بعث اليه ١٣٠
فصل في ضياء الخبير ١٣١	فصل في ضياء الطحا دار الابن ١٣١	فصل في ضياء العظم ١٣١	المباشر المبتدئ ١٣١	كتاب الاحكام والنصير في ملكه ١٣١
فصل في ضياء الكبر ١٣١	فصل في ضياء عمارة دار الرزق ١٣٢	فصل في ضياء المحيط ١٣٣	فصل في ضياء وطع الاعقبات ١٣٤	فصل في ضياء احكام ١٣٤
فصل في استأور قديم ١٣٤	كتاب في الضابط المعروف في كانه في المكنة ١٣٥	فصل في بيان احكام النسب عليه السلام ١٣٥	فصل في الحاف اذا امر بخلاف ١٣٦	كتاب الرضا ١٣٨

الشرع عبارة عن حكم مفقود
لا يحتمل الزيادة والنقصان
يثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه

ابو مسعود اسم عثمان بن ثابت
وابو يوسف اسم يعقوب بن ابراهيم
والشافعي اسم بايزيد بن مسعود



صلوات استخاره اول وجهه نیت اوله
ادبرونی علی بسمی ان کان خیرا و ادبرونی علی شمای ان کان شرآ

دخول کتاب المسطاب فی توبه ملک الله
مالا رث الشرعی ادعی من قبل اللاح البکر الحاج عبد الله
المؤمن والمغفور به رحمة الرحمن وبغفره ١٤١٢ هـ والحمد
لحم رب البریم والکرم سبح الموفق نصحاء بالیادونه
الکرم وفقنی وبسرک حفظه کرم ملک الکریم وکرم الحیاء العظام
رحمهم الله علمهم الصبر

محرمه القدر الحرام
الشيخ حسن بن علي
احمد عليم

طهارة صلوة
١ ١٣

توت اید نمشد در بزمی مورا اجل از زلف کبی
کم طاشربو بر زمینه دانه خرمی کبی

احسان افطون اردو
کتابخانه

عبد الله بن عبد الرحمن
بن عبد الله بن عبد الرحمن
بن عبد الله بن عبد الرحمن
بن عبد الله بن عبد الرحمن
بن عبد الله بن عبد الرحمن

تف	تبع	شعر	اجاز	رهن	مضاربه	وكلات	كفاله	حواله	صلح	افزار
۵۷	۹۰	۷۲	۷۳	۷۶	۷۷	۷۸	۸۲	۸۴	۸۵	۸۷
نصب	لقیط	لقطه	مفتوح	ایاق	عبد	شهوت	حدود	اکراه	دایات	ادب قاض
۸۹	۹۰	۹۰	۹۰	۹۱	۹۱	۹۳	۹۸	۱۰۲	۱۰۲	۱۰۵
عوی	ایات	ضمان	جنایه والایات	مکلفین	الفاظ کفر	احکام	وصایا			
۱۰۷	۱۱۵	۱۱۶	۱۴۱	۱۴۱	۱۴۵	۱۴۵	۱۴۸			



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله تعالى **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** قرأه أبو حنيفة رحمه الله وحقيقته الرسول وصدقوا قول الله وما جاء به الرسول من عند الله
أوقات إلى الصلاة خطاب خاص للمحدثين بالوجوب إذا أرادتم القيام إلى الصلاة وأنتم لا تجزئون
 لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله الآية عن كثرة القراءة الفعل بالفعول المستحب لا يجوز والنية
 على أن من أراد العبادات ينبغي أن يبادر إليها بحيث لا يتفكّل الفعل عن الإرادة قيل ظاهر الآية
 يجب توفيقه على كل خير والتمسك إلى الصلوة وأن لم يكن محدثا وأصحاب الطواغر منهم داود والاصفاذ تجدد
 الوضوء وأما الإجماع على خلافه ويجوز أن يكون للندب لغير المحدثين لقوله ثم نوضأ على طهر كتبه
 له عشر حركات وتجديد الوضوء مستحب بشرط أن يصل بالوضوء الأول ما يشترطه وقيل كان الوضوء
 لكل صلاة وجبا أول ما فرض ثم نسخ لما روي أنه لم كان يتوضأ لكل صلاة فلما كان يوم النسخ نسخ عليه
 فصل الحس بوضوء واحد فقال له عرض صنعت شيئا ثم تصنع به يا رسول الله قبل هذا فقال لم يا عرض
 عما فعلت يعني بيا نا للبر ذكرا لا يقع شيء في الحرج وقيل إذا قمتم من نومكم إلى الصلوة وروي ابن عباس
 رضي الله عنه أنه كان ينام ثم يصل ولا يتوضأ فيل عن ذلك فقال است كما صدمكم فانه غيبا ولا ينام قلبي ولو أحدثت
 لغيت وأما نادى المؤمنين لأن غير المؤمنين لا يكون مكلفا بالعبادة وأنا التفت من الغياب
 إلى مخاطبة الحكم **فاسلوا وروىكم** أي فليصل كل منكم وجهه لأن مقابلة الجميع باجمع يتقضى انقسام الأمان
 إلى الأقسام المذكورة في الصلاة عليه ولا حاجة إلى ذلك خلافا لما كان الوجه من قصاص من غير أناس إلى أسفل
 من والى شحني الأذن هذا باعتبار الغالب لأن هذا الوجه من مبدأ سطح الجبهة سواء عليه شعرا أو لا
 ومقدار مفروض علم من وضوء الرسول وأما تقدم غسل الوجه لأن أول المواقف **وأيديكم إلى المرافق**
 جهره على وضوء مرتين في الغسل ولذلك قيل المرفقين مع والغاية إذا تناول ما قبلها يكون لامقاط
 ما وراءها ومعنى الغاية تحلل وغسل الرسول عدم المرفقين في الوضوء وقيل ببيان أنه وقيل متعلق إلى
 المرفقين تقديره وأيديكم مضاة إلى المرفق ولو كان كذلك لم يبق معنى التحديد ولا يذکر مرتبة
 فإيه لأن مطلق اليد متعلق عليها **سواء بيمين أو يسار** أي سواء باليمين أو يسار الماء دون التيل الباء زائدة
 عند ما لك يقرض مسح كل رأس كما في التيمم لأنه أطلق ذكرها فصارت كاطلاق ذكر الوجه قلنا لم يقل واسحوا
 رؤسكم بل قالوا وبسماواتهم كما يقال مسح يدي بالحائط فأبوضفنه رج بوجبه ذبقة وكذا
 أحمد في سجدة كما يقول رأت فلانا وأما أدب جانيته ودفعه ولأن الربع ثبت بفعل النبي عم
 حيث في سجدة فم فيه فلو قضا ومسح على فاصية فالآية مجله فالحق فعله بيان أنه والتفاهع يوجب
 ما جعله عليه من سجدة واحدة **وارجلكم إلى الكعبين** يعني فاعسوا أرجلكم مع الكعبين إن كانت مجردة

عن النبي

عن النبي الحنف وما يقيم مقامه في جواز المسح عليه هذا على قراءة من قرأه وأرجلكم نصب اللام معطوفا
 على أيديكم أو وجوهكم وأما على قراءة من قرأه بالحن عطفاً على رؤسكم على سبيل التبعية والحوار كما في قوله
 وهو يعني فكان معناه واسحوا بأرجلكم إن لبستم الخفاف وما يقدم مقامه في جواز المسح عليه على
 طهارة كما لا يروى أنه لم كان يغسل الرجلين عند البقرة ويسحها عند البس وهذا يعلم بطلان
 ما ذهب أصحاب الظاهر المسح عليها مجرد الظاهر العطف ولكن منع ورد بأنه لما جعل الله تعالى للرجل
 هذا إلى الكعبين غلنا أنه مرود على محدود وهو اليد لا اليد لأن الله تعالى أراد المسح عليها لم يذكره محدوداً
 كما أنه تعالى لما أمرنا بالمسح بالراس لم يجعله محدوداً قيل فإيه هذا العطف وإن كانت غير
 مسوغة هي الحث على اقتضائه في صلب الماء على الرجلين لأن في غسل الرجلين طهارة أسرف
 الماء انتهى عنه فإن قيل إذا قرأت الآية بقراين فالله تعالى جاء بها جميعاً أو بأحد ما قيل هذا
 على وجهين إذا كان لكل قراءة معنى غير معنى الآخر فالله تعالى قال بها جميعاً وصارت
 الآية بمنزلة الآيتين وإن كانت القرأتان جميعاً بمعنى واحد فانه يقع قال بأحد ما لكه وخضبان
 بقراء بقراين جميعاً قيل نابع المرافق وشي الكعبين لأن جمع المرافق يقال لجمع المخاطبين فيلزم
 انقسام الأحاد إلى الأحاد وتكثيرة الكعبين لشي قرصان في كل من الرجلين كعبين وغسل لا
 عضواً للثنية ومسح الرأس فرض في الوضوء بهذه الآية وفيها اثني عشر موضعاً يجب أن يتعاهد
 التوضي عليها لما روي على أنه أوصى لانه الحسين بأشياء ثم قال والرم المافين وهما فوق
 العينين وتحت الحماصين ثم قال والرم الصدغين وهما تحت الصدغين ثم قال والرم اللذان وهما
 ما بين الشفة السفلى وفوق الحية ثم قال والرم الخطين وهما فوق الشفة العليا وأربعة الأذن ثم قال
 والرم العراقي وهما الموضع الأربعة التي هي ما بين العقب من الكعب ثم قال والرم خثرة الحاتم الذي
 لم يتحرك فإن النبي عم كان يلزمها ويتعاهد **فالسيف** أي السابغ لأن
 توضاء ولم يصل الماء تحت حاجيته جزاء وعليه الفتوى وسبيل الماء في الوضوء والغسل
 شرط عندنا خلافاً للابن سفيان رحمه الله وخج غل كل ما كان مركباً على أعضاء الوضوء من
 الأصابع الزايد والكيف الزايد وأن خلق على العضد غل ما يزي محل الفرض ولا يلزم غل ما فوقه
 وعندنا في حنيفة رج ولو مسح ثلث خبطة أو ربعها جزاء وأن مسح أقل من ذلك لم يجز به وعن أبي
 يوسف رج روايتان في رواية مسح كلها وفي رواية يجزئ ترك الكل والحيه هي التي يذوق بشره
 الوجه أما المستبرئ لا يجب اتصال الماء إليه بحال وفي كتاب أبو حنيفة تحليل الخيطة ليس بسنة وأما
 هو مستحب عن أبي حنيفة إذا مسح رأسه ما فوق أذنيه جزاءه على اختلاف الروايات وأن مسح تحتها
 لا يجزئ وأن أصابع رأسه مقدار ثلاثة أصابع من ماء المطر جزاءه سنة مسح يده أول مسح
 فإن خلق رأسه والحية بعد مسح عليه أو مسح على ففنه ثم فسر موضع المسح لا يجب عليه أن مسح ثانياً
 فإن مسح بأصبع واحدة بطنها فظهرها وجانبها والصحيح أنه يجوز كالاستنجاء بجر لثله
 أعرف وقد روي في مسح الرأس عن أصحابنا رقم ثلث روايات في رواية الكرخي والطحاوي
 مقدار الناصية وهو الشعر ما يلي اللحية وذكره الطحاوي أن المراد بها إذا بلغت مقدار ثلثه أصابع

الغسل واجب

كأنه

كأنه

فيما هم

وفي رواية هشام عن أبي حنيفة مقدار ثلثة اصابع موضوعة من غير مد وفي اختلاف زفر
 عن أبي حنيفة وأبي يوسف ربع الرأس فأنهما قالاه في لا يجزئ حتى يبلغ ثلثة اصابع
 مقدار ثلث رأسه أو ربع رأسه إلى هناك لا يدخل الفين ساقطاً من غسل وجهه
 وغرض غيبته تغيباً شديداً لا يجوز وقيل لا يقطع فيمن رمد عينه فمست واجتمع ومما جاء
 أنه يكلف بصل إلى تحت مجتمع الرص وفي الشفة قيل تبع للغم فلا يجب بصل الماء إليه قال أبو جعفر
 ما يظهر منها عند الانضمام فهو من الوجه يجب بصل الماء إليه وما يكتم منها عند الانضمام فلا يجب بصل
 الماء إليه وإن أخذ بكفة ما رفع منه بثلثة مرات وتضمض بجوز وبما لم يفعل ذلك لاستتياق لا يجوز
 وتأخير غسل اليد من روي لا صابع إلى المرفقين وهل يجب بصل الماء إلى تحت الأظفار قال
 الفقيه أبو بكر يجب حتى لا يجد في الأظفار في طهارة طين يجب بصل
 الماء إلى ما تحته وإن كان قصيراً لا يجب وإن أصابه فأن كان واسعاً لا يجب تحريكه ولا أن عوان
 كان ضيقاً لا بد من نزعه وتحريكه والنقب الذي فيه القرط على هذا الوجه قال في ابتداء الوضوء
 لا اله الا الله أو الحمد لله أو أشهد أن لا اله الا الله صادقة في السنة التسمية بغسل وجهه وبمسح الرأس
 الذوق إلى الجهة يجوز والسنة أن يمر من الجهة إلى الذوق ثم يسقط عما وراء العذراء يعني
 يسقط أبو يوسف فتراض الغسل عما وراء العذراء وهو البياض الذي بين العذراء والاذن
 لأن الشرة التي تحت الشعر في العذراء إذا لم يجب غسلها فما هو بعد أولي وقال لا يجب غسله لأن
 ما تحت الشعر نالم يجب غسله لا استعارة بالشعر فكأنه خرج عن كونه وجهاً ولا استئثاراً بما وراء
 العذراء فيجب من الوجه كما كان وإن كان أنط أو أمرد فغسله وجب تنافياً في السنة التسمية
 في الوضوء من السنة في ظاهر الرواية ما يدل على أنه أدب ويسعى قبل الاستنجاء وقال البعض
 بعد الاستنجاء فإن ترك التسمية عاداً أو ناسياً يجوز صلوة ويكره أن يتكلم عاداً وفي نسخة الإمام
 خراهر زاده لا بأس به ثم يضمض ويستشق وهاهنا سنتان في الوضوء فريضة في الجنابة وحده
 المضض استيعاب الماء جميع الفم والبالغة فيه أن يصل الماء إلى رأس حلقه وهذا الاستنشاق
 أن يصل الماء إلى المارن والبالغة فيه أن يجاوز المارن فإن كان بين أسنانه شيء من الطعام هل
 يجب بصل الماء إلى ما تحته أن كان كثيراً يتبين للناظر كما في سقوط السج يجب بصل الماء إليه وإن
 كان قليلاً لا يكون عفواً وإن كان في طواصنه نبت وبها شيء يجب بصل الماء إليه وفي فتاوي
 باب الوضوء أن كان بين أسنانه طعام ولم يصل الماء تحته في الغسل من الجنابة جاز لأن الماء
 شيء لطيف يصل تحت غالباً قاله ربه يعني ثم الترتيب في المضض والاستنشاق
 سنة عندنا حتى يضمض أو لا يجب بصل الماء إلى الذوق قبل نبات اللحية وما تحت الذوق
 لا يجب بصل الماء إليه وإذا نبت اللحية لا يجب بصل الماء إلى ما تحتها عندنا وروي أبو يوسف
 عنه أنه ضيف أنه يلزم إمرار الماء على ظاهر اللحية والحاجباه والشادبان كاللحية في الحكم فإن زال
 شعر مقدم الرأس بالصلع الأصح أنه لا يجب بصل الماء إليه ويستاك فإن لم يكن له ذلك الحشيش
 فقد باصبعه يمال هذا الثوب المصري والقوي سوار والسنة في غسل اليدين والرجلين البداية

بالاصابع واليد

والدلك عندنا سنة والغسل مرة فريضه عندنا وإن توضع مرة سابعة جاز في السبعين أن يصل
 الماء إلى العضو ويسيل ويتغلط منه قطرات أما إذا أفاض الماء على رأس العضو ففيل أن يصل
 إلى المرفق أو الكعبين الماء ويتربك في آخر العضو لا يكون سبعاً وإن توضع مرة مرة أن
 فصل لغرة الماء أو لغرة اليد أو الحامة لا يكره وكذا أن يغسل أحياناً أما إذا اتخذ ذلك عادة
 يكره وأن غسل موضع الوضوء أربع مرة يكره وقال الفقيه أبو جعفر روي لا يكره إلا
 إذا رأى السنة فيها وآلة الثلثة وهذا إذا يفرغ من الوضوء فإن فرغ ثم استأنف الوضوء
 لا يكره بالاتفاق وقيل الكعبين والكعب هو العظم الثلثة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند
 محمد الفصل الذي في وسط القدم وأيضاً الماء على ركني الأصابع وبين الأصابع فريضة
 وتحليل اللحية بعد بصل الماء سنة والرتيب والولاء سنة عندنا ويجزئ الوضوء
 والغسل بغير نية إلا أن الكرخي حرج أشار في كتابه إلى أن الوضوء بغير النية ليس الوضوء الذي
 أمر به الشرع فإذا لم يبق فقد ساقطاً خطأ وخالف السنة وهكذا قال المتقدمون
 من أصحابنا روي أنه لا يثبت ولا يصح بصل الوضوء الماء جوبه وقال بعض المتأخرين يثبت
 ويصح بصله وكيفية النية أن ينوي إزالة الحدث به أو إقامة الصلوة ولو أكر الوضوء للصلوة
 يكره وإن أكر الوضوء لغرض الصلوة لا يكره عندنا بناءً على أن الوضوء ليس بعبادة مقصودة
 عندنا وجعل به قرينة فيزيات وأطراف قشر القرية موصولة بالجلد لا الطرف الذي يخرج
 منه النعج فإنه لا يصل الماء إلى ما تحت القشر يجزئ الوضوء وفي مجموع النوازل لو جعل الشح في
 شقاق الرجل لم يصل الماء إليه جاز أن يضرب الماء إليه فاحترقه جاز بكل حال وفي فتاوي
 القاضي الإمام أبي علي لو توضع الرجل أو غسل وتبقى على جبهته أو أعضائه وضوء خريف برغوث
 أو نيم ذباب لم يصل الماء تحته جاز وضوءه وصلوته وكذا لو كان على أعضائه وضوءه فليست
 ولا يصل الماء تحته جاز وضوءه بخلاف الترادف مجزئ عن غسل أعضائه لشقاق يتر الماء عليه
 أن قدر والامسح أن قدر ولا يغسل ما حوله وإن عجز عن الوضوء لشقاق في يديه يستعين بغيره فيؤ
 وإن يتم ولم يسع جاز وإن كان في رجله شقاق جعل فيه دواء يرم بأمراً بالماء عليه لا بصله فرفع
 ولا يكره المسح وكذا إذا سقط ظفر فجعل فيه دواء فإن سقط الدواء بعد الوضوء عنه برئ من
 غسله كالمسح على الجبار صرف البلل من عضو إلى عضو جاز في الغسل الماء الوضوء من بالغسل والوضوء
 على الزوج مريض عجز عن الوضوء فغسل جارية أن يتوضئه دون امرأة والأولى أن لا يستعين بغيره
 في الوضوء يكره الغضم والامسح في الماء والتعفيف في ضرب الماء على الوجه والأولى أن يكون الفضة
 باليمين والاستنشاق باليسار توضئ ثم استنجى بوضوء يتر من الرجل المقطوعة من موضع
 الوضوء شيء يجب غسله وإن كان له امرأة لا يجب عليها أن توضئه لأن هذا ليس من
 حقوق الزوجية ولكن أن يترعت بذلك فقد أحسن لأنها إغانة على الطاعة وجعل له عبداً
 مريضاً لا يستطيع أن يتوضأ يجب على مولاه أن يرضه ولو كان له امرأة مريضه لا يجب عليه أن
 يرضها وفي فتاوي ما وراء النهر رجل شلت يده اليسرى ولم يجد منه بصل الماء عليه عند الاستنجاء

على الرجل مريض عجز عن الوضوء

قال لا يستنجي وأن قدر على الماء الجاري استنجى بميمه ولو شئت يراه قال يسبح بيديه على الارض
وجبه على خابط ويجزبه ولا يدع الصلوة وذلك الحسن في الراوي عما ياتي ح ان الرجل اذا كان
مقطوع اليدين من الرافقين ومنقطع الرجلين من الكعبين يرضو وجهه ويستر طرفي الرافقين
والكعبين بالماء ولم تجز ذلك وهو قول ابي يوسف ^{في} من يغتسل في الماء الجاري او مكث
قد رمايع فيه الوضوء والغسل لا يكون تاركاً للسنه ورطل للاستنجاء واخر الغسل الرقبه
اخر لبقية الاعضاء خلق لحية وراى او شارب او قلم اظفاره بعد الوضوء لا يعيد ولا يجامر
الماء ايضا شك في خلال الوضوء في غسل بعض اعضاءه وذلك اول ما عرض غسل ذلك الموضع وان
يعرض كبراً لم يفت كما اذا عرض بعد الوضوء في غسل بعض اعضاءه والشاك في الحديث على الوضوء
وفي الوضوء على صفة ولا يجزي ^{في} الادب ان لا يسرف في الماء ولا يقر ويستر بفضل وضوءه
او بعضه قايماً او قاعداً مستقبل القبلة وقال الامام في اخر زاده يشرب قايماً وعند الزمزم
يشرب قايماً ويكاه انا بعد الفراغ لصلوة اخرى ويقول بعد الفراغ من الوضوء قايماً مستقبل
القبلة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان
لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك ويستقبل القبلة عند الوضوء ويقول عند غسل كل عضو
اشهد ان لا اله الا الله وصل لا شريك واشهد ان محمداً عبده ورسوله وان لا يتكلم بكلام الناس
ويترك امر وضوءه بنفسه ولا يترك عورته مكشوفة ولا يسبح ساير اعضاءه بالخرقة التي مسح
بها موضع الاستنجاء ويتأهب للصلوة قبل الوقت وان يصلي ركعتين بعد الفراغ من الوضوء ثم
الوضوء على ثلث انواع فرض وهو الوضوء للصلوة الفريضة او للصلوة الجانحة وسجد التلاوة و
واجب وهو الوضوء للطواف بالبيت ومندوب وهو الوضوء للغنم وغير الغنم والكذب
وانشاد الشعر من فقه الوضوء على الوضوء والغسل المبتدئ اعلم ان السواك
سنه ولا ان يستاك باي سواك كان اراك او غيرك رأت وكيف كان طبياً او غير طبياً بلولاً
وغير مبلول وفي اي حاله كان طاهراً او نجساً او حائضاً او مسطراً وفي اي وقت كان
ليلاً او نهاراً او غداً او عتيلاً حاله الوضوء او غير حاله الوضوء والسجدة فيه ان يستاك بعد
الاستنجاء بالماء قبل الوضوء او حال الاستنجاء فاذا اراد السواك ينبغي ان ياخذ بيد اليمنى
ويبدأ بالاسنان العليا من الجانب الايمن ثم بالاسفل من الجانب الايمن ثم بالاسفل من الجانب
الايسر من الجانب الايسر ويستاك عرضاً لا طولاً ولا تقرب فيه يستاك الى ان يطبق قلبه بزوال الخلو
والشخب فيه ثلث مرات ثلث مياه ويستاك بالموادة خارج الاسنان وداخلها ما اعلاها واغفلها
ورؤس الاضراس وبين كل سنين ويكون رؤس السواك ليلاً او نهاراً فان لم يكن له سواك
يستاك باصابعه وبأشبع اسنان باس وبالافضل ان يستاك بالستابتين يبدأ باللبابة
اليسرى ثم باليمنى وان شاء استاك بايهام اليمنى واللبابة اليمنى يبدأ بالاهام من الجانب
الايمن يستاك فوقاً وتحتاً ثم باللبابة من الجانب الايسر يستاك فوقاً وتحتاً وعند
ذلك اللهم طيب كبريتي ونور قلبي وطهر اعضائي ونحضر نوري وادخلني برحمتك في عتق

سواك

زاد

في عبادك العالمين ^{في} **الاستنجاء** استعمال الاطجار والماء والاستبراء نقل
الافقيام والركض بها والتفخ والسعال وغض الذك حتى يستيقظ بزوال اثر البول والا
ستنجاء طلب النقاوة وهو ان يدلك مقعدك بالاطجار حال الاستنجاء او بالاصابع حاله
الاستنجاء بالماء حتى يذهب الرائحة الكريهة وقد فسرها بتفسير آخر والاصح ما ذكرنا الاصل
في الاستنجاء قوله تعالى رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المتطهرين وذلك ان ناساً من اهل الجدة
قبلاً كانوا اذا اوى الخلاء استنجوا بالاطجار ثم بالماء فاشي الله تعالى عليهم وانزل في شانهم هذه الآية
وكان الاستنجاء قبل ذلك بالاطجار دون الماء اعلم ان الاستنجاء على سنة او على اربعة منها
فريضة فهي في الجنابة والحيض والنفس وفيما اذا تجاوز النجاسة مخرجها واما الواجب
اذا كانت النجاسة مقدار المقعد واما السنة فهي اذا كانت النجاسة دون مقدار المقعد
او بال وللم يفتوا فاذا لم يتجاوز النجاسة مخرجها من القبل والدرم معقوف من الرقبه
والمرأة وان زاد على قدر الدرهم اذا جمعوا وبطهر ان بالاطجار واذا تجاوزت لم يطهر
الا بالماء واذا كانت النجاسة في موضع متفرقة جمع فيها اذا كانت على يد النجاسة وعلى يديه
وعلى مكان صلوة نجاسة واذا جمعت زادت على قدر الدرهم منعت جواز الصلوة و
كذلك تجمع بين المقعد وغيره والمعقوف قدر الدرهم قال وم وليستج الرجل بثلاثة اطجار او
بثلاثة عود او بثلاثة خفات من زراب واذا اراد ان يدخل في الخلاء ينبغي ان يقوم قبل ان
يقبل البول والغائط ولا يصح ما عليه اسم الله وليس ثوباً اخر غير الثوب الذي يلبسه
ان كان له وان لم يكن له محتاط في حفظه عن اصابة النجاسة والماء السائل وسننك ببدء باليسار
وباء خذ من مضمضة ينشف فوجه بعد الاستنجاء بالماء فاذا لم يجد الماء انقصر بالاطجار
وكذلك اذا لم يجد الاطجار وكذلك اذا لم يجد الاطجار انقصر بالماء هذا اذا لم يتجاوز النجاسة
مخرجها فاذا تجاوزت لم يجز فيه الا الماء فاذا وصل الى باب الخلاء يقول اللهم اني
اعوذ بك من جس الجحش الجحش من الشيطان الرجيم ولا يكتف بدنه وهو قائم فاذا اذنه
من المقعد وكشفه ويوسع بين رجله يسر على رجل اليسرى ولا يجز منه ولا يسرق ولا يتكلم فيه
ولا يذكر اسم الله تعالى ولا ينظر الى عورته الا الحاجة ولا الى ما يخرج منه ولا يترك البول ولا
يقعد كثيراً ويجتهد في الغائط ثم ييق فوجه بين اليسرى بثلاثة اطجار يبدأ بالجانب الايمن من خلفه
الى قدامه ثم بالثاني من قدامه الى خلفه ثم بالثالث يسر الجواب يبدأ من الايمن ثم باليسر قال
ابونصر يبدأ بالاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث وينبغي ان يكون الاطجار الطاهرة في الخلاء
على يمينه ويقع النجاسة على يساره ويجعل الوضوء الجسد افضل والعدو في الاطجار ليس بشرط
لازم واما المقصود بالنقاوة فاذا حصل الانقاء بالجانب الواحد لا يحتاج الى الثاني فان انحصل
الانقاء بالثلاثة عليها ولو كان حجر ثلثة احرف فاستنجى بكل حرف وحصل الانقاء جاز
ولا يستنجى بعظم ولا بروت ولا بنج ولا بطعموم الا ديس ولا يعلف الدواب ثم يقوم ويستنجي
عورته قبل ان يستنجي قايماً ثم يخرج من الخلاء يبدأ برجل اليمنى ويقول الحمد لله اذهب عني

ما يؤذي واسلك على ما ينبغي ثم يتقنع ويركض برجليه على الأرض مرة باليمين ومرة باليسار
 ويترك ذلك ثم يمشي على اليسرى واليسرى على اليمنى وتشتي ان كان الموضع مستقرا ويسبح بطنه وسرته
 ويغترد كره فان خرج منه بلل مسحة بحجر او باصبعه ولا يسبح ذكره على حائط او شجر وهذا
 كله ليس بشرط لازم والاصل فيه علمه وتيقنه انه لم يبق من أثر البول شيئا فاذا استيقن بقعود
 الاستنجاء بالماء موضع اخر غير موضع الاستنجاء وبغسل الفرج بالكف والأصابع ان كانت
 النجاسة فاحشة والا فبالأصابع وبغسل ظاهره وبذلك وان احتاط برحى مقعد ثلاث مرات
 وبغسله في كل مرات وتبدل له ويزيل الأرضاء في كل مرة الا اذا كان صائما لا يرضيه فان رضى شفه
 بحرقه قبل ان يجمعه ككيلة يصل الماء الحار فيه فينفض صوره فاذا ضمه يغسل جانبيه الذبر من
 الألتين ولا يدخل اصبعه في دبره ويستقصي في الاستنجاء ولا يسرف في الماء ولا يقتدر ويستنجي با
 موارث بالغتيف ويدلك بالرفق فاذا فرغ يتبع يضرب يده اليه استنجي بها على الحائط
 او على الأرض ويدلكها ان كان المكان طاهرا والا فغسلها ثلاثا ثم يقوم وينشف فرجه باب
 المنشفة ثم يمشي الماء في سراويله ويحتوي حليله بقطعة ان كان يرى الشيطان والافلا دان
 لم تكن موضع اخر للاستنجاء بالماء غير الموضع الاستنجاء لا بائس بان يستنجي هناك ولكن
 لا يدعوا اذا خرج من الخلوة يدعوا واذا احتج الرجل حليله بقطعة فاقبل ما كان داخل
 منها لا ينقض الوضوء واذا اتبل ما ظهر منها ينقض واذا اراد الاستنجاء في الصحراء فعليه ان
 يتعد في موضع مستور ويكون بعيدا عن ابصار الناس ويرفع ثيابه عن الأرض وينبغي
 ان يكون الأرض رخوة او يتعد في أرض عالقة ويبول الى اسفل الأرض او على حفرة او بحفرة
 هو ويحتجز زمنا ان يصيب ثيابه او بدنه من قطرات البول والغائط ولا يبول ولا يتغوط في الماء
 جاريا كان او ركنا ولا يتعد على طرف نهر او عين او حوض او بئر ولا تحت شجر مثمرة وعلى
 حفرة يتفقا للناس بها ولا في زرع ولا في شرب ماء ولا في ظل ولا يجب مجدي في موضع
 يصل الى الناس هناك او يتعدون عليه ولا في مقبرة ولا في مصلى العيد ولا يجب خفية و
 لا بين الدواب ولا في طريق الناس ولا في موضع يعبر عليه احد ولا في جانب طريق او قافلة و
 الحواشي من ضوضاء البها ولا يتعد في وجه الهوي ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها و
 في الاستنجاء بارروا بتان ولا يستقبل الشمس والقمر ولا على حفرة ولا اذا كان الأرض
 صلبة ولا في اسفل الأرض يبول الى أعلا ولا في ثقب فارة او حية او غل وغبرها ولا يبول
 قايما ولا مضطجعا اما اذا كان يستنجي بالرجل فيبقي ان يتعد في موضع منكر لولا
 استنجاء ويكون الماء بين يديه جاريا وينسبه الى اعلا الماء وان كان بينه الماسفل
 الماء ياخذ الماء من اعلا الماء المستعمل ويصير حتى يذهب الماء المستعمل ثم ياخذ ماء جديدا
 وان كان يستنجي من حوض او ندر ان كان اقل من عشرة عشر لا يستنجي فيه وكذلك لا
 يرضاء ولا يغتسل فيه وياخذ الماء بالاناء ويستعمله وان كان عشرة عشر فضاء
 فلا بأس بان يستنجي ويغتسل فيه ولكن كل مرة اذا مرة اذا نزل الماء المستعمل منه يده

يدفعه يده لذهب الماء المستعمل ثم ياخذ ماء جديدا والمرأة تفعل في جميع ما ذكر كما
 يفعل الرجل الا في الاستنجاء فالا استنجاء عليها بل لما فرغت من البول والغائط نصير
 ساعة لطيفة ثم ترحل قبلها وتبرها بالاحجار ثم تستنجي بالماء فانها تجلس مفرجة وتو
 سع بين رجلها ثم تبدي بغسل فرجها فتغسل يدها اليسرى ظاهرا لا سكنين وباطنها
 ولا تدخل اصبعها في الخلقوم وتوشش الماء في السراويل ولكن تحشو فرجها بقطعة اذا
 كان بين يديها الشيطان او تخاف خروج النداءة واذا احتج فرجها بقطعة او خرقه او ابتلت
 الحرقه ينظر ان كانت الحرقه في الشفتين فخرجت النداءة من الخلقوم انتفض وضوءها وان
 ان كانت الحرقه في الخلقوم فاقبل داخلها لم ينقض الوضوء واذا ابتلت ظاهرها انتفض وضوءها وان
 ذكرته طول ولا غفلة بعض الناس قال في التنجيس اناء الماء بعد الاستنجاء باليمنى
 ادب من مشاغلنا هذا في الزمان الاول اما في زماننا سنة وهل يشترط عدد صبوات الماء منهم
 من شرط الثلاثة ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من شرط الفجر
 ومنهم من وقت في الاحليل ثلثا والمقعد ثلثا والصحيح انه مفقوض اليه فيغسل بغير
 في قلبه ان يطهر ويغسل يديه قبل الاستنجاء ويعود هو المختار فان كان لا بأس الحنفين
 يحكم بطهارة الحنفين بطهارة موضع الاستنجاء وكذا الاستنجاء على الوضوء بالماء اللوح طاهر
 ولو اصاب الماء كبره او ذيله ان اصاب الماء الاول او الثالث نجس نجاسة غليظة وان اصاب
 الرابع تنجس نجاسة الماء المستعمل فان دخل الماء الاول او الثالث داخل الحن أو الكعب
 يتنجس ولا يطهر باطن الحن واللغة بطهارة موضع الاستنجاء وانما يستنجي بالماء اذا وجد
 مكانا يبتغي فيه اما اذا كانت على شرط لم يمس هناك سنة لو استنجي بالماء قالوا
 بصرفا سقا ولو استنجي بالغ كماء بالغ في الشتاء ولو استنجي في الشتاء بما يستنجي كان
 كمن استنجي في الصيف بما يبارد ولكن ثوابه دون وادخرج دبره وهو صائم ينبغي ان
 لا يقوم من مقامه حتى ينشف ولو شئت من اليسرى ولا يتدبر ان يستنجي بها او كلا البدين
 وكذا المريض اذا كان ابن اخ او المريضة اذا كانت بنت سقطة الاستنجاء وتوضوءه الامن
 او الاخ وتوضؤها البنت فان خرج القيح او الدم من موضع الاستنجاء لا يكتفيه المحض الى
 هنا منجب من كل دم من عليه الاستنجاء بالماء اذا لم يجد موضعا خاليا يتركه لان كشف
 العورة منهي والاستنجاء ماء مؤن والنهي راجع على الامر ولا بأس بطرح الشعر والظفر و
 نحو في الكيف وقيل بكرم والصحيح هو ان ذكره في الحديث كيف اذكرك وانا على
 حال استنجي من نسي ان اذكرك فنزل اذكرني على كل حال ويستغابط حتى يلمحه اللقب
 ولا يدعوا حال قضاء الحاجة والجاء بل قبله والدعاء اعوفه بالله من الشيطان الرجس وفي الجاء
 وهب لي من لدنك ربه طيبة مطيعة لك قيل يجوز قراءة القرآن داخل الخلوة وفي مكة
 ورايم فيها آية من القرآن بكرم وفيما دون الآية لا يكره الا فضل ان لا يدخل وفي مكة جامع القرآن
 واذا اضطر لا يباشر وكذا اذا لم يضطر من جوان لا يباشر ولا يستنجي وباصبعه اليسرى خاتمه

مصدر عن الاستنجاء على المرأة

مصدر عن دخول الخلوة وفي مكة جامع القرآن

فيه اسم الله تعالى حتى ينزعه الا اذا لم يحج ولم يبين كتابته في شرح السنن جمع الحديث الذي عن الامام
باليمن ومن ذلك كسر باليمن ولا يكون الا بكتاب احدها فالصواب ان ياء هذا الذكر بشاله
فيتم على جدار او على موضع نائي من الارض وان تغذر بقعد ويسكن الحجر بين عقبيه فيتم المصنوع عليه
بشاله وان تغذر ياخذ الحجر بيته ولا يحركه ويترك المصنوع عليه بشاله قلت وفيما اشار
اليه من امسك الحجر بين عقبيه اخرج ونفسه ونفسه وتلوث وكلف قال الله تعالى فلما
استلكنكم عليه من اجروا انا من المتكلمين بل يستنحي جدار ونحوه ان امكن والا فياخذ الحجر
بيمينه ويستنحي يمينه يري الله بكم اليسر ولا بكم العسر **فصل في النفقة** والنفقة هي ما يتنقض به
امرأة المصير مضاف الى اهل بيته بمعنى ليس الرجل بشرة المرأة الاجنبية الكبر واليس
المراة بشرة الرجل الاجنبية بشرة او غيرها غير ما يقض بوضوء الماس عندنا خلافا للشافعية
فقد بلى الرجل المرأة او بالعكس لان لئلا الرجل الرجل والمرأة المرأة غير ما يقض اتفاقا وقد بنا
بالشرة وهو ظاهر جلد الانسان لان لئلا الشعر والظفر والسن غير ما يقض اتفاقا وقد بنا بالكثرة
الاجنبية لانه ليس ذات رحم محرم والصغيرة للثاني فيه قولان وقيدنا بوضوء الماس لان وضوء
الموسر لا يتنقض اتفاقا **فصل في الفرج** ولا فرج هذه مسئلة اخرى بمعنى لا تنقض الوضوء بلمس رجل او امرأة
فرجه قبل او كان او ذنبا بينهما حائل او لا عندنا بنا طين الكف متعلق بلمس الفرج وعندنا لا يتنقض
المس بل حائل قيدنا بالباطن لان الكس يظهر لكف او بالاصابع لا يتنقض اتفاقا **فصل في وضوء**
وضوء في قبة وملاسة بشهوة او غيرها او من فرجها او عضو اخر والمباشرة الفاحشة ان يمس
بطنها بطنه وفرجها فرجا تاما من القبل او الدبر ولا يجبا الوضوء به عندنا خلافا للشافعية
وقال محمد لا يتنقض ما لم يخرج منه شئ وهو الفياض ولم يشترط في ظاهر الرواية من الفرج ما
الفرج وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يشترط من الفرج بالفرج كذا ذكره الكرخي والطحاوي
وهو الاظهر **فصل في الملاسة الفاحشة** لا يعتبر انتشار رالة الرجل في انتقاض طهاره
المراة لئلا المرأة الرجل بشهوة لا يشترط انتشار رالة الرجل في حرة الصاهرة والمباشرة الفاحشة
بين المراتين وبين الرجل والخلع الا مرد وبين الرجلين يتنقض الوضوء عندها خلافا لمحمد
نحوه **فصل في الاكل** اقل من ملء الفم عامما او مرة او اقل لا يتنقض وضوءه عند الثلاثة خلافا
لروى فان كان ملء الفم يتنقض عندنا وصدر ملء الفم ان يمتد من الكلاوم والمختار ان لا يكون
الا بلكة او بشفة وان قاء بلفا ان نزل من الراس فهو كالبزاق وان صدر من الجوف
نكذ لك عندها وقال ابو يوسف يتنقض من كان ملء الفم بقاء على ان البلغم طاهر عندنا نجس
عنده والطحاوي يربطه الى قول ابو يوسف رج حتى قال بكونه ان ياخذ البلغم بطرف كعبه ويصم
معه فان كان البلغم مختلطا بالطعام ان كانت الغلبة للطعام وكان بحال لو انفرغ فيه
يبلغ ملء يتنقض طهارته عندها وان كان بحال لو انفرغ فيه يبلغ ملء الفم فيها ذكرنا من
الخلافا وان كان سواء لا يتنقض طهارته وان قاء دما ان كان ملء الفم لا شك انه يتنقض
الوضوء وان كان اقل من ملء الفم يتنقض الوضوء عندها وعند محمد انه لا يتنقض وعنه ابي حنيفة

انهذا

ان هذا اذا كان ذائبا فان كان منجدا كالعلق فكما قال محمد **فصل في البول** فان قاء قليلا قليلا حتى لو
جمع يبلغ ملء الفم قال ابو يوسف ان جرد المجلس جمع والا فلا وقال محمد ان اتحد السبب جمع
والا فلا ويتنقض اتحاد السبب ان قاء ثانيا قبل سكوت النفس من الهجان والغثيان كان السبب
متحد وان قاء ثانيا بعد سكوت كان السبب مختلفا ثم القليل اذا لم يكن حدثا لا يكون نجسا حتى
لو امتلأ منه الثوب لا يمنع جواز الصلوة كما يكون لا صاحب القروح قاء يصب منه قليل قليل
غير سائل فذلك ليس بما يمنع جواز الصلوة وان كثر مروي عن ابن عمر عن ابي يوسف وروى
برو عن غيره خلافا ذلك فكان اجما عابجا قاء دودا كثيرة لا يتنقض كذا اذا قاء حبة
ملأت قاه خرج الماء من اذنه لا يتنقض كيف ما كان الا القبح والصد يد يتنقض الماء اذا دخل
اذنه ثم خرج قبل ان يخرج القبح من الاذن بدون الوجع لا يتنقض ولا يتنقض خرج من ثدي الرجل
ماء خالص لا يتنقض وان كان من جرح يتنقض به جابفة يخرج من جرح لا يتنقض كالحب والشر
منه به سلس البول لا يتنقض الوضوء بالورد في الوقت لانه من جنس البول فيل يتنقض لانه حدث اخر
امتحط وفيه حشر يعتبر عليه كما في البزاق الصريح انه اذا قاء الطعام من ساعته يتنقض
وعنه الحسن عن ابي حنيفة انه لا يتنقض ما يتغير فلك وهذا اذا وصل الى معدته وان كان
في المراتي لا يتنقض بالاتفاق **فصل في الدماء** والدماء النافضة للوضوء كل ما خرج من السيلين احتراز
عن بعض الخارج من غير السيلين كالدمع والمخاط والعرق والبن والحم الساقط من الجرح
والدم السائل عن الجراحة من غير ان يصل الى موضع يلحقه حكم النطير اعني به مضععا يجب عليه غسله
لجنايته وعلى هذا الماء الصفاء اذا خرج من النقطة فان اقره حاة اجليد ثم سأل منه لا يتنقض
الوضوء عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وروي عن محمد بن ابي حنيفة ان دخل الحقة في دبره ثم اخبرها
لا وضوء عليه وكل شئ غيبه في دبره ثم اخبرها او خرج نفيه تنقض الوضوء والصوم وكل شئ في
ادخل بعضه وطرفه خارج لا يتنقض الوضوء والصوم وتكلم في الدم السائل عن الجراحة ولم يجاوز
عنها الى موضع يلحقه حكم النطير قال بعضهم هو نجس وقال بعضهم هو طاهر حتى لو صلى رجل بجنبه
جرح فاصابه من ذلك الدم اكثر من قندل درهم جازت صلوة به وهذا الكرخي وهو
الاظهر وكذا اكل ما لا يتنقض الوضوء من القيء وغير ذلك من الحلاوم النجاسة وانما يظهر حكم
الحدث السابق لخروج الوقت فان سح الدم من راس الجرح بقطنة ثلث مرات وكولا مسح للجواز
الموضع يلحقه حكم النطير يتنقض الوضوء عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وفي نوادر ابن رستم
عن محمد بن رطل حاة احليد بقطنة وكولا الفطنة يخرج البول لا بأس بذلك ولا يتنقض وضوءه حتى
يطهر على الفطنة **فصل في الحجامة** والحجامة توجب الوضوء وغسل موضع الحجمة عندنا فان نوضا ولم يغسل
الحجمة وصلان كان الدم اكثر من قدر الدرهم لم يجز صلوة وان كان قدر الدرهم او اقل جازت
فلو مسح موضع الحجمة بثلاث خرفات مبلولة جاز اذا خرج البول من ذكره ولم يسبل انتفض
طهارته وكذا الذي والودي ورعف فنزل الدم الى قصبة انفه تنقض وضوءه والبول اذا نزل
الى قصبة الذكر لا يتنقض الوضوء فان كان فخرج البول الى قلفه استنقض وضوءه وكذا اذا

تفسير ابي حنيفة

قال قاء دودا كثيرة لا يتنقض

قال خرج من ثدي الرجل ماء خالص لا يتنقض

نحوه

قال من ادخل الحقة في دبره ثم اخبرها

خرج الى القليل ولم يخرج من الجدة يحجب الغسل وكذا المرأة اذا نزل لها البول الى داخل فرجها
الخارج ولم يخرج الى الظاهر ينتقض طهارتها وكذلك اذا نزل الى هذا الموضع وتوضأ وصلى
الجرح السائل وقت كل صلاة ويصل بذلك ماشاء من الفرائض والنوافل مادام في الوقت فان
خرج الوقت ينتقض طهارتها عندئذ حنيفة ومحمد بخروج الوقت وعند أبي يوسف يخرج
الوقت ويدخله حتى لو تروا نائلا المستحاضة في وقت الفجر ثم طلعت الشمس ينتقض طهارتها
عند الثلاثة ولو تروا نائلا بعد طلوع الشمس ثم زالت الشمس ينتقض طهارتها عند هذا
وعند أبي يوسف ينتقض طهارتها وتغير صاحب الجرح السائل ان لا يضر عليه وقت
الصلاة الا الدم الذي يتلى به يوجد فيه قال ابو القاسم الصغار رحمه الله صاحب الجرح
السائل ان يسيل الدم وقت الصلاة مرتين أو مراراً فان كان اقل من ذلك لا يكون صاحب
جرح سائل ولو منع الجرح من السيلون خرج من ان يكون صاحب الجرح السائل فان
الحائض اذا منعت الدم لا يخرج و المستحاضة هي التي رأت الدم زيادة على العشرة فحوضها
ايامها المعروفة والزيادة استحاضة ومن يسيل البول ومن يسيل في الفم حتى يصير كال
لا يستلك الحدث ولا يضر عليه وقت صلاة كامل الا وان يوجد فيه الحدث ومن استظلا
البطن بمنزلة صاحب الجرح السائل وينبغي ان يعرف او سال عنه جرحه دم ان ينظر اخر الوقت
ان لم ينقطع الدم تروا وصلى قبل خروج الوقت فان تروا وصلى ثم خرج الوقت ودخل
وقت صلاة اخرى فانقطع الدم تروا واعاد الصلوة وان لم ينقطع الدم في وقت الصلاة الثانية
حتى خرج الوقت جازت صلاة ويعصب الجرح ويربط ولو ترك التعصيب باس به فان سال الدم
بعد الوضوء فقد الرباط لا يمنع من اداء الصلوة فان اصاب ثوبه من ذلك الدم فعليه ان يغسله
ان كان مفيداً اما اذا لم يكن مفيداً بان كان يصيبه مرة اخرى ثانياً وثالثاً حنيفة
لا يغسل عليه غسل قال محمد بن مقاتل ينتقض غسل ثوبه في وقت كل صلاة مرة
والفتوي على الاول وان سال الدم من موضع آخر اعاد الوضوء ولو كان الدم يسيل من احد
منحن به فتوضأ والدم سائل ثم اجلس الدم وسال من الخوا لا يضر انتقض الوضوء وان كان
به دماً يسيل او جدرى منها ما هي سائلة ومنها ما ليس بسائلة فتوضأ وبعضها سائل ثم سالت
التي لم يكن سائلة انتقض وضوءه فالجدرى قروح وليت بقرعة واحدة خرج منه دبر
دود انتقض فان سقطت من الجرح لا ينتقض الوضوء وفي الخارج من الجرح الذي يقال له
بالنارسية رسته لا ينتقض الوضوء وكذلك لو خرج الدودة من الفم او الاذن او الانف اما
لو خرجت الدودة من الاحليل ينتقض الوضوء لقرا اذا نضر عضو انسان فامتلأ دماً وان كان
صغيراً لا ينتقض الوضوء وان كان كبيراً انتقض كالعلة اذا اخذت بعض جسد انسان
ومضت حتى امتلأت من دمه بحيث لو شقت لسال الدم انتقض ولو عض الذباب وظهر
الدم لا ينتقض الوضوء وفي جرح النوازل ولو غرز في عضو شوكة او ابرت ونحوها
فاخرج ذلك فظهر منه الدم ولم يسيل ظاهراً ينتقض الوضوء وفي بعض نسخ الجامع الصغير

مطلب تنبيه صاحب الجرح السائل

مطلب تنبيه صاحب الجرح السائل

الدم

الدم اذا لم يخرج من راس الجرح لكن علا فصار كغيره من راس الجرح لا ينتقض وضوءه فعلي هذا
في سبيل الشوك والاميرة ينبغي ان لا ينتقض وفي جرح النوازل القرحة اذا عصرت فخرج منها شيء
كثير لكن بحال ولم يخرج ينتقض الوضوء جرح ليس فيه شيء من الدم او القيح دخل
صاحبه الحمام قدم الماء الجرح فعصر الجرح فخرج منه الماء وسال لا ينتقض الوضوء وعلى هذا
لو انخر في الماء فدخل الماء اذنه او سقط فدخل الماء انفه ووصل الى راسه ثم مكث فيها ما كثر
ثم سال من اذنه او انفه لا ينتقض وضوءه ^{وحيث} فلو كان يعني رجل رعد وسيل منه الدم
فانه تروا وقت كل صلاة لاحتمال انه قبح او صديد باعتبار الجرح في الباطن وعنه شربة الحلو
لو خرج مقعد الرجل ينتقض وضوءه لخروج النجاسة عنه لمجد فحينئذ ينتقض فخرج من انفه دم
علقا مثل العنبر وما اشبه فلا وضوء عليه لان الخروج لم يتحقق ولو قطر من اذنه قطرة
دم فعليه الوضوء ما، فوالنظام اصاب ثوباً قال ابو يوسف نهران كان ماء فله لا ينتقض
واما اذا نبع من البطن نجسة وانا يعرف ذلك باللون قال الفقيه الغالب انه من البلغم
وانه ظاهر عند هذا خلافاً لأبي يوسف وعلى هذا اذا اصابه معه خرقه مخاط لا يجوز الصلوة
عند أبي يوسف اذا كان كثيراً وعند ما يجوز كاختلاف في البلغم ولو خرج دبر
وعليه نجاسة ^{وحيث} ودخل فغسله فخل لا ينتقض وقيل لا ينتقض وقيل لا ينتقض وقيل ان عالمه
بيد او خرقه حتى دخل ينتقض وان تنس فدخل لا لأن اليد تزيل منه بله بخلاف الفرس
جميع وان خرج الرج من الذكر او من قبل المرأة لا ينتقض والمفشاء اذا خرج من قبلها
رجح قال الشيخ الامام ابو جعفر البخاري هو حدث وعنه محمد بن سئل عنه فقال ان كان يوجد
حدث وقيل ان كان مسوعاً او متناً فهو حدث والا فلا وقال الكرخي يجب لها
ان تروا ولو خرجت الدودة من قبل المفشاء فهو بمنزلة الرج التي يخرج من قبلها الدودة
اذا خرج من الدبر هو حدث وان خرج من قبل المرأة او الذكر فكذلك وكذا كالحض
ولو كان في بطنه جائنة وسقط منها دودة لا ينتقض الوضوء الجيوب اذا خرج منه ما يشبه
البول ان كان قادراً على ما كان شاء امسكه وان شاء ارسله فهو بول ينتقض الوضوء وان كان
لا يتدر على ما كان لا ينتقض بالمسيل واذا تبين الحنفى انه رجل فالزوج الاخر منه بمنزلة الجرح
وان تبين انها امرأة فالزوج الاخر منها بمنزلة الجرح لا ينتقض الوضوء ما يخرج منه بالمسيل
ولو كان بذكر الرجل جرح له واسان احدها يخرج منه ما يسيل في مجرى البول والثاني
يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول فالاول ما لا وضوء فيه والثاني بمنزلة الاحليل اذا ظهر
البول على راسه ينتقض الوضوء وان لم يسيل ولا وضوء في الثاني ما لم يسيل وان صب الدهن في
اذنه ثم عاد بعد يوم ان خرج من انفه او اذنه لا وضوء عليه وكذلك الماء وان خرج من الفم ينقض
الوضوء لان ما يخرج الا بعد الوصول الى الجوف وانه موضع النجاسة اما الاول ينزل من الدماغ
والدماغ ليس موضع النجاسة وكذا السعوط اذا عاد من الانف بعد ايام لا ينتقض ^{وحيث} وفي
الاصل الاغاة ينتقض الوضوء وكذا الجنون وكذا الراع من هذه العوارض في الصلوة ينقطع

مطلب تنبيه صاحب الجرح السائل

مطلب تنبيه صاحب الجرح السائل

مطلب تنبيه صاحب الجرح السائل

الصلوة ومع البناء وكذا الموت يعني لو مات لا مام في الصلوة فالقوم يستقبلون ولو سكر المتوضي شعر
أفان كان السكر بحال لا يعرف الرجل من المرأة استنقض وضوءه هذا في الفتاوى وأنا أفتي
في الأصل ق لا ينقض الوضوء النوم قاعدا أو قائما أو راكعا أو ساجدا وعن أبي
يوسف إذا نعت النوم في السجدة انقض وضوءه فإن غلبت عيناه لم ينقض هذا كذا إذا كان
في الصلوة فإن نام خارج الصلوة قائما على هيئة الركوع والسجود وفي ظاهر المذهب فرق
بين الصلوة وخارج الصلوة وإن نام قاعدا مستويا الياء على الأرض مستدينا سكتة على
الأرض ولم يسند ظهره إلى شيء ولا وضوء عليه ولو نام قاعدا واضعا اليدين على عقبه لا وضوء
عليه عند أبي يوسف وهو قول حنيفة وإن نام ووضع رأسه على ركبتيه قال
بعضهم ينقض وضوءه وقال عبد الله بن المبارك لا ينقض وإنما إذا الصلوة بطنه
على فخذه وإن نام شبه المنكب عن أبي يوسف أنه ينقض وضوءه وعن محمد لا ينقض وإن نام مرتبعا
لا ينقض الوضوء وكذا لو نام متوركا وهو أن يسقط قدميه من جانب ويلصق اليدين بالأرض
وإن نام قاعدا فسقط على الأرض عن أبي حنيفة أنه إن انشبه قبل أن يديه جنبه الأرض أو عند
إصابة الأرض لم ينقض وضوءه وعن أبي يوسف أنه ينقض وعن محمد أنه إن انشبه قبل
أن يزيل مقعد الأرض لم ينقض وضوءه وإن زایل مقعد الأرض قبل أن ينشبه انقض
وضوءه وإن زایل مقعد السوى على رواية أبي حنيفة قال سئل الأئمة الخلو
ظاهر المذهب عن أبي حنيفة كما روي عن محمد قيل هو المعتمد وسواء سقط أو لم يسقط وإن
نام جالسا وهو جالسا بآزر أو بآزر مقعد عن الأرض وربما لا يزول وقال عبد الله بن المبارك
الخلو ظاهر المذهب أنه لا يكون حدثا ولو وضع يده على الأرض فاستيقظ لا ينقض الوضوء
سواء وضع يده الكف أو ظهر الكف ما لم يضع جنبه على الأرض قبل التيقظ فإن كان
القاعد سندا أو الجدار أو إلى السارية أو كان رجلا يسكه قال الطحاوي إن كان بحال
لو أنزل سنده لسقط نقض فالسوى عن أبي حنيفة لا ينقض بكل حال إذا كانت النشأة
مستوتين على الأرض فإن كان ركبتيه في السرج أو في المحل لا ينقض الوضوء إلا إذا اضطرر
المحل ولو نام على رأس السرج وهو جالس فذارت رجله كان حدثا لأن ذلك سبب خوفه
المفصل أم يرضى إذا أصاب يده لا يستطيع أن يصل إلى المصطح فنام في الصلوة عن أبي
المبارك أنه ينقض الوضوء سيما كان أو منزه لا إذا نام في السجدة التلاوة لا يكون حدثا عندهم
جيفا كآية السجدة الصلوية وفي السجدة الشكر كذلك عند محمد وهكذا روي عن أبي يوسف
وسواء على وجه السجدة أو على وجه السجدة نحو أن يندرس ذراعه ويلصق بطنه على فخذه فنام في
سجده وعند أبي حنيفة يكون حدثا في سجود السهو لا يكون حدثا في سجود النعاس
لا ينقض الوضوء وهو قليل لزم ولو نزل الرجل رقبته دم فالدم غالبا فنقض الوضوء وإن كان
على السواء فكذلك يستحسانا وأن شربا فراه عليه دما من أسنانه لا وضوء عليه وكذا إذا
ليس سائل عبد الله بن المبارك لو نام في صلاة وفقهه لا ينقض وضوءه لأن فعل النائم لا يوصف

بكونه

عقود

بكونه جنبية بخلاف السهو لا جنبية لأن حالة الصلوة فذكر فلا يعذر ويعذر وينسد
فقهه طهارة الوضوء وكذا طهارة التيمم لأنه معناه ولا يسند طهارة الغسل أي لا الوضوء فيه
بوجبالاغتسال لأن النفس وزد الوضوء ولو ضحك فقهه في صلاة فريضة يؤي فيها
لعذر فعليه الوضوء لأنها صلت ذات ركوع وسجود لأن الأيماء قائم مقام الركوع والسجود
وكذا إذا ضحك فقهه في الطلوع ركبنا خارج الصلوة قلنا وإن كان في الصلوة أو في
القرية لا وضوء عليه لأن الصلوة لا يعقد وعن أبي يوسف عليه الوضوء لأنها قد صحت عندنا
ما عرف وأن ضحك الإمام فقهه أو أحدث متعذرا ثم ضحك الماء مدم لا وضوء عليه
وهي مسئلة الأصل ولو ضحك الإمام متعذرا ثم ضحك الماء لم يمتنع الرواية عنه في ضفة
والصحيح أن الماء موم إذا ضحك بعد سلام الإمام أو كلامه عليه الوضوء ولو ضحك بعد ضحك
الإمام أو أحدث متعذرا لا وضوء عليه وفقهه والحدث العذر قاطع فلا يبقى بعد التحريم
في حق الماء موم عبد الله بن المبارك الفقهه في الصلوة ينقض الوضوء والصلوة فريضة كانت أو تلام
سواء كانت الفقهه عذرا أو نسيانا أو التيمم لا ينقض والضحك في الصلوة ينقض الوضوء
لجنازة وسجدة التلاوة لا ينقض الوضوء ولكن صلوة الجنازة وسجدة التلاوة
وأما ينقض الوضوء إذا كانت بحال يسمع صوته سواء بدت أسنانه أو لم تبد رجل أدرك
أول الصلوة مع الإمام ثم أحدث وذهب وتوضأ وجاء وقد فرغ الإمام فضلك للركعة
ثم ضحك لا وضوء عليه ولو فقد قدر الشهد ولم يشهد حتى ضحك جازت صلوة وعليه
الوضوء لصلوة أخرى ولو أن الإمام فقد قدر الشهد ونسي الشهد وشهد القوم خلفه
ثم ضحك القوم عليهم الوضوء لصلوة أخرى ولو سلم الإمام ذكر ذلك لم يلزمهم الوضوء وحل
شرع في الجمعة فضي الوقت وهو في الصلوة ثم فقهه عند أبي يوسف ينقض طهارته
وعند محمد لا وعلى هذا الوجه كالفاتية في الصلوة وفي الوقت معة ثم فقهه أو شرع
في الظهر قبل الوقت ثم فقهه ويحتمل أن يحدث مع أبي يوسف في هذا المقام ولو شرع في الزايف
أو المنطوق بغير قراءة أو شرع في الضربا لا ياء أو قاعدا من غير عذر ثم فقهه عا
هذا إذا سلم الإمام ثم مذكر أن عليه سجدة التلاوة ثم فقهه عليه الوضوء في رواية كتاب الصلوة و
لو صلى ركعة من الفجر ثم طلعت الشمس ثم فقهه يلزم الوضوء في قول أبي حنيفة ولو نوى إمامة النساء
فقامت المرأة بحجبه وأقمت به ثم فقهه الرجل على الوضوء ما سح الخفاء إذا انقضى مدهم
في الصلوة ثم فقهه لا وضوء عليه ولو غسل بعض أعضاء الوضوء فلم يجد الماء حتى يغسل
بأية الأعضاء فتميم وشرع في الصلوة ثم وجد الماء عن أبي يوسف أنه يغسل الأعضاء الباقية ويصلي
وعندها يغسل جميع الأعضاء بناء على أن الفقهه هل تبطل ما غسل من الأعضاء الوضوء فيها
هذا الخلاف ووضع السئلة في نسخة الإمام السرخسي في الحنفية أن يغسل بعض أعضاء
الوضوء الوجه والزرعين وغسل فرجه ورأسه أيضا ثم أهراق الماء وتيمم وأفح الصلوة وفقهه
فيها ثم وجد الماء غسل وجهه وذراعيه مسح برأسه وغسل ساير أعضاء الوضوء ولا يرضى

ولا يفترض غسل رأسه وفروجه وعن أبي يوسف في الاملاء ان الفقهية في الصلوة ناقض للوضوء
التطهارة التي بها شرع في الصلوة وشروع في الصلوة هنا بالتيميم لا بغسل وجهه وذراعيه
فلو لم يزل عادة غسل الوجه والذراعين كما لا يلزم عادة الغسل فيما غسل من جسده
سوى أعضاء الوضوء ولو اقيمت في الصحيح بالموتى والقاري بالامني او بالذي يصلي الى غير القبلة
او المتوضي بالميتيم ثم رآي الامام الماء ثم فقهه المقتدي لا ينقض وضوءه هؤلاء بالاتفاق
والا فليذا شرع في الصلوة ثم تعلم سورته والقاري اذا شرع ثم وجد ثوبا او اتملكه اذا
شرعت في صلواتها وهي مكشوفة الرأس ثم غطت ومضت على صلواتها ثم فقهته لا وضوء
عليه في قول ابي حنيفة في المصير ركعة لا ينقض وضوءه هؤلاء بالاجماع وكذا لو
افتتح الطلوع راكبا خارج المصير ثم دخل في قول ابي حنيفة ولو صلى راكبا وهو منزه من
العدو والذات واقفه او ساره او بعد قربه وهو يرمي اياه الى القبلة او الى غيرها
ثم فقهه كان عليه الوضوء ولو شرع في الطلوع عند طلوع الشمس او غيرها ثم فقهه
كان عليه الوضوء ما سجد الجارية اذا برئ ثم فقهه لا وضوء عليه والمقتدي اذا يعلم
ان اياه يصلي الى غير القبلة فيصلي المقتدي لا وضوء على المقتدي رجل افتتح العصر
خلفه من يصلي الظهر والمقتدي لا يعلم كان شارقا في الطلوع ويؤمر بالمضي فان
فقهه فيها كان عليه الوضوء رجل افتتح المكتوبة وعليه مكتوبة يومه وهو ذكرها
او كان في صلوة العبد فزال الشغل وكان في الجمعة فدخل وقت العصر وصلى ومقامه
ظاهر وموضع سجوده نجس ثم فقهه كان عليه الوضوء اذا حدث الرجل في الصلوة
فوضوء للبناء ثم فقهه كان عليه الوضوء **في حاله** **في حاله** **في حاله** واعلم بان الغسل
احد عشر نوعا خمسة منها فريضة وهو الغسل من النقاء المختارين ومن انزال الماء
والاحتلام والحيض والنفاس واربعه منها سنة غسل يوم الجمعة ويوم العرفة
وعند الحرام والعبد بين وواحد واجب وهو غسل الميت وواحد مستحب هو غسل الكافر
اذا اسلم هذا اذا لم يكن جنبا فان اجنب ولم يغتسل حتى اسلم اختلف المتأخرون فيه ثم
غسل يوم الجمعة حتى لو اغتسل يوم الجمعة ثم احدث وصلى الجمعة بوضوء لا ينال ثواب
يوم الجمعة وهذا قول ابي يوسف وعند الحسن ليوم الجمعة فينال الثواب فلو
اغتسل قبل الصبح فدام على ذلك حتى صلى الجمعة ينال فضل الغسل عند ابي يوسف وعند
الحسن لا يلوخ واحد السيلين يوجب الغسل على الفاعل والمفعول انزل اول ينزل
وفي آخر الحدود وقاله استحب وفيه المنية لا يجب بدون الانزال وكذا في البهايم لا يجب
بدون الانزال رجل اذ امة امرأة وهي بكر لا غسل عليها لم ينزل واصل هذا ان بدون الانزال
يجب الغسل بالاجماع فينادون الفرج فان امدى او اذى يجب الوضوء وان
خرج نقي فحكم المباشرة الفاحشة بانه الفجاءة فلو جاعل معها فينادون الفرج
فدخل من مائة فرجها لا غسل عليها الا اذا جلت فرجها غسل عليها فلو اغتسلت

بعد ما جاء

الانفصال

بعد ما جاء منها زوجها ثم خرج منها مني الزوج لا يجب عليها الغسل وفي الاصل المراهق
لا يجب عليه الغسل لكن يمنع عن الصلوة حتى يغتسل وكذا لو اراد الصلوة بدون الوضوء وكذا
المراهق وكذا الكافر اذا اجنب ثم اسلم واراد الصلوة او قرأ القرآن يمنع حتى يغتسل لا يجب
عند مني له دفن وشهوة لولا الانفصال والظهور عند الثاثة وعند هاهنا في الشهوة عند
الانفصال واذا انفصل بشهوة عند المحتلم او نظر الى المرأة او عالج ذكره فامني و
وامسكه حتى كمن ثم خرج بلا دفن وجب عندها وكذا لو جامع واغتسل قبل البول
ثم سأل واجمعوا انه لو سأل بعد البول والنوم لا يجب ولم يجعل في الاجناس النوم والبول
قاطعا وقاله بعيد الصلوة والغسل عندها حلوا والثاثة بالانفصال يخرج منه متى نثر
عليه الغسل وان منكر لا اقرار بعد الغسل والتكرير وجد على فراشه مذبا للغسل عليه
بخلاف الثاثة احتلم ولم يزل لا يغسل عليه اجامعا ولو منيا او مذبا لزم لان الغالب ان مني
رق بضي الزمان وعن هذا قالوا ان الاعنى ومن به رمد اذا سأل الدمع بوضوء لوقت كل صلوة لانه
كونه فيها او صديدا راي بانه ولم يذكر احتلاما لزم عند هاهنا قاله راي في منامه
مباشرة امرأة ولم يزل ثم بعد ساعة خرج المذي لا يلزم اغتسل ولم يزل ان وجدت
لذات الانزال لزم لتزولها الى رحها بخلاف الرجل بخروج مائه وقيل لا يلزمها كاجل
لغلق الرجل بخروج الموضع لحقه حكم الظاهر احتلم وانزل لكن الماء لم يظهر
عن راس الذكر لا يلزم لما قلنا استيفضا فوجدنا على فراشه بانه وكل ينكر ان يكون له ان
ايض فله واصفر فلها وقيل ان طويلا فله وان عريضا فلها والاحتياط ان يغتسل
قالت معي حتى ياتيني واجد الذرة الرفاع لا يلزم لاجل الجنب لا يغسل الا بغسله
وان لم يكن مشرزا فهو غلاف والخريطة غلاف ولو اظن بكه عن محمد انه لا يجوز والمختار
انه يجوز ولو من المصحف بعض غسل او بعض ليس فيه حدث حاز والجنب تمضمض و
قراء واختلفوا فيه والظاهر انه لا يجوز ولو حمل كتابا فيه آية من القرآن لا بأس
به وكذلك كتاب الفقه اذا كان فيه آية من القرآن بخلاف التفسير وعنه محمد الجنب اذا قرأ
ما دون الآية لا على قصد قراءة القرآن يجوز وعنه ايضا في الكثير كذلك ولو وضع اللوح
وكتب بكه عند ابي يوسف وقاله لا يكره وقاله في النجس ويستوي فيه الآية وما
دونها كما في القرآن هو الصحيح وفي المعنى ولا يكره التحني بالقرآن ويكره قراءة التوبة
والانجيل والزيور قاله الحلواني اني لا انهي عن قراتها فانهم حرروها رجل غير مختون
يغتسل من الجنابة لا يجب عليه ان يبلغ الماء داخل الحبل لان ذلك خلقه له من ماء الاغتسال
على الزوج وكذا ماء وضوءها غنية او فقيرة لانه لا بد لها فصا كماء الشرب غلام
ابن عشر سنين جامع امراته البالغة عليها الغسل لمواراة الخشفة ولا غسل عليه لعدم
الخطاب غير انه يؤمر بالغسل اعتيادا وتخلقا كما يؤمر بالطهارة والصلوة ولو كان الرجل
بالغا والمرأة صغيرة فالجواب على العكس وينبغي للجنب ان يدخل صبيحة في ستره عند

الاغتسال فان علم انه يصل الماء من غير ادخال الاصابع اجزئه ولو كان به قومه فارفع جلد
واطراف القرحة متصلة بالجلد الا الطرف الذي يخرج منه الفتح فغسل الجلد ولم يصل
الماء الى تحت الجلد جاز وضوءه لان تحت الجلد غير ظاهر فلا يفترض غسلها اذا اغتسلت
المرأة من الحيض والحائض وفي اظفارها عجين او الطيان او الخبثان اذا توشا او اغتسل
وفي اظفارها عجين او طين او ما اشبه ذلك قال بعضهم يتم غسله وضوءه لان ذلك
لا يمنع وصول الماء الى باطنه واجمعوا على ان الدرر لا يمنع تمام الغسل والوضوء لانه يتولد من ذلك
الموضع وكذا الطعام بين اسنانة بمنزلة الدرر ولو كان على يده حبة مضروعة
فدحفت وبس فغسل لا يخرج من الجنابة حتى يذرك ذلك الموضع ويجري الماء تحت لانه لا
خرج فيه ولو كان على اعضاء وضوءه فرجه نحو الرمل وعليها جلد رقيقة وامر
الماء على ظاهر الجلد ثم نزع الجلد ولم يغسل ما تحت الجلد وصلى جازت صلوة رجل غلب
موضوع الشهوة ان يعالج يذكر لتسكين شهوته وسيل يوح انه هل يوجر على هذا فقال
من تجاراسه فقد ربح استغنى من الامة الحلواني عن النقا الحناني وغاب الخشعة من واه
السراويل ولم ينزل قال ان كان رقيقا وصدت الخشعة جد الدخول وجب الغسل لا غير
للرجل ان يجامع امراته اذا كان الحجاب الذي بين الفخذ والذنب قد انقطع الا ان يعلم
انه يمكن ان يتاثر بها قبلها من غير بعد الجنابة اذا اغتسل قبل ان يبذل وصلى جازت صلوته
فان خرج منه المني بعد ذلك كان عليه الغسل في قولهما خلافا لابي يوسف الحنبل
اذا اراد ان ياكل ويشرب فاستحب له ان يغسل يديه وفاه وان ترك لا بأس وتختلفوا
في الحائض قال بعضهم هي والجنب عراة وقال بعضهم لا يستحب
هنا لان الغسل لا يزول نجاسة الحائض من الفم واليد بخلاف الجنابة ويتبقي الجنب ان
يدخل اصبعه في شربة عند الاغتسال وان علم انه يصل الماء من غير ادخال الاصابع
اجزائه ومن احتلم في السجدة ينبغي له ان يخرج من ساعة فان كان ذلك في جوف الليل
وتخاف الخروج يستحب ان يتم وجامع الحضي يوجب الغسل على الفاعل والمفعول بملوارة
الخشعة ^{بجملته} يفيض وسبق الماء الى انفة ينبغي ان لا ينوب عنه الاستنساخ ولو احتلم اليق
او الصبغة الاحتلام الذي هو امارة البلوغ وانزل مع الفرق بلزيم الغسل يقصر الغسل
راسها شتركة ولا تمنع نفسها عن زوجها في الوطى قبل لم يجز الا اذا مسحت جميع راسها
قبل افترض على الاستنساخ يجب عليه ازالة الدرر حتى يصل الماء الى بشرته انه ان كان
ياثرا وفي الدرر الرطب اختلفوا في الشايع كذا الطعام الذي يبقى في جوف السن الغسل
قبل مجيء الجنابة اذا اغتسل ان يدخل اصبعه في اذنه وشرته وان لم يفعل بعيد
سما الصلوة ان كان صليتها وقبلها بعيد عن ذلك الموضع احتلم الصبي ولم ينزل الا يحكم
بلوغه قبل عليه الغسل وهناك رجال لا يدعون راوه ويختار ما هو اstring والمرات
يؤخره وبه قبل والجواب عن الغسل المرأة بين النساء كالرجل بين الرجال قبل يجوز كسفت

عورته طابة

لحاجة نفسه ويفترض اتصال الماء الى ما تحت شعر الحية في الغسل بخلاف شعر راس المرأة على
القولين قال ابو يوسف فرج البهية لا يغسل فيه بغیر الازال ويعز وتخرج وتحرق
على وجه الاستحباب ولا تجزم كحل الحية والمباغنة في المضضة والاستنساخ سنة في
الطهارتين قبل سنة في الوضوء واجبة في الجنابة اذا لم يكن غسل يوم العيد والجمعة
ينوب عن السنتين كالغسل عن الحيض والجنابة ينوب عن الفرضين او غسل ابرة في دبر
نفسه ولم ينزل فعليه الغسل قبل لا يغسل عليه كالبهية مراعاة استيقظ وراي
ماء ولم يتدكر احتلاما ان كان ميا صارا بالغالزمة الغسل والا فلا متى الرجل
ايض وقبيلها اصفر ونظير فابده فيما اذا اغتسلت عن جماع ثم خرج منها مني فان
كان منها فعليه الغسل وفي مني الرجل لا ^{يغسل} اذا استيقظ الرجل من منام فوجد
على طرف احليله لا يدري انها متى او ودي فانه يغسل الا ان يكون قد انتشر ذكره
قبل النوم فلما استيقظ وجد البلة فغسلها لا يغسل عليه لانه اذا كان منتشرا
قبل النوم فوجد من البلة بعد الانتهاء من اثار ذلك لا ينتشر فلو بلزيم الغسل الا ان
يكون اكثر زايه متى في بلزيم الغسل اما اذا كان ذكره ساكنا حين نام فوجد
تلك البلة ميا ولمزيم الغسل قال ^{شمل} لانه الحلواني هذه مثله يكثر وقوعه
والناس عنها غافلون فلا بد من حفظها اذا اتمام الرجل قايما او قاعدا او ماشيا
فوجد مذيا كان عليه الغسل في قوله حنيفه ومحمد ^{بجملته} اعلم ان الالتقاء غير
موجب واما المرجب الايلوج والالتقاء لا يدل عليه ولهذا قال اذا التقى المختانان
وتوارت الخشعة يجب الغسل فيستغنيان بجعل الالتقاء مجازا عن الايلوج لانه سبب و
الموجب في الحقيقة هو الازال لكن الايلوج اقيم مقامه لكونه سببا وكونه السبب خفيا وكذا
بالايلوج في الدبر كمال سببية الازال حتى ان بعض الفسقة يرجحون الدبر على الغسل
في قضاء الشهوة وتجعل الغسل البدن يعني جميع لقوله تعالى وان كنته جنبا فاطهروا
والا طهرا هو التطهير بالانكشاف والمباغنة اما يكون بغسل جميع البدن حتى يبقى العجين
بين اظفاره وبس لم يجز غسله لان الماء لا يصل تحته ولو بني الدرر جاز الا ان ماتت
اتصال الماء اليه كذا فعل العين ساوفا لو ادخلت اصابعها في فرجها او دبرها لا يسند
على المختار الا ان يكون مبتلا بقاء او دهن وكذا لا يجز الغسل في الاصح ^{بجملته} للحائض
والجنب زيادة قبي ودخول مصل وقرارة الدعوت والهم فان شئت وجوب
اذان ونحو يستحب للحائض في وقت كل صلوة ان يتوضا ويجلس عند مسجد بيتها
وتسبح وتطيل مقدار اداء الصلوة ^{بجملته} وتقديم الوضوء على الاغتسال سنة حتى
لواقاض الماء على راسه وسائر جسده ثلاثا ثم يتوضا جانبا وكذا الواقاض الماء مرة واحدة
يجزئ ايضا واما يجوز اذا اغتسل واستنشق ويغسل على جسده من النجاسة والدلك
لبس بشرط عندنا المرأة اذا اغتسلت من الجنابة او الحيض ولم تنقص راسها ^{الا ان}

طلب الحرام اكل طهر

الا ان الماء بلغ اصول شعرها اجزاها فان بلغ اصول الشعر ولم يبلغ اثنائها اختلف المشايخ فيه
وكذا هذا لاختلاف في تلك الذوات والخيارات ليس بشرط وفي شعر الرجال يفترض اتصال
الماء بالستريل فان اجبت المرأة ثم ادركها الحيض ان شاءت اغتسلت وان شاءت
اخرت حتى تظهر الا ان الجنب اذا احترالا غتسل بلا وقت الصلوة لا ياتم وكذا الحيض اذا
احتملت او جمعت فهي بالخيار ولا بأس للجنبان بنام وبعاء وداهل قبل ان يغتسل او
يتوضأ جنباً غتسل فبقي على جسده لعة لم يصيرها الماء لم يخرج من الجنابة ولا بأس بان ينقل
الرجل والمرأة من اثناء واحد وادنى ما يكفي في غسل الجنابة من الماء صاع وفي الوضوء
مد وليس هذا بل لازم والا فضل ان لا يقصر على الصاع في الغسل بل يغتسل باز يد منه
بعد ان لا يؤدى الى الوضوء فان ادنى لا يستعمل الا قدر الحاجة وللمرأة فرجان ظاهر
وباطن ونظير الباطن ليس بواجب ولا تدخل اصبعها قبلها رجل اغتسل
ونسي المضمضة لكن شرب الماء على وجه السنة لا يخرج عن الجنابة وان شرب
على غير وجه السنة يخرج والاصح طهارة لو كانت طاهرة بلغت وراى يوماً
وبوم لا هكذا شهر وعشرة من كل شهر خضر من اتي امرأة الحيض استغفر الله
تعالى ويحسان يتصدق نصف دينار **ويشرب الماء بقوم مقام المضمضة**
اذا بلغ الماء الفم كلها وان تركها ناسياً وصلى ثم تذكر بمضض وبعيد ما صلى
في نكاح الا الذي يتوضأ منه الماء الذي يتوضأ منه الماء الجاري والماء الراكد وما د
الذي راقها الماء الجاري ان قوي الجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يجزى برفع
النجاسة ما لم يظهر اثر النجاسة فيه بلون او طعم او ريح ماء النهر او لقناه اذا
احتمل عذره فاعتذر فنان بقراب العذرة والماء طاهر ما لم يتغير طعمه او لونه او ريح
النجاسة ما د النهر اذا انقطع عن علوه لا يتغير حكمه بانه فقطاع الماء على جواز التوضي
ما جرى فيه من جهة وهذا الماء الجاري ان يزيل البين لموضع فلو كان يجري ضعيفاً
فتوضأ انسان منه ان كان وجهه الى مؤرد الماء يجوز وان كان الى مسيل الماء لا يجوز الا
اذا مكث بين كل عرفتتين قدراً يذهب الماء بفصلته وفيه روايتان الماء الجار اذا تد
من فوقه فتوضأ انسان ما يجري في النهر وقد سبق جريان الماء يجوز وان كان الماء
طول وعمق وليس عرضها كأنها تبلغ ان مجال لوجع بصير عشرة عشر جواز التوضي
منه وهذا قول ابي سلمان الجرجاني وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه وعليه عماد الصدر الشهيد
رفق الله به **الا ما ابر بكر الجرجاني لا يجوز وان كان من هنا الى سرقند وعند من**
لا يجوز بحفر حفرة ثم يحفر حفرة فيجعل الماء في الحفرة الى الحفرة ويتوضأ من النهر
فلو وقعت فيها النجاسة يتنجس عشرة عشر في عشرة والخيار ان لا يتنجس الا بما يتنجس
اخره الكبير القول في الماء الجاري مكره النهر اذا كان يجري بعضه على الحيفة ان
كان ما يلو في الحيفة اكثر او كانا سواء فالما نجس وان كان ما يجري على الحيفة اقل فالما طاهر

ونظير هذا

ونظير هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب اسطح عذارات وفي المنق لو كان بطن
النهر نجساً وجري الماء عليه ان كان الماء كثير بحيث لا يرى ما تحته لا يتنجس
وان كان جميع بطن النهر نجساً ما النجس اذا جرى على الطريق نجاسات ان
تغيبت النجاسة فيها واختلطت بحيث لا يرى لونها ولا اثرها يتوضأ منه الكل
في الفتاوى الماء الذي في وسط بخاري يسمى سري خلابة ماء نجس يجعلونه
في النهر الكبير الذي يقال له بالفارسية زودان كان الماء كثير بحيث لا يرى
ما تحته لا يتنجس ان كان جميع بطن النهر يتغير احد الثلاثة لا يتنجس وان تغير
تغير اذا **يتنجس بطن سبعة بعينه اذا انقطع اللون والرائحة رجل يتنجس**
من القنفة فلما صب الماء من القنفة على يد لا في الماء الذي يسيل من القنفة البول قبل
ان يتبع على يد بعد ما خرج من القنفة فهو طاهر انا ان ما اخذها خسر والاخر طاهر
فصب ما الاثني معاً حتى امتزجا في الهواء او جرى ماء اثنان على الارض صار غزلة
ماء جار **سقط عليه نجاسة جري عليه المطر ان كان اكثر الماء يجري على النجاسة**
فالما نجس وما اصاب الثوب من تقاطره يفسد قال **محمد بن** **الحسن** **ان كانت**
النجاسة في جانب واحد من السطح او جانبين فلما الذي يجري على السطح طاهر وان كان
عند الميزاب وفيه فالما نجس مادامت النجاسة فيه وان زالت النجاسة بجريان الماء
عليها فاما بعدها من الماء طاهر حوض صغير يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب
فيظفر فيه ان كان ما وقع فيه من الماء المستعمل يخرج من ساعته ولا يستقر بحوز فيه التوضي
والا فلا الا في موضع دخول الماء وخروجه وكذا قالوا في عين ما هي سبعة في سبع ينبع
الماء من اسفلها ويخرج من منفذها لا يجوز فيها التوضي الا في موضع خروج الماء منها
الحب اذا قام في الطر الشديدي متجراً بعد ما تمضض واستنشق حتى اغتسل اعضاه
جاء لا ماء جار **يخرج** **اذا كان في النهر موضع يجتمع فيه الماء ولا يسيل فهو ليس**
يتبع للنهر يتوضأ في دور الماء من النهر قال **ظاهر الدين الرغيني** **لا يجوز**
وفي الحيط عن ابي يوسف في السرد يدخل فيه الماء ويخرج الا ان لا يظهر حركة الماء يجوز
التوضي منها وان كان الماء لا يذهب كما وقع في يد ويدور فيها واذا جلس الناس صفوا
على شط وتوضأ منه جاز وهو صحيح **فهرانها رحره فانتك صفته فصار**
بعض الماء يدخل في الثلة ثم يخرج منها الى النهر فتوضأ على ما ذكرنا في الحوض الصغير اذا كان ما
يتبع فيها من الماء المستعمل لا يستقر جاز ولا فلا اذا كان الماء تجري في وسط النهر وجانباه
راكدا فتوضأ انسان بجانبه لا يجوز الا ان يدفع في كل مرة روي عن ابي حنيفة ان يتوضأ
اسفل من النجاسة يجوز اذا لم يرتخت الماء وان كانت النجاسة في النهر بولا او خرا او نحو بطر
بطن النهر بجريان الماء اذا ذهب شره وسيل الحن بن مطيع عن الطر الذي يجري
في السكك وفي السكك نجاسات ثم يجري ذلك الماء في النهر وليس في النهر غير هذا قال

درة الطين

من النهر حاشية

من النهر حاشية

لا ياء من به اذ لم يزلون الخامة **الحج** وروى عن ابى يوسف ابن العاصم انه قال اذا كان الماء يجري
 في حفرة الخيفة ان كان **الحج** لا يلبس الخيفة فهو طاهر وان كان يلبس
 الخيفة اكثر فهو نجس وقيل **ابو نصر** وهذا القول اشبه بقول اصحابنا قال
 ابو يوسف في ساقية صغرى فيها كلب ميتة قد سدد عرضها فجعل الماء فوقه وتحتة انه
 لا يابس بالوضوء اسفل منه اذ لم تغتر طعمه اولونه او ريحه وقيل بان هذا يمنع
 ان يكون قول ابى يوسف خاصة اما عندنا في حنيفة ومحمد لا يجوز الوضوء اسفل
 من الكلب وقد ذكر محمد في كتاب الاشربة لو ان خابية من خرصيت في دار القارة
 ورجل اسفل منه يتوضا ان وجد طعمها اولونها او ريحها نجس الماء ولا يجوز
 الوضوء به وان لم يوجد شيء من ذلك جان الوضوء منه وهو طاهر **الحج** اعترف
 من ماء النهر بالكون فدخل فيه برة او برتان لا نجس وقيل **الحج** طمخ
 نجس بدور الدواب وقيل جردل حوضه وميزابه او زافوده مفتوح يدخل فيه
 من ماء النهر بقدر ما يرفع الدواب لا نجس وهو منزلة الماء الجاري لا غير
 للغيار الخاضع في الماء انا العبرة للتراب ولو لم يرد الماء بالا وراق يجوز الوضوء به
 اذ لم تغلب ولو استنجى بالماء الدائم ولم يرف فيه اثر الخامة لا يلزم تحريك الماء لفعل
 بقية الاعضاء لكن يبطل الى الجانب الاخر **الحج** نوع في الحيض الكبر عشر وعشر ولو مدد
 فثاني واربعين بذراع الكرياس فصر من المساحة باصبع قايمة وكلها سبع
 قبضات والاصح ذراع كل مكان وزمان يسر على الناس وعقد ان لا ينجر الارض
 بالاعتراف وقيل ان لا يصل اليد الى الارض ولو وقعت فيها نجاسة مرتبة عند
 مكان الوقوع اتفاقا وتوضعا ورأه وتربا حيا في وقت اقل من عشر
 في عشر وغيرها عند شايخ عراق وشايخ بلخ وعلماء بخاري جردل
 الوضوء ولو لم يوضع **الحج** الوقوع السخى استنجى فيه لا يتوضا قبل تحريك
 والنام الحلو في شطل تحريك عند سقوط غلبه الوضوء ايضا وعليه الهندون
 والباون جردل قبل التحريك كالحاربي اذا نقص من عشر في عشر لا يتوضا
 فيه بل يفرق منه ويتوضا في خارجه اعلاه ضيق لا يساويه واسفله عشر
 في عشر من اسفله اذا بلغ الماء اليه لا من اعلاه وجعل كان المانع الا ان ولو كان
 دون عشر في عشر بكنه عتيق وقع فيه ما يغتسل به وانسبط حتى عند كبره لا يتوضا
 منه ولو عشر في عشر قبل توضا لاقبه لا اعتبارا وان الوقوع المتوضى
 من ثقب جردل الحوض الكبير ان كان الماء منفصلا عن فركه او تحت جان وان اتصل
 بالجد قبل ان كانت الثقب واسعا جان والا فليل جردل كالمفصل اعتبارا
 بحلة الماء وان كان الماء في الثقب كالماء في الطشتان اتسع الثقب جان والاولا ان
 نجس موضع الثقب وذاب بالتدريج فينجس الا لاوقاك الحلو طاهر ذاب

بالتدريج

بالتدريج او بدفعه وكذا تروا بيت المزارع في الماء الحار ينسج فيها نجاسة قبل بعثه حلة الماء
 قبل بعثه هو فقط والواجب المشرقة اذا اتخذ فيه الماء كغسل الحوض الذي وقع فيه المانع ان اتصل
 لا يتوضا وترا فصل يجوز ولزم قل الانفصال في المختار اتصال الزرع او القصب بوجه الماء الكثير لا يمنع
 به وكذا اتصال **الحج** الماء لتتحرك بحركة وتزجج تحريك الماء لا يجوز ان يمسح الحوض الكبير من علم انه من
 نجس منع والا لا حوض من غير الحوض الكبير من الماء حكمه حكم الماء وفي بعض الشروح خلافة لا يمنع من
 في الحوض ولا يلزم السؤال عن طهارة ما لم يغلب على طهارة نجاسته ونحوه الطن لا يمنع ولا يلزم السؤال لان
 الاصل الطهارة وكذا الكون الموضوع في الارض اذا دخل في الخشب يشرب منه لم يعلم الخامة وكذا الضيق
 الى طعام لا يلزم السؤال قبل لم يعلم او يغلب على طهارة الحرة ولا يلزم الامتناع ايضا ولا يخبر بحلة الماء
 لان قول الواحد فيه مقبولة وكثر لنه يخص نفقة الوضوء به دون غير كالكبر لربعين لنفقه المجرى
 المتصل بالحوض الكبير المتلى ان كان الحوض قدر ذراعين ونصف لا يكون نكالا لان التزجج يحكي حكم
 الكل فلا يتوضا منه ولزم اقل منه تسع وقيل ليس تسع ولزم قدر ذراع الوضوء من كرويه لا يجوز لانه يتكرر
 الاستعمال عند كبر يروث فيه الدواب شيئا ثم يجمع الماء فيه صبغا فكله نجس الا اذا اجتمع الماء او كان في
 موضع طاهر حتى يبلغ عشر في عشر ثم انحدر الى موضع الغدير الماء الكثير **الحج** في الحوض الكبير ينجس لانه حكم بالطهارة زمان لا اتصال التوضي الحوض افضل التوضي الجاري
 رجلا المعتزلة بناء على المسئلة للجزء الذي لا يتجزى **الحج** فان المعتزلة لا يرون التوضي الجاري جازوا
 نحن يجوز رجلاهم ولعله يريد انه اذا كان الجسم مركبا من الجواهر الفردة المتماثلة كان الماء ان تماثلين
 فيجوز علي كل منهما ما يجوز على الاخر وقوله بناء على اصل الجواز لا للفضل وانما هو للرفع تدريجية
 واما الحوض الصغير فوقيه من الاواني والنجاسة لا يجوز التوضي فيه ولو وقعت فيه قطرة خمر ينجس الماء
 حوض الحمام اذا وقعت فيه نجاسة قال في المفرد عن ابي حنيفة لا يستقر وهو كالماء الجاري فان نجس
 حوض الحمام فدخل الماء من الاشبو يخرج من جانب الاخر فهو كالحوض الصغير **الحج** حوض صغير
 نجس او فدخل الماء الطاهر من جانبك سال من جانبك الفقيه ابو جعفر كاسال الحوض من جانب
 آخر يطهره الحوض وهو اختيار الصدوق في النجاسة وقال في النجاسة من جانبك خرج من جانب
 طهره ويرقن هو المختار ولزم كان يدخل ولا يخرج ولكن يغرف باناء غراف متداركا لا ينقطع بينهما
 طهره حوض الحمام يدخل ثلاث بنوب الناس يغتفون منه غراف متداركا يطهره لانه معنى الماء الجاري
 في فتاوى القاضي ظهير الدين اما نجس الحوض ثم امتلا وتشرب الماء في جوانبه لا يطهره بالمخرج
 الماء من الجانب الاخر ولو غار راؤه على جوانبه لا يطهره وقيل يطهر ولو كان الحوض اقل من عشر في عشر
 ينجس راؤه ثم دخل الماء وامتلا الحوض ولم يخرج منه شيء لم يجز الوضوء منه ولو خرج من جانب
 آخر لم يطهره بالمخرج مثلا في الحوض ثلاث مرات كالنقصه عند بعضهم والقصبة ان يطهره ولم يخرج
 مثلا فيه ونسب فاع انسان من ذلك الماء الذي خرج وتوضا به جاز يجمع الفتاوى والفتاوى خمس قرب
 كل قرية خسون متا فكون الحلة يائمين وخمس متا وقيل الحلة ثلثا **الحج** راي رجلا يتوضا
 باو حوض نجس عليه لم يخبر وقيل لا يجب باي رجلا في حوض ثمانية اذرع في ثمانية يغسل فيه من

من جنوا
 حقه بغيره ويركض
 صدره اوله
 لا يمنع

حقه حقه
 وهو الطم

ولا ثم في رواية ينج منها عشرة وثلاثون وفي رواية ان نزع منها اقل من عشرة جاز في الغسل
وما يصل هذا الجنب الا واجب فيه ماء او رتب استخرج وجعل في آناه الى نصفه ثم اخذ من جيبه وجعل
في هذا الآنا حتى امتلأ ثم رده في فارة لعل فيه هوساعة والنجاسة لا تارة ولم يعلم لم يعلم انهما
اي الجنبين والنجاسة تصرف الى الجنب الآخر هذا اذا خرج ولم يقع تحريمه على شيء اما اذا وقع تحريمه لم يعلم
هذا اذا كان الجنبان لرجل واحد وتزكيا لرجلين كل واحد منهما يقول ما كانت الفارة في جيبه فكلما طأ طأ هرا
هذا اذا كانا جيبين وكلما رتب فان تلتا من الجنبين احدهما الدهن وفي الآخر الخلل وفي الآخر الدس
اخذ من كل واحد من الجنبين الثلاثة وجعل في طشت ثم وجد في الطشت فارة ولم يغيبها البصر في بطن الفارة
لما كان في بطنها دهن والنجاسة في الدهن وان كان في بطنها الدس فليجلب الدس وان كان في بطنها خلل
فليجلب الخلل ولما يكن في بطنها شيء يرمى بها قبل الرمي لئلا يكثرها فالنجاسة في الدهن والدس والخل طاهر
لما نكسها والنجاسة في الخلل وجب الدهن والدس طاهر لانه في شرح الطحاوي الفارة اذا فرت من الفارة ومرت
على قصعة ما يتخس الماء مطلقا هو المختار جيب وجد فيها بعر الماء نجس بخلاف البئر القبر اذا بان في
آناه او على ثوب يتجلى كذا يقول الفارة قال الفقهاء ابو جعفر بن محمد الآباء دون الثوب بول المغافيش وروى فيها
لا يتجلى في التبريد ليس شيء يتجلى اذا نزع منه الماء فجاء كلب فلبس الجنب الماء الذي في الجنب طاهر وما يصل
بهذا الماء المستعمل رجل توضع من القصعة في الحمام وغير يجوز واصل هذا في لاصل الجنب الحائض والحمل
اذا ادخل يد في الآنا لا اغتراف او وقع الكوز في الجنب فادخل يد في الجنب الى المرافق لاخراج الكوز لا
مستعملا بخلاف ما اذا ادخل يد في الآنا او رجله للبئر يصير مستعملا لانعدام الضرورة الجنب اذا
ادخل يد في الآنا هذا اذا لم يرد غسله فيه بل اراد رفع الماء فان اراد غسله لمكان اصبعه او اكثر في
الكف لم يتنجس الماء ولا داخل الكف يريد غسلها يتنجس هذا قول ابي يوسف وهو احدى الروايتين
اي ح روى ان علي بن محمد روى وهو قاضي ابي ح روى الصحيح انه سمع محمد بن طاهر وعليه الفتوى ثم اذا كان نجسا عند
اي يوسف مع واحد الروايتين عزاني ح روى في جيب حاسة غليظة اخففة عند ابي يوسف خفيفة فانقدر
فيه الكثير الفاحش وهو احدى الروايتين عزاني ح روى في جيب حاسة غليظة اخففة عند ابي يوسف خفيفة فانقدر
في الآنا ولا يدخل الجنب في البئر لم يغسل كذا روى عن ابي يوسف في جيب الآنا فانه لو ادخل
رجله في الآنا يغسل فلو ادخل الجنب في البئر جسد سوى اليد والرجل افسد فله بعض جسد يفتن
ليصير مستعملا ببعض العضو وهذا يوافق ما روى عن ابي يوسف مع في الظاهر اذا ادخل رأسه في الماء وسئل
بعض شمر رأسه لئلا يصير مستعملا اما الرقبة المعروفة عن ابي يوسف روى انه لا يصير مستعملا
بعض العضو حتى يدخل فيه عضوا تاما وهذا بناء على ان الماء باذا يصير مستعملا قال ابو حنيفة برأيه
رحمهما الله اذا ازيل الخد او قصص الشفتين وقال محمد بن ماقصد به التقرب غير فلو توضع المتوى
بالماء صار الماء مستعملا عندنا فالجواب اذا توضع الكثير او لتعلم صار الماء مستعملا عندهما وعند محمد
مع لا يصير مستعملا لعدم نيته القربة وانما يأخذ الماء حكم الاستعمال اذا ازيل العضو واستقر في
في مكان اما دام على العضو فلا يأخذ حكم الاستعمال وان لم يبق على العضو لم يصير الماء فطر
ابدا التي على ذلك العضو الى ان يذبحا ولو صرف البلة في اليمنى الى اليمنى التي في اليسرى او اليسرى الى

طاهر حتى استلزم ريقا في وجهه

طاهر حتى استلزم ريقا في وجهه

اليمنى

اليمنى لا يجوز ولو كان هذا في الجنابة يجوز فان زال عن العضو اختلفوا قال بعضهم يصير مستعملا
ولم يكن في الوضوء حتى لم يحدث اذا غسل ذراعيه فامسك بشان يد تحت ذراعيه وغسلها بذلك الماء
لا يجوز وكذا الخد اذا غسل عضوا قبل ان يجمع في مكان والنجاسة لا تارة لانه لا يصير مستعملا ما لم يمسح
في مكان ويسكن عن التحريك في الجامع الصغير للصلاة الشهد به وفي الفتاوى الرجل اذا خرج من الحمام من
غير غسل اذا لم يعلم نثره في الحمام جنبها اغتسل وغسل يديه حتى يغسل قدميه الطاهر اذا
اغتسل في البئر افسد بنية القربة فان انغمس الطاهر لطلب الدلو وليس على يديه نجاسة ولم يملك
فيه جسد لم يغسل عندهم جميعا ونثر انغمس في جنبه فحدث لطلب الدلو قال ابو يوسف مع الماء بجماله
طاهر والرجل بجماله نجس وقال محمد بن طاهر والرجل طاهر وعن ابي حنيفة مع روايتان في
رواية كما قال ابو يوسف في رواية كلاهما نجسان والرجل نجس نجاسة الماء النجس نجاسة الجنابة
فيه فالأصح ان نجاسة نجاسة الماء حتى لو تمضمض واستنشق حل له قراءة القرآن هذا اذا كان الجنب
قد استنقى بالماء اما لم يستنق اصلا او استنق بالماء لم ينجس بالماء ولو وقعت الحائض في البئر
لمكان بعد انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة فهي كالجنب وتزكيا قبل انقطاع الدم وليس على
اعضائها نجاسة فهي كالرجل الطاهر لانه لم يخرج من الحيض بهذا ولا يجوز الوضوء بالماء المستعمل في وضوء
او غسل شيء من البدن واختلف المشايخ في هذه اللفظة حتى لو غسل عضوا آخر سوى اعضاء الوضوء
كما لو غسل فخذ او جنبه هل يصير مستعملا فالأصح انه لا يصير مستعملا بخلاف اعضاء الوضوء ويجوز
الوضوء بالماء المستعمل في غير البدن كما لو غسل ثوبا او اواني طاهرا او في فقه الامراء هذا كله اذا كان الذي
يدخل يد في الآنا او البئر بالغا فان كان صبيا لم يعلم يقينا لثبته طاهر بان كان مع الصبي قريب
في البكة يجوز الوضوء بذلك الماء ولم يعلم يقينا لثبته نجسة لا يجوز الوضوء به وان لا يعلم انه طاهر او
او غسل تحت لثبته ضار بغيره فان توضأ به جان وهذا اذا ادخل الصبي يد في الآنا ولم يغسل راسا
اذا توضأ في طشت هل يصير الماء مستعملا اذا كان الصبي عاقلا وفي شرح الطحاوي وهذا كله اذا توضأ
للتلويح اما اذا غسل الباقي من الطعام او الطعام قال يصير مستعملا اما اذا غسل يد من التلويح او الماء
من الجنب لا يصير الماء مستعملا وفي هذا في الحج اما غسله الميت الاول والثاني والثالث اذا اجتمع في
موضع فهو غسل ادم في علاج الغسل لا يجزى وعند محمد وهو واحد الروايتين عن ابي حنيفة مع طاهر مطلقا
المرة اذا وصلت شعرا في بذواتها ثم غسلت ذلك الشعر بالماء لم يكن مستعملا ولو كان غسل راس
انسان مقول قد بان منه صار الماء مستعملا جنب اغتسل فانضح من غسل شيء في آناه لم يفسد عليه
الماء اما اذا لبس في سيلان افسد وكذا حوض الحمام على هذا وعلى قول محمد لا يفسد ما لم يغسله
يعني لا يخرج من الطهورة ويكره شرب الماء المستعمل واما التي جاز الانقطاع به كبل الطين وسقي
الدواب ولو اخذ الجنبت الماء بغيره لم يفسد بالضمضة لا يصير مستعملا عند محمد ولو اخذ بغيره وغسل اعضا
بذلك وقال ابو يوسف لا يبقى طهورا وهو الصحيح ولو برئ من المضمضة ثم نزع في الثوب لا ينجس مما يصل
بهذا الماء المقيد رجل توضأ بالماء الرديج او العصف او ماء الصابون لمكان نجسنا ريقا يستين الماء
منه يجوز ولن يغلبه الحرم فصار نجسا لا يجوز وكذا ماء الصابون اذا كان غثينا قد غلب عليه الصابون

لا يجوز الوضوء به في قوادره على الأيدي وكذا ان أغلبي شأن أو آسن وبريل الحاجة الحقيقية عن الدين
هكذا ذكر الكرخي والطحاوي وذكر الفقيه ابو الليث في مختلفاته انه لا يزول بالاجماع ولو طالت بالماء
ما سواه من الماء وعليه صار الحكم لا الماء كالحل والعصر اذا خالط بالماء لكانت الغلبة للماء
لم يزل عنه اسم الماء فحكمه حكم الماء المطلق ولما كانت الغلبة لذلك شيء كانت حكمه حكم المقتد في شرح
الطحاوي وفي الفتاوى ولو توضأ بماء المذبح لا يجوز ولا يجوز الوضوء بماء الفواكه ولا بماء اعصر من الشجر ولا
بتوضأ بشيء من شجرة ولما انوضى بنبيذ التمر عند وجود الماء فلا يجوز بالاجماع وعند غيره كذا عند أبي
يوسف عند أبي حنيفة يجوز وعند محمد يجمع بينهما وفي الغسل اختلف المشايخ على قول أبي حنيفة وهذا اذا كان
خلوا رقيقا يسيل على الأعضاء فان كان خثينا كالترب لا يجوز بالاجماع وكذا اذا اشتد وصار مسكرا
لا يجوز بالاجماع وفي شرح الطحاوي لو قدر على مكره وعلى نبيذ التمر توضأ بالماء المكروه ولو قدر على
مشكوك وعلى نبيذ التمر عند أبي حنيفة يبيح ويبيح ويبيح توضأ بالماء المشكوك ثم يتيتم ولا ينظر
النبيذ وقال محمد يجمع بين الثلاث احتياطا وانما ترك لا يجوز اذا قدم او اخر جاز وما يصل هذا الماء
لومات في السن ان كانت جامدا فغير ما حوله ورمى به وانما طاهر فيؤكل البقية ولو كان ما يعضا
لم يؤكل وينتفع من غير جهة الاكل مثل الاستسباح وفيه الجدل يغسل الجسد بالماء ويظهر والشرب
منه غفر ويجوز بيعه وبين عيبه ولباري ولم يبين للثري الحائز في رده من ^{في كراهية الجاهل} مع
الصغير ثم الحار لا يؤكل وهل يجوز ان ينتفع به في غير وجه الاكل اختلف المشايخ فيه من قال يجوز اذا
كان مذبوحا كالترب اذا خالطه ودك الميت والزيت غالب على كل وينتفع به في غير الاكل اليه ما كلام
التحريك يجوز الوضوء بماء الفاكه ونفسه ان يدق التفاح او السفرجل ويطح بالماء دقا ناعما ثم يقصر
فيخرج منه الماء وقال بعضهم نفسهم ليدق التفاح والسفرجل ويطح بالماء ثم يقصر فيخرج منه الماء و
في الوجهين لا يجوز الوضوء بالماء الذي يسيل من الكرم في الربيع ولو توضأ بماء السيل يجوز ولو طام
التراب اذا كان الماء غالبا رقيقا فرائقا كان او اجا واما ان كان خثينا كالطين لا يجوز به الوضوء عند
ابي يوسف يعين الغلبة من حيث الاحوال لا من حيث اللون هو الصحيح وعلى قول محمد يعين الغلبة بتغير اللون
والطعم والرائحة ولو بل بالماء الخبز وفي رقيقا جاز به الوضوء ولما صار خثينا لا يجوز ولو صب خابية
الحمر في من عظيم ورجل اسفل منه يتوضأ ويشراب جاز لانه يظهر اثره في ذلك ان كان على ربه نجاسة
فسيخرج من مبلولة ثلث مرات حكى الفقهاء انه قال يطهر اذا كان الماء متقاطرا على ربه فاعلى الفصل
الثالث في الحيض اذا رأت الدم يفقد من الصلوة وغيرها فاذا رأت نصابا وطهرت صارت
لها عدا وموضعا طاهرا عن دبرها فليس حيض تاما طاهرا وقامت حائضا فيحيض من حين
وفي عكس طهارتها من حين قامت بخروج الكناية عن الحيض لمجرد الانقطاع المغلبة حاله الحيض علم فاما
خلاف آية وفيما دون آية خلافا فامس كتب الله بانكم لتنفقوا جاز دون الحيض والحيض زيارة قبره
دخول الصلوة وقراءة الدعوات والتمس ان تستعين بحجاب آذان ونحوه بغير الحيض في وقت كل صلوة
لست يفتوا بجلسه مسجد بيتها وتسجد وتكلم مقدار اذا الصلوة لو كانت طاهرة بلغت ورات
دما ويوما لا هكذا فهي فحشر من كل شهر حيض من ابي امرأة صابضا استغفر الله تعالى ويحجب

مطهر ولو توضأ بماء

مطهر ولو توضأ بماء

لن يصدق نصفه يار كذا قوله اقل الحيض ثلثة ايام ولما ليها يريد به ليلة يقع في بعض هذه الايام ولا يريد
ثلاث ليال مقدرة به كقديس ثلثة ايام وعليه هذا قال ابو حنيفة ان رأت المرأة في اول اليوم غداة دما ثم
انقطع ثم رأت في اليوم الثاني ساعة ثم رأت في اليوم الثالث ساعة ثم انقطع بالحيض هذا حيض كله وذكر
الصدر الشهيد في الجامع الصغير لكان الجسد مشترا لا يحل اخذ الصلوة كسليم يكن مشترا يحل وهذا
اخر من الحائض والغلاف قوله وان انقطع دما لثلاثة ايام جاز وطهرت قبل الغسل يريد به اذا
انقطع للدم بعد تمام العشرة والا فقطاع بعد تمام ليس باملازم حتى يحل له لبساطها والدم سائل لان
ذلك استحاضة وانقطع قبل تمامها لا يحل وطهرت حتى تغسل او يتيم او يضي عليها وقت صلوة
يجب عليها فضاء تلك الصلوة ومن ابتدأت مع البلوغ استحاضة فحيضها عشرة ايام من كل شهر يريد به
عشرة ايام من اول ما رأت سواها كان ذلك في العشرة الاول او الثاني او الثالث واختلف المشايخ في
تقدير بلوغ المبتدأة قال ابن عبد الله الزعفراني اذا تم لها تسع سنين وهو قول محمد بن مقاتل الرازي
واحد قول ابو محمد بن سلام واجمعوا لتسع سنين وما دونها اذا رأت الدم لا يكون حيضا وان
تسع سنين وما فوقها اذا رأت الدم يكون حيضا واختلف المشايخ في ابنت ست وسبع وثمان اذا رأت
الدم قال بعضهم يكون حيضا وقال بعضهم لا يكون حيضا فله والطهر اذا تداخل بين الدمين في مدح
الحيض فهو حكم الجارية وهذا على الاطلاق انا هو قول ابي يوسف في الروايتين عن ابي
اما عند محمد لكان الطهر المتخلل بين الدمين اقل من ثلثة ايام وكو ساعة فهو كذا لكان ثلثة
ايام فصاعدا لكان الطهر مثل الدمين او الدمان اكثر بعد لكان في العشرة فهو ايضا كالدم
الجاري ولذا كان الطهر اكثر من الدمين فصل بينهما ثم ينظر ان كان احد الجانبين ما يمكن ان يجعل
حيضا فهو حيض والاخر استحاضة ولما كان في كل الجانبين ما لا يمكن ان يجعل حيضا فذلك كله استحاضة
ولا ينصور ان يوجد في كلا الجانبين ما يمكن ان يجعل حيضا لانه اذا كان كذلك يكون الطهر اقل من الدمين
الا اذا رأت قبل ايامها دما ايضا فيجعل الاول حيضا ثم الاصل عند ابي يوسف هو آخر قول ابي حنيفة
في مسائل الحيض لكان الطهر المتخلل بين الدمين اذا انتقض خمسة عشر يوما لم يفسل بينهما ويكون كالدم
المستمر ثم ينظر لكان ذلك كله في العشرة فهو حيض سواها كانت المرأة مبتدأة او صاحبة عادة و
لكان تريد على العشرة لكانت صاحبة عادة ردت الى ايام عادتها وما زاد على ذلك استحاضة وان كانت
مبتدأة فالعشرة من اول ما رأت حيض ويسوى في ذلك ما رأت من الدم وما لم تروا زاد على ذلك والذي فيه
هو استحاضة والباقي طهر فعلى هذا لو رأت يوما دما فانقطع ثلثة عشر يوما ثم رأت يوما آخر دما فالعشرة
كلها من اول ما رأت حيض مبتدأة كانت او صاحبة عادة ويوم من الخمسة الباقية استحاضة والباقي
طهر وهذا عند محمد بن علي بن محمد بن ابي يوسف يبيد الحيض الطهر
ويجتم به بشرط ان يكون قبل ابتداء دم وبعد انتهائه دم ويجعل الطهر حيضا باطالة الدمين ومن اصل
محمد انه لا يبدأ الحيض بالطهر ويختم به وتمرغ الاصلين يظهر في مسائل بينها للمرأة اذا كانت عا
عشرة ايام من اول كل شهر وطهرها عشرة ايام فرائت مرة قبل عشرتها يوما دما وطهرت عشرتها
كلها ثم رأت بعدها يوما دما فاما ما العشرة كلها حيض واليوم الثانيان رأت فيها الدم استحاضة في

طهر ولو توضأ بماء

قول ابي يوسف وفي قول محمد لا يكون ثني من ذلك حيضا وفيها لو رأت قبل عشرتها يوما دما ورأت يوما
اول عشرتها طهر ثم رأت ثمانية ايام من عشرتها دما ورأت اليوم العاشر طهرا ثم رأت اليوم الحادي
عشر دما فعشرتها في قول ابي يوسف حيض وان كان ختمها وابداؤها بالطهر وعند محمد يكون حيضا
ثمانية ايام التي رأت في ايامها ولو لم تر قبل عشرتها يوما دما والمسئلة بحالها في حيضها تسعة ايام عند
ابي يوسف ولا يبدل الحيض منها بالطهر لانه ليس قبله دم وتختتم به لان بعون دما ومنها اذا رأت قبل
ايامها يوما دما وطهرت في اول يوم من ايامها ولم تر بعد ايامها شيئا وطهرت في آخر يوم من ايامها
والمسئلة بحالها في حيضها ايضا تسعة ايام عند ابي يوسف ولا يجمع الحيض بالطهر لانه ليس بعد دم وعند
محمد حيضا ثمانية ايام على ذكرنا ومن لم يكن قبلها ولا بعدها دم والمسئلة بحالها يكون حيضا ثمانية ايام
بالاجماع وانفق اصحابنا جميعا انه لا يكون حيضا من الجانبين جميعا حتى يكون بينهما خمسة عشر يوما
فان كانت المرأة صاحبة عادة فرأت قبل ايامها لا يكون حيضا ورأت في ايامها ما يكون حيضا الا يكون
الجميع لم يجاوز العشرة فذلك كله حيض بالاجماع وتزول قبل ايامها ما يكون حيضا ولم تر في ايامها شيئا
اورأت قبل ايامها ما يكون حيضا ورأت في ايامها يوما او يومين اورأت قبل ايامها دما لا يكون
وفي ايامها كذلك ولو جمع بينهما بلغ ما يكون حيضا فان هذه الاصول الثلاثة اختلفوا اصحابنا فيقال
ابو حنيفة الامم موقوف ان رأت في المرة الثانية مثله يكون حيضا ولم تر في المرة الثانية مثله لا يكون حيضا
ولا يجمع عليها قضا ما تركت فيها من الصلوات وقال ابو يوسف ومحمد يكون ذلك حيضا غير ان عند ابي يوسف
يكون ذلك عادة لما برح واحد وعند محمد لا يكون عادة حتى ترى مثله مرتين كما هو قول ابي حنيفة فان رأت
قبل ايامها ما يكون حيضا وفي ايامها كذلك غير ان الجميع لم يجاوز العشرة فالمرء في عادتها يكون حيضا
بالاجماع والمرء في قبل عادتها فعن ابي حنيفة روايتان في رواية ابي يوسف عنه وهو قوله لندركه كله حيض
في رواية محمد عنه لندركه موقوف حتى ترى في المرة الثانية مثله فان رأت في ايامها ما يكون حيضا وان
العشرة فانه يرد ايام عادتها مقداره عادتها ويكون حيضا وبعد ايامها ما يكون حيضا ولا يكون حيضا
لم يجاوز العشرة فجميع ما رأت يكون حيضا وما زاد على ذلك فهو حائضه وتزول بعد ايامها ما يمكن ان يكون حيضا
ولم تر في ايامها شيئا اورأت في ايامها ما لا يمكن ان يجمع حيضا وبعد ايامها ما يمكن ان يجمع حيضا اورأت بعد
ايامها ما لا يمكن ان يجمع حيضا في ايامها كذلك وبالجموع بينهما يبلغ حيضا فعن ابي حنيفة في هذه الفصول الثلاثة روايتان
في رواية الحكم فيها موقوف كما قال في المتقدم على ايامها وفي رواية ابي يوسف يكون حيضا بدلا عن ايامها وهو قولها
غير ان عند محمد لا يكون عادة لما برح الواحد كما هو قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف يكون ذلك عادتها
ويظهر الاختلاف فيما رأت خلا عادتها مرة اخرى ثم استمر بها الدم في الشهر الثاني فانها ترده الى ايام عادتها
القديمة عند ابي يوسف ترده الى آخرها ولو انها رأت ذلك مرتين ثم استمر بها الدم في الشهر
الثالث فانها ترده الى ايامها مرتين بالاجماع فلو كانت المرأة عادة معروفة في كل شهر خمسة ايام ثم استمر
في حيضها خمسة ايام من كل شهر وكذا استخاضه **الفصل الرابع في المسح على الخفين** ثابته
بالسنة المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله فعلا حتى قاله للحارث بن ابي اسحق ادر كثر سبعين رجلا من الصحابة
رضوان الله عليهم جميعا يرون المسح وقال ابو حنيفة نعم ما قلت المسح حتى جاءني فيه مثل ضوئه انتهى و

قوله

وقال الكوفي اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الآثار التي جاءت فيه في حديث التواتر من الكافي
وشرط جواز المسح على الخف ان يكون لا يس الخف على طهارة كاملة قبل الحدث سواء لبس خفيه بعدا
توضا وغسل رجله او غسل رجله اولا ثم لبس الخفين قبل الحدث او غسل احدى رجلتيه وتب الخف عليها
ثم غسل الرجل الاخرى وتبس الخف عليها ثم اكمل الطهارة قبل الحدث فانه ^{فانه} رجل لبس خفيه بطهارة
كاملة ومسح عليها بعد ذلك ثم دخل الماء في احد خفيه فانه ينظر ليرى ان الماء الى الكعبين فيمسح عليه غسل
الرجل الاخرى لانه صار احدى رجلتيه مغسولا ولم يبلغ الماء الى الكعبين فيمسح الرجل الاخرى فتاوى
نقل حنفيا وكى الشافعي لثابتين من الكبريا من المحدث تحت الخف يمسح المسح على الخف لكونه فاصلا وقطعة
كرباس تلتف على الرجل لا يمنع لانه غير مقصود في التبرك بل فيهم ما ذكره الكافي انه يجوز المسح لان الخف غير
الصالح للمسح لم يكن فاصلا عند لبس المبروق عليه بان لا يكون الكبريا فاصلا اولا ثم يمسح عليه ولو كان
مكتوبا مقدار ثلث اصابع لا يمسح وتزول اقل منها يمسح تحيط اذا لبس مكعبا لا يرى من كعبه فانه
الا مقدار اصبع او اصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة خف لاساق له من الخفين والناظران والوجه
المسح لم يجز على الجوز عند ابي حنيفة لان الخف لا يمنع لانه غير مقصود في التبرك بل فيهم ما ذكره الكافي انه يجوز المسح لان الخف غير
مكلف المنع والجلد جواره غنيما وهو ما يقوم على الشاق بلا ربط كجوب مصروف وروى رجوع
ابي حنيفة مع ابي قولها وبه يفتي لما روى انه عليه السلام مسح على جوبيه ولا يمسح على الخف في مسحه ابي حنيفة
مؤخذ من لبس وعلى خف بلا ساق لو ستر كعبه وذكر انه لم يجز على جوب من غزني ويجوز على الجوارح
المستوفى على ظهر القدم وله ان يراى يندھا عليه فيستره لانه كغير المستوفى ولا يظهر من ظهر القدم
شيء فهو كجوب الخف وفي الخلاصة انما لو كان اذا ستر القدم والكعب لا يرى منه الا اقل من ثلثة اصابع
جاز المسح عليه الجوب من الغزل كالجوب المتعار غنيمة على الخلا ولا يجوز على رقيقه واجمعوا انه يجوز
لو منعلا او جلدا يقال جوب بجلد انا وضع الجلد على اعلاه واسفله وجوب منعلا انا وضع الجلد
اسفله كالمنعلا ولو كان من الكبريا لم يجز وتزول من الخف فالتصريح بان كان ضلعا يمسح معه فرج
او فرجين نوعي الخلاف فجميع على المبروقين لو لبسهما على الخفين قبل المسح كف على خف فلو لبسها
وحد بها لم يجز وكذا لو لبسهما على الخفين الا ان يكون رقيقا يصل البلى الى الخف ولو لبس الخف على جوب
من كبريا لم يجز وما لا يجوز المسح عليه هل يجوز المسح عليه ام لا ذكر في المعراج الثانية شرح الهداية جواز
عند الشافعي ولم ارفعه رواية عن ابنسنا جواز او عدنا وينبغي ان يجوز اذ الخف يصير بدلا عن الرجل لا عن
الجوب لما ذكر في مسح المبروق على الخف وايضا جواز المسح على الجوارح بشر ما قلنا اذ الجوارح لا يلبس الا
باللفاف غالباً وهي في معنى الجوب من كبريا من غزني قال في التحصيل غزني مسح الرأس باصبع اصبعين
وجزئ بالثلاثة ولو مسح بالابهام والسبابة لمن كان مفتوحا جاز فاق وضع بثلاثة اصابع ولم يندھا لا يجوز
في الرأس والخف وعند محمد يجوز والمسح باصبع او باصبعين قدر ربع الرأس لا يجوز عند الثلاثة اما لو مسح
باصبع واعاد الى الماء ثلث مرات يجوز ولو مسح باصبع واحد جوازها الاربعة الصلوات لا يجوز ولو مسح
باطراف اصابعه يجوز سواء كان الماء متقاطرا او لا هو الا مسح ولو مسح برأسه باصبعين لا يجوز ولو مسح
في كفه ببل يمسح برأسه او خفيه لا يجوز ولو غسل وجهه مع الرأس جاز ذلك عن المسح ولا يجوز المسح على القلنسوة

ان

بشرى تبتك

مطلوب المسح برأسه بأصبع واحد في الجوز

طالع وان كان على راسها خضاب

والعامة وكذا لو مسح المرأة على الخمار إلا إذا كان الماء متقاطرا بحيث يصل إلى الشعر في جازي مسح
المرأة على شعرها وكذا العلوية وفي الغسل يفترض اتصال الماء إلى البشرة فإن كان على رأسها
خضاب فمسح على الخضاب إن اختلطت البلل بالخضاب خرجت عن حكم الماء المطلق لا يجوز المسح فإنه
شعرة أو شعرها طويلا فمسح تحت أذنيه لم يجز ولو مسح ما فوقها جاز المسح في المسح ليس مسح
بماء واحد عندنا والتشليل بدعة وقال بعض الأصحاب لا بأس به واستيعاب الرأس سنة وكيفية أن يبل
كفيه وأصابع يديه ويضع بطون ثلث أصابع من كل كف على مقدم الرأس ويعزل السبابتين
والأبهامين ويجذ في الكفين ويجزها إلى مؤخر الرأس ثم يمسح الفتوتين بالكفين ويمسح ظاهر الأذن
باطن الأبهامين وباطن الأذنين بباطل السبابتين حتى يصير ماسحا ببلل لم يمسح مستعلا والسنة أن يبدأ
بالمسح بمقدم الرأس عندنا وأما مسح الأذنين فسنة فلا يأخذ للأذن مآجدا ولا يولد وتوفعل في مسح الأذن
لا يوجب مسح الرأس ومسح الرقبة القصيرة أدب وأما المسح على الجباير على الفتوى ولو ترك المسح على الجباير
فرض وهو رواية عن علي بن عيسى وفي رواية أخرى عنه لو مسح الأكثر يجوز وعليه الفتوى ولو ترك المسح على الجباير
لنكاح بصره جاز وكذلك عند أبي حنيفة مع خلافا لهما هذا قول أبي حنيفة الأول ثم رجع إلى قولهما وفي نسخة
الإمام الوالد مع رجل به جرح وهو يخاف أن يغسله بصره فمسح على العصاة فسقطت العصاة قبل أن يغسله
أخرى فالأحسن أن يعيد الغسل المسح ولم يجز جاز ولا يتوقف هذا المسح بوقت ولا فرق بين شد على
الوضوء أو على غير الوضوء رجل بأصبع قرحة فادخل في الملة أصبعه أو المرفق في جاز موضع القرحة نقضا
ومسح عليها جاز له المسح إذا استوعب المسح العصاة وكذا في حق المنتصد وعليه الفتوى وأيضال الماء
إلى الموضع الذي لم يستعمل العصاة فرض رجل على ذراعيه جباير فمسحها في أثناء يريد بذلك المسح عليها
لم يجز وأفسد الماء ولو كان على أصابع يده أو كفة جباير فمسحها في أثناء يريد بذلك المسح عليها أجزاء
لم يفسد الماء ولو لم يمسح برأسه في الوضوء فادخل رأسه في الأثناء يريد المسح أجزاء ولم يمسح رأسه
المسح على الخفين يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلثة أيام وليلاتها وأثناء المدة من وقت الحديث وأما
يجوز المسح من كل حدث موجب للوضوء دون الغسل وأما يجوز المسح إذا لم يمسح على طهارة كما
فإن غسل رجله أو لا فقط وليس خفيه لم يجز له للمسح ولو غسل رجله ونحوه ثم أحمل وضوءه قبل
الحديث جاز له المسح عندنا وعليه هذا لو نكحاً وغسل رجله اليسرى وبسر أحد الخفين ثم غسل الرجل الأخرى
وليس الخف الآخر ثم أحدث والخف إذا اغتسل وبقي على جسده لمعة فليس الخف غسل اللعة
ثم أحدث يمسح ويمسح مرة واحدة ويبدأ من قبل الأصابع إلى الساق ولو بدأ من أصل الساق يجوز لكنه ترك
السنة ولو وضع الكف ومدها كلاً ما حسن والأحسن للمسح بجميع اليد ولو مسح بثلث أصابع جاز
لما مر في الرأس واختلفوا هل يمسح ثلث أصابع من أصابع اليد أو من أصابع الرجل قال الكوفي
من أصابع الرجل وقال أبو بكر الرازي يعتبر أصابع اليد ويمسح ما بين أطراف الأصابع إلى الساة ويفرج
بين أصابعه قليلا ولو مسح بظاهر كفه جاز والسحب أن يمسح بباطن كفه وموضع المسح ظهر القدم فإنه قال
في الترياقا في رجل قطعت إحدى رجله وبقي منها شيء يسير فليس الخف على الصحيح فإنه لا يجوز المسح عليه
ولو لبس الخف على مقطوعة لكان البتة أقل من ثلث أصابع لا يمسح أيضاً ولو كان ثلث أصابع لكن العقب

مظان وکرامت حق العتق وعلیه التوقی

لا من موضع المسح كذلك ولزكان ظهر القدم ولو امر ناسا أن يمسح على خفيه جاز ولو توضأ ومسح على الخف فتوى به التعليم دون الطهارة بضمه بناء على سبيلة النية في الوضوء ولو توضأ وتبى مسح خفيه ثم خاض الماء فاصاب ظاهر الخفين وباطنهما مجزبه بالمسح ولو مشى في الخشيش فابتل ظاهر الخف بالماء أو بالمطر يجوز وبالأصل اختلف المتأخر فيه فالأصح أنه يجوز وإذا مسح خفيه على طرأ النبيذ أو التخمير ثم وجد الماء نزع خفيه وقال في الزيادة فيه اختلف المتأخر في علي قول أبي حنيفة وعندهما كرهه كرهه الحار ولو توضأ بسوء الحمار ثم يتم أو لم يتم حتى أحس معه سوء الحمار فوضأ ومسح كذا هذا المتأخر منه إذا توضأت ولبست خفيه مسح ما قامت في الوقت فإذا خرج الوقت نزعته خفيه وغسلت رجليها عند الثلث وهذا إذا كان الدم سائلا عند اللبس عند الطهارة وعند أحدهما أما إذا كان منقطعاً عند اللبس مسح كمال المدة يوماً وليلة أو ثلثة أيام ولو توضأ وغسل رجليه أولاً وليس الخفين ثم استنحى ثم أتم الوضوء إذا استنحى على جهة السنة لا يمسح لأحدث ولزكان على غير السنة يمسح بكتاب رزين ولو مسح باطن خفيه دون ظاهرهما لم يجز عندنا **المسح على الجوارق** إن كان يستتر القدم ولا يرى من الكعب لا من ظهر القدم إلا قدما يصح أو أصبعين جاز المسح عليه ولزم يكن كذلك لكن يستتر القدم بالجلد لكان الجلد متصلاً بالجوارق بالخرز جاز المسح عليه وشدة بشي غزلاً ولو ستر القدم بالبقافة جوز مساحي سرقنديه ولم يجوز مساحي جازاً وإذا المسح على الجوربين إن كانا خنيتين متعلقتين بجوز المسح عليهما عندنا ج ب وعندهما يجوز والتخين ما يستمسك على الساق من غير أن يشد بشي فإن كان الجورب من غير أن يمسح لا يجوز المسح عليه عندهم فإن كان الجورب من غير أن يمسح لا يجوز المسح عليه عندنا وأجمعوا أنه لو كان منعقلاً أو مبطناً يجوز المسح عليه ولو كان من الكبراس لا يجوز المسح عليه فإن كان من الشعر فالصحيح أنه إن كان صلباً ستمسكاً بشي فخرج أو فخرج على هذا الخلاف فإن كان ما يلي ظاهر القدم مشقوقاً بان كان يبدو قدماه فإن كان هنيئاً لذلك الشق خطاً أو شبراً وكان يشد ما شد ما شد قدماه فهو جورب غير مشقوق ولزكان يستتر بعضه دون البعض فذلك كالحرق ولو كان من جلد رقيق فالأصح أنه على هذا الخلاف وإذا المسح على الخفاف المتخذ من الثوب التركية فالأصح أنه يجوز المسح عليه ومسح على الجرموق فوق الخف عندنا فإن لبسها وحدها لا يمسح عليها ولا يجوز المسح عليها حتى يكون الإيتم على أصابع الرجل وظاهر القدمين وقوته لا ج إذا كان أسفل من كبراس فإن كان من القرم أو الجلد يجوز والخف على الخف كالجرموق ويجوز المسح عليه وتقير للجورب المتعل لتكون الجورب المتعل كجوارب الصبيان الذين يشدون عليها في ثخونة الجورب وغلط النعل بجوز المسح عليه وإنما يجوز المسح عندنا إذا لبسها فوق الخفين قبل نزع مسح على الخفين أما إذا مسح على الخف أولاً ثم لبس عليها الجرموق ليس له نزع مسح على الجرموق وكذا لو أحدث بعد لبس الخف ثم لبس الجرموق ليس له نزع مسح على الجرموق ولو كان أسفاً بفضل الجرموق من الخف ثلاثة أصابع ج على تلك الفضلة لم يجز إلا إذا مسح على الفضلة بعد نزع قدم رجليه على تلك الفضلة حينئذ جاز ولو نال رجليه عن كل موضع أعاد المسح ولو أدخل يده تحت الجرموق فمسح على ظهر الخف لم يجز ولو مسح على الجرموق ثم نزع أحدهما مسح على الخف الباقيين والجرموق الباق في بعض رواياتنا الأصل أن نزع الجرموق الباق في

ننیک

الامن موضع

يسح على الخفين وفي التجريد ينتقض المسح فيها وتوزع احد الخفين بعد مسح عليها ينتقض على كل واحد
ثم انما يجوز المسح على الخفين اذا لم يكن فيها خرق كبير فان كان قليلا لا يمنع المسح والكثير مقدرا
اصابع من اصابع اليد وفي رواية الزيادة ثلاث اصابع من اصابع الرجل ولزكان الخلف صليبا لا
منه شيء يجوز المسح عليه ولزكان يبدو في حالة المشي دون حال وضع القدم على الارض لم يجوز المسح وكذا
لو كان يبدو ثلاث من انا مل الرجل قال الامام الشريفي هو الاصح انه لا يجوز المسح وقال ثعلبي انه
للانواء مع ما كان رأسها مستويا ولزكان راس الانامل مكشوقا لا يمنع جواز المسح عليه ولو كان للفرق
في ساق الخلف لا يمنع جواز المسح ولو كان في اسفل الخلف يمنع ولو كان في ظاهر القدم فهو بمنزلة ما لو كان
من قبل الاصابع ولو كان من قبل عقبه فكذلك بعض النسخ وفي نسخة ثعلبي والامام خواهر زاده
رحمهما الله لكان المكشوف من قبل عقبه اكثر من المستور لا يجوز المسح عليه ولزكان اقل يجوز وفي الجاهل الصغير
للغاضي الامام لكان للفرق في مقدم الخلف من قبل الابهام فان كان الابهام وجارها مكشوفة والباقي مستورا
جاز وتعتبر ثلاث اصابع خفية وكلي المقدوري على الحكم انه جعل الابهام كاصبعين ولو لبس المكعب لا
يري من كعبه الا قدما اصبع او اصبعين جازا المسح عليه وجمع الخقوق في خفة واحدة ولا يجمع خفين
التي كانت على الخفين او على التوليك على كل واحد منها اقل مقدر الدرهم لكن لو جمع بينهما
صارت اكثر مقدر الدرهم يجمع وينزع جواز الصلوة وكذا لو كان في ثوب الصلوة في موضع عرج وكذا لو كان
التي كانت تحت قدميه تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع يبلغ اكثر من قدر الدرهم يجمع ولا يجوز صلوة
ولو كان في موضع جود اقل من قدر الدرهم وتحت قدميه اقل من قدر الدرهم يجمع وسواء كانت الخفاصة على
او على الارض تحت قدميه او في موضع جوده ولو كان في ثوب الصلوة اقل من قدر الدرهم وتحت قدميه على الارض
اقل من قدر الدرهم ولكن لو جمع يبلغ اكثر من قدر الدرهم لا يجمع وفي العريان لا يقدر على ثوبين صلت فيه فانه
لكنشف من كل ساق منها اقل من درهم واما جمع كان مثل ربع احد الساقين فانهما تصلي جالسة والفرق
في اذني الا خفة هل يجمع اختلاف المشايخ فيه واعلام التوزيع وفي الزيادة رجل في احدي رجله جاز
لا يتطبع غسلها مسح على الخفة وغسل الرجل الصحيح وبس الخلف على الصحيح فاحذر لا يمسح على الخلف لان
المسح على الجبين كالغسل لما تحتها فيؤتي الي الجمع بين البدل والبدل منه وعلى قياس ما روي عن النبي
انه لو ترك المسح ولو مسح لا يضرك ينبغي لشجره فان لبس الخلف على الصحيح ومسح على الجبين وبس الخلف على الصحيح
ثم احدث مسح عليها فلو لبس خفيه على طهارة كاملة ومسح عليها ثم دخل الماء في احدي خفيه لم يبلغ الكعب
حتى صار جميع الرجل مغسولا لا يجزئ عليه غسل الرجل الاخرى وينتقض مسح وتيمم يبلغ الكعبه قال
ان اصاب اكثر من احدي رجله ينتقض وفيه اختلاف المشايخ واذا بدأ بالمسح لم يخلع خفيه ونزع القدم
من الخفي ان في الساق نغدا فقد انتقض مسح عندنا ونزع بعض القدم عن مكانه على أي خفيه وان
زال عقب الرجل عن عقب الخلف او اكثر انتقض مسح وهو رواية عن يونس وفي رواية اخرى ان نزع
من ظهر القدم قدر ثلث اصابع انتقض مسح وعن محمد بن يحيى في ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلث
اصابع لم ينتقض مسح وفي رواية لكان بحال يمكنه المشي بعد ما تحرك قدمه عن موضعه فهذا لا يمنع المسح
ولو كان الخلف واجعا وكان اذا رفع القدم ارتفعت القدم حتى يخرج العقب اذا وضع القدم عاد

اسفها

على الخقوق ما في راسه ولا يجمع

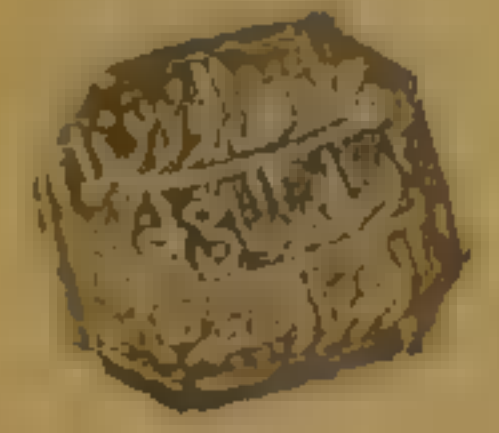
على الخفة اذ في خفيين على الخفة

مسحها

الموضوعة

الي موضعها هذا لا بأس به وفي نسخة الامام خوله زاده به اذا زال الخلف عن الرجل خرج اكثر القدم
قبل عقبه حتى لا يبقى في الخلف الا قدر ثلث اصابع يجوز المسح على الباقي وكذا لو كان الرجل اعرج يمشي
على صدره قدميه والباقي في الخلف قدر ثلث اصابع يجوز المسح على الباقي ايضا ولزكان اقل من ذلك
لا يجوز واذا انقضت وقت المسح ولم يحدث في تلك الساعة فعله نزع خفيه وغسل رجله ويسح عليه اعاد
الوضوء ولو استكمل الرجل مسح الاقامة ثم سافر نزع خفيه وغسل رجله اما اذا لبس الخلف وهو مقبض ثم سافر
قبل ان يحدث فانه مسح كالمن السفر بالاجماع ولو نوضا ولبس الخفين ثم احدث ومسح على الخفين ولم
يمسح وقبل استكمال يوم وليلة سافر مسح مسح المسافر من عند الثلاثة ولزكان المسافر مضموع بعد
ما مسح يوما وليلة او اكثر نزع خفيه ولم يعد شيئا من تلك الصلوات ولزكان المسافر قبل استكمال يوم وليلة
مسح مسح الخفين واذا انقضت مدة المسح الا انه يخاف ذهبا رجله من البرد نزع الخلف جاز
له للمسح ولزكان فان انقضت مدة مسحه وهو في الصلوة ولم يجد ماء يمسح على صلوة وفي
التوادر اذا تيمم ولبس خفين او توضأ بشيذ التراب وسور الحمار وتيمم لبس خفيه ثم وجد الماء
المطلق ينزع خفيه لان الطهارة كانت ضرورية **الفصل الخامس في التيمم** التيمم ينظر
الي آخر الوقت اذا كان على طبع وجود الماء اما اذا كان في موضع لا يزجوا بغيره واذا اخرج
لا يفرط في التأخير حتى لا يقع الصلوة في وقت مكروه فان تيمم قبل طلب الماء وصلى في العرانة
لا يجوز وفي الغلوت يجوز وكذا لو تيمم في اول وقت او قبل دخول الوقت جاز عندنا فان وجد
الماء بعد ذلك كان وجدا قبل الشروع في الصلوة بطل تيممه ونزع وجده بعد ما شرع في الصلوة تفسد
بخلاف صلوة العيد وصلوة الجنائز ثم هل يجلب الماء تغلب على ظنه ان يقره ماء او اخبر
يجب عليه الطلب الغلوت ونحوها اما لم يجد الطلب من الاخبار او غلب الظن في شرح القدوري المسألة
اذا كان على يقين من وجود الماء او غلب ظنه على ذلك في آخر الوقت فتيمم في اول الوقت وصلى لكان بينه وبين
بين الماء بمقدار ميل جاز واذا كان بينه وبين الماء اقل من الميل ولكن يخاف فوت وقت الصلوة
لا يتييم والمساافر والمقيم فيه سواه والشرط لتكوين بينه وبين الماء ميل واكثر ولم يعلم ان بينه
وبين الماء ميلا او اقل واكثر ولكن خرج ليجتنب فلم يجد الماء لكان بحال لو ذهب الى الماء خرج
الوقت تيمم في آخر الوقت هكذا في التوازن ولو تيمم وفي رجليه ماء لم يعلم به جاز له التيمم وعندنا
يوسف بن في الآخر لا يجوز له التيمم سواه وضع هو ونسبه او وضع غيره وعلى هذا التحريم في الركوة
ولو صلى عرانا وفي رجليه ثوب وهو لا يعلم اختلاف المشايخ فيه وعنده به انه تجزئ واجمعوا
لث الادوات لو كانت معلقة في عنقه او على ظهره وفي الادوات ما لم يجز التيمم في الاصل وفي
شرح الطحاوي ولو كان الماء معلقا بالاكاف في مؤخر الاكاف وهو ككب فتيمم به التيمم ولو
كان في مقدم الرجل لم يجز ولو كان هو سائقا لكان في مؤخر الرجل لا يجوز ولزكان في مقدم
يجوز ولو ظن ان الماء قد قضي فتيمم وصلى ثم تبين انه لم يقين لا يجوز بالاجماع ولو كان على كفاية
اليامين فصام وفي رجليه طعام اوله عند نسبه لا يجوز له الصوم بالاجماع ولو شرب الماء وهو تيمم
كلمة نبي انه متيمم ينتقض تيممه ولو شرب المتيمم بالماء وهو يام على الدابة او غير يام لكن لم يعلم ينتقض

على الخقوق ما في راسه ولا يجمع



تيم وتعلم لكن بحال لا يستطيع النزول خوف على نفسه من العدو أو السبع لا ينتقص تيمم في
سنة غسل الأيدي في شح الطأوي لا ينتقص في الوجهين ولو ضرب فسطاط على رأسه برقع غطى رأسه
ولم يعلم بذلك فتيتم وصلى ثم علم بالماء أمره بالعادة وتوجد في الطريق فيها ماء وهو
لا يستطيع لئلا يخذ منها الماء ولا يجد ماء غيره يتيم ولو كان معه منديل طاهر لا يجوز به التيمم
ولو كان معه ماء يكفي للوضوء غير أنه يخاف العطش يتيم وكذا لو كان يخاف على دابته وكذا لو
كان أكثر من الماء الوضوء بجزيه التيمم ان كان يخاف العطش في نسخة شح الطأوي وفي الفتاوي رجل أراد
لنيتوضأ فمعه انسان يؤيد يتيم ويصلي ثم يعيد الصلوة وفي الأصل ولو كان مع رفيقه
ماء ولم يكن معه ماء فانه يسأل فان سأله وأبى أن يعطيه إلا باليمن ولم يكن معه ماء فانه يتيمم باليمين
ولو كان معه ماء لم يباح بمثل غنمه في ذلك الموضع أو يغتسل بغيره يتيم ولا يتيمم ولو كان لا يبيع
الآبغين فاحش لا يشتري ويتيم وتغير الغبن الفاحش لو كان قبة الماء درهما وهو لا يبيع
الآبغين بيمين فهو غبن فاحش وهذا الوضوء أبا يباح أخذ للشرب وقال بعضهم في الوضوء بمثل
نصف درهم وفي الجنابة درهم وفي نسخة الإمام الشافعي فلو سأله فابى يعطيه فتيتم وصلى ثم أعطاه
بعد ذلك بصلوة فأن كان مع رفيقه دلو أو بصره ولو جعل عليه لرسال فان سأل الدلو فقال
انتظر حتى استقي الماء ثم ادفع اليك فالمستحي عند أبي حنيفة لم ينتظر إلى آخر الوقت فان خاف
فوت الوقت يتيم وصلى وعندهما ينتظر ولما فوت الوقت وعلى هذا لو كان مع رفيقه ثوب
وهو عريان فقال انتظر حتى أصلي وأدفع اليك الثوب أجمعوا أنه اذا قال أبحث كذا في ثوب فانه
لا يجب عليه الحج فاجعوا في الماء ينتظر وتخرج الوقت وحاصل الحكم راجع إلى القدرة على سؤالي
هل ثبت بالإباحة عند أبي حنيفة به لا يثبت وعندنا يثبت كما ثبت بالملك الكمل في الأصل هذا كله قبل
الشرع في الصلوة فلو شرع في الصلوة بالتيمم في السفر فرأى رجلا معه ماء كثير لم يعلم أنه يعطيه
يقطع الصلوة ولم يعلم أنه لا يعطيه يضي على صلوة ولن أشكل لا يدرى يعطيه أو لا يعطيه فانه
يضي على صلوة ثم يسأله لئلا يعطاه أعاد الصلوة وكذا الشرايع بمن المثل وهو يقدر على ذلك فان أبي
يعطيه فصلوة تامة فان سأل بعد ذلك فاعطاه بعد المنع لزمه الوضوء للصلوة أخرى وصلوة
جائزة وفي الزيادة وفي كتاب رزين منيتم شرع في الصلوة فقال له يهودي أو نصراني خذ الماء يضي على
صلوة فادفعه عنه لئلا يعطاه تفسد صلوة والآجاذت وفي الفتاوي منيتم شرع في الصلوة فرأى
سوراخا رمض على صلوة فادفعه بوضوء منه ويعيد الصلوة ولا يعيد التيمم الماء الموضوع في العلوك
في الحيت وغيره يجوز للمسافر التيمم الا اذا كان كثيرا يستدل به على أنه وضع للشرب والوضوء معا
رجل البادية معه ماء التيمم في القفزة وقد رخص رأس القفزة لا يجوز التيمم والحيلة لغيرها الغير
ثم يودعها منه أو يجعل فيها ماء الزمزم وآر الزعفران حتى يصير مقيدا جند غسل وبقي على بدنة لعمه
لم يصبها الماء وقد فنى آؤه فانه يتيم ويصلي فان وجد بعد ذلك غسل اللعة ولا يتيم فان أحدث
فيل غسل اللعة ثم وجد الماء لن كان يكفي لها بصره اليها ولكن لا يكفي لواحد منها يتيم للحديث و
يتيم للجنابة فان وسع عمل ذلك في اللعة لتقبل الجنابة ولو كان يكفي لاحد منهما دون الآخر

صلى الله عليه وآله وان كان يكفي لكل واحد منهما على الافراد يغسل التيمم للحديث فان اجنب
المسافر ولم يجد من الماء الا قدر ما يتوضأ منه فانه لا يتوضأ عندنا وكذا الحديث ان كان معه من
الماء قدر ما يكفي لغسل بعض الاعضاء يتيم وتوجد من الماء قدر ما يغسل بعض التيمم
أو وجد من التيمم ما يستبر بعض العورة لا يلزمه وذكر محمد بن جعفر في كتاب الصلوة ان الجاهل وجد
من الماء قدر ما يغسل فرجه لا يغتسل ولا يغسل بغيره ولا يغسل بغيره ولا يغسل بغيره ولا يغسل بغيره
بالتيمم فحدث ولم يجد الماء يتيم وبني على صلوة المصلي بالتيمم اذا رأى سوراخا فانه يضي على
صلوة ولا يقطع ثم يعيد بسور الحمار وعند أبي يوسف يضي على صلوة ولا يعيد ولو رأى نيد
التمر كذلك عند محمد بن يحيى لا يقطع ثم يعيد وعند أبي حنيفة لا يقطع صلوة وعند أبي يوسف يضي
على صلوة ولا يعيد وفي الأصل مسافر في سور الحمار وآؤه طاهر لا يعرف احدهما ملكا آخر قال محمد
بنوضأ ولا يتيم وفي بعض نسخ الواقعا لو توضأ بسور الحمار وصلى ثم يتيم وصلى تلك الصلوة
فان صح أن لا يلزمه الاعادة وكذا لو بدأ بالتيمم وصلى ثم توضأ بسور الحمار لا يلزمه الاعادة و
لو تيمم وصلى ثم أهرق سور الحمار يلزمه اعادة التيمم والصلوة لانه يحتمل لسور الحمار كان
كان طهورا ولو احدث في الصلوة فذهب ليتوضأ فلم يجد الا سور الحمار فتوضأ به وتيمم على
صلوة لان كليهما محتاج اليهما وفي فتاوي الباقين مسافر اجنب شرع في الصلوة بالتيمم ثم سبقه
الحديث فوجد من الماء قدر ما يكفي للوضوء فانه يتوضأ ويبنى قال وهذا آخر قول محمد بن وهب رواية
عن أبي حنيفة روى المصلي بالوضوء اذا سبقه الحديث فذهب ليتوضأ فلم يجد ماء فتيتم ثم قبل انصرافه
له مكانه وجد الماء توضأ وبني ولو انصرف اليه مقامه ثم رأى الماء توضأ واستقبل احسانا والمصلي
بالتيمم اذا احدث في صلوة فاضرب يتيمم الا أنه لم يجد ثوبا فلم يتيمم حتى وجد ماء يتوضأ وبني
وذكر الحكم الشهيد به في مختصر الحكم انه يتوضأ ويستقبل الصلوة وقال اسمعيل الزاهد وحدث
عن أبي يوسف انه يتوضأ ويبنى وهذا أقنيس بذهبه فانه يجوز اقتدار الموضي بالتيمم عندنا
بناء الوضوء على التيمم فحتمل لما ذكر الحكم في المختصر قول محمد بن جعفر اذا كان مع الرجل ماء قدر ما يتوضأ
وهو يحدث وفي توبه دم أكثر من درهم فانه يغسل الدم بذلك الماء ويتيمم للحديث ولو توضأ بالماء
وصلى في الثوب النجس لم يكن مسينا في الأصل **جنس آخر** في كيفية التيمم قال في الأصل يصنع يديه
على الصعيد وفي بعض الرقايا يضرب يعني الوضع على وجه الشدة وهذا اولى ثم يفضها عن يمينه
يوسف روى مرتين وعن محمد بن جعفر فادوي محمد بن جعفر على قوله التراب ما روى عن أبي يوسف روى على قوله
التراب المرة يكفي والمرتان لأبأس والتيمم ضربان ضربة للوجه وضربة للذراعين إلى المرفقين فيضرب
يده على الارض ثم يرفعهما ويغسلهما ويضربهما وضربة أخرى ويغسل يمينه باليمين باليسرى
اليسرى باليمين فان مسح وجهه وذراعيه ولم يمسح ظهره كفي لم يجز بناء على الاستيعاب فرض ولا بد من
من نزع الخاتم وتخليل الاصابع وفي المرأة لا بد من نزع السوار ولو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين
لا يجوز وفي رعاية الحسن عن أبي حنيفة لا الاستيعاب ليس بشرط ولو مسح أكثر الكف والذراعين
يجوز فعلى هذه الرواية لا يجب نزع الخاتم وتخليل الاصابع ولا يجوز التيمم بأقل من ثلاثة اصابع وهو
الحج سوار وقد مر وتوهم وهو مقطوع اليدين من المرفقين فعليه ان يمسح موضع القطع عندنا

رواية

مطلوب في الماء لا يتيمم بها السوار

لا قدام المتوضي بالتيتم لا يجوز عنده واقا اتم المتيم المتوضين فابصر بعض القوم الماء ولم يعلم
به الامام فالآخرون حتى فرغوا فسدت صلوة من ابصر فافضة عند الثلاثة وعلى هذا اذا اتم الرجل قوما
في صلوة الظهر ولم يصل الفجر ولم يعلم الامام وقد علم القوم فصلوة القوم فاستحق استماعا عند ابي
مع ولو كان الامام والقوم متيمين فرائع خلفه الماء او علم بكان الماء ولم يعلم الامام فسدت صلوة من
علم بالماء رجل تيمم للجنازة وصلى ثم احدث ومعه ماء قدر ما يتوضأ به لصلوة اخرى فان توضأ به
ولبس خفيه ثم من بالماء ولم يغتسل حتى صار غافا بالماء ثم حضرت الصلوة ومعه من الماء قدر ما يتوضأ
به فاته تيمم ولا يتوضأ فان تيمم ثم حضرت الصلوة الاخرى وقد سبقه الحدث فانه يتوضأ به ويتوضأ
خفيه ولم يكن مرتبا قبل ذلك مسح على خفيه الكل في الاصل **فروع آخر** وفي الاصل الجنب الحائض
والحدث سواء ويجوز للمريض للتيتم في المصرا لم يستطع الوضوء أو الغسل للمرض أو يخاف نف
الهلاك بسبب نهم الماء أو يخاف تلف لعضو من أعضائه ولو كان لا يخاف الهلاك ولا تلف العضو ولو
خاف زيادة المرض أو إبطاء البرء تجوز للتيتم عنده ولو كان الماء لا يضره لكن لا يمكن استعمال
الماء جاز له التيمم وكذا لو كان على فراش خيس أو مضطجاً عن القبلة ولا يجد أحدا يحوله إلى فرا
ظاهر أو يوجهه إلى القبلة جاز له التيمم كيف ما كان فان كان معه أحد يعينه على استعمال الماء
ان كان المعين حراً أو منكوبة أو جنبياً جاز له التيمم وعندهما لا يجوز ولو كان المعين مملوكاً
اختلف الشايخ في ذلك على قول أبي حنيفة روي وقيل لشركان المعين بعينه بغير بدل لا يجوز للتيتم
عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على استقبال القبلة أو لا يقدر على التحول أو
على ساطع نجس أو وجد من يحوله والمعين حراً وكذا الأعمى اذا وجد قائداً يقوده إلى الجمعة لا
يفرض خلافاً لهما بناء على أن الاستطاعة لا يثبت بالغيب عند أبي حنيفة مع والفرق بين المملوك والمملوك
لأن المنكوبة اذا مرضت لا يجلب لغيره فيها ولا يجاهد بها وفي العبد والحارية يجب عليه اذا لم يستطع
الوضوء ويصلي بتيمة ما شاء من الصلوة الوقتية والنفويات والتوافل والفرايض ما لم يحدث أو
نزول العلة أو بعد الماء عندها فان وجد الماء فلم يتوضأ حتى حضرت الصلوة ولم يجد الماء أعاد
التيمم والتعبد كالأعمى وفيه خلاف وهو الصحيح اما اذا خرج عن القيام وثمة أحد يعينه فضلى قاعداً
جاز ولو كان به جذبة أو جرحاً ما يعتبر الأكثر جرحاً كان أو جنباً في الجنازة يعتبر أكثر البدن و
في الحدث يعتبر أكثر أعضاء الوضوء فان كان الأكثر جرحاً والاول صحيحاً بتيتم ولو كان الأكثر صحيحاً والاول
جرحاً غسل الصحيح ويسجد على الجرح لانه يمكن بان كان لا يضر المسح ولكن يمكن المسح ويسجد على الجرح برأوى
فوق الخفة ولا يجمع بين الغسل والتيمم ولو كان بعض البدن صحيحاً والبعض جرحاً اختلف المشايخ في
فيه والآقوي أنه بتيتم ولا يتعمل الماء اختلف الشايخ في معرفة العلة والأكثر منهم من اعتبر من حيث
عدد الاعضاء حتى لو كان رأسه ووجهه ويده صحيحة وجراحه جرحتين يغتسل ولا يتيتم وعلى
القلوب بتيتم ومنهم من اعتبر الأكثر من كل عضو من أعضاء الوضوء ولو كان الأكثر صحيحاً وجرحاً
الغسل له وان كان الأكثر جرحاً بتيتم الصحيح في المصرا اذا خاف الهلاك من الغسل بياح له التيمم
عند أبي حنيفة روي خلافاً لهما والمسافر اذا خاف الهلاك بتيتم ولا يغتسل بالاجماع والحدث اذا

مطابقاً فان كان معاً لم يجرى على استعمال الماء

الصلوات

خاف الهلاك من الغسل بياح له التيمم عند أبي حنيفة روي خلافاً لهما والمسافر اذا خاف الهلاك
بتيتم ولا يغتسل بالاجماع والحدث اذا خاف الهلاك اختلفوا على أبي حنيفة روي والصحيح أنه لا يباح
التيمم قال بعض مشايخنا رحمهم الله في ديارنا لا يباح للجنب الحدث في المصرا التيمم المحبوس في السجن اذا
كان في موضع نظيف ولا يجد الماء ان كان خارج المصرا قال أبو حنيفة يصلي بالتيتم وان كان في المصرا
لا يصلي ثم يرجع وقال يصلي ثم يعيد وهو قولهما ولو كان المحبوس في المصرا في مكان نجس لا يجد تربة
نظيفة ولا مكاناً نظيفاً يصلي فيه ولا ماء يتوضأ به فانه لا يصلي في قول أبي حنيفة روي بل ينظر حتى يجد
الماء أو التراب قال أبو يوسف يصلي بالأيام تشبهاً بالمصلين قال بعضهم انما يصلي بالأيام على قوله
اذ لم يكن الموضع يابساً اما اذا كان يابساً يصلي بركوع ويجود ويحمد في بعض التروايات مع أبي حنيفة
واجعوا ان المارشي لا يصلي وهو عشي والساج لا يصلي وهو شبح ولا السايغ وهو يفسد
فان خاف فوت الوقت وهذا اذا لم يمكنه ان يغتسل في الارض أو الحائط بشي فان امكنه يخرج التراب
الظاهر ويصلي بالاجماع الا سيرة ايدي العدو اذا منعه الكافر عن الوضوء والصلوة بتيتم و
يصلي بالأيام ثم يعيد اذا خرج وكذا لو قال يعيد ليتوضأ حبساً أو قتلته فانه يصلي ثم يعيد
كالمحبوس ولما تعاري اذا لم يجد ثوباً أو الألبس اذا كان له ثوب نجس ولا يجد يغسله فانه يصلي
ولا يترك الصلوة ولا يعيد بعد ذلك **فروع آخر** اذا تيمم الكافر في حال عدم الماء ثم أسلم ليس له
لتصلي بذلك التيمم نوي لاسلام او لم يفر أو توضأ الكافر أو اغتسل ثم أسلم له يصلي
بذلك الوضوء والغسل واذا ظهرت المسافرة من حبسها فلم يجد ماء فتيتم وصليت فزوجه
لنجامعها وهذا عندهما خلافاً للحدث وحق الميمنة في كتاب الطلاق والمسافر لرجاء جارية وتعلم
انه لا يجد الماء ثلثة نفر في السفر جنب حائض ظهرت من الحيض وميت معهم من الماء قدر ما يكفي لا
ان كان الماء لا حدم فهو احق ولو كان الماء لهم لا ينبغي لتغسل ولو كان الماء مباحاً فالجنب
احق به وتيمم الميمنة وتيمم الميت ولو كان الحائض محدثاً يصرف إلى الجنب التيمم لصلوة الجنازة
لو كان خارج المصرا هو عدم الماء لا يشك ولو كان في المصرا خاف فوت الصلوة ولو توضأ به
يباح له التيمم وهذا عندنا جرحاً للجمعة وهذا في حق غير الوبي اما في حق الوبي أو في حق من امن الوبي فاما
لا يباح له التيمم في الاصل وفي فتاوى الصغرى وسواء كان مقتدياً أو اماماً وفي رواية اخرى لا يجوز للامام قال
الصدر الشهيد رحمه الله وفيه ما أخذ ولو كان في ظاهر المذهب لا فرق بين الامام والمقتدي ولو اتي بخلافه
اخرى لزوج فرصة التوضي وهو قول أبو يوسف وقال محمد ليس له تصلي بالتيتم الا في الاصل والصلوة
العبد اذا سبقه الحدث في الجنازة لكان قبل شروع الامام في الصلوة لكان يبرؤاها
شي من الصلوة لا يباح التيمم ولو كان له رجوع بياح ولو كان بعد شروع في الصلوة ان خاف زوال
الشئ جاز له التيمم بالاجماع ولم يخف لكان يبرؤاها ما كان شي من الصلوة لا يباح له التيمم ولو كان لا
يرجوع لكان شروعاً بالتيمم بياح بالاجماع ولو كان شروعاً بالوضوء بتيتم عند أبي حنيفة وعندهما لا يتيتم و
يتوضأ فيل هذا في مصلي الكوفة اما في ديارنا فالما يحيط بالمصلي فلا يتيتم الا ابتداء ولا للبناء والابن
التلاوة ففي السفر جرحاً لا جرحاً التيمم وفي المصرا لا يجوز الفصل السادس في غسل الثوب وغيره
اذا نجس طرف من أطراف الثوب شبه فغسل طرفاً من أطراف الثوب غير غيره حكم بطهارة الثوب هو

مطابقاً للمحبوس

مطابقاً لاسيرة ايدي العدو

عدم

هو المختار فلو صلى مع هذا الثوب صلوات ثم ظهر له نجاسة في الطرف الآخر عليه إعادة الصلوات
 التي صلى مع هذا الثوب كيفية غسل ثوب النجاسة نوعان مرتبة كالدّم وغير مرتبة كالبول ففي غير
 المرتبة لا وقت ووقت يكون قلبه اليه فإن كانت مرتبة فطهرها ثم ناول عينها إلا أن يبقى أثر
 فإن كان لا يزول لا يضرب ثم فلو زالت النجاسة مرة واحدة ثبت صفة الطهارة وعن الفقيه أبي جعفر
 أنه يغسل بعد زوال العين مرة أو مرتين لكن هذا خلافاً لرواية هذا إذا حصل الماء أو غسله في الماء
 الجاري فلو غسله في إجابة يطهر بالثلاث إذا عصف كل مرة والعصير لا يطهر في عشر إجابات لم يصح
 عليها الماء وأبو يوسف أخذ بالاسحان في الثوب قال يطهر حتى يخرج من الإجابة الثالثة وفي العضو باليد
 وتحت السطح فيها وحدها لا يبقى النقا طر فلو عصف الثوب حتى ينقار طر منه قطرة فإن عصف في المرة الثالثة
 عصفاً بالغ فيه حتى صار حاله لو عصف لم يسيل منه الماء فاليد طاهرة والثوب طاهر والبلى طاهر ولكن
 بحال لو عصف منه سال منه الماء فاليد نجسة وأبلى غسل هذا كله في غسل الثوب بالماء فلو غسل بغير الماء
 من المائعات كالخيل وماء الورد وماء الباقلاء فإن عند أبي حنيفة وأبي يوسف هما الله وعند محمد
 وفي نظم الزوائد الرث والمرق واللبن والدهن والسمن على هذا الخلاف وقال في النظم عن محمد
 ولم يقل عند محمد وغسل النجاسة التي أصابت البدن أو العضو لا يجوز في المائعات وغير أبي يوسف
 أنه يجوز خفف ببطانة ساقه كبراس فدخل في خروقه ماء يغسل الخفف وذلك باليد ثم ملأ الماء ثلثاً
 ودارقه إلا أنه لم يثبت له عصف الكبراس بطهر الخفف بحال الماء لا يري للباساط النجس إذا جعلته
 نهي وترك ليلة حتى جرى الماء عليه طهر في الغناء وفي الخفف رأساً الذي صبره مؤثري بالفرل حيث
 طاهر كله عزلاً فأصابته النجاسة تحت فانه يغسل ثلاثاً ويخفف في كل مرة وقال بعضهم يغسل مرة و
 ترك ينقطع النقا طر ثم يغسله ثانياً وثالثاً كذلك وهذا أصح والأول لو طهر إذا أصابه
 النجاسة ونشرب فيه لم يكن إلا جرداً فدياً يكفيه الغسل ثلاثاً بدفعة واحدة ولو كان جدياً يغسل
 ثلاث مرات ويخفف في كل مرة وحده الخفيف إن بقي فيه الندوة وفي الكور إذا كان فيه خمر فطهره
 إن جعل فيه الماء ثلث مرات كل مرة بثلث ساعة لكان الكور جدياً وهذا عند أبي يوسف وعند محمد
 لا يطهر أبداً أصابه النجاسة لكانت النجاسة يابسة لا بد منه لك حتى يلبس وتنزل عنه وتنظف
 رطبة يجرى عليها الماء إلى أن يزول رطوبتها ولو كان جدياً يغسل ثلاثاً ويخفف في كل مرة وعند أبي يوسف
 ومحمد لا يطهر بدون ذلك كل الثوب واللبس يغسل ثلاثاً فيطهر بالثلاث هكذا ذكر في بعض نسخ النوا
 وذكر في مسائل الحمام البردي أوقع في الماء الخفف لا يبدأ عند محمد لا يطهر أبداً حتى لو أخذ وامنه شارك
 الثوب كان نجساً وعند أبي يوسف يغسل ثلاثاً ويعصف في كل مرة أو يخفف في كل مرة فيطهر وعليه عامة
 المشايخ ولا ريب إذا أصابها النجاسة فبست الماء وبذلك بعد ذلك ينشف بصوف أو غيره إذا جعل
 ثلثاً طهرت ولم يفعل ذلك لم يكن صلباً عليها ماء كثر حتى أنه زالت النجاسة ولا يوجد في ذلك لو كان
 ثم ترك حتى يشف كان طاهراً وكذا في كل أرض نجسة وفي شرح الطحاوي هذا إذا كانت الأرض خرو
 إذا كانت صلبة يحفر حفراً فيصيب الماء عليها فيجتم في ذلك الموضع ثم يكبس تلك الحفيرة
 ولو كانت الأرض ممتدة لا قابلية في غسلها بل تحفر فيجعل أعلاها أسفلها الفارة إذا وقعت في
 ذي نسا سقي وماتت فيه وقد تناهى من يطهر بالغسل ثلاثاً ولو وقعت في أول الوهلة بان

هذا إذا أصابه النجاسة
 هذا إذا كان في الأرض
 هذا إذا كانت النجاسة

بان أدخلت الخنطة في الدن وصب الماء وتركه أس الدن مفتوحاً يوماً ثم أهريق ثم صبت فيها
 ماء جدياً وشد رأس الدن فلما فتحوا الدن وجدوا فارة ممتدة منتفخة فيه وعلم أنها وقعت فيها قبل
 مرة والخنطة تغيرت بالماء النجس براق الماء ولا يشتغل بنفسه ولو جعل بدناً خفيفاً لم يجمع النوازل
 لكن هذا قول محمد أما علي قول أبي يوسف فيطهر بالغسل ثلاثاً ويخفف في كل مرة وهذا أن ما
 ينعصر بالعصر كالثوب ونحوه يطهر بالغسل ثلاثاً وكل ما لا ينعصر بالعصر كالخفف ونحوه لا يطهر أبداً
 عند محمد وعند أبي يوسف الخفيف كالعصر والتم إذا تخشع على هذا الخلاف ثم كيف يغسل الثوب عند
 أبي يوسف لكان في العذر وقد وقع فيها خمر قال يغسل بما فيه من المتقى الدقيق إذا صبت فيه
 الخمر لا يطهر وليس لهذا حيلة وكذا في خبز عجن نجس بالخمر لا يطهر ثمرة يطبخ قدر أو قطار أو طين
 ووضع في القدر ومات في ذلك القدر لا يؤكل المرقة بالاجماع وأما الخمر لو وقع في حالة الغلبان لا يؤكل
 ولتكن ثم وقع فيه يؤكل قال رضي الله عنه هكذا ذكر في كتاب نزيه لكن هذا على قياس قول محمد أما
 قياس قول أبي يوسف أنه يغسل الماء الطاهر ثلثاً كل مرة بما جدياً فيطهر وكذا الحل المشوي
 إذا كان في بطنها بعر فأصابته بعض الخمر في حالة الشرب يغسل بالماء الطاهر ثلثاً الدهن إذا
 إذا تخشع فالتقى فيه الماء ثم صب الماء طهر الدهن ولو كان جامداً فوثر ما حوله فإن كان نجاسة
 الدهن بالفارة يرمي قبل المرق والباقي طاهر وفي المايح إذا وقعت الفارة فيه ينتفع به سوى
 الاكل كالا سباح ودفع للجلد وإذا دبر للجلد بالماء النجس يطهر والنشر عفو ويجوز بيعه ويبيتن
 العيب فإن لم يبين فلم يشرى خبار العيب شرح الطحاوي ونحوه النوازل الكليل إذا اكل بعض العيب
 يغسل ثلثاً ويطهر وكذا يفعل بعد بيع العنقود ولو عصف عينا فادنى رجله فسأل في العصور والعصر
 سائل لكان لا يطهر أثر الدن فيه لا يتنجس كذا في الماء الجاري **جنس آخر** في التطهير بغير الماء تحت النجا
 عن الثوب لم يجز إلا في المايح فإن كان رطباً لا يطهر إلا بالغسل وهو نجس عندنا ولو أصاب البدن
 لا يطهر إلا بالغسل ولو أصاب ثوباً أو طاقين أو ثياباً أو أول يطهر بالفرل باليد لا بأس
 يطهر إلا بالغسل ولكن هذا إذا لم يخرج المذي قبل خروج المني أما إذا خرج المذي ثم خرج المني لا يطهر
 بالفرل وقيل بقي المرأة لا يطهر بالفرل لأنه رقيق كالبول وأما غير المني من النجاسة لكانت رقيقة
 كالخمر والبول لا تطهر إلا بالماء سواء أصابت البدن أو الثوب الخفف وعند أبي يوسف رطبة إذا نزلت
 على الخفف فسمها يطهر لا يما يصير في معنى النجاسة وفي بعض نسخ النوازل كانت غليظة والمصا
 ثوب أو بدن لا يطهر إلا بالماء وأيضاً ولو كان المصا خفيفاً لكان الرقوت والعذرة رطباً لا يطهر
 إلا بالغسل وعن أبي يوسف إذا مسه بالارض على سبيل المبالغة حتى لا يبقى من النجاسة ولا
 ريحها يطهر وعليه عامة المشايخ وهو الصحيح لكان يابساً فليس بالارض وهذا في طهر نجساً عندنا
 خلافاً لمحمد السيف والسكين إذا أصابها نجاسة فسمها بالثوب لا يطهر إلا بالغسل
 وأما الدن بان ذبح شاة وملك سكين على الصوف أو على شيء آخر وهذا في الفناوي يطهر حتى
 لو قطع يكون طاهراً قال رضي الله عنه وفي شرح الجامع الصغير للإمام الوالد لا يطهر فلو طهره
 أو مسه بريقه يطهر وكذا العصبى إذا قام على ثدي أمه ثم مسح مراً لا يطهر وأصل هذا لزاله
 النجاسة بما سوى الماء والمائعات الطاهرة جازي خلافاً لمحمد وعليه هذا رجل شرب الخمر لترتد في فيه من

صلح

هذا إذا أصابه النجاسة

علم

العنقود
 أصاب ثوباً
 الكلب موم
 قش الأرق
 من الأظفار
 يشك بركها
 ازدرفت

السياق

وعلى غير وجه السنة لا يباح ولا بأس بالجلوس في النوم أو يعاود أهله ولا بأس بالتمتع من المنديل بعد الغسل والوضوء
 في الصلاة وفي الغسل والنساء إذا دخلت الحمام لا بأس به إذا كان الحمام للرجال والنساء ويدخلن بمنزلة إذا أحرقت الحمامة أو غسل
 رأسه أو يديه إن لم يبق فيها شيء من الدقيق وفي حالة تغلف به الدقا لا بأس به وفي منزلة التين هذا في التناول
 وفي العيون عن محمد أنه قال الوضوء بالدقيق والسويق بمنزلة الاثنان بعد اكل الطعام ولزمه أبا حنيفة وأما
 لم يرباه بأشأ وهو قول محمد وفي التناول التحسين إذا وضع على الخرج لم يعرف أنه شفاء لا بأس به رأي علي بن يوسف
 نجاسة أكثر من قدر الله لهم لوضع في قلبه أنه لو اخبرني بشغل خلد لم يسعه ذلك خبره وإن علم أنه لا يلتفت
 إليه كلامه كان في وسعه لا يخبره إن علم أنهم يسمعون بحسين ولا فلا قال الإمام السرخسي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 من غير هذا التفصيل ظهر الداء لرجل فقال له الطبيب غلبت عليك الدم فأخرجته فلم يخرج حتى مات لا يكون
 ولا بأس بالحقيقة وأما النطق بالحجاب الذي بين القبل والظهر للزوج ليعلم بها رجل وقت يوم الجمعة بقلم
 ولم يزل الحديث هذا يؤخر إلى يوم الجمعة بكرة وللصالحين الحديث أو كفته تبركا بالأخبار لا بأس به وهو حديث لا بأس
 بقلم الأظفار يوم السبت وإذا قلم الأظفار أو جرح شعره ذقن أو الفاه في الغسل والكيف بكرة الكحل في الغسل
كتاب الصلوة مشتمل على ستة وعشرين فصلا الأول في الأذان الثاني في الإقامة وفيها آداب الصلوة وسببها
 لا يجوز ما يتعلق بالركوع والسجود وفيها ما يكره ولا يكره **الثالث** في التواضع الزاوية في مواقيت الصلوة للمناس
 في استقبال القبلة وفيها مسائل التحريم فيه **الرابع** في ستر العورة **السادس** في الثوب الثامن في النية التاسع في التكبير
العاشر في مسائل الترتيب **الحادي عشر** في القراءة وفيها القراءة خارج الصلوة ومن المصنف الدعاء الثاني عشر في زلة القارئ
 الثالث عشر فيما يفسد الصلوة وفيما لا يفسد الصلوة **الرابع عشر** في الحديث في الصلوة الخامس عشر في الإقامة وفيها
 مسائل المسبوق والساكن عشر في سجدة الشكر **السادس عشر** في النذر **السابع عشر** في قضاء الغلظة العشر
 في الصلوة على الدابة والصلوة السنية **الحادي والعشرون** في صلوة المريض **الثاني والعشرون** في صلوة المسافر
الثالث والعشرون في صلوة الجمعة **الرابع والعشرون** في صلوة العيد **الخامس والعشرون** في الجنائز **السادس والعشرون**
 في مسائل المسجد **الفصل الأول** في الأذان وفيه التواضع المقاضي الإمام الذي لا يخرج جديف رطله المؤذن إذا لم
 يكن عالما بأوقاف الصلوة لا يمتحن ثواب المؤذنين وأحب أن يكون المؤذن عالما بالسنة ولا يجزئ للمؤذن ولا الإمام
 يأخذ على الأذان والإقامة أجر فان لم يشاء طم على شيء كتمه عرفوا حاجته في جعله في كل وقت شيئا كان
 له ولا يكون الأجر للوجه ليعي ترك القارئ في يوم الجمعة الإذان الأول الذي على المنارة وسببها بالجمعة ودعوى
 المعنى الذي عند المنبر بعد شروق الإمام وليس بغير الصلوة **الخمس** أذان ولا إقامة وقته فأنته صلوة عرفت بها
 نقضها في وقت آخر أذان لها وإقامة واحدة كالجماعة وليس على النساء أذان ولا إقامة فان صليت جماعة
 بغير أذان وإقامة جازت صلواتهن مع الكراهة وللرجال بكرة أداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير أذان وإقامة
 في البيت والكروم والضياع فان تركوا الأذان والإقامة جاز وإن أذنوا كان أيا ولم يصلوا جماعة في المقام
 وتركوا الأذان لا يكره وتركوا الإقامة يكره قال محمد إذا أصرأه اهل المصر على ترك الأذان والإقامة أصرأها
 فان أصرأوا فليتركها بالسلامة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ترك الترابض والواجب إذا السنن
 فيؤدون على كراهة ولا يقانون جماعة من اهل المسجد أذنوا في المسجد على وجه الخفاة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضر
 من اهل المسجد قومه وعلوا فلم يسمعوا بالجماعة على وجهها ولا جهر الجماعة الأولى **جس** آخر ويجوز أذان العبد
 الأعمى وولدا الزنا وغيرهم أيا قافا أذن قبل الوقت يكره ويعاد في الوقت وقال أبو حنيفة لا يعاد في الحجر ولا يكره

والامر بالمعروف
 على هذا
 من عليه ولا تترك
 من عليه ولا تترك
 من عليه ولا تترك

ان يؤذن في النصف الآخر من الليل ويكره الأذان مع الجذابة ولا يكره مع الحديث في رواية والآفة تكرر
 معها وجاعة خمسة يكره أذانهم إذا دنوا وبعاد أذان الصبي الذي لم يعقل والمراة والمجنون والمجنون
 السكران وفي الجامع الصغير يكره في أذان المجنون عايات ولا يشبه ليعاد الجنب ولا يعاد آفة أمية لا
 تكرر الإقامة ليس بشروع وقال لم يكره بعد الأذان جاز لانه لم يؤذن جازت صلوة لأن قوله جاز المراد منه
 الصلوة والجنب هل على الأذان يأتي بعد هذا ولكنه لا يعاد إذا دنوا منهم الحديث في ظاهر الرواية والقاعدة إذا
 والراية المصر لها فورا اذن ركبا لا يكره ونزل الإقامة ويجوز للمؤذن أن يفتح الأذان على الدابة
 ولم يكره وجهه إلى القبلة **جس** خصال لو وجدت في الأذان أو في الإقامة بوجاهة استقبال مئذنها أذان
 على المؤذن في الأذان أو الإقامة أو مات في الأذان أو في الإقامة أو سبق الحديث في الأذان أو في الإقامة فله
 فتوضأ يستقبله وهو غير إذا حضر المؤذن في الأذان أو في الإقامة ولم يكن هناك من يلقه بجاهة استقبال كذا
 إذا خرس في الأذان أو في الإقامة وعجز عن إتمام استقبال غيره **جس** ويذبح للمؤذن على الميمنة أو
 خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد ولا بأس بغير الصلوة من غير تغني فإذا تغني بلحن أو مد أو أشبه ذلك
 يكره وكذا لو قرأ القرآن قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في هذا لا يكره أيا في قوله حي على الصلوة حتى على الفلاح فلا
 به بادخال مد ونحوه ويكره للمؤذن في المسجد ويصلي في أحدهما ولو أذن السجدة في صلوة الليل وأذن
 النهار غير جاز وإذا قدم في أذانه أو أقامته شيئا بان قال أو لا أشهد أن محمدا رسول الله ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله
 فعليه ليتقبل بعد كلمة الشهادة أشهد أن محمدا رسول الله وأقامتك ساعة ثم أخذت الإقامة فطلق أنها أذان وصنع فيها
 ما يصنع في الأذان فقبل له هذا إقامة فانه يستقبل الإقامة من أولها وتصح المؤذن عند الأذان مكروه وفي الحديث الصغير
 ويتوسل في الأذان ويجوز في الإقامة ويستقبل القبلة عند الأذان والإقامة وترك جاز ويكره ويجعل أصبعه في أذنيه
 ولزمه بفعل لا يضرم ولا استدراجه صومعة عند الصلوة والفلاح لم يضرم ولا بأس بالثوب سائر الصلوات في
 زماننا وتوسل بكل بلد ما تعرفه اهل تلك البلدان ويجوز تخصيص كل مكان مشغولا بمصالح المصلحة للقائه والمصلحة والمدرس
 ويعقد المؤذن بين الأذان والإقامة في جميع الصلوة الآتي للمعنى فاقبل الإقامة بالأذان ولم يفضل بينهما بكرة واجتنب
 أن لا يؤذن لا يفضل بين الأذان والإقامة في المعنى بالصلوة ولكن يقوم كذا ساعة بيها ولا يجلس جلسة خفيفة فلا يفقد
 الخطيب الخطيب في سبكت عند أبيه قد رآه طويلا أو ثلثيات قصا ولو وصل كما قال لا يكره عند
 وفي الأصل ولا يكره رجل وإقام آخر يذنه لا بأس به ولزمه بوضوء بكرة هذا اختيار الإمام خواجه بلد وجوز الرواية أنه لا بأس بطلوعه
 عند ولا ينبغي له أن يكلم في الأذان والإقامة ولا يكلم بسلام يسير لا يذنه لاستقبال إذا انتهى المؤذن إلى قوله قد قضا الصلوة في الإقامة
 فهو خير لئلا يثأر في مكانه ولشك من أن يكلم في مكان الصلوة أما كان المؤذن في غير المؤذن أو أقرأ الإقامة لكي يكره كذا من الجماعة جاز الإقامة
 أفضل الأذان ما يتصل بهذا ومن مع الأذان فعليه بحسنه كان جنبا لأن اجابة الأذان ليس فان وهذا لا يشترط استقبال القبلة
 وفي مجموع التواريخ قال سلاية الحكيم رحمه الله اجابة بالقدم لا بأس بها حتى لو أجا باللسان ولم يحن إلى المسجد كجبا ولو كان في المسجد
 ليس عليه الاجابة حتى لو كان في قراءة القرآن في المسجد لا يترك القراءة أو مع الأذان كذا المصنف جوا الإقامة لا بأس به يستعمل بالدعاء
 الإقامة وقوله عم من قال كما قال المؤذن فله من أجره قال نال التوبة يعود ولا يضل لم يزل ما يكره له ذكره فلا فلو
 للمؤذن باللسان لئلا ينال الثواب الموعود بكل مؤمن وشهادة يقول ما قال المؤذن عند قوله حي على الصلوة حتى على الفلاح يقول لا حول ولا قوة الا
 إذا سلم على المؤذن في أذانه أو عطس رجل ومحمد أو سلم على المصلي أو على من يقرأ القرآن أو على الإمام وقت الخطبة ففرغ المؤذن
 والمصلي والتعاري والخطيب يكره من رآه السلام لا يكره من رآه السلام وانفسهم بحسنه بعد الفلاح وعين

مطلوبه واجامه الجنب لان تكرار الإقامة ليس

سبق

باس

مطلوبه وان قيل استقبال القبلة في الإقامة
 رواه الأذان جاز ويكره

مطلوبه ومن سلك الأذان فعليه بحسنه وان كان

العلم العظيم

مطلوبه وان قيل السلام على الناس

وقال بعضهم ان يجمع الشعر كله من قبل القناء ويسكه بخيط أو خرقه كيلا يصيب الارض
ولا يابس بان يصلي في ثوب واحد وسبابة في هذا في فضل السنن ولو صلى وهو مسترد
الوسط لا يكون ومكشوف الرأس وهو جبر العامة ان كان ثوبا بالصلوة يكون ولو كان للثوب
لا يابس به ولو صلى رافعا بكنية الى الرفقين يكون ولو صلى مع السراويل والقبض عنده يكون
وقوله لا يابس بان يصلي في ثوب واحد وسبابة في ثوب واحد ولو صلى في ثوب واحد اذا كان
لا يابس شعثا وفرجا ولم يدخل يديه في ثوبه في اختلاف المتأخرين في الكراهة والخيار ان
لا يكون وفي الأصل السند مكره وهو ان يضع ثوبه على كفيه ويرسل طرفيه
وعنه محمد بن سواد كان تحته قميصا ولا يكون للصلوة ان يكف ثيابه او يرفعها او يرفع
شعره وفي الجامع الصغير لا يابس بان يصلي الى خطم رجل قاعد يتحدث ويكره ان يصلي
الى وجه غيره وقوله يحدث اشارة الى انه يمكن وان كان بالقرب منه الا اذا كان
رفعوا اصواتهم بحيث يخاف المصلي ان يزل في القراءة من صوتهم فيكون ولا يابس
بان يصلي على سباط فيه تصاوير لكن لا يجزئ عليها ويكون ان يطلى فوق راسه في السقف
او يجذبه تصاوير وبين يديه معلقة أو في البيت ولا تقبل الصلوة لكن اذا كانت
في حائط القبلة فالكرهية اشد وان كانت غنيمته أو يساه دون ذلك وكذا
في السقف وفي مؤخر القبلة ايسر من الكل لكنه مكره وان كانت مقطوعة الرأس
وكذا لو حكي وجه الصورة فهو كقطع الرأس بخلاف ما اذا قطع يديها أو رجلها ولو
صبط على عنقها بخيط لا يرفع الكراهة وهذا كانت كبيرة بحيث يبدوا للناظرين
من بعيد فان كانت صغيرة لا يبدوا للناظرين من بعيد لا يابس به ثم التمثال اذا كانت
على وسادة أو سباط لا يابس باستعمالها وان كان يكره اتخاذها ولكن لا يسجد
على الصورة وان كان التمثال على الارض والسبب مكره وكراهة بعض مشايخنا في التمثال
على النسي الكبير من الوسائد ويكون التصاوير على الثوب فيه او لم يصلي عليها اذا كانت
في يد وهو يصلي لا يكون لانه مستودق ثيابه وكذلك لو كانت على خاتمة وتوراي صورة
في بيت غيره يجوز له تحوها وتغيرها ويكره المعرفة بين يدي المصلّي وبذلك بالاشارة
أو التسمي فان اشار وسبح يكره ولا ينقطع الصلوة ويتبع للصلّي ان يستريح بحائط او
عود او غيرها فان كان لا يستريحه وسنن الامام يحيى اصحابه وقد استتر
زراعا طولا والعرض في غلط الاصبع ويكون في قرب من السترة ويجعلها على احد حاجبيه
اما الايمن والاسر فاذا امر المرفة ولا يواجم الطريق لا يابس بترك السترة والمات ثم اذا
ترقب من منه اما اذا بعد فلا يكون وقد ذكرك وقال بعضهم قد رخص في
قال بعضهم موضع سجوده وقال ابو نصر قد زما بين الصف الاول وبين مقام الامام
قالنا نحن نختار من اذا صلى رافعا ينظر الى موضع سجوده فلم يقع بصره عليه لم يكن
هو الاصح ولو كان في المسجد لا ينبغي لاحد ان يمر بينه وبين حائط القبلة وقالنا

مجلس على سباط فيه تصاوير

مجلس على سباط فيه تصاوير

بعضهم

بعضهم قد زما وراء خصر ذراع وقالنا — بعضهم قد زما بين الصف الاول وحائط القبلة
وكذا ان كان يصلي في الصحن الى حائط أو الى مشطرة وان لم يكن بين يديه شيء لا ينبغي ان يمر
بين يديه في موضع سجوده وان غدر عدد الخشبة لا يعتبر القاءها كما لو اعتبر الحائط
وفي الفتاوى المصلي اذا دعاه احد يديه لا يجيبه ما لم يغتسل الا ان يستغث بشيء وكذا
في الاجتناب اذا خاف من السطح أو يغرق في الماء ويجرقه النار ويقطع الصلوة وان كان
في الفريضة ولو سرق منه أو من غيره قد رددهم يقطع الفرض والنفل ولو حاد في فكاك
للصلوة عرض على الاسلام ينقطع وان كان في الفريضة ولا يكون ان يصلي وبين يديه سراج
المصلي اذا سبط كتمه ويحذر على ان بسط لثي التراب عز وجهه يكون وان بسط لثي التراب عز ثيابه
لا يابس به ولو سجد على ثوب او كتمه او كور عامته لينقى بذلك حر الارض ويؤذها يجوز
عندنا ويكون ان يصلي وفيه شيء يثبته من دنيا او دهرهم ولو لو ان كان يمنعه من سنه
القرآن وان كان يمنعه من القراءة لا يجوز صلوة وان كان في يد متاع يكره ولم يضع يده
في الركوع على ذكبه أو في السجود يكره وان حلت امرأة وهي حاملة يصلي اجزاها وهي
مسببة ويكون ان بغض عينيه في الصلوة واذا اراد ان يصلي على القناء يجعل الكشف
تحت رجله ويسجد على الزبل ويصلي على الظهارة هكذا اجاب شمس الامة للحلواني روي رجل
راى على ثوبه نجاسة اقل من قدر الدرهم فالأفضل ان يغسلها ويستقبل الصلوة وان
كان حالي فتوى الجماعة ان كان بحال يجدا الماء ويجد جماعة اخرى يقطع الصلوة ويغسل
وان كان يجدا وآخر الوقت يصلي على صلوة وهذا اذا كان في الصلوة وان لم يكن في الصلوة
لكن انتهى الى الغم وهم في الصلوة وهو يخشى ان يغسل بفوته الجماعة احب اليه ان يدخل
في الصلوة ولا يغسل وهذا وما لو كان في الصلوة سواء اذا اراد ان يصلي في بيت رجل ان استاذنه
كان احسن وان لم يستاذن لا يابس به رجل ابنته بين الصلوة وفي رجل الطريق وبين الصلوة
في ارض الغير ان كانت ارض من روعة يصلي في الطريق وان كانت غير من روعة ان كانت لكافر
يصلي في الطريق ايضا وان كان لم يصلي في ارضه الصلوة في الحمام ان لم يكن في الحمام تأثيل
وموضع الصلوة طاهر لا يكون هكذا اذ كس في الفتاوى وفي نسخة الامام السرخسي في
الصلوة في الحمام من غير ثوبها والتهني ليعين احدها مصابغ الغسلات فلهذا لا يكون ساكورا
والثاني بيت الحمام بيت الشياطين فلهذا يكون الصلوة في جميع المواضع غسل ذلك المواضع
او لم يغسل ويكون ان يكون قبله المسجد الى حمام أو الى منخرج أو يترك كالمصلي وقدمه عذرة
وهكذا اذا بين المصل وهذا الموضع حائل كالحائط فان كالحائط لا يكره رجل نزل به
ضيق وله ورد عن صلوة الطوع ان كان الرجل كثيرا الصلاة لا يترك وزده وان كان في
الاخيرين مرة يكون المحتفي عن السلطان يباح ان لا يخرج الى الجمعة والجماعة رجل الى الشرط
وصلى القبلة لا يدرى ولا يابس بالتخفيف اذا تم رجوع الرجوع والسجود ويكون ان يجلس
في الصلوة وبه غايط او بول فلو شرع في الصلوة مع هذا وبغسل عن الصلوة فطرها فان

مجلس على سباط فيه تصاوير

مجلس على سباط فيه تصاوير

مجلس على سباط فيه تصاوير

فان مضى جان و ساء و ساء كان به وقت الافتاح او حصل في الصلوة من افتتح الصلوة بربها
وجه الله تعالى ثم دخل الديار بعد ذلك فالصلوة على ما يسر الزيادة لا يدخل في الفرائض
احد الى من الصيام الرجل اذا امكنه ان يصل بالليل وينظر في العلم بالنهار ففعل وان لم
يمكنه ان ينظر في العلم بالنهار فان كان له ذهن وفهم ويعرف الزيادة في نفسه
كان النظر في العلم افضل من الصلوة اذا تعلم الرجل ان علم الصلوة او غير علم الصلوة
احدهما يتعلم لتعلم الناس والاخر يتعلم ليحلم به فالتذيي يتعلم لتعلم اولي وافضل الصلوة بنه
المقصود لا يتعلم الا لكل في الفتاوى وفي الجامع الصغير ويكون عند الامي والتسبيح في الصلوة
وعند ابى يوسف ومحمد بن لا باس بذلك في المكتوبة والتأدية في خارج الصلوة لخصت
المشاخ به فيه وهذا في العبد بالاصابع او بعد بحيط يسكه اما الحفظ بالقلب حتى يتيقن
انه لا يترك القدر او تحترق اصبعه لا باس به **في السنن المتطوع قبل الظهر**
اربع ركعات بتسليمة واحدة وتكون ركعتان وقبل العصر المتطوع بربع
ركعات تحب وتبعد المغرب ركعتان ان تطوع بعد المغرب ست ركعات
فهو افضل وفي العشاء ان تطوع بربع قبل العشاء الحسن وبعد ها اربع فله النظر
قبل العشاء الحسن يدل على انها ليست بسنة من مشايخنا **ما ذكر**
انه يصلي بعد العشاء ركعتين قولها وما ذكر انه يصلي اربعاً قول ابى حنيفة رحمه الله بنا
على صلوته التطوع بالليل والنهار اربعاً افضل عند ابى حنيفة وعندنا بالنهار اربعاً وبالليل
ركعتين والتطوع قبل الجمعة اربع وتبعد ها اربع ولا صلوة قبل العيد وتام هذا يا اي
في فصل العبدان شاء الله تعالى والتطوع بالليل ركعتان او اربع او ست او
ثمان اي ذلك ثبت والزيادة على الثمانية بتسليمة واحدة الاصح انه لا يكره ولا افضل ما
ذكرنا الكل في الاصل وفي الجامع الصغير قوله لم لا يصل بعد صلوته واحدة مثلها
بعضي بربع في الركعتين ولا بزيادة الركعتين صلى الله عليه وهذا كراهة لم يصل ركعتي الفجر
لم يقضها وقال محمد بن عبد الله احب الي ان يقضها اذا مرتفعت الشمس واجمعوا ان
لو فاتنا مع الفجر يقضها مع الفجر قبل الزوال وبعد في هذا اليوم ويوم اخر بنا على ان السنة
لا يقضى وحدها وتبعاً للفرق اختلف المشايخ في هذا اليوم ويوم اخر بنا على ان السنة
لا يقضى سوى ركعتي الفجر والسنة في ركعتي الفجر ثلاث احدها انه يقرأ في الركعة الاولى
قل يا ايها الكافرون وفي الثانية الاخلاص الثانية انه يات بها في بيته صلى الله عليه طلوع
الفجر ركعتين ثم يركع ركعتي الفجر بنا على ان السنة يات في بيته التطوع
ولو صلى ركعتين في الليل فاذا الفجر طالع عشر الماركة ان تنوب وفي رواية
عن ابى حنيفة انه لا ينوب وهو الاصح وفي متفرقات من الامة وصل صلى اربع ركعات
في الليل فثبت ان الركعتين الاخيرتين بعد طلوع الفجر يجتنب عن ركعتي الفجر عندها و
هذا حديث الثمانيين عن ابى حنيفة **ما ذكر** به ينبت في هذا في السبل بربع السنة
ايضاً

يضاً وفي الجامع الصغير رجل الى الامام والناس في صلوة الفجر ان يدرك ركعة في الجماعة
ياية بركتي الفجر عند باب المسجد وان لم تكلف ياتي بها في المسجد المستوي ان كان الامام في الصلوة وان
كان الامام في المستوي هو ياية في الصلوة وان كان المسجد واحداً يقف في ناحية المسجد
ولا يصلي بها بخلاف اللصف مخالف للجماعة فاذا فعل ذلك يكره اشد الكراهة والا فضل
ان يصلها في البيت لما لا يطل القراءة فيها وان كان برجوا درك التشهد في ظاهر المذهب
يؤخذ مع الامام ويترك السنة ولو ادرك الامام في الركوع ولم يدركه في الركوع الاول او
الثاني يترك السنة ويتابع الامام ولو تذكر في الفجر ان لم يصل ركعتي الفجر يتطوع بالفجر
ولو صلى ركعتي الفجر واربع قبل الظهر واشتغل بالبيع او الشراء او بالكل فانه يعيد
السنة اتماماً لكل لغة او بشرط لا يبطل السنة قال **ما ذكر** وهذا مشكل رجل دخل
مسجد فدخل فيه اهل لا باس بان يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له اذا كان في الوقت
سبعة والمراد الاربع قبل الظهر وقوله لا باس دليل على ان له ان يدع السنة ويشرع
في الفريضة وهو الذي وقع عند الناس ان تلك ليست بسنة واستحسن مشايخنا رحمه
المتأخرون الماتيان به ولو خاف ان يفوت الظهر بالجماعة لو اشتغل بالسنة يترك السنة
ويدخل في صلوة الامام ثم يقضي ركعتي الظهر ثم الاربع عند ابى يوسف رحمه وعند محمد بن الامام
اولاً ثم الركعتين في الجامع الصغير وفي الفتاوى تحية المسجد بركعتين يجزئ عندنا
من ترك السنة بعدد من معذور ولو ترك بعضهما وثلاً لا يقبل فرضه ويسأل عنه
تركها قوم اجمعوا على ترك الوتر اذ هم وحسبهم فان كانوا مصرين قائلهم وان
تركوا السنن كذلك والمقاتلة سلوح او غير سلوح قد مر في فصل الاذان وهذا
اذا تركها لكن راها حقاً فان لم يرها حقاً كبر الرجل اذا كان يصلي المغرب في
المسجد فاراد ان يصل ركعتين بعد ان خاف ولو رجع الى بيته يشغل شي آخر تارة
بها في المسجد وان كان لا يخاف صليها في المنزل وكذا سائر السنن حتى الجمعة فانه
لو صلى الاربع قبل الجمعة في البيت وصل الجمعة في الجامع يكون سنة والوتر في البيت
افضل منه لا يجزئ القنوت بقوله ربنا آتانا في الدنيا حسنة الاخرة ولا يصلي على
النبي والله اعلم **في التراويح** قال **ما ذكر** صدر الشهد به في نسخته
من التراويح اعلم بان المشايخ به اختلفوا في كون التراويح سنة وانقطع الاختلاف
برواية الحسن بن احمد بن حنبل في مسجدهم من ترويجات ويؤمهم رجل ويسلم
في كل ركعتين وكلما يصلي ترويجة ينظر بين الترويجتين قد ترويجة وينظر بعد الترويجة
الخامسة قد ترويجة ثم يؤمهم ولا ينتظرون كل كل ترويجتين مستحب في رواية
الحسن عن ابى حنيفة رحمه والاستراحة على ضرب تسليمات اختلف المشايخ به فيه واكثرهم انه
لا يستحب هو الصحيح وهي عشرون ركعة ولو زاد على العشرين بالجماعة يكره عندنا
بناء على ان التطوع بالجماعة مكروه ولو ترك التراويح في الجماعة وصليها في البيت اختلف



المشاخي رفته منهم من قال هو تارك السنة وهو مبني قال — رضى وهو اختيار
المشاخي للامام لا سناد ظهر الدين خاتمه وقال الصدر الشهيد به اما اساءه فما اذا اراد
اهل المسجد كالحج بالجماعة او تركوا السنة وان صلوا بالجماعة في البيت اختلفوا والصحيح
ان الجماعة فضلة والجماعة في المسجد فضلة اخرى وفضيلة وقد اتى باحدى الفضلتين ترك
الاخرى وهكذا الجواب في المكتوبات واما وقتها قال — اسمعيل الزاهد وجماعة من ائمة
الخارجي الليل كلها وقت قبل العشاء وبعدها وقال عامة مشايخ البخاري رحمهم الله
وقتها ما بين العشاء والوتر هو الصحيح ويظهر من الخلاف فيما اذا كانت تراويح او تروكها
وتواستعمل بها يغوته الوتر بالجماعة يشغل بالوتر ثم يصلي ما فاتته من التراويح عند من
قال وقتها الليل كله قال به — وبه كان يعني الشيخ الامام ظهير الدين به وعند من قال
كان وقتها بعد العشاء قبل الوتر يشغل بالتروية الثانية لانه لا يمكن الاثنان بها
بعد الوتر ولو فاتته تروية وخاف لو لم يشغل بها تفوته متبعة الامام في التراويح فتشا
بعض الامام اولى ثم الافضل في التراويح استيعاب اكثر الليل بالصلوة والاكثر
ولو اختار قوم التخفيف واخروها الى آخر الليل الصحيح انه يجوز من غير كراهة ولو
فاتته التراويح عن محلها هل ينقض بعد وقتها بالجماعة ام تبغى الجماعة قال — بعض
المشاخي ينقض بادم الليل باقيا وقال — بعضهم مالم يجي التراويح في الليلة المستقبلية
والصحيح ان التراويح لا ينقض سنة المغرب وغيرها واما الكلام في النية ان ينوي التراويح
ويج او سنة او قيام الليل جاز وان نوي صلوة مطلقة او تطوعا فليختلف المشايخ
فيه واكثر المشايخ على ان التراويح وسائر السنن يتادي بطلان النية وفي التراويح لله
الشهيد به جعل القول الاول وقول بعض المتقدمين حتى روى الحسن عنه ابي حنيفة به انه لو صلا
ركعتي الفجر بطلت النية لا يجوز والقول الثاني قول اكثر من ان يجوز قال —
والاحتياط ان ينوي التراويح او سنة او قيام الليل ولو كان مع الامام يصلي التسليمة الثانية
والمقدي ينوي التسليمة الاولى والثالثة او الخامسة اختلفوا فيه واختار انه يجوز الا يري
انه لو اقتدي في الركعتين بعد الظهر بمن يودي الاربع قبل الظهر يجوز وتوصلي التراويح
مقتديا بمن يصلي المكتوبة او يوتر او النافلة غير التراويح اختلف المشايخ فيه والاصح انه
لا يصح الاقتداء به على هذا اذا لم يصلي في العشاء حتى يتي التراويح الصحيح انه لا يصح وهو ركز
وعلى هذا اذا جئ التراويح على السنة بعد العشاء الصحيح انه لا يجوز اذا صل التروية الواحدة
اما ان كل امام ركعتين اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يستحب ولكن كل تروية يوتيا
امام واحدا تصلي التراويح في مسجد في كل مسجد على وجه الكمال لا يجوز لانه لا يتكرر
اقتدي بالامام في التراويح وهو صلى من لا يابس به ويكون هذا اقتداء المنطوق بمقتضى السنة
ولو صلى التراويح ثم اراد ان يصلي ثانيا يصليون قراي واما الكلام في القراءة وقدرها
قال — بعضهم قد روي في المغرب وعن خلف ابن ايوب به انه سئل عن هذا فقال
عشر ايات

عشر ايات ثم سئل بعد ذلك وقال — عشر ايات قال صدر الشهيد رحمه الله في
التراويح سنة والخمسة فضيلة فيقرأ في كل ركعة عشر ايات حتى يحصل
الحتم في التسليمة السابعة والعشرين والافضل التعديل في القراءة لا بأس به اما في التسليمة
الواحدة ان فضل الثانية على الاولى لانه لا يستحب وان فضل الاولى على الثانية على
الخلاف كما في الظاهر يات في فضل القراءة الامام اذا كان لا يجتمع في مسجد في
التراويح ان كان يقرأ قدر المسنون لا يذهب الى مسجد اخر الا امام اذا فرغ من التسليمة
في التراويح ايا علم ان الزيادة على قدر التسليمة لا يشغل يات بالدعوات وان علم انها
ثقل ينقص عن التسليمة قال — رضى الله عنه ينبغي ان ينقص على الصلوة لان
الصلوة فرض عند الشافعي رحمه الله فيحتمل اذا صل التراويح على سطح المسجد لاجل الحر
بكره رجل شرع في صلوة التراويح مع الامام فلما قعد الامام نام هو وبسمل الامام
فاتي بالشفع الاخر وقعد قدر التسليمة فائتبه الرجل ان علم الرجل ان سئل بذلك
بسمل ويدخل مع الامام ويوافق في التسليمة فاذا سلم يقوم ويبقى بالركعتين سرا
وبسمل ويدخل مع الامام في الشفع الثالث واذا صلى الامام التراويح قاعدا بعد راء
غير عذر والقوم قيام اختلف المشايخ فيه والاصح انه يصح الاقتداء بالاجماع بخلاف
المكتوبة ويستحب للقوم ان يقوموا لا بعد راء عنها وعند محمد بن السبحان بقعدوا
واما صلوة التراويح قاعدا من غير عذر اختلف المشايخ فيه والاصح انه يجوز ولجمعوا
ان ركعتي الفجر قاعدا من غير عذر لا يجوز كذا روى الحسن عنه ابي حنيفة به و
الصحيح انه لا يستحب التراويح قاعدا
وقعد في الثانية قدر التسليمة اختلف المشايخ فيه اكثر من ان يجزيه عن تسليمة
ولو صلى تسليمة وقعد في كل ركعتين يجزي عن التسليمة عند الثلاثة عند هاتين تسليمة
ولو صلى تسليمة وقعد في كل ركعتين فغدا يجزي عن تسليمة وعند ابي حنيفة
في رواية الاصل والاملاؤ يجزي عن تسليمة وفي رواية الجامع الصغير عن ثلوث
تسليمة ولو صلى التراويح كلها بتسليمة عدا وقعد في كل ركعتين على قول
بعض المتأخرين على خلاف الذي ذكرنا على قول عامة المتأخرين جاز عن اكل بعد ذلك
ينظر ان تعد بركه ولو سلم على راس الاربع ولم يقعد في الركعة الثانية عند محمد
وهو رواية عن ابي حنيفة بقعد صلوة ويلزمه فضاء هذه التسليمة ولا يجزيه ذلك عن شي
وفي الاسحان وهو قولها يجزيه واختلف المشايخ على قولها ان يجزي عن تسليمة او عن
تسليمة الصحيح انه يجزي عن تسليمة بخلاف ما اذا قعد في الثانية ولو صلى ثلوث
ركعتات بتسليمة ولم يقعد في الثانية ساهبا او عامدا اختلف المشايخ على قول
ابي حنيفة وابو يوسف به وقال — بعضهم يجزيه عن تسليمة وقال بعضهم لا يجزيه
عن شي اصلا وعند محمد بن علي قضا ركعتين وصلوة باطلة وعلى هذا الخلاف

في غير الزاويج اذا انفصل ثلاث ولم يقعد الاية اخرها ثم هل يلزمه شيء بالشروع في الثالثة
عند مجزئته تسليمة ان كان ساهيا لا يلزمه شيء وان كان عامدا يلزمه ركعتان
عنداني حنيفة هو وابي يوسف وعند مجزئته الثالثة عن شيء اصلوا لزمه قضاء
الاولين وفي الاخيرين ان كان عمدا لزمه ركعتان عند ابي يوسف وعند ابي حنيفة
لم يلزمه فعلى هذا اذا صلى الزاويج كل تسليمة ثلاث ركعات ولم يقعد الاية اخرها
عند مجزئته قضاء الزاويج كلها ولا شيء عليه جزي ذلك وعندهما على قول اولئك المشايخ
جاءت صلوة الزاويج كلها ولا شيء عليه ان قام ساهيا وان قام عامدا عليه قضاء
عشرين ركعة وعند بعض المشايخ كما قال محمد عند ابي يوسف عليه قضاء عشرين
ركعة مع الزاويج ولو صلى الزاويج كلها تسليمة واحدة عمدا ولم يقعد الاية اخرها
عند محمد لم يجز عن شيء وعليه قضاء ركعتين وعندهما وهو الاستحسان لاختلاف نتائج
فيه والصحيح انه لا يجوز الا عن تسليمة واحدة بخلاف ما اذا فقد على راس الركعتين
ولو سلم الامام على راس الركعة ساهيا ثم ادعى ما بقي على وجهها ركعتين ان تكلم
بعدها سأل أو شرب شرية أو أكل أو فعل ما يفسد الصلوة ليس عليه الا قضاء الشفع اولا
لا بالاجماع اما اذا لم يتكلم أو لم يفعل ما هو مفسد للصلوة قال المشايخ سرقند
الزاويج كلها فاستدق قال المشايخ بخاري قضاء الشفع لا غير وأما ما نصي
في الزاويج مجزئة مشايخ خراسان ولم يجوزوا مشايخ العراق رحمهم الله
قالت **قوله** ببدء بالوقت وفي الاصل وقت الفجر من حين طلوع الفجر
بالأفق إلى طلوع الشمس والفجر فجران سمي الفجر الاول كاذبا وهو البياض الذي
يبدأ وكذب السرحان بعبق ظلام لا يخرج به وقت العشاء ولا يثبت به شيء من أحكام
النهار والثاني هو البياض الذي يستطير ويعترض بالافق لا يزال يزداد حتى تغيب
سمي مستطير لذلك ثبت به أحكام النهار من حرمة الطعام والشراب للقيام وحول اجزاء
الفجر واخروفت الفجر حين تطلع الشمس وأما وقت الظهر فتفقوا ان وقت الظهر من
يزول الشمس واختلفوا في آخر وقت الظهر قال ابو حنيفة له آخر وقت الظهر حين
صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وعندهما مثل سوى في الزوال وحرين
معرفة الزوال ان تفرز خشبة مستوية فأدام الظل في الانقضاء فالشمس في الار
تفاع فإذا أخذ الظل في الاذدياد علم ان الشمس قد زالت وأول وقت العصر حين
يخرج وقت الظهر وآخر وقتها حين تغرب الشمس ويكره التأخير إلى تغير الشمس
واختلفوا في التغير قال التغير في ضوء الشمس الذي يكون على رأس المظان
وقال بعضهم هو التغير في قوتها وأما يعرف التغير بان ينظر الناظر إلى قوتها
ان أمكنه ان ينظر ولم يحزه عيناه علم ان الشمس قد تغيرت وان لم يمكنه علم ان
ان الشمس لم يتغير وأول وقت المغرب حين تغيب الشمس واخروفتها حين تغيب
الشفق

الشفق والاختلاف في الشفق عند ابي حنيفة البياض الذي يلي المحرقة وعندهما المحرقة ووقت
العشاء على ثلاث مرات إلى ثلث الليل مستحب وان نصف الليل مباح وبعد النصف
الطلوع الفجر مكره فلو كان نواة بكرة اذا غربت الشمس طلع الفجر لا يجب عليهم صلوة العشاء
والأفضل في صلوة الفجر التبرع عندنا وحدث التوقيت ببدء بالصلوة بعد انقضاء البياض
في وقت لو صلى الفجر بغيره مستحب على ما يأتي في فصل القراءة وترتيل القراءة فإذا فرغ من
الصلوة لو ظهر له سهوة طهارة يمكنه ان يتوضأ ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس ويؤخر
الظهر في الصيف ويجعل في الشتاء ويؤخر العصر في الصيف والشتاء ويجعل المغرب
في الصيف والشتاء هذا اذا كانت السماء مضحية فان كانت مشغية يؤخر الفجر والظهر
والمغرب ويجعل العصر والعشاء ووقت الوتر من حين يصلي العشاء إلى طلوع وعنه
الشيخ عم ان كان الوتر في آخر الليل وهكذا روي عن عمر رضي الله عنه انه يفعل في
آخر الليل وابو بكر رضي الله عنه يوتر في أول الليل والأفضل ان يؤخر إلى آخر الليل
ان كان يرغبوا ان يستيقظ وأن لا يرحوا ولا يثق بنفسه فالأفضل ان يصليها
في أول الليل وأن يوتر قبل العشاء لا يجوز وأن صلى العشاء على غير وضوء وهو لا يعلم
حق توضأ أو وتر علم بعيد الصلوة ولا بعيد الوتر وعندهما بعيد بناء على ان الوتر
واجب في ظاهر مذهب ابي حنيفة وعندهما سنة وعلى هذا لو تذكر في الفجر
انه لم يوتر فسد فحرم عند ابي حنيفة به وعندنا وسياق في مسائل الترتيب
ثلاث ساعات لا يجوز فيها التطوع ولا المكتوبة ولا صلوة الحنافة ولا سجدة
التلاوة اذا طلعت الشمس حتى يرتفع وقتها لا تنضاف إلى ان يزول الشمس وعند
أخيرا الشمس إلى ان تغيب لا عصر يومه ذلك فانه يجوز ادائها عند غروب الشمس
وعنه ابي يوسف يجوز التطوع عند الانقضاء في يوم الجمعة تسعة اوقات يجوز فيها
قضاء الغائبة وصلوة الحنافة وسجدة التلاوة ولا يجوز فيها الفضل سبعا لا اثنا
الذي له سبب كالمندورة والذي وجب بشروع بان شرع في وقت مستحب ثم أفسدها
واراد ان يقضها وكذا لو شرع في سنة الفجر فافسد ثم اراد ان يقضي وركعتي الطواف
وتحفة المسجد واذا لم يكن لها سبب طلع الفجر قبل الصلوة لا يجوز الا سنة الفجر
وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس وبعد صلوة العصر قبل الغفر وبعد غروب
الشمس قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة
الكسوف وعند خطبة الاستسقاء واختلفوا في الوقت الذي يباح فيه أداء الصلوة اذا اطل
الشمس قال الشيخ الامام محمد بن الفضل مادام الانسان يقدر على النظر إلى قرص
الشمس فهي في الطلوع لا يباح فيه الصلوة فاذا انجز عن النظر يباح وفي الكتاب اطلعت
الشمس حتى ترتفع قدر ربح او ربحين واذا شرع في التطوع بعد العصر وبعد الفجر فافسد
يقضي في الجريد وقال الصلوة في وقت طلوع الشمس والزوال والغروب يكن ولم

يقول لا يجوز وفي مختصر القذوري قال لا يجوز وفي الفتاوى ولو افتتح الطلوع في
 الاوقات المكرهه فانه يقطع ثم يقضى في ظاهر الرواية ولا يجوز الجمع بين الصلوتين في وقت
 احدهما بقدر ما عندنا الاصل في الظهر والعصر بغيره فانه يجوز ان يؤخر الظهر و
 يعجل العصر ويصلهما في وقت الظهر ويؤخر المغرب الى وقت العشاء ويصلهما في وقت
 ولا يتطوع قبل المغرب ولا قبل صلاة العيد ويتطوع بعد صلاة العيد ما شاء و
 سبابة في فضله ولا يصلي يوم الجمعة اذا خرج الامام في الخطبة فان فتح الاربع قبل
 الجمعة ثم خرج الامام في التواذراة ان صلى ركعة يصلي بها اخرى ويخفف
 القراءة بقراءة الفاتحة وشيئا من السورة فلو قعد على راس الركعتين و
 قام في الثالثة ولم يقعد بها بالسجدة حتى خرج الامام اختلف المشايخ فيه قال
 بعضهم يعرفون القعدة ويسلمون قال بعضهم يتيمها اربعاً ويخفف القراءة
 وهذا اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت الظهر وقام في فضل الامامة والا
 فتدأ بآيات في وقتها يدشن لآية الطلوع في وقتها وان راعيا في بعض العباد في صلى الفجر
 اي في وقتها وصلى بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء جملة في عمره على جنبان
 انه يجوز فالفجر الاوتاجان والباية من الصلوة لا يجوز والفجر الثاني لا يجوز والفجر
 الثالث جائز القابل لو اشتغلت بالصلوة تخاف موت الولد جاز لها ان يؤخر الصلوة
 عن وقتها ويؤخر سبب اللبس ونحوه ويكره الكلام بعد طلوع الفجر الى ان يصل الفجر اذ
 به الكلام المباح في الكلام الفاضل بحرام في جميع الاوقات ولو سال ماء الوضوء
 وثياب بذهنه لا يكره والمراد به السب وكذا بعد الموت يكن عند البعض الكل في الاصل
فصل في بيان القبلة وفي شرح الطحاوي رحمه الله الكعبة اسم للقرصة بانه
 لخطان لو وضعت في موضع اخر فضلى اليها لا يجوز ولو صلى جوف الكعبة او على سطحها
 جاز ولو صلى على الخطم لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة بالجماعة يجزئه كيف ما كانت
 وجهه من مكان ظهر الى ظهر الامام او وجهه الى ظهر الامام او وجهه الى وجه
 الامام الا ان هذا مكروه ولا يجوز صلوة من قضاها الى وجه الامام
 صاحب فرائض لا يمكنه ان يحول وجهه الى القبلة وليس بحضرة احد يوجهه بحزبه
 صلوة الى حيث ما شاء وكذلك لو كان صحيحا لكنه محتفى من العذر او غرض يخاف
 ان يحول واستقبل القبلة ان شعر به العذر جاز له ان يصلي قائما او قاعا باي يار
 مضطحا حيث ما كان وجهه وكذا انكسرت السفينة وبق على لوح يخاف لو انحرف
 سقط في الماء يباح له ان يصلي حيث ما توجه ولو كان على الدابة وخاف النزول
 عن الدابة لاجل الطين يصلي مستقبلا القبلة ومن كان في غير المصلى على الدابة حيث
 ما توجهت الدابة تام هذا في فضل الصلوة على الدابة ومن اراد ان يصلي في سفينة تطوا
 او فريضة فعليه ان يستقبل القبلة ولا يجوز له ان يصلي حيث ما كان وجهه الكلال في شرح

هذا هو المستعمل في صلاة الجمعة
 فان موت احد من الجماعة كان لا بأس
 بالصلوة

الطحاوي

الطحاوي وفي الفتاوى رجل صلى الى غير القبلة متعمدا فواقف ذلك الكعبة قال
 هو كما فرأى الله وكذا الصلوة بغير طهارة وكذا الصلوة في الثوب النجس والمختار انه كيف في الصلوة
 بغير طهارة اما لا يكره في الصلوة في الثوب النجس وغير القبلة هذا المختار والقاض الامام على
 السعدي رحمه الله لان الصلوة في الثوب النجس والي غير القبلة جائز حالة العذر اما
 الصلوة بغير وضوء فلا يوثق بها جاز فكيف قال الصدر الشهيد وبه فاختار
 وفي مجموع النوازل الكلاية في القبلة المختار ان ينظر الى غروب الشمس في اقصر يوم في السنة والى
 الغروب في اطول يوم في الصيف فيجعل نحو ذلك عن يمينه والثلث الى يساره ويصلي فيه بين ذلك
 في شرح الطحاوي والجامع الصغير اخر في المقندي عما توجه اليه اما ان حول وجهه الى القبلة
 لا تسد صلوة ان كان في الصلوة وان حول صدره بنفسه قالوا وهذا اليق يقولها اما عند
 ابي حنيفة رحمه الله لا تسد في الوجهين بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن على قصد الرقص
 لا تسد الصلوة مادام في المسجد عند ابي حنيفة خلافا لما حجة كرايف عن القبلة على طر
 اتم الصلوة ثم يقين انه لم يتم حتى يصلي ما دام في المسجد خلافا لها وما يتصل بهذا الاستدبار
 القبلة والتحريم لو اشبهت القبلة في مفازة فوقع لجهتها الى جهة فاحضر عدلا ان القبلة
 الى جهة اخرى فان كانا مسافرين لا يلتفت قولها اما اذا كان من اهل ذلك الموضع لا يجوز
 له الا ان ياخذ بقولها وفي شرح الطحاوي هذا اذا شال فاحضر فان لم يبال
 تحريمه صلى فان اصاب القبلة جاز والافلا وان سأل في الابتداء فلم يخرج حتى تحريم
 وصلى ثم اخبره فانه يخرج ولو اخبره انه لم يصل القبلة لا اعادة على هذا اذا كان في المفازة
 وان كان في المسجد ولا يحرام للمسجد وقبلة مشكوك فيه قوم من اهل لا يجوز التحريم
 ذكرنا اما اذا لم يكن فيه قوم والمسجد في مصر ليلة مظلمة قال الامام السعدي
 في فتاواه جاز التحريم ولو لم يسمع بالسرار وظهور انه اخطأ القبلة لا اعادة عليه وفي
 النهار لا يجوز له التحريم ولو كان قوما اشبهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة وهم في بيت ليس
 بحضرة اعد بسا لونه وليس له علامة يستدل بها على جهة الكعبة او كما ان في المفازة
 فتحرر جميعا وصلوا ان صلوا وحدا جازت عليهم صلواتهم اما بالقبلة او لا ولو صلوا
 جماعة يجزئهم ايضا الاصل من تقدم على امام او علم بمخالفته في الصلوة وكذا لو كانت
 عنده انه يقدم على الامام او صلى الى جانب اخر غير ماصلا امامه لو وقع تحريمه الى جهة
 فترك تلك الجهة وصلى الى جهة اخرى لا يجزئه صلوة عندها وان اصاب القبلة
 سواء ظهرت في الصلوة او بعدها او ظهر الخطأ في الصلوة او بعدها او به لم يظهر
 شيء وعنه ابي حنيفة انه يخشى عليه الكفر وعنه ابي يوسف يجزئه ان اصاب القبلة ولو
 صلى الى جهة من غير ان يشك في امر القبلة ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى
 يعلم فساده يقيين يجب عليه الاعادة وان علم في الصلوة انه اخطأ او اصاب اختلف
 المشايخ رحمه الله في فضل استقبال القبلة ولو بقي مشكوكا في الصلوة لم يحكم بشئ حتى يفرغ

هذا المختار في سنة الفجر

ورأسها مكشوفة لا يجوز لأن رأسها عورة وعورة حرة والامة يأتى في كتاب الاستحسان ان شاء
الله ثم قليل لا تكشاف غير ما منع والكبير مانع والكبير مقدّر بربع العضو وقال
في الجامع الصغير امرأة صلت وزرع ساقيها مكشوفة أو ثلثها بعد الصلوة وهو قول محمد بن
وقال أبو يوسف هو ان كان الاكثر من نصف العنق مكشوفاً لا يجوز صلوة وان
كان اقل من النصف لا يمنع الجواز وفي النصف روايتان ثم العورة عورتان غليظة وخفيفة
فالغليظة كالنعل والدبر والخفيفة سائر الاعضاء والاصح ان التقدير فيهما بالزرع مع
لو كان ربع عضوها مكشوفة لا يجوز صلواتها عندها وفي الفتاوى واما ثدي المرأة
ان كانت صغيرة فاهدة فهي تتبع للصدر وان كانت كبيرة فهو عضو على حدة في نسخة
القاضي الامام فخر الدين واذن المرأة يعتبر عضو على حدة وشعر المائدة با على رأسها
عورة واما السرة ففقه روايتان والاصح انه عورة لكن غسل في الجنابة موضع مجاز
شعر الرجال المرأة اذا لم تستر ظهر قدميها بحوز صلواتها وبطن الكف والوجه على هذا
لان هذه الثلاث منها ليست بعورة واما عورة الرجل فيما بين سترته الى ركبته والسرة
ليست بعورة والركبة عورة وهذا عندنا والركبة لا يعتبر عضو على حدة بل
تبع للخصر حتى لو كان ربع الركبة مكشوفاً يجوز صلوة هو المختار وفي المرأة الكعب
ينبغي ان يكون حكمها حكم الركبة في نسخة القاضي الامام فخر الدين بنو بطن
قدميها هل هي عورة فيه روايتان والتقدير فيه بربع بطن القدم في رواية الاصل
وفي رواية الكرخي ليس بعورة وفي رواية الاستحسان للامام الشريفي في رواية
الحسن عن ابي حنيفة يباح النظر الى قدميها وعن ابي يوسف انه يباح له ذراعها وما بين
سترته وعاء ثمة عضو على حدة والمراد به حول جميع البدن فاذا انكشف ربعه فسدت
صلواته في الفتاوى والتقدير من الانثيين كالتقدير من الذكر في اصح الروايتين
يعني يعتبر عضو على حدة وفي الامة رأسها ليست بعورة فلو عتقت في ضلال صلواتها
وهي حاسة الرأس فاخذت قناعها بعمل قليل قبل ان يودي زكناً من الصلوة
لا يفسد صلواتها وان كان بعد اداء الركعة او اخذت بغل كغير فسد صلواتها
وكذا المديرة وام الولد والكاتب وكذا الرجل اذا صلى في ثوب واحد فسقط عنه في الصلوة
على هذا وهذا كله عند الثلاثة وما يتصل بهذا امرأة خرجت من البحر غرياً ومعهما
ثوب لو صلت فيه فابى ينكشف شيء من فخريها ومن ساقيها ما يمنع جواز الصلوة ولو صلت
قاعة لا ينكشف فانتهاى صلى قاعده ولو كان الثوب يغطي صدرها وربع رأسها
ففي صكت تغطية الرأس لا يجوز صلواتها ولو كان يغطي اقل من الربع لا يضرها ترك
التغطية السابعة في طهارة الثوب وفي الاصل اذا كانت
النجاسة في موضع قدمي المصلي منعت جواز الصلوة وان كانت تحت قدم واحد نجاسة
اكثر من قدر الدرهم وتحت القدم الاخرى طاهر اختلف المشايخ فيه والاصح انه يمنع جواز

جواز

جواز الصلوة وان كانت في موضع سجوده فعند ما يمنع وعن ابي حنيفة في روايتان
فان عادت تلك السجدة في الصلوة جاز عند ابي يوسف وفي شرح القند وريح
ق لا جاز ولم يذكر قول ابي يوسف وعلى هذا لو افسخ الصلوة بمكان
طاهر ثم انتقل الى مكان نجس ثم انتقل الى مكان طاهر الا ان يتناول ولو افسخ
الصلوة على مكان نجس ثم انتقل الى مكان طاهر لا يصير شارة في الصلوة والنجاسة
اذا كانت على ثوب المصلي يمنع اداء الصلوة في اي موضع كانت وفي الفتاوى لو صلى على
وفي ناحية منه نجاسة لم تكن في موضع قدميه ولا في موضع سجوده لا يمنع اداء الصلوة
سواء كان البساط كبيراً او صغيراً بحيث لو حرك احد طرفيه يتحرك الطرف الاخر
هو المختار وتفسير الكبير والصغير مستقيم اذا كان النجس احد طرفيه في العامة
فوضعها على الارض وصلى ان كانت كبيرة بحيث لو اقام لا يتحرك الطرف النجس يجوز
وان كانت صغيرة بحيث يتحرك لا يجوز وعلى هذا لو حلف لا يلبس من غزل فلو لبس
ثوباً من طرفه غزل فلو كان البساط مبطيناً فامتنع النجاسة البطانة وصل على الظاهر
وهو قائم على ذلك الموضع عن محمد بن ابي حنيفة في رواية ابي يوسف انه لا يجوز قبل جواب
محمد فيما اذا لم يكن مضرباً فيكون بمنزلة ثوبين وجواب ابي يوسف في المضرب في حكم ثوب
واحد غليظ وكذا الوضوء نجساً والظاهرة والبطانة طاهرتان وعلى هذا اذا امسك النجاسة
الثوب اكثر من قدر الدرهم ولم ينفذ الى الجانب الاخر فصل على الوجه الذي لم ينفذ النجاسة
اليلا يجوز ولو امسك النجاسة اقل من قدر الدرهم ونفذت الى الجانب الاخر ولو وضع
بعضها الى بعض يكون ذلك اكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلوة هكذا ذكر في شرح
الطحاوي وقال في الفتاوى هذا اذا كان الثوب ذا لحافين اما اذا كان ذا
طاق واحد لا يمنع جواز الصلوة قال في ذكر في شرح الطحاوي اذا كان سماً
فقبل القطع على ما ياء في ولو صلى ومع درهم نجس جاز بناءً على منع جواز الصلوة والمختار
انه لا يمنع الجواز في نظم زبد وسني رجل امسك ثوبه دهن نجس اقل من قدر الدرهم
فلما شرع في الصلوة انبسط الدهن فصار اكثر من قدر الدرهم ان كان قبل
ان يعقد قدر الشهد يستقبل الصلوة بالاجماع وبعد الشهد فيه خلاف ان لم
ينسط حتى فرغ من صلاته الفريضة صلى بعدها صلوة الاخرى ثم وجدها مكشورة
من قدر الدرهم هو فصلوة النجس جازة والتي بعدها لا يجوز وتعضم اعتبروا
وقت الاصابة وقالوا لا يمنع جواز الصلوة وفي المستغنى رجل بسط ساطراً فقيت
على الموضع النجس وعليه ان كان البساط يحال يصلح سائر العورة يجوز في الصلوة ولو كانت
النجاسة رطبة فالقول عليها ثوباً وصلى ان كان ثوباً يكن ان يجعل من عرضه ثوباً
كانها لا يجوز عند محمد بن احمد الله وان كان لا يمكن لا يجوز وكذا لو القى عليها لبدلاً
فصل على يجوز قال في شمس الائمة الحلواني رحمه لا يجوز حتى يلقي على هذا الطر

طرف الآخر فيصير بمنزلة ثوبين وان كانت النجاسة يابسة جازت يعني اذا كانت
 يصل سائر او في طهارات الفتاوي رجل صلى وقام على النجاسة وفي رجله
 نعلان او جواربان لا يجوز ولو افتقر ثوبه عليه وجوبه وقام عليها
 جازت صلوة ولو بسط ثوبه على موضع النجاسة وسجد على ما يجوز ثم في الكون اذا افتقر
 وقام عليه اذا كان صريحا بجوز كماله لو صلى على اليد وقد اصابته النجاسة
 في الجانب الآخر وكذا لو صلى على جلد شاة وعلى صوفها نجاسة اكثر من قدر الدرهم
 يجوز وكذا لو صلى على الخب وفي الجانب الآخر نجاسة اكثر من قدر الدرهم وغلط الخ
 بحيث يتصل القطع بجوز ولو اصابته نجاسة اكثر من قدر الدرهم فينبأ على
 موضع النجاسة اذا كانا بجوز الصلوة عليه رجل زعم الناس يوم الجمعة تخاف ان يضع
 نعله في رفعها وهو في الصلوة وكان فيها قدر اكثر من قدر الدرهم فقام
 والنعل في بين ثم وضعها لا تقصد صلوة حتى يركع ركوعا تاما او ركعا آخر والنعل
 في بين وهذا اذا لم يكن النعل في بين وقت الشروع وان كانت في يديه وقت الشروع
 لا يصح شروعه في الصلوة في الفتاوي وفي مجموع التوازل رجل صلى في ثوب وعند
 انه نجس فلما فرغ من صلوة يتبين انه طاهر بجوز صلوة وبذلك لو صلى الى جهة وعند ان
 القبلة الى جهة اخرى فلما فرغ من صلوة يتبين انها اصاب القبلة لا يجوز صلوة اذا كان
 مع الغريان ثوب وديباج وثوب كبريا في نجاسة اكثر من قدر الدرهم صلى
 في الديباج وهذا بخلافه اذا لم يجد الا جلد ميتة غير مذبوح لانه يستعورن ولو صلى
 في جلد الميتة لم يجز اذا شرب الخمر ونام وسال منه فيه شيء على وسادته ان كان يرى
 فيه غير خمر ولا راحة ينبغي ان يكون طاهرا عندئذ حنيفة وابو يوسف اصله
 رجل شرب الخمر صلى لا يجوز ان كان ما اصاب الخمر اكثر من قدر الدرهم
 وان شرب ثم صلى بعد ساعات بجوز صلوة عندها وقد ذكرنا شيئا منها
 في الطهارات اذا نام الرجل على فرش فاصابه مني وبير فغير الرجل وابتل الكبر
 من عرقه ان لم يظهر اثر البلال في جسده لا يتنجس بدنه وان كان العرق كثيرا حتى
 ابتل الفراش ثم اصاب ببل الفراش جسده فظهر اثره في جسده يتنجس بدنه
 ونظاير مرت في الطهارات ولو كان في ثوب المصلي من نبيذ السكر والمنصف
 او نبيذ الذبيب وقد على اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوة عندئذ حنيفة وابو
 يوسف وفي المنفق ولو صلى ومع مصارين ميتة يجوز وفي الفتاوي
 رجل دخل في الصلوة في ثوب فخرج حية فلما فرغ من صلوة رآها ميتة ان كان
 غالب ظنه انها ماتت في صلوة يجب عليه اعادة الصلوة وان لم يكن غالب ظنه ذلك
 بان كان متأكدا لا يجب عليه الاعادة وعلى هذا اذا ظهرت في الصلوة ندرة على راس
 الا حليل بعد الفراغ من الصلوة ولم يعلم انها ظهرت في الصلوة هذا اذا لم يكن

في الصلوة

في الصلوة اما اذا شك في الصلوة ويتيقن بالندوة بعد الفراغ يجب عليه اعادة الصلوة في اخر
 النوازل وعلى هذا المتيم اذا رأى سراجا فظن انه ماء فلما بلغ تبين انه ماء بعد وعلى هذا يصلح
 الفجر اذا شك انه هذا صلى العشاء ثم تبين انه لم يصلها رجل صلى ومنعه قارورة فيها
 بول لا يجوز الصلوة بخلاف بيضة المزة على ما ذكرنا في الطهارات آخرة صليت
 ومعها صبي ميت قدم في الطهارات ولو صلى ومعها جروا واخواتها مما يكون نجسا
 قدم في الطهارات ولو صلى والشهيد على عاتقه وعلى ثوبه دم كثير بجوز صلوة
 ولو كان ثوب الشهيد على عاتقه دون الشهيد لا يجوز في كتاب الزرين رجل شرع
 في الصلوة فجاءت ظفري صبي فوضعت على حجره ان كانت الظفر غسلت الصبي وشاب
 لا تقصد صلوة وان لم تغسل ان القاء في ساعته لا تقصد وان مكث قدر ما يمكنه
 اذا ركن من ان كان الصلوة تقصد صلوة وعند محمد ربه لا تقصد هذا اذا كانت
 الصبي رضيعا فان كان يمشي وعلى ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم جاء الصبي
 وجلس على الخنك لا تقصد صلوة وعلى هذا الحامة اذا جاءت وحلت على كنفه وعلى
 الحامة نجاسة اكثر من قدر الدرهم لا تقصد صلوة وان طاله مكثها ولو كان ثوبا
 معلقا فوق راسه وعلى نجاسة اكثر من قدر الدرهم اذا قام المصلي يصير الثوب
 على كنفه فضلى ركنامه تقصد صلوة وعلى هذا الوقع المصلي حكم الرخمة في مكان
 نجس فاذا ركنها عليه او وقع قبل الامام او في صف المصلين النساء او وضع عليها
 قبا نجس رجل صلى وقدمه عنذرة او بول لا تقصد صلوة لكن مستحب
 ان ينقل من موضع النجاسة عندئذ رجل فتحت فيه فوجد فيها فارة ميتة
 وزنها اكثر من قدر الدرهم ولا يعلم متى دخلت فيها ان لم يكن للحيبة ثقب
 بعيد الصلوة كلها منذ يوم ندف الفطن فيها وان كان لها ثقب بعيد صلوة ثلثة
 ايام وليا لها عندئذ حنيفة وابو يوسف لا يبعد شيئا مالم يستيقن
 متى وقع فيها وهذا فيما سئل عن الميتة التي ركنها في الطين وصلى من غير ان
 يغسل رجله جاز اذا لم يكن اثر النجاسة ولو دخل المربط فاصاب رجله من الاروا
 شئ فضلى قالوا لا بأس به ان لم يغسل وان اصاب الخف يعتبر قدر ربع ماديون
 الكعبين وما يصل بهذا اذا كان مع العاري ثوب فيه نجاسة ان كان قدر
 ربع الثوب طاهرا بل من ان يصل فيه ولو صلى عريان لم يجز ولو كان مهو من الدم
 او الطاهر دون الربع نجس من ان يصل فيه وبين ان يصل عريانا والصلوة فيه
 افضل وعند محمد لا يجوز الا في هذا الثوب ولو كان معه ثوبان نجاسة
 احدهما افضل من قدر الدرهم ونجاسة الاخر اكثر من قدر الدرهم صلى
 في اقلها نجاسة ولو كان كلاهما اكثر من قدر الدرهم نجس تحت الصلوة في
 اقلها نجاسة ولو كان نجاسة احدهما قد بلغ ونجاسة الاخر اقل

قل من ذلك يصلي في قلبها خاصة ولا يجوز بالآذنين ولو كان في كل واحد منهما قدر
الربع وفي أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلثه أربع أرباع الثوب صلى فيها شاء ولو كان
ربع أحدهما طاهراً والآخر مملوئاً أو الظاهر منه دون الربع يصلي في الذي
ربع طاهر ولو كان طرف أحدهما يكتنه أن تبرزه فانه تبرزه ويصلي في الجنب
الأول ذلك سواء كان بحال يترك الطرف الآخر أو يتحرك وما يتصل بهذا الذبذبات
رجل حمله جراحة لا يقدر على السجود ويقدر على غيرها من الأفعال فانه يصلي
قاعداً بالأيمن وكذا شيخ لوصلي قائماً سلس البول أو سال جرحه أو لا يقدر على
القراءة ولو صلى قاعداً لم يصبه شيء من ذلك صلى قاعداً يركع ويسجد ولو كان
بحال يسجد ساجداً ترك السجود أيضاً فإن صلى في هذين الفصلين
قياماً وركوعاً وسجوداً مع السيلون لا يجزئ ولو كان بحال لو صلى قائماً أو قاعداً
سأل ولو استلقى على قفاه لا فائده يقوم ويركع ويسجد **باب**
وفي الأصل النية أن يقصد بقلبه فإن قصد بقلبه وذكر بلسانه
فهو أفضل عندنا ونية الكعبة ليست بشرط هو الصحيح فإن نوي
مقام إبراهيم الصبرية لا يجوز إلا أن ينوي بذلك جهة الكعبة فإن نوى المحراب
لا يجوز ثم عندنا بشرط نية الكعبة بنوي العزم لما ذكرنا في فصل الاستقبال
إلى القبلة وأما وقت النية أجمع أصحابنا أنه أن الأفضل أن يكون مقارناً للشرع
ولا يكون شارباً فيه بنية متأخرة عنه الكرخي أنه يجوز وتختلفوا فيه على قول الكرخي
قال بعضهم إلى التعرّف وقال بعضهم إلى الركوع وقال بعضهم إلى أن يرفع
رأسه من الركوع ولو نوى قبل الشروع عنه محمّده أنه لو نوى عند الوضوء أنه
يصلي الظهر والعصر مع الإمام ولم يستقبل بعد النية بالسر من جنس الصلوة إلا
أنه لما انتهى إلى مكان الصلوة لم يجزه النية جازت صلوة بذلك النية وهكذا روي
عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعنه محمد بن سلمة أن كان عند الشروع بحيث لو
سئل عنه أية صلوة يصلي على البدنية من غير تفكير فهي نية قاتنة ولو احتسب إلى التام
لا يجوز وأما كيفيتها أن كان متنفلاً يجوز صلوة بطلقة نية الصلوة وكذا التراجع
وسائر السنن عند عامة مشايخنا وأن كان مفترضاً فإن كان منفرداً لا يكون
نية الصلوة ولا يكفيها أيضاً نية الغرض ولا بد من النية فإن نوى فرض الوقت
يجوز إلا في الجمعة وفي غير الجمعة أن ينوي المصلي لا يجوز لأن هذا الوقت كما يقبل
ظهر هذا اليوم يقبل ظهر يوم آخر أما لو نوى ظهر الوقت وعصر الوقت يجوز
ولا يشترط أعداد الركعات هذا إذا كان يصلي في الوقت فإن صلى بعد خروج
الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز لما مر ولو نوى فرض الوقت
لا يجوز أيضاً ولو نوى ظهر اليوم جان والإمام كالمنفرد وأما المقتدي فإن نوى

صلوة

النية

صلوة الإمام لا يجزئ منه من قال إذا انتظر تكبير الإمام ثم كبر بعد ما كبر
الإمام يصح شروعه في صلوة الإمام قال كـ الإمام خواهر زاد عن استاذة إذا
أراد المقتدي أن يسهل الأمر على نفسه يقول شرعت في صلوة الإمام قال كـ **باب**
عنه واستاذنا ظهر الدين يقول ينبغي أن يزيد على هذا ويقول واقتدي به وحك
افتتح المكتوبة وظن أنها تطوع فضلى على نية التطوع حتى إذا فرغ فالصلوة هي
المكتوبة وكذا لو شرع في التطوع فظن أنها مكتوبة كانت صلوة تطوعاً ولو كثر
للتطوع فركب نوى الفرض يصير شارعاً في الفريضة وكذا السبوق إذا قام إلى قضاء
ما سبق به فلتك في صلوة وكثر بنوي الاستقبال يصير خارجاً عما كان فيها
هكذا ذكره بعض نسخ الواقعات وفي الجامع الصغير للإمام الحنفى أخري قال كـ
السبوق بخالف المنفرد في هذا وأصله مسئلة الجامع الصغير يدخل في الظهر فيصلي ركعة
ثم يفتتح العصر والنفل بتكبير أخري بعد بعض الظهر وهذا إذا لم يكن صاحب الترتيب
فإن كان صاحب الترتيب لا يصير متنفلاً إلى العصر بل إلى النفل والمنفرد إذا افتتح
الظهر ثم كثر بنوي الاقتداء بالإمام كان بقضاء الأول أو لا أما إذا صلى ركعة من الظهر
ثم كثر بنوي الظهر فنوى تخير بتلك الركعة هذا إذا نوى بقلبه أما إذا نوى بلسانه
وقال كـ نويت أن أصلي الظهر ينقض ظهره ولا تخير بتلك الركعة في شرح
الثاني في باب الحدث ولو نوى أن يصلي الظهر فلما قام إلى الثانية نوى أنها العصر
فلما صلى ركعة نوى صلوة العشاء فصلوة صلوة الظهر ولو نوى أن هذا من ظهر يوم
وهو يوم الثلاثاء فتبين أنه ذلك اليوم يوم الأربعاء جاز ظهره وتعين اليوم ليس
بشرط ولو نوى الشروع في صلوة الإمام والإمام لم بشرع بعد وهو يعلم بذلك يصير
شارعاً في صلوة الإمام إذا شرع الإمام ولو نوى الشروع في صلوة الإمام على ظن أن
الإمام قد شرع ولم بشرع الإمام بعداختلفوا فيه قال كـ بعضهم لا يجوز
المقتدي في النية يحتاج إلى أربعة أشياء أن ينوي الصلوة وتعين الصلوة وينوي الاقتداء
وينوي القبلة وهذا قول البعض والصحيح أنه ليس بشرط لما مر والأفضل أن ينوي
الاقتداء عند افتتاح الإمام فإن نوى الاقتداء حين وقف الإمام جاز عند أكثر المشايخ
والمنفرد يحتاج إلى ثلثة إلى نية الصلوة للنية وتعين أية صلوة وينوي القبلة حتى يكون
جائزاً عند الكل والإمام كالمنفرد ولا يشترط فيه الإمامة فإن نوى الصلوة ولم ينوي
الصلوة لله كان شارعاً في النفل الكل في الأصل وفي الجامع الصغير الكبير في
أبواب القضاء وجعل فائده الظهر فدخل وقت العصر فصلى أربع ركعات
بنوي الظهر والعصر جميعاً لا يصير شارعاً في واحد منها وفي المتن أن كان الوقت
ساعة يصير شارعاً في الظهر فإن نوى مكتوبتين فائتئين كان للاولى منها وفي القوم
لو نوى قضاء يوم من رمضان وينوي بصورة من كفارة اليمين أو الظهار فهو من

ومضان استحساناً ولو نوى من كفارة ونطوع كان من الواجب ولو تصدق بدارهم
نواه من كفارة البمين وكفارة الظهان فليس بالخيار جعلنا من ايها شاء وانما
بهذا وفي الفتاوى رجل لم يعرف ان الصلوة الحرة فرض على العباد الا انه يصلها في
مراقبتها لا يجوز وعليه فضاءها وكذا ان منها فريضة ومنها سنة ولم
يعلم الفريضة من السنة فان نوى الفريضة في الكل جاز ولو صلى سنين ولم
يعرف النافلة من المكتوبة انظر ان الكل فريضة جاز وان لا يظن ولا
يعرف ان البعض فرض والبعض فكل صلوة صلها خلف الامام جاز
ان نوى صلوة الامام وان كان يعرف الفريضة من التوافل لكن لا يعرف ما في الصلوة
من الفريضة والسنة جاز ولو اتم قوماً وهو لا يعلم الفريضة من التوافل ونوى الفرض
في الكل جازت صلوة اما صلوة القوم وكل صلوة ليست لها سنة قبلها كصلوة
العصر والمغرب والعشاء يجوز صلوة القوم ايضاً وكل صلوة لها سنة قبلها
كالصبح والظهر لا يجوز صلوة القوم **الفصل التاسع في الكبر**
وفي الاصل ويجوز افتتاح الصلوة بالتكبير او بالتسليم او بالتسبح فقال سبحانه
الله وقال الله اجل او قال الله اعظم او قال الرب ولم يزد على هذا
او قال لا اله الا الله او قال لا اله غيرك او تبارك الله يصير شارباً في الصلوة
وكذا لو قال اللهم يصير شارباً عند الفقهاء وفيه اختلاف في المشايخ على قولها
ولو قال الكبير والا كبر او كبر دون الله لا يصير شارباً ولو قال يا الله يصير شارباً
عندها وتو قال الرحمن اكبر والرحيم اكبر يصير شارباً عند هذه المختصين
وفي الروضة لو قال الله الاكبر عن ابي حنيفة يصير شارباً وقال ابو يوسف
اذا كان الرجل يحسن التكبير ويقرأ في الصلوة يفتتح به لا يصير شارباً الا بقوله
الله اكبر الله الاكبر الله اكبر الله اكبر ويجوز ان يكون البداية يا الله حتى يروي
عن ابي يوسف لو قال الله اكبر الله لا يصير شارباً ولو قال الله اكبر
يصير شارباً عند يوسف بن وهب ولو قال الله اكبر يصير شارباً ولو لم يذكر
انه يغفل عن ان افتتاح الصلوة بالتسليم او بالتسبح عند هاهنا من قال
يكن هكذا ذكر في الخبرين من رواه ابي حنيفة وهو الاصح ومنهم من قال
لا يكن ولو قال الله يصير شارباً عند ابي حنيفة وفي الخبرين بدع
هذا رواية الحسن بن عمار عن ابي حنيفة اما في ظاهر رواية الاصل اعني الصفة مع الاسم عند
محمد لا يصير شارباً الا بالاسم او بالصفة ذكره الامام السرخسي في الجامع لصغير
وفي نسخة الامام جاز هذا يصير شارباً بذكر الله تعالى تحفي في فتاوى النسخي واما
افتتاح الصلوة بقوله سبحانه اللهم وبحمدك يجوز عند هاهنا وبقول لا اله الا الله
يجوز ايضاً واما بالتعوذ والنية فلا يقع عند هاهنا واجمعوا انه لو قال الله اعظم

او اللهم

بذكر الله

او اللهم اردني لا يصير شارباً وكذا لو قال استغفر الله او اعوذ بالله او انا لله او ماشاء الله اولاهي
ولا قوة الا بالله لا يصير شارباً ولو قال الله اكبر تكلموا في كفه لا يجوز صلوة في السجدة والقاري المصدر
الشهد لو قال الله اكبر يصير شارباً فان قال المقتدي الله اكبر ووقع قوله الله مع الامام وقوله اكبر ووقع
قبل قول الامام ذلك قال الفقيه ابو جعفر لا يصح انه لا يكون شارباً عندهم وكذا لو اداك الامام في الركوع فقال
الله اكبر لا تفرله الله كافي قيامه وقوله اكبر ووقع في ركوعه لا يكون شارباً في الصلوة واجمعوا ان المقتدي لو
فرغ من قوله الله قبل الفراغ الامام عن كل لا يصير شارباً في الصلوة في الظاهر والاولى وفي الخبرين اذا فرغ الامام
خلف رجل خلفه ففرغ قبل الامام لم يحزن وكذا روي عن ابي حنيفة **جنس آخر** لو كبر بالفارسية فقال هذا
بذكر الله او قال بنام خدائي بنك است يصير شارباً في الصلوة عند ابي حنيفة راجع وعندهما لا يصير
الا اذا كان لا يحسن العربية وعلى هذا الخلاف اذا قرأ قرآن في الصلوة بالفارسية يحزن عند ابي حنيفة وعندهما
لن كان يحزن العربية لا يجوز وتفسد صلوته وفي بعض نسخ الجامع الصغير تفسد صلوته بالاجماع **الكلام**
في لا عنداد واجمعوا انه لو قال التاويل لا يجوز وعلى هذا الخلاف جميع اذا كان الصلوة من التشديد والفتوة
والدعاء والتكبير **فيما لا يكون عوجاً** ولو قال الفارسية في الصلوة يارب بياض يوم يحسن
العربية تفسد صلوته عند هاهنا وعند لا تفسد وكذا التركية والترجنية والحبيشية والبنطية ويروى عن ابي حنيفة في قراءة القرآن
بالفارسية ثلث مسائل احدها ما ذكرنا والثانية اذا كتب تفسيراً لقرآن بالفارسية يكره للحايض والحائض منه عند
ابي حنيفة وقوله في هذا منتهى عند اهل المدينة لا يكره والصحيح انه لو كان كقولاً والثالثة اذا علم تفسير سورة من
القرآن بالفارسية نحو الفاتحة وغيرهما لم يكره عند ابي حنيفة يخرج من ان يكون امياً وهو قولها وادعاء بالفارسية
في صلوة الجنائز هل يجوز وهل يصح اقتداء الناس به على هذا الخلاف ولو تلى آية التوحيد بالفارسية على السامع السجد
علم السامع انها آية التوحيد او لم يعلم وعلى الثاني لا يجزئها آية التوحيد وعلى قولها لكان التاويل العربية
لم يكن تلاوة اصلاً ولو كان لا يحسن فهي تلاوة في حقه واما السامع ان علم آية التوحيد لزمته والا فلا ثم يكون
القراءة بالفارسية لكان يحسن العربية عند ابي حنيفة واجمعوا انه آمن بالفارسية او تلى عند الذبح بالفارسية
جاز واجمعوا انه لو اذن بالفارسية ولا يعرف الناس انه اذن لا يعتد به ولو خطب بالفارسية يوم الجمعة
على هذا الخلاف وفي الثلاثة وروايتان وعن ابي يوسف اذا كبر قبل تكبير الامام يكون شارباً في الصلوة نفسه
وعند محمد لا يصير شارباً بناءً على ان الصلوة جهنم عند ابي يوسف وعند محمد حرة واحدة ولو فقه المقتد
هل ينقض طهارة على هذا الخلاف وعن ابي حنيفة روايتان ثم لو شرع في صلوة الامام بحسب عليه قضاء تلك الصلوة
التي افسدها عليه نفسه لكانت تطوعاً ان كانت فرضاً لكانت تلك الصلوة والصلوة اليه اقتدي بالامام
واحد يخرج عن العهد ولكانت مختلفة عليه ليرى صلواتها رجل جاز الى الامام وهو ركع فذكر الرجل ان كان
الي الركوع اخبر لا يجوز ولزكان الي القيام اخبر يجوز وهكذا لو كبر يريد تكبير الركوع لركع وهو قائم
جازت صلوة وركع وهو ركع لا يجوز ثم في كل موضع يجوز ترك الشاء وبركع مع الامام ولو كبر في الو
يريد به تكبير القنوت هو طعن انه كبر تكبير الافتتاح ثم ظهر انه لم يكبر تكبير الافتتاح فهذا التكبير الذي للفتوة
ينبغي ان يكون عن الافتتاح على قياس تكبير الركوع لكن لو لم يقرأ في الركعة الثالثة لا يمكن اصلاحه وتو قال ابو
الله اكبر فقال هو اكله اكره شرع في الصلوة لا يصير شارباً في الركعة في كتاب الصيد ووقت التكبير عند ابي حنيفة
مع تكبير مع الامام وعندهما بعد فرغ الامام ولو اداك الامام في الشاء بيان ثواب تكبير الافتتاح لخيار الله

يكبر

هذا اذا علم انه من القرآن الفارسية
او من غير القرآن الفارسية

مطلب

ان ادرك الامام في الفاتحة ينال ثواب كبيره الا فتتاح ولا سلام بعد سلام الامام عندها وعند أبي حنيفة روي
 في لاصل ان اكبر للوقوف ثم شكك كبر للوقوف او كبر لا فتتاح الصلوة فانه يعقث ثم يركع ويسجد ويعقث ثم يقوم
 ويصلي ركعتين ويعقث في الثالثة ويعقث ويسلم **الفصل العاشر** في مسائل الترتيب وفي الجابج الصغير
 مني الفجر حتى زالت الشمس ذكرها بداءها ولوبدا بالظهر لا يجوز عندها وهذا الترتيب بثلثة النسيان والوقوف
 وهو لا يكون بحال لو اشغل بالفاتحة يخرج الوقت قبل اداء الوقتية والتاكثره انقروا وحدها اذا صار
 الغوايت سنا يخرج وقت السادسة يخرج الترتيب بحوز الصلوة السابعة والغوايت على ضربين حديثه وقوله
 الحديث قد روت والقدي بان ترك الرجل صلوة ايام مجابة ثم قدم فاقبل لم يقضها بعد ذلك لم يقبل لم يقبل
 باداء الصلوة في مواقتها فترك صلوة وهو ذكر ان هذا الغاية لم يثبت في الامر ويجعل ان كان لم يكن رجل في
 العصر وهو ذاكرا لم يقبل الظهر فاعصر فاسد الا ان يكون في آخر الوقت وآخر وقت العصر حتى سقط
 الترتيب عروبا في حق جواز التأخير تغير الشمس حتى لا يثبت عندنا اذا قدر على اداء قبل تغير الشمس ويقع العصر
 او بعضه بعد تغير الشمس فليعاده الترتيب لكان لا يثبت من اداء الظهر قبل الغروب ليس عليه الترتيب في
 العصر فليعد معلقا عندها وعند أبي حنيفة يفسد فسادا موقوفا ان بعد الظهر حتى صلى بعد ما ست صلوا او ان
 ينقلب الكل جائزا ولما عاد الظهر قبل ان يصلي ست صلوا بحجبه اعاده الكل حتى ترك صلوة ثم صلى صلوا
 كثيرة قبل ان يركعها عند أبي حنيفة بحجبه اعاده ما ترك في ست صلوا بحجبه اعاده ما ترك خمس صلوا بعد ما ترك
 للتركة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في بعض التروكة ويعيد كل من فات له بعض التروكة حتى صلى
 السادسة جازت السادسة في قوام جميعا ويقضي للتروكة حتى توصلي السادسة واختلفوا في المنة بعدها
 قال ابو حنيفة لا يعيد الخ عندها بعد رجل ترك صلوة يوم وليلة فصلى من الغد مع كل صلوة صلوة
 فالغوايت كلها جائزة قدمها واخرها واما الوقتية لنبأها لم يجز ولا بد بالفاتحة والوقتية كلها فاسدة الا
 العشاء الاخير وهذا يوافق قول من يقول ان الترتيب لا يسقط بكثرة الغوايت ثم يقضي بعض الغوايت ويثبت
 الغوايت اقل من ستة يعود الترتيب الاصح انه لا يعود وفي الفتاوى رجل ترك الظهر والعصر يومين مختلفين
 لا يدري ايتهما الاول فخرى ولم يقع غرضه على شيء يبدأ بايهما شاء فان بدأ بالظهر يقضي الظهر ثم العصر
 ابو حنيفة بعد الظهر وعنده لا يعيد وهذا السئلة استدلال الامام ابو بكر محمد بن الفضل في الرجل اذا ترك
 صلوة فذكر بعد شهر قال يلزمه الترتيب لا يجوز اذ الوقتية قبل قضاء التروكة الا اذا كانت التروكة اكثر
 من وجبة الاستدلال انه اوجب الترتيب في الظهر والعصر من يومين مختلفين وعلى يكون الصلوة في الظهر والعصر
 من يومين مختلفين اكثر من ست صلوا واليومين الجاوين لو كانت الا وهي الظهر يكون الظهر مع ما بعدها
 العصر من اليوم الثاني ست صلوا

لكن لما كانت التروكة اقل من ست لا يمنع الترتيب لو ترك ثلث صلوا الظهر والعصر والفجر ثلثة ايام عندها
 يقضي ثلث صلوا ولا يجزى اعاده الترتيب اختلف المشايخ في قول أبي حنيفة قال بعضهم يقضي سبع صلوا
 والفقهاء على قولهما رجل تذكر في وقت العصر انه لا يصلي الفجر والظهر ولم يبق من الوقت الا سبع فبما ركعت
 فانه يقضي الظهر ثم العصر فان كان سبع فيه ست ركعتا يصلي الفجر ثم العصر ولم يصلي الفاتحة واشتغل بالوقتية
 جان عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا يجوز الا ان يفعل كما ذكرنا الفصل في كتاب بين وفي الاصل لو تذكر في الفجر
 انه لم يصلي التروكة عندها في آخر الوقت وعندها لا يفسد بناء على الترتيب ولا عليه

عندما سنة ولو كثرت الغوايت واراد ان يقضيها برأعي الترتيب في القضاء وتفسيره اذا قضى فائيه ثم فائيه
 لكان بين الاولى والثانية نوبت ست جازلة القضاء الثانية ولو كانت اقل من ست لم يجز قضاء الثانية ما لم
 يقض ما قبلها بيان هذا الاصل رجل ترك الصلوة شهرا ثم اراد ان يقضي الفجر والظهر ففرض ثلثين فمرة واحدة ثم
 ثلثين ظهر ثم ثلثين عصر ثم ثلثين مغربا ثم ثلثين عشاء الفجر الاولى جائزة والظهر الثانية فاسدة والفجر اليوم
 الثالث جائز واما الظهر فالظهر الاخر جائز والظهر الثانية فاسدة وما بعد الى آخر الشهر جائز واما العصر
 فالعصر الاول جائز والعصر الثانية والثالثة فاسدة والعصر الرابعة جائز هكذا الى آخر الشهر واما المغرب
 الاول جائز والثانية والثالثة فاسدة وكذا المغرب في اليوم الرابع والخامسة والسادس كذلك وما بعدا جائز
 واما صلوة العشاء فكلها جائز قال رحمه الله هذا قول الامام ابو بكر محمد بن الفضل في وجوب غير من المشايخ في الكل
 جائز ولا برأعي الترتيب في القضاء اذا كثرت الغوايت بناء على الترتيب لا يسقط بكثرة الغوايت هل يعود في عليه
 شيء من الغوايت فيه رويان الفضلي اختيار العود والامام السرخسي عدم العود وهو الصحيح يقضي مسافر صلى
 شهرا وقصر المغرب بعد ثلثين مغربا واكثر جائز على قول أبي حنيفة روي عندهما يقضي المغرب واربع صلوات سوى
 هكذا ذكر في كتب رزين وقال الشيخ الامام الاساذ ظهر الذين لم يقض ست صلوا من كل شهر صلوات هكذا روي
 في ايد جميعا والذي هو رجل صلى الظهر بغرض وضوء وهو يقطن في العصر جائز لا يجوز فان اعاد الظهر ولم يقض
 حتى صلى المغرب بحجبه المغرب وفي الجابج الكبير مستحاضة نوقضت في وقت الظهر والدم سائل ثم انقطع قبل الشروع
 في الصلوة او بعد الشروع قبل ان يركعها فان دام الانقطاع حتى غربت الشمس تعيد الظهر ولا تعيد العصر ولو صلى في
 المجلس سائما صلى في التوبة الطاهر وزعم انه يجوز لا يجوز ويجوز اليه بعدها ولو قرأ في التوبة واليك نسخي وخذ
 بالذال او الضاد حتى فسد وتره وصلى الفجر مرة عزم هكذا يلزمه اعاده الترتيب غير الصلوة في
 كتاب رزين رجل صلى الفجر وهو ذاكرا لم يقض العشاء لكن يزعم ان الوقت ضيق فلما فرغ من الفجر ظهر
 للوقت سعة يسع فيه العشاء والفجر فسد فحرم ولو صلى الفجر سائما ثم ظهر له الوقت يسع للعشاء فسد فحرم
 ولو شرع في العشاء بعد ما صلى الفجر ثم طلع الشمس طلعت قبل ان يقعد قدر الشهد فخرج جائزا ولو لم
 بعدا قدر الشهد فيجوز معروفة وهي السئلة الا شاعرة رجل اتى العصر في آخر وقتها فلما صلى ركعتين
 غرت الشمس تذكر انه لم يصلي الظهر فانه يتم العصر ثم يقضي الظهر ولو اتى العصر في اول الوقت
 واطال القراءة فلما صلى ركعتين غرت الشمس تذكر انه لم يصلي الظهر فكذلك ولو اتى العصر في اول الوقت
 وهو ذاكرا لم يصلي الظهر فاطال القراءة حتى غرت الشمس لم يجز عصره ولو اتى العصر في اول الوقت وهو
 ذاكرا لم يصلي الظهر ثم احرث الشمس فانه يقطع العصر ثم يستقبلها مرة اخري ولو كان سائما وقت الافتتاح
 ثم تذكرها وقت مضى فيها المسائل في النود ومسافر ام قوما في آخر وقت العصر فلما صلى ركعتين غرت الشمس
 ثم اقتدي برجل في العصر صح فان اختلف الامام فتذكر الخليفة بعد الغروب انه لم يصلي الظهر فسدت صلوة
 ولو تذكر بعد الغروب قبل الشروع لا يصح شروعه وتذكر الامام الاول بعد الغروب انه لم يصلي لم يفسد صلوة
 احد الاول والآخر لوقت الشروع في الصلوة وانه ضيق والمأني يعني صلوة العصر يكون قضاء لا ادائه في
 فوايد شمس الاية الخالوي وفي شرح الشئ في باب المسحاضة في الجابج اذا ظهرت في آخر الوقت اذا فصل الا اذا
 كانت مؤدية لا قاضية رجل صلى سنة كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر بعد الفجر فالصلوات الفجر من اليوم الاول
 وما سوى الفجر من كل يوم فاسدة وكذا ما سوى الفجر من سائر الايام والفجر من اليوم الثاني كان الرجل يمر

مسألة روي عن الامام ابو بكر محمد بن الفضل في وجوب غير من المشايخ في الكل جائز ولا برأعي الترتيب في القضاء اذا كثرت الغوايت بناء على الترتيب لا يسقط بكثرة الغوايت هل يعود في عليه شيء من الغوايت فيه رويان الفضلي اختيار العود والامام السرخسي عدم العود وهو الصحيح يقضي مسافر صلى شهرا وقصر المغرب بعد ثلثين مغربا واكثر جائز على قول أبي حنيفة روي عندهما يقضي المغرب واربع صلوات سوى هكذا ذكر في كتب رزين وقال الشيخ الامام الاساذ ظهر الذين لم يقض ست صلوا من كل شهر صلوات هكذا روي في ايد جميعا والذي هو رجل صلى الظهر بغرض وضوء وهو يقطن في العصر جائز لا يجوز فان اعاد الظهر ولم يقض حتى صلى المغرب بحجبه المغرب وفي الجابج الكبير مستحاضة نوقضت في وقت الظهر والدم سائل ثم انقطع قبل الشروع في الصلوة او بعد الشروع قبل ان يركعها فان دام الانقطاع حتى غربت الشمس تعيد الظهر ولا تعيد العصر ولو صلى في المجلس سائما صلى في التوبة الطاهر وزعم انه يجوز لا يجوز ويجوز اليه بعدها ولو قرأ في التوبة واليك نسخي وخذ بالذال او الضاد حتى فسد وتره وصلى الفجر مرة عزم هكذا يلزمه اعاده الترتيب غير الصلوة في كتاب رزين رجل صلى الفجر وهو ذاكرا لم يقض العشاء لكن يزعم ان الوقت ضيق فلما فرغ من الفجر ظهر للوقت سعة يسع فيه العشاء والفجر فسد فحرم ولو صلى الفجر سائما ثم ظهر له الوقت يسع للعشاء فسد فحرم ولو شرع في العشاء بعد ما صلى الفجر ثم طلع الشمس طلعت قبل ان يقعد قدر الشهد فخرج جائزا ولو لم بعدا قدر الشهد فيجوز معروفة وهي السئلة الا شاعرة رجل اتى العصر في آخر وقتها فلما صلى ركعتين غرت الشمس تذكر انه لم يصلي الظهر فانه يتم العصر ثم يقضي الظهر ولو اتى العصر في اول الوقت واطال القراءة فلما صلى ركعتين غرت الشمس تذكر انه لم يصلي الظهر فكذلك ولو اتى العصر في اول الوقت وهو ذاكرا لم يصلي الظهر فاطال القراءة حتى غرت الشمس لم يجز عصره ولو اتى العصر في اول الوقت وهو ذاكرا لم يصلي الظهر ثم احرث الشمس فانه يقطع العصر ثم يستقبلها مرة اخري ولو كان سائما وقت الافتتاح ثم تذكرها وقت مضى فيها المسائل في النود ومسافر ام قوما في آخر وقت العصر فلما صلى ركعتين غرت الشمس ثم اقتدي برجل في العصر صح فان اختلف الامام فتذكر الخليفة بعد الغروب انه لم يصلي الظهر فسدت صلوة ولو تذكر بعد الغروب قبل الشروع لا يصح شروعه وتذكر الامام الاول بعد الغروب انه لم يصلي لم يفسد صلوة احد الاول والآخر لوقت الشروع في الصلوة وانه ضيق والمأني يعني صلوة العصر يكون قضاء لا ادائه في فوايد شمس الاية الخالوي وفي شرح الشئ في باب المسحاضة في الجابج اذا ظهرت في آخر الوقت اذا فصل الا اذا كانت مؤدية لا قاضية رجل صلى سنة كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر بعد الفجر فالصلوات الفجر من اليوم الاول وما سوى الفجر من كل يوم فاسدة وكذا ما سوى الفجر من سائر الايام والفجر من اليوم الثاني كان الرجل يمر

يجوز

هل يفسد صلوة الا في رجل ام قوماً وقرأ بهم في الركعتين الاوليين ثم أحدث فقدم امياً في الآ
فصلوهم فاسد عند الثلاثة وكذا لو اختلف في القعدة قبل القعدة قدر الشاهد فان اختلف بعد
ما قصد قدر الشاهد على قولها بجزء صلواتهم واختلف الشاهد على قول ابي جريح والآن يفسد صلواتهم
الا انهم اذا اقتصروا في القراءة ولم يستطعوا ان يقرأوا بجزءهم وعندهما لا يجزئهم وهذا اذا لم يقرأ مقدار
ما يجزئهم الصلوة انما اذا قرأوا لا يجزئهم الا جاع رجل صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يقرأ فيها شيئاً بعد ركعتين
وهو قول محمد بن وهب وقال ابو يوسف ثم بعد الأربع والسبيلة على ثمانية اوجه احدها ما ذكرنا والثانية ان يقرأ في
الاوليين فعلية قضاء الاخيرين بالاتفاق الثانية ان يقرأ في الاخيرين فقط فعلية قضاء الاوليين بالاتفاق
ولا خلاف ان يكون صلوة عندهما وعند ابي يوسف يكون صلوة وقرعة يظهر في الاقتدار به واذا فقهه هل
يكون حدثاً الرابع ان يقرأ في احدي الاوليين واحدي الاخيرين فعلية قضاء الاربع عندهما وعند محمد بن
قضاء الاوليين في خمسة ليقراء في احدي الاوليين في خمسة ليقراء في احدي الاوليين وعندهما
قضاء الاربع السادسة ليقراء في احدي الاخيرين فقط فقول ابي يوسف ما ذكرنا وهو قول محمد بن وهب
حينئذ مشتبهاً والاصح انه مع محمد بن وهب السابعة ليقراء في الاوليين واحدي الاخيرين فعلية قضاء الاخيرين
بالاتفاق الثامنة ليقراء في الاخيرين واحدي الاوليين فعلية قضاء الاربع الاول بالاتفاق ولو ترك القراءة
في احدي ركعات الوتر واحدي ركعتي الظهر يفسد صلوة ولا يمكنه اصلاحه في الوتر والظهر ولو ترك الركوع في
الركعة الاولى والقراءة في الثانية يقوم ويصلي ركعة ويجزئ ولو كان على القبلتين ترك الركعة الاولى
الركوع في الثانية لا يمكنه اصلاح هذه الصلوة وعلى هذا المسافر اذا ترك القراءة في احدي ركعتي الظهر او العصر
ولو نوى الاقامة قبل السلام يصلي ركعتين بقراءة فيجزئ صلوة ولو قرأ القرآن بالاحاديث ذكرنا في
الاول وسببنا في كتاب الكراهية لرسالة الله تعالى رجل افسح الصلوة ولم يقرأ ونام فقرأ في صلوة وهو
نام لا يجوز هو المختار يعني لا يعيد به في الفتاوى وفي متفرقات مثل الآية الحوكة وفي اثنين
عشرين موضعاً للنوم حكم البقعة احدها هذه والثاني المصلي اذا نام في صلوة لا يمكنه البناء
كذلك يبقى نائماً يروى ولبس او كان ثوباً الصلوة دينا عليه كالنوم وكان يقظان ولو وضع رأسه على ركبتيه
ونام هل يكون حدثاً في الظاهر الثالث المقيم اذا نام على الماء وهو نام انتقصت كالبقعة بالنام
الرابع المصلي اذا نام وتكلم في حالة النوم يفسد صلوة ولو نوى في نفسه في فصل ما يفسد صلوة
اذا سمع آية السجدة من نائم يلزمه السجدة كما لو سمع من يقظان على النائم هل يجزئ ربايعاً وعلى هذا اذا
عند نائم فانتبه فأكبر ولو نام على القفا وهو مفتوح فوه فقطر قطرة من ماء المطر في فيه يفسد صلوة
لو جامعها زوجها وهي صائمة نائمة يفسد صومها وكذا النابة الحرة اذا جامعها زوجها عليها الكفارة وكذا
الحرم اذا انقلب هو نائم على صيد فقتله عليه القضاء والنائم الحاج على البعير ومن البعير فقتل
الحج ومنها اذا خلا بامرأته وفيه اجنبى نائم لا يقع الخلو ولو جاءت منكوبة الى زوجها او بانيات عنده
نائم او نائمة فدخل عليها زوجها سقطت الخلو وسببنا في كتاب النكاح الرضخ اذا ارتضع من ثدي نائمة ثبت
الرضاع ولو من المطلقة طلاقاً رجعيّاً بشهوة من نائمة صار مراجعاً وقبلته امرأة بشهوة وهو نائم والبناء على
الشهوة هل يثبت حرم المصاهرة يأتي في كتاب الطلاق والصيد امر في اليه سهم لو وقع عند نائم وان
تلك الزمينة يكون حراماً كالنوبات عند البقعة ولو حلف لا يكلم فلا نكاح اليه وهو نام وكلمه وبأبي في كتاب

صلواتهم

في كتاب النكاح

الايمان والنائم اذا انقلب على منام انسان وكسر تحب الضمان وتوابعه جدار فوقه الابن عليه من ملح و
هو نائم يحرم عن الميراث وسببنا في كتاب الغنائم الثاني والعشرون رجل حمل النائم ووضع تحت جدار
فسقط الجدار عليه ومات لا يدركه الضمان وسببنا في كتاب الغنائم الثاني والعشرون رجل حمل النائم ووضع تحت جدار
خارج الصلوة وفي الفتاوى من اراد ليقرا القرآن ينبغي ان يلبس من ثيابه ويتيمم ويستقبل القبلة وكذا العلم
لن يعظم العلم ولو اراد ختم القرآن بختم في الصيف في اول النهار وفي الشتاء في اول الليل ولو اراد ان
يقراء القرآن او يصلي يخاف ان يدخل الرياء لا يترك القراءة والصلوة لاجل هذا وكذا سائر الفرائض
قراءة القرآن مضطجاً لا بأس بها ويضم رجله على القراءه رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغاً ففعل
القرآن افضل من صلوة التطوع وتعلم الفقه افضل من تعلم باق القرآن وجميع الفقه لا بد منه امرأه
يتعلم القرآن من اعلم يتعلم المرأة احب رجل يقرأ القرآن كله في يوم واحد والاخر يقرأ سورة الاحقلا
خمس الاون من كان قارئاً فقرأ القرآن افضل قراءة سورة الاخلاص ثلث مرات عند ختم القرآن
كان في المكتوبة لا يزيد على ثمة وخارج لم يستحسنه بعض المتأخرين واستحسنه مشايخ العراق واهل الامصار
اراد التسمية لكان لاجل قراءة القرآن يتعوز قبله ولا يرد لافتح امر لا رجل يكتب الفقه ويجنبه
يقراء القرآن ولا يمكنه استماع القرآن فالا ثم على الفاري وعلى هذا لو قرأ على السطح في الليل حراماً
الناس من نيام يأنهم المرأة اذا كانت تقرأ عند الغزل او الرجل عند الشحج يجوز لكان عليهما خاضراً
كذلك لو قرأ نائماً ولا يشغله او العمل عن القرآن قراءة الفاتحة لاجل انها مكتوبة بدعة من
النفال بقراءة الامام قال في فتاوى النسخي القرآن كله بركة قراءة القرآن اشده على الشيطان من سائر الظا
ولا الخرج والمغتسل والغام الاحرف وفي الغام اما يكون اذا قرأ جهلاً فان قرأ في نفسه لا بأس به هو المختار
وكذا التمجيد والتسبيح وكذا لا يقرأ اذا كان في صلاة مكشوفة او امرأة تغسل مكشوفة او في الحمام
مكشوفة فان لم يكن فلا بأس بان يرفع صوته وفي الجامع الصغير جنب اخذ من الدرام فيها سور
من القرآن او الصحف صغير غلاف ولا يقرأ القرآن وانما يمنع من قراءة آية تامة وما دونها لا يمنع هو الصحيح
وهذا اذا قرأ القرآن على قصد قراءة القرآن لما لو قرأ على الشاة او اقتراح امر والحايض كالجنتنة
والدرهم المكتوب عليها سورة من القرآن حكمها حكم المصحف المصحف اذا كان مجلداً ان كان مشترطاً يمنع والكتاب
مشرطاً لا يمنع كالحريطة ولو اخذ بكتبه في حوزة لا بأس به وكذا عاتة مشايخنا والزوج المكتوب عليه آية تامة
كالصحف فان الترح موضوعاً على مسادة او رجل لا بأس بان يكتب عليه حرفاً واحداً واختلف المتأخرون
في تعليم الحايض والجنب الاصح انه لا بأس به اذا كان يلقن كلمة كلمة وكذا يمكن من قصد ليقرا آية
وكبره كحديث من المصحف كما يمكن للجنب وكذا كتب الاحاديث والفقه عندهما وعند ابي حنيفة ثم لا يصح انه
لا يمكن وفي الجامع الصغير يذكر الخلاف لكنه قال كتب الفقه كالمصحف لكنه اذا اخذ بكتبه لا يمكن ولو اخذ
بكتبه لا بأس به ولا يمكن للحديث قراءة القرآن عن ظهر القلب لا ينبغي للحايض والجنب ليقرا التورية والاحليل
كذا روي عن محمد بن فالح بن ابي لا يسلم هذه الرواية قال رضي الله عنه وبني امان بن الربيعين في جانب المصحف
لا يمكن وفي الفتاوى المصحف اذا صار كهنماً وصار مجالاً لا يقرأ فيه وخيف ليشيع يجعل في خرقه
طاهر ويدفن القراءة في لا سبع جازئة والمصحف احب الي المصحف الذي فيه جميع القرآن اما
وضع المقلد على الكتاب لاجل الكتابة فلا بأس به اما بدون هذا فيكون واما وضع القرطاس الذي عليه

مطلبه في كتاب النكاح

مطلبه في كتاب النكاح

مطلبه في كتاب النكاح

مطلبه في كتاب النكاح

مطلبه في كتاب النكاح

اسم الله تحت الطنفسة فيكون الجواب عليها قال من قال الخالي لا يكون وانا توجع المصحف في الجاني
وهو كس عليه لابس به وهذا كما يقول فيمن وضع المصحف تحت رأسه في السفر للحفظ لابس به
فيلو كان على خاتمه اسم الله تعالى يجعل الفضل له بالطقم وابتصل بهذا الدعاء رجل يدعوه
ساجي القلب كان الدعاء على الرقة فهو افضل وليس يمكن في وسعه فالدعاء افضل من تركه وينبغي
ان يدعوا بما يحضر ولا يستطرون وابتداء الدعاء ينبغي ان يكون بالتاء ويكرر الدعاء عند ختم القرآن
في رمضان وعند الختم جماعة بعد الفريضة الاشتغال بالسنة او بالجمعة **الفصل الثاني عشر**
في زلة القاري وفي زلة القاري للصحة بيد من اذا جرى على لسان المصلي خطأ لا يخلو له قرأ حرفا
حرفا زاد حرفا او نقص او قدم المؤخر او اخر المقدم ولما يقرأ كلمة مكان كلمة او زاد كلمة او
نقص او قدم او اخر واما ان قرأ آية مكان آية او قطع زاد او قدم المؤخر او اخر المقدم انا
قرأ حرفا مكان حرف لم يغير المعنى بان قرأ ان المسلمون ان الظالمون لا يفسد وكذا لو قرأ آيات
مكان آيات هذا اذا لم يختلف المعنى وهو في القرآن فان لم يختلف لكن اقرأ ليس في القرآن نحو ان قرأ
ثيابين بالقط او الثابتين او التي القيام عندهما يفسد عند أبي يوسف ولما اختلف المعنى وما
قرأ ليس في القرآن كما صح بالشعر بالثين يفسد عند الكل ولا عبر لغوت الخرج والعبرة لاتفاق المعنى
عندهما وعند أبي يوسف لم يوجب المثل وأصل في هذا انه ان امكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة
كالطاء مع الصاد بان قرأ طالحا مكان الصالحا فسد وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين لا مشقة
كالطاء مع الصاد والصاد مع البين والطاء مع التاء اختلف المشايخ فيه قال اكثرهم لا يفسد وقال
بعضهم يفسد ولو قرأ في الا ما اضطررتم بالطاء والتاء اذ لا تفسد صلوة وفي نسخة الصدر الشهيد لو
قرأ الصاد مكان الطاء او الطاء مكان الصاد او البين مكان الصاد تفسد صلوة عند عامة
المشايخ منهم ابو مطيع وعند بعضهم لا تفسد منهم محمد بن سلمه ولو قرأ يغبط بالصاد او بالراء او قرأ
المضطوب بالطاء او بالذال يفسد ولو قرأ الضالين بالصاد او بالذال لا يفسد ولو قرأ العاديات
طحا بالطاء تفسد الا عن موعده بالذال او الصاد يفسد وبالنطاء لا يفسد مؤثرا بغير ظم بالصاد
لا يفسد قضاء بالصاد او غبط بالصاد يفسد وجه يومئذ ناضر قرأ بالطاء او قرأ اليها ناظر
بالصاد لا تفسد ذلك بالصاد يفسد وبالطاء لا وظلت اعناقهم بالصاد اذ لا تفسد كيدهم في
تضليل بالذال لا يفسد وبالطاء يفسد الظن بالصاد مفسد وانك نسى ونحوه بالذال او بالصاد
يفسد وبالطاء ينبغي ان لا يفسد ان كانكم واطهر بالطاء لا يفسد وبالصاد اذ لا تفسد ولا آله
غيرك قرار منكم اختلف المشايخ في فساد صلوة من قرأ فيهن اجمع بالطاء والذال يفسد و
قرأ وظاهر الاثم بالطاء او بالصاد يفسد وكذا هادوا بالطاء او بالصاد يفسد وتقرأ بغيره بالسين
او بغيره بالصاد او الصيد بالسين حاسبا وهو بالصاد عسير بالصاد لا انقصا لها بالسين او باللام
لا انفصال او قرأ او امرها بالسين او يصطلون بالسين او صدواكم بالسين او قرأ اللهم صل بالسين
او سورة انزلناها بالصاد او افصح متى لسانا بالسين ليسال الصادقين عن صدقهم بالسين فيها
وكانوا يصرون بالسين او حاسدا اذا حسد بالصاد او ساجا بالصاد لا يفسد صلوة في هذه الاشياء
ولو قرأ في البحر سوبا بالصاد او نسيا بالصاد او يفصل بالسين او اوتينا الى انقص بالسين او يفسد

غير الخط
بكره ولو
دخل الطاء
ورجبه
مكتوب
عليه
لا بأس به
وهم

مطهر ورجل المصحف في المصاحف
لا بأس به

مطهر ولا يفسد لغوت الخرج والعبرة
لاتفاق المعنى

تأدوا

الآيات بالسين او قولوا قولا سديا بالصاد او فالمغيرات صبحا بالسين او وتواصوا بالحق وتواصوا
بالصبر بالسين فيها او فتموا وصموا بالسين او صدوا بالسين او مترقن فترقنوا بالسين
فيهما يفسد صلوة في هذه الوجوه ولو قرأ فطفقا بضم الفان بالسين يفسد ثمانية ايام حسوا بالصاد
يفسد صراط بالتاء من طلعا بالتاء فطر الله الفخ ظر الناس عليها بالتاء فيها فاطر السما بالتاء وكانت
من القانتين بالطاء فاذا هم يقنطون بالتاء ومن يقنط من رحمة ربه بالتاء ومن يقنط بالطاء وحما
للطبا بالطاء ورجلة اشتاء بالطاء والتين بالطاء فطاف عليها طائف بالتاء فيها وينطش بالتاء
يفسد صلوة في هذه المواضع ولو قرأ الشيطان الرجيم او مسطورا بالتاء او قرأ ولو طابا بالتاء او
وما ينطق عن الهوى بالتاء او قرأ ولا تكن كصاحب الجحوت بالطاء او قرأ حتى مطلع الفجر بالتاء لا
يفسد صلوة في هذه الفصول ولو قرأ سوط عذاب بالصاد او التاء او بالصاد والتاء لا يفسد
صلوة وقيل بالصاد والطاء تفسد صلوة ولو قرأ فاطم الى آله موسى بالتاء لا تفسد وكذا
بطر بالتاء ولو قرأ الا ما اضطررتم بالتاء لا يفسد ولو قرأ الخيالات بالطاء او الذال لا يفسد وكذا
اساطير الاولين بالتاء لا يفسد ولو قرأ الظلم والظغي بالتاء لا يفسد وبالتاء والتاء يفسد وقال ابي
فارغا بالعين ولت الشياطين ينزع بالعين ومن ينزع عن امرنا بالعين لا تفسد صلوة في هذه الثلثة
ولو قرأ انه ظن لمن يحور باللام قال ابو القاسم الصفار لا تفسد صلوة ولو قرأ وفرش من فوعة
بالقاف اختلفوا فخر زنا بالراء اختلفوا فيه لم يجدك بيتا بالتاء لا يفسد صلوة
ولو قرأ قل هو الله احد بالتاء تفسد صلوة اذا دعي الله وحده بالعين لا يفسد تحسبها جامدة بالحاء لا
تفسد كتيبها مبدلا قرا ما لا يفسد انا اصطفتك لا يفسد ولو قرأ اعد الله له مكان لهم لا يفسد وقال
قربه باللام او سمع الله لرحمة باللام او تبلى السراير باللام يفسد لانه هو الا وحي يوحى ان هي وكذا
في كل مذكرة اذا انت اذكر الحاطبة بطريق المعايير او المعايير بطريق الحاطبة كما في قوله لا تريد
بالتاء لا تفسد صلوة ولو قرأ ما سبقكم بالعين لا تفسد ولو قرأ ولا يقبلوا لهم شهادة اذ بالتاء تفسد
صلوة ولقد فضلتنا بعض النبيين على بعض بالصاد لا يفسد ولو قرأ ينزل للملايكه والريح او
انا ارسلنا عليهم روحا لا تفسد وتامة في خطأ الاعراب يأتي ولو قرأ الذي مكان التي لا تفسد و
تكونون مكان تتكون لا تفسد والساعة موعدهم بالعين يفسد ولو قرأ فاما البيتم فلا تكهر
لا تفسد ولو قرأ مكان الوسطى الاوسط ولو قرأ مكان الوثقى الاثقى لا تفسد ولو قرأ اضرا
بالصاد او الذال او بالسين او التاء لا تفسد مطلع الفجر بالتاء لا تفسد وفي الفتاوى هذا كله
اذا قرأ خطأ ولزقوا الهاء مكان الحاء عدا بالهمز نحو قرأ الحمد بالتاء او الرحمن الرحيم بالتاء او
رني العظيم بالصاد او الذال او سمع الله لرحمة بالتاء او المعصوم بالذال او اعوذ بالذال او الصد
بالسين او التحيتا بالتاء ان كان يحذف بالليل والنهار في تعجبه ولا يقدر على ذلك فصلوة جائز ولا ترك
جزء فصلوة فاسدة الا ان جعل الهمز في تعجبه ولا يسعه لترك جزء في باقي عمره ولو قرأ صالحة
وصاحبة لا تفسد وكذا لو قرأ ان هذا الشئ عجبني كان الشئ عجبني ولو قرأ ايه لسهج العقاق انك
لغفور رحيم ولو قرأ بسم الله بالثين او التاء وهو لا يفسد او كان اللام الباء او التاء او التاء ولا يفسد

مطهر ولا يفسد لغوت الخرج والعبرة
لاتفاق المعنى

قرأ شركاء، كما شفعاء، ففسد الكل في مجموع النوازل موع منه وتقدم كلمة على كلمة أو آخر كلمة عن كلمة إن لم
يغير المعنى لا يفسد بخلاف قراءة لم فيها زفير وشهيق وقدم الشهيق على الزفير وأقرأ فابتدأ فيها خبا عينا
قدم عينا على خبا أو قدم اتقى على أعطى أو قدم كلمين فلا يغير المعنى بخلاف قراءة يوم تسود وجوه تبيض
أو قرأ وكتبنا عليهم فيها أن العين بالعين أو النفس بالنفس فقرأ العبد بالعبد والمحرر بالمحرر ولا يغير بفسد بخلاف
أن قرأ أنما ذكركم الباطل بخوف أولياءه مخافهم ولا تخافون أنما ذكركم الباطل بخوف أولياءه مخافهم
ولا تخافونهم لا يفسد صلوة أو قرأ إذا اعتاق في أغلام لا يفسد ولو قرأ لتصبرن عما كنتم لتسبون لا يفسد
ولو قرأ ولو نشأ لطمسنا على ما كنتمهم لا يفسد واليسير مكان العزيز أو على العبد بفسد في مجموع النوازل
مفع منه لو زاد كلمة أن كان لا يغير المعنى لا يفسد بأن قرأ فأن الله كان بعباده خيرا بصيرا أن
آمنوا وعملوا الصالحات واحسنوا أوليكم خيرا البرية لا يفسد ولستم يكن تلك الكلمة في القرآن على قول
رعاية أبي يوسف فقد خولف فيها فالكهنة ونخل وتفاخ ويزان لا يفسد عند عامة مشايخنا وعند أبي يوسف
تفسد خولف فيها فالكهنة ونخل وتفاخ وتغير المعنى تفسد بخلاف الذين آمنوا وعملوا الصالحات أوليكم خيرا
البرية أو قرأ أنما علمهم ليزدادوا أنما وجمالا وكذا لو قرأ فاما من طغي وأمن وأثر الطغى الذنبا
الحجيم هي الماوى وقرأ واما الذين كفروا في قلوبهم مرض تفسد وكذا في كل موضع إذا ظهر كذا حكمي
الامام الاستاذ قال به وهذا مشكل لأن فيه زيادة كلمة لا يغير المعنى وأنه غير مفسد وقد رتبنا أيضا
في موضع أنه لا يفسد ولو قرأ ولو قرأ جميعا بزيادة ولو تفسد **جنس آخر** لو ذكر آية مكان آية أن
عند ذلك قفنا ما نمة ابتدا بآية أخرى أو بعض آية لا يفسد كما لو قرأ والعصر الزانما ثم قال لا يبار
لبي نعيم أو قرأ والنين إلى قوله وهذا البدل لا يمين ووقف ثم قرأ لقد خلقنا الإنسان في كبد أن الذين آمنوا
وعملوا الصالحات ووقف ثم قال أوليكم خيرا البرية لا يفسد أما إذا لم يقف وصل
أن لم يغير المعنى بخلاف الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلام جزاء الحسنى مكان قوله كانت لهم جنات
أو قرأ ووجه يومئذ عليها غير ترهقها فترهق أولئك هم الكافرون حقا لا تفسد أما إذا غير المعنى
بان قرأ لا يبار لبي نعيم ولا لبي نعيم أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أوليكم خيرا البرية أن الذين
كفروا من أهل الكتاب والمشركون في نار جهنم خالدين فيها أولئك هم خيرا البرية أو قرأ ووجه يومئذ
غير ترهقها فترهق أولئك هم المؤمنون حقا تفسد عند عامة علماءنا وهو الصحيح **جنس آخر** إذا وقف في غير موضع
الوقف أو وصل في غير موضع الوصل أو ابتدا في موضع لا يبداء لكان لا يغير المعنى تغييرا فاحتاج إلى
كفلا وقف على الشرط قبل ذكر الجزاء ثم ابتدا بالجزء بخلاف الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف
ابتدا أوليكم خيرا البرية أو وقف بين الصفة والموصول بخلاف أن كان عبدا ثم ابتدا سكورا لا يفسد
الوقف فيج وكذا الابتداء وكذا لو لم يقف عند قوله أنهم أصحاب النار بل وصل بقوله الذين يحملون
العرش لا يفسد لكنه فيج ولذا كان يغير تغييرا فاحتاج أن قرأ شهد الله أنه لا إله ووقف على أنه
ثم ابتدا الأهل لا يفسد عند عامة علماءنا راجع ولو وقف على قوله وقالت اليهود ثم ابتدا بقوله عز وجل
الله لا يفسد صلوة **جنس آخر** لو نسب ما نسب لغيره يكن المنسوب اليه في القرآن بأن قرأ ومرم ابتدأ
تفسد صلوة بلا خلاف ولذا كان في القرآن بأن قرأ ومرم ابتدأ لقمان أو موسى بن عيسى لا يفسد عند محمد وهو
أصح الروايتين عنه يوسف وعنه المشايخ ولو قرأ عيسى بن لقمان لا يفسد صلوة ولو موسى بن لقمان

قدم المعنى
الحب

لا تفسد

لا تفسد صلوة في تحته الصدق ويد وأبطل بهذا لو قرأ القرآن في الصلوة بالاحسان لا يفسد الكلمة
ولذا كان ذلك في حروف المد واللين وهي الياء والواو والالف لا تفسد إلا إذا خسر ولو قرأ بالاحسان في غير
الصلوة اختلف المشايخ فيه وعامة من كرهوا ذلك كرهوا الاستماع أيضا وقد مر من هذا في فصل الآداب
الفصل الثالث عشر فيما يفسد الصلوة وما لا يفسد وهو مشتمل على ثلثة اجناس الأول في القول
المفسد والثاني في الفعل المفسد والثالث في افعال الصلوة إذا تكلم في صلوة عابدا أو ناسيا أو
نايما سيرا أو كثيرا قبل أن يفسد قدر التشهد فسدت صلوة في التشهد ولو صلى في النوم في الصلوة
قربة لا يفتقض طهارته ولكن يفسد صلوة هو المفسد في حركات الصلوة وحركات البدن سواء
في الفتاوى لو سلم انسان اورة السلام تفسد صلوة ولو اراد ليسلم على انسان أو ساهيا فقال
السلام ثم علم فسكت تفسد صلوة وفي الجماع الصغير ولو بقي في صلوة أن سال الذم من غير صلوة
لا تفسد صلوة وترفع صوته وحصله حرق أن ذكر الجنة أو النار لم تفسد صلوة وأن كان
أو مصيبة يفسد عند جما خلا فالابي يوسف عن محمد أنه كان بحيث لا يمكنه لا يفسد ذلك أصل المسئلة
الآتين والتأق وعلي هذا كان حقا ذلك ذكر الجنة أو النار لا يمكنه لا يفسد ذلك أصل المسئلة
يقطع ومن الوجع والمصيبة يقطع وعن أبي يوسف في الآتين لا يفسد وفي الثاوة تفسد ولا يصل
أن في الحرفين لا تفسد صلوة وفي أربعة أحرف تفسد وفي ثلثة أحرف اختلف المشايخ به فيها على قول
والأصح أنه لا يفسد وبما لا يفصلا ويوقع التراب من موضع سجوده أن كان غير مسجوع لا تفسد
صلوة كما تستقر لكن لا تفسد بكونه وكان مسجوعا وتغير أن يكون له حروف ملغاة فهو منزهة الكلام
ويقطع الصلوة فان جرى لسانه هو وهو وقت وما يساق به الثانية فعلى ذكرنا في الف أو ساق الذ
على الصفة المستادة لا تفسد وكذا لو فعل ما يفعل في دعاء الحق يتحرك اللسان وضربه على اللسان
بجلائق بن وبث فان تخلف لحن أو عطش فحصل الحرف فهو عفو ولذا كانت التخي عن غير
عذر ينبغي لفسد صلوة عند جما خلا فالابي يوسف رجل عطي في صلوة قال له رجل يرحمك الله
فهذا كلام تفسد صلوة أما لو قال العاطس في الصلوة يرحمك بخاطب نفسه لم يضره ولو قال
لحمد لله لا تفسد صلوة وينبغي أن يقول في نفسه لا تحسب كوت ولعطي الصلوة وقال له رجل
في الصلوة أو في غير الصلوة يرحمك الله فقال العاطس من تفسد صلوة المصلي إذا افتتح على
ليس في الصلوة إن اراد بقرأة القرآن لا تفسد صلوة عند الكل ولذا راد به تعليم ذلك الرجل يفسد
صلوة وهل يشترط تكرار الف مرة لفساد صلوة الأصح أنه ليس بشرط ولو وقع على المصلي رجل يسجد في
الصلوة فاخذ المصلي بفسد صلوة ولو وقع على إمامه لكان ذلك قبل أن يقرأ قدام يجوز به الصلوة
ولم ينتقل إلى آية أخرى لا يفسد صلوة اخذ الامام بفسد أولم يأخذوا لكان بعد ما قرأ قدر ما يجوز به الصلوة
لذا انتقل الامام إلى آية أخرى لا ينبغي له أن يفتح فان فتح وادبه التعليم فسدت صلوة ولذا اخذ الامام
تفسد الكل ولذا قرأ الامام قدر ما يجوز به الصلوة إلا أنه يوقف ولم ينتقل إلى آية أخرى حتى فتح المقتد
اختلفوا فيه والأصح أنه لا تفسد صلوة المقتدي ولذا اخذ الامام بفسد لا تفسد صلواتهم ولا ينبغي للمقتد
أن يفتح قبل لا يستفتح ولا ينبغي للامام أن يفتي المقتدي ويركع ليركع قدر ما يجوز به الصلوة أو ينتقل
آية أخرى وفي الجماع الصغير للصديق الشهد راجع لو قرأ قدر ما يجوز به الصلوة قالوا ينبغي لفسد صلوة

وكبرها بالاحسان أيضا

هذا هو الوجه الثاني في إرادة القول بفسد صلوة إذا خسر

هذا هو الوجه الثالث في إرادة القول بفسد صلوة إذا خسر

وصلواتهم لئلا يخذلوا المصلي اذا اخبر بخبر سيئه فقال المحدث او اخبر بخبر سيئه فقال ان الله و
 اتا اليه راجعون او يخبر بغيره فقال سبحان الله او قال لا اله الا الله او قال الله اكبر ان لم يرد به
 الجواب لا تفسد صلوة عند الكل وان اراد به الجواب فسدت صلوة عندهما وقال ابو يوسف
 لا يفسد وفي الجامع الصغير للشيخ هبة في قوله اتا اليه راجعون لئلا يرد به الجواب يفسد صلوة
 عند الكل ولو قال اللهم صل على محمد او قال الله اكبر لا يفسد صلوة بالاجماع لئلا يرد به الجواب انما
 اذا اراد به الجواب قال بعضهم يفسد صلوة عند الكل وهو الظاهر وكذا لو قال رجل بين يدي المصلي
 امع الله الله اخر فقال المصلي لا اله الا الله و اراد به الجواب تفسد صلوة ذكره في بعض شروح الجامع
 الصغير وذكره الله الامام في نسخة ولو كان بين يديه كتاب موضع وعند رجل اسم يحيى فقال يحيى
 خذ الكتاب بقوة و اراد به خطابه تفسد صلوة وكذا اذا كان في السفينة وابنه خارج السفينة
 فقال يا بني اركب معنا و اراد به خطابه تفسد صلوة وكذا لو قال لرجل اسم موسى وبنيه عصاو
 ما تكتب عينيكم موسى و اراد به خطابه تفسد صلوة وكذا لو قال رجل للمصلي اتي موضع مرت
 فقال بئر معطله وقصر شيبه و اراد جوابه تفسد صلوة ثم هذه المواضع لئلا يرد به جوابه
 جهري يرد به اعلاه انه في الصلوة لا تفسد بخلاف وكذا لو مرت جارية بين يدي المصلي فقال
 الله اوتي بين يدي لم يفسد صلوة و احب لنا فعل كلهما التسبيح والاشارة ودعي في الصلوة
 بكل شيء في القرآن وما شبه الدعاء ولا يشبه الحديث والذي ينبغي كلام الناس اللهم ارحمني فانه و
 اللهم اكسني ثوبا واللهم انصني فلانا تفسد ولو اللهم ارحمني فانه لا يصح انه تفسد وكذا لو قال اللهم
 افض وني محمد والذي لا تفسد سؤال الجنة والنور من النار ولو قال اللهم ارحمني لا تفسد
 صلوة ولو قال اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات لا تفسد صلوة ولو قال اللهم اغفر لي
 لخالتي تفسد اختان الفضلي ولو قال اللهم اغفر لاني قال علي بن ابي حمزة لا تفسد وقال الامام ابو
 بكر محمد بن الفضل تفسد ولو قال اللهم ارحمني في ذلك لا تفسد والحاصل انه ليس لئلا ما يفسد
 عن الخلق لا تفسد اذا كان في القرآن او كان ما ثورا وفي الجامع الصغير لم يشترط كونه في القرآن او
 كونه ما ثورا بل قال لئلا كان بحيث سأل الله من الخلق لا تفسد وما لا بحيث تفسد الكل في شرح الجامع الصغير
 وتوليقي الحاج في الصلوة تفسد صلوة ولو قال المصلي في ايام التشريق الله اكبر لا تفسد ولو
 في الصلوة و اراد به الاذان فسدت صلوة وقال ابو يوسف لا تفسد حتى يقول حي على الصلوة حي على
 الفلاح وكذا اذا سمع الاذان في الصلوة فقال المصلي مثل ذلك و اراد به الجواب على هذا المذهب
 تفسد وعند ابى يوسف لا تفسد الا بالصلوة والفلاح وتوصل على النبي في الصلوة لئلا يرد به الجواب
 لا تفسد صلوة وتسمع اسم النبي عليه السلام فقال ذلك جوابا له تفسد ولو قرأ رجل ما كان محمدا با احسن
 رجالكم فضلي عليه رجل في الصلوة لا تفسده وكذا لو قرأ ذكر الشيطان فقال هو في الصلوة لعن الله كونه
 وفي جواب القاضي الامام ابي علي الشافعي راجح لو كلفته حتى او عفر فقال بسم الله الرحمن الرحيم تفسد صلوة
 عندهما وعند ابى يوسف لا تفسد لان في القراءة شدة وعبد العتوى ولو قال آمين بغير مد ولا تشديد لدعاء
 غير تفسد صلوة وينبغي لئلا يقول بغير ولا تشديد وهو اختيار الادباء وآمين بالمد دون التشديد اختيار
 الفقهاء واصدق آمين استحب جعل آمين اسماء الله تعالى لكن لما جاء التذليل في المد في الفتاوى
 اعظم

المصلي يرفع
 من الفاتحة فقال
 آمين بتدبير
 تفسد صلوة
 وعند ابى يوسف
 لا تفسد

في باب السجدة

في باب السجدة وتوعد رجل فقال اقرأ الفاتحة لاجل الله فقرا المسبوق لقائل ليقول تفسد صلوة
 ولقائل ليقول لا تفسد كالسجدة وفيها اختلافا في رواية عن الامام الاستاذ خالي انه افنى بالفساد
 وبه يعني وفي شرح الطحاوي رجل صلى ركعتين طمأنتهما رويحة او جمعة فسلم استقبل
 اما اذا طمأنته صلى اربع ركعتا فسلم لا يقطع الصلوة المقدي اذا نام قبل ان يشهد فلما استيقظ وشرع في
 التشهد سلم الامام يجوز صلوة المقدي وسباني على الخلاء رجل صلى ركعتين على سبانه ثم كان هذا الرجل
 يعتاده في كلامه نعم تفسد صلوة ولزم بكن له عادة لا تفسد وجعل من القراء ولو قال بالفارسي آري الفقيه
 انه لا يفسد كانه قرا بالفارسية ويتصل بهذا وفي الفتاوى اذا نكس في صلوة فتذكر شعرا قراها
 لم يتكلم بلسانه لا تفسد صلوة وفي الاصل النيم اذا وجد الماء في الصلوة تفسد لئلا كان قبل ان يرفع من التشهد
 او بعد ما فرغ من التشهد او في سجود السهو او اخرج منها قبل ان يشهد او بعد ما تشهد قبل ان يركع عند اني
 فان وجد بعد ما سلم قبل السجود هو فصلوة تامة وكذا النيم احد التسليمين وعندها لا تفسد اني
 كلها بعد ما فرغ من التشهد بناء على الخروج من الصلوة بفعل المصلي فرض عند وعندها لا يفتي على هذا
 اثنا عشر مسئلة احدها من الثانية اذا انقضت وقت صلاة في هذه الحالة التمام مع الحنفين اذا وجد
 خطه نجاسة في هذه الحالة فزعه والنجاسة اقل من قير الدلام وهذا اذا كان الحنف واسعا بحيث يخرج
 من غير معالجة كثيرة بحيث لو وجد هذا في خلال الصلوة لم يقطع الصلوة اما اذا كان مجال يحتاج في
 نزع اليه معالجة كثيرة بحيث لو كانت في الصلوة تفسد الصلوة يجب ان يكون الصلوة تامة بالاجماع
 الصنيع منه الرابع في مصلي الجمعة اذا خرج وقت الجمعة في هذه الحالة الخامسة مصلي الفجر اذا اطلع الشمس عليه
 في هذه الحالة السادسة العاري اذا وجد ما يستبرأ عورة في هذه الحالة السابعة العاري اذا تعلم القرآن في
 هذه الحالة الثامنة الفارسي اذا اختلف اُمّيا في هذه الحالة التاسعة الموتى اذا قدر على القيام والركوع و
 النجود في هذه الحالة العاشر المصلي اذا تذكر فائتة في هذه الحالة وفي الوقت سبعة للحاجة عشر صاحب الحج
 السائل اذا راجعه او نهى الوقت في هذه الحالة والستة عشرة كذا الثانية عشر اذا كان على ثوبه نجاسة اكثر من
 قدر الدرهم وهو لا يجد الماء فوجد الماء في هذه الحالة والزيادة على هذا اذا تغيرت الشمس في هذه الحالة وهو
 في قضاء فائتة الفجر اذا شرع في قضاها فزالت الشمس في هذه الحالة وكذا اذا مسح على الجباير فسقطت
 عن برء في هذه الحالة والتوضي اذا اتقدي بالنيم فحدث الامام في هذا التوضي في رأي هذا المذهب
 انه لا تفسد صلوة طارئة في باب النيم لئلا الامام الاول نور الماء يضر ولا يضر الخليفة والقوم لانه صاروا احد
 المقدي اذا ارى البول على ثوب الامام اقل من درهم الدرهم وهو يري لاجز الصلوة معها والامام يري جواز
 الصلوة معها فالمقدي بعيد الصلوة ولو كان الامام رأى فساد الصلوة والمقدي يري جوازها ولم
 يعلم الامام وعلم المقدي لا بعيد المقدي الصلوة بجلان بصليا واحدهما اتقدي بالآخر فقطر قطرة من الدم
 على الارض فزعم كل واحد منهما انها صاحبه بطلت صلوة المقدي ولو ذهبه نوضا واقدي به صح و
 لو ذهب الامام قبله ونوضا جازت صلوة المقدي في كتابنا في باب النيم في جنس خمره الا فعلا يفسد من ذلك لا يفسد
 المرأة اذا ارضعت ولها في الصلوة تفسد صلواتها وكذا لو جاء الصبي وارضع من ثوبها وهي كارهة فنزل
 لبنها ولم يمس مصة او مضغ لم ينزل لبنها لم تفسد صلواتها ولم يمس ثلث مضغ تفسد صلواتها ولم
 ينزل اللبن ولو اكل او شرب ناسيا او عامدا فسدت صلوة ولان بين اسنانه شيء فابتلع لم يضره و

مطلب قراها بقلبه لم يتكلم بلسانه لا تفسد صلوة

مطلب فقطر قطرة من الدم

ان كان قدر المحضة تفسد صلوته وصومه ولو ابتلع دما خرج من اسنانه لم يفسد صلوته لثلاث اقل
من ملا الغم وكذا اذا قاء اقل من ملا الغم وعاد الى جوفه وهو لا ياكل مساكه لا تفسد صلوته ولم
مسئلة الغي ياتي في فصل الحث وقال الامام خوام زاده لو اكل بعض الثمرة وبقي البعض فيه حتى شرع في الصلوة
ما ابتلع الباقي لا تفسد صلوته ما لم يكن ملا الغم وقدر المحضة لا تفسد وفي الرواية لم يذكر المحضة كقول
ابتلع شيئا بين اسنانه لم يضره قاله ذكره في شرح كتاب الصلوة في باب الحدث والتقدير المحضة رواية
اسد عرابي حنيفة ربه في غريب الرواية وفي شرح الطحاوي في هذا وكذا لو ابتلع بمسكة بين اسنانه لم يفسد
ولو اخذها من خارج الفم وابتلعها فسدت هو الاصح ولو اكل شيئا من اللؤلؤي وابتلع عنها فدخل في الصلوة
فوجد حلاوتها فيه فابتلع لا تفسد صلوته ولو ادخل الفانيد او السكر في فيه ولم يضره لكن يصلي
للخالق فصل الى جوفه تفسد صلوته ولو رفع رأسه الى السماء فوقع في فيه بردة او نجاسة او قطر مطر
وصل الى جوفه فسدت صلوته وصومه ولو كانت المرأة في الصلوة فاجمعها زوجها بين الخدين وان
لم ينزل منها بلة وكذا لو قبلها بشهوة او مسها بشهوة لانه في معنى الجماع اما قبلت المرأة المصلي ولم ينهها
لم تفسد صلوته ولو نظر الى فرج المطلقة طلاقا رجعيًا عن شهوة يصير مرجعا ولا يفسد صلوته في رواية
هو المختار وكذا لو صلى في قميص محلول الجيب وقع بصره في الركوع او السجود على عورتها لا تفسد صلوته
وقد ذكرنا ولو رأى انسان من تحت القميص عورت المصلي لا تفسد صلوته ولو نظر الى شيء مكتوب ثم نأه
ان نظر غير مستهجن تفسد صلوته ولا ينظر مستهجن فثم تفسد عذقه وده اخذنا من لو كتب قدر ثلث
كلمة في صلوته تفسد صلوته ولو كان اقل من ذلك لا في الفتاوى والتقدير ثلثا كلمة في مجموع النوازل ولو وضع
عليها فسد صلوته اذا كثرت وكذا اذا كان في فيه هليلج فلا فسد صلوته وتبين لم يكله لكن دخل في جوفه شيء
يسبوك تفسد صلوته ولو دهن رأسه او حنيتة او كحل او جعل ماء الوبر على رأسه فسد صلوته قبل
اذا تناول القارورة فصبت الدهن على يده ولو كان في يده فسد صلوته ولو شرب من كأسه او شرب من كأسه
او حنيتة في الصلوة تفسد صلوته ولو سلم انسانا على المصلي فاشارة لرد السلام برأسه او يده لا تفسد
صلوته ولو صاح المصلي رجلا يريد بها التكلم فسد صلوته كما اذا اخبر عن شيء فخررك رأسه بلا او سمع
او سئل المصلي بكم صليت فاشارة باصبعه ثلاثا او ما اشبه ذلك لا تفسد صلوته في الطحاوي ولو تنفس شعرا
او شعرين مرة او مرتين لا تفسد صلوته ولا تنفس ثلاث مرات تفسد ولو نكح ثلاثا في ركعة واحدة تفسد
هذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل مرة فلا تفسد صلوته لانه حكم واحد وكذا لو قتل الفلانة مرارا
ستاركا فسدت صلوته ولو كان بين القتل فرجة او غيرها لا تفسد صلوته وقال ابو حنيفة ربه لا يقتل
القتل في الصلوة فدفنها تحت الحصاة وقال محمد ربه قتلتها احب الي من دفنها وكلاهما لا بأس به وقال ابو يوسف
ربه يكون كلاهما فقتل الحية والعقرب في الصلوة فلا تفسد وسواء حصل القتل بضربة او بضر أو بالظفر
وهذا اذا مات بين يديه وخشي ان يؤذيه فان كان على عكس هذا يكن قتلتها في شرح اللؤلؤي وفي مجموع النوازل
فان كان وقع هذا للمقتدي واخذ الغل بدهن ومشي اليه لا يفسد صلوته ولو صار قدام الامام وتورج طحا
يحيى لم يفسد لكنه يكن ولو اخذ قوسا فرج بها فسد صلوته يعني اخذ السهم ووضعته على الورق ومذخ
رعي اما اذا رمى بالقوس فلا تفسد صلوته كما لو رمى بالحجر ولو قاتل رجلا تفسد صلوته وكوضه بالذات مرة
في ركعة ومنه في ركعة اخرى لا تفسد صلوته وكذا مرتان ولو ضرب ثلث مرات في ركعة فسدت صلوته ولو

انسانا

انسانا بسوط او بيد فسدت صلوته ولو تفلد سيفا او رجا لا تفسد وكذا لو رذا برداء او حمل شيئا
خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل شيئا او ثوبا على عاتقه لم تفسد صلوته ولو كانت ثقبلا يحمل الاخر بقائمة
يفسد صلوته وتودع المال بيد او براسه لا تفسد صلوته ولو ركب الدابة تفسد صلوته وتترنل من
الدابة لا تفسد ولو اعرج عليه او جن في الصلوة فسدت صلوته وتورج بمروحة او بكلمة لا تفسد صلوته
ولو انتقص من عمامته كوز فسواها مرة او مرتين لا تفسد صلوته وتترنم فسدت صلوته وكذا المرأة
اذا تحزرت فسدت صلوتها ولو اعلق الباء لا تفسد ولو فتح المغلق فسد ولو شد السراويل فسد
ولو جعل لا تفسد وكذا نثر القميص فسد ولو حل لا تفسد ولو رفع العمامة من الرأس ووضعها على الارض
او رفعها من الارض ووضعها على الرأس لا تفسد ولو لبس قميص فسد ولو نزعها لا تفسد ولو تنقل او
خلع ثوبا لا تفسد ولو لبس الخفين فسد ولو لبس دابته او اسرجها او نزع السراج فسد وان اسكب
خلع الثياب لا تفسد ولو لبس فلتسوق او بضة او نزعها لا تفسد ولا صل في هذا لما يحصل
واحد فهو قليل وما يحصل بيدين فهو كثير هذا اختيار الامام ابي بكر محمد بن الفضل ربه وقال
بعضهم لكان يحال لوراه انسان يتيقن انه ليس في الصلوة فهو كثير ولو كان يشك في الصلوة او
ليس في الصلوة فهو يسير وهو اختيار العامة وقال بعضهم بفوضى الى رأي المصلي فان شكك
فهو كثير والا فلا قال ثعلب الائمة الخوالي وهذا اقرب الى حنيفة ربه حيث يقول الى رأي المصلي ولو
حول المصلي وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت صلوته وكذا لو تقدم على الامام من غير عذر ولو
كان في الصلوة فشاخر موضع قيامه او المرأة اذا استدبرت وتولت عجزها فسدت صلوة
قال الامام على النسخي ربه لا تفسد صلوتها والبيت لها كما لمسي للرجال ولو قال القائل عن الامام
فجاء ثالث وجذب المؤتم الى نفي بعد اكبر الثالث وقبله لم تفسد صلوته ولو ام رجل جلا في ثالث
ودخل في صلوتها فتقدم الامام حتى جا وز موضع سجوده فان تقدم قدر يكون بين الصف الاول
الامام لا تفسد ولو مشى في صلوة لكان قد صفا واحدا فسد ولو مشى قدمه صفيين بدفعة واحدة تفسد
ولو مشى الى صف ووقف ثم مشى الى صف اخر ووقف ثم وثم لا تفسد رفع اليدين لا تفسد الصلوة اما
سوق الحمار بدينين تفسد ورجل واحدة لا **جنس آخر** في افعال الصلوة وفي الاصل رجل صلى
اربع ركعات تطوعا ولم يقعد على رأس الركعتين عابدا لا تفسد صلوته استحسانا وهو قولها وفي القيس
تفسد وهو قول محمد ربه وقول زفر ولو صلى التطوع ثلث ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين الاصح
انه تفسد صلوته ولو صلى ست ركعات او ثمان ركعات يقعد واحدة اختلف المشايخ ربه فالاصح انه على
هذا القيس فالاصح ان قال الامام السرخسي ربه الاصح انه تفسد قياشا واستحسانا ولم يذكر الامام السرخسي
ربه الاصح انه تفسد قياشا انه اقام يقعد وقام الى الثالثة هل يعود وذكر الامام الصغار في نسخة
من الاصل انه لم يرد يقعد حتى قام الى الثالثة على قياس قول محمد ربه يعود ويقعد وعندما لا يعود بل يرد
سجود السهو والاربع قبل الظهور حكم التطوع والوتر حكم التطوع عند محمد واما عندنا في حنيفة ربه فقيم
قيس واحسان في الاصح لا تفسد وفي القيس تفسد عندنا وهو لما اخذ بكنا ذكره الشيخ مهدي في السراويل
رجل زاده في صلوته ركوعا وسجودا متعديا لم يفسد صلوته ولو قرأ وركع وسجد في صلوة وهو نايم تفسد صلوة
ولو نام في ركوعه او سجوده جازت صلوته ولا يعيدها فان سجد وهو نايم اعادها ولو قعد مدة التثنية فهو

الامام

مطلوبه في قوله

وهو المأخوذ

مطلوبه في قوله
وهو نايم جازت صلوته

نائم ثم ضحك فمعه جازت صلوة علم لتعقد التام معتبر في النواذر الصلوة لشمس الأربعة حتى
 رجل صلي الظهر أربعاً فلما سلم تذكر أنه ترك سجدة منها ساهياً أو قال له رجل تركت السجدة من صلوة
 فقام واستقبل الظهر وسلم وذهب فسد ظهره لأن نية دخوله في الظهر ثانياً لغو فأدركه
 بعد خلط الثالثة بالكتابة قبل تمام المكتوبة ولو صلى المغرب ركعتين وقعد قدر الشاهد ونزله عنها
 فسلم ثم قام فكبّر ونوى الدخول في سنة المغرب ثم تذكر أنه لم يتم المغرب وقد جدد السنة أولاً فصلح الظهر
 فاسد لأنه صار مستقلاً من الغرض إلى التقليل قبل فراغها أما إذا سلم وتذكر أنه لم يتم في سبب صلوة
 فقام وكبّر المغرب ثانياً وصلى ثلاثاً لصلى ركعة وقعد قدر الشاهد أجزاء المغرب آت فلا ولو فتح
 المغرب صلى ركعة فظن أنه لم يكبر للافتتاح فافتحها وصلى ثلث ركعات لا يجوز صلواته وفي كتابه
 هذا إذا لم يقعد بعد ركعة بعد الافتتاح لأنه ترك المقعد الأخير وانقل إلى التقليل قبل تمام الغرض و
 في النواذر مؤدي الغرض إذا صلى ركعة فاعداً بركون وجود من غير غدير فسدت صلوة ولو صلى ركعة
 من غير غدير لم تفسد ويعبد تلك الركعة لأن الأجزاء غير متعينة حالة القدرة أما السجود والركوع والتجويد
 فمعتبر صالح للتقليل مع القدرة وفي النواذر أيضاً المصلي إذا سلم ناسياً وعليه سجدة صليتها فسد
 ثم خرج عن الصلوة قبل أن يقعد قدر الشاهد فسدت بناءً على أن العود إلى السجدة الصليتها يرفع الشاهد
 والعود إلى سجود السهو لا يرفع والعود إلى سجدة التلاوة فيه روايتان واختار أنه يرفع
 كالصليتها فجعل ترك من صلوة سجدة صليتها وسجدة تلاوة عليه سجدة التلاوة لا يعود وصلواته تامة وكما
 لو سلم وهو ذكر ترك سجدة التلاوة وذكر أنه لم يشهد فلا يعود للشهادة ولا يسجد في وصلواته تامة في سج
 الطحاوي نفع منه الإمام إذا سلم وعليه سجدة التلاوة فيذكر في مقامه القوم فادب سجدة التلاوة ويقعد
 قدر الشاهد فإن سجدة التلاوة ولم يقعد فسدت صلوة وتفسد صلوة الدين تابعوه في السجدة ولم يقعدوا
 وصلاة من يتابعه جائز الإمام إذا سجدة التلاوة على طرائقها الثانية فتابعه المقدي لا تفسد صلوة التلاوة
 رجل افتتح الصلوة وحده وركع وسجد بركون مصل آخره بقعوده لا تفسد صلوة الإمام إذا تذكر في الركوع في الدور
 أنه لم يقعد لا ينبغي لليعود إلى القيام مع هذا إن عاد وقت لا ينبغي لتبديد الركوع مع هذا إعاد الركوع
 والقوم بالتبع في الركوع الأول وأما ما بعده في الركوع الثاني أو على التقليل تفسد صلواتهم وفي الأصل الإمام إذا
 ركع في قيام واحد ركوعين المعتبر أحدهما وهو الأول والآخر ساقط قال وعلى قياس هذا ينبغي لتبديد
 القوم في سجدة الدور إذا لم يتابعوه الإمام في الركوع الأول فإن كان قرا ثم ركع ثم قرا وركع فالمعتبر الأول
 في باب السهو المعتبر هو الثاني ويظهر في المسبوق على يأتي في باب الأمانة في صلوة المغرب المسبوق إذا فرغ قبل سلام
 الإمام وتابع الإمام في السلام يأتي في فصل الأمانة في مسائل المسبوق وتذكر في الركوع أنه نهي السورة وعاد إلى القيام
 فحسب القوم أنه سجدة فجدوا سجدة ثم ركع الإمام فرفعوا رؤسهم وتابعوه في الركوع لا تفسد صلواتهم وفي السجدة
 المقتدة إذا انتهى إلى الإمام وهو ساجد لم يرفع الإمام رأسه شاركه في هذه السجدة وفي الثانية فإن رفع الإمام
 رأسه لا يتابعه فيها بعد وتابعه في السجدة الثانية عالم يركع الإمام الركوع الثاني فلو أنه أتى بالركوع مع هذا
 شارك الإمام في السجدة تين يفسد صلوة المقتدة هنا في الفتاوى في تجويد النوازل لو أدرك الإمام في السجدة
 الثانية وكبر وركع وسجد سجدة تين يفسد صلوة لأنه زاد بركعة سجدة امرأة صلت خلف الإمام فوقع في
 الصف وقد نوى للإمام أمانة النساء اجعوا للصلوة المرأة تامة لكن تفسد صلوة ثلثة نفر من القوم واحد

طهروا من البول وكثروا من الماء
 فسد في تمام حكم

من يمينها وأخذ عن يسارها وواحد خلفها بخذايها بناءً على زيادة المرأة الرجل في صلوة مطلقة
 مشتركة وقد استويا في المكان والمرأة أهل الشهوة والشركة في التحريم ولا أدوار وليس بينهما
 وأدناه مثل مؤخر الرجل توجب ساد صلوة الرجل قلت الحاذة وكثرت والمرأة اجنبية
 أو محرمة للمصلي هذا في الجامع الكبير وفي الفتاوى اقتدت بأمام ونوى أمانتها في الغرضية أو اقتدت
 متطوعة بالمفترض وقامت بحسب الإمام لم ينفذ تحريم الإمام هو الصحيح وتقدمت على الإمام
 واقتدت به لم تفسد صلوة الإمام وفي فتاوى الفتاوى على النسفي رآه حد الحاذات لرجلاني عضو
 منها عضواً من الرجال حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجل بخذايها أسفل منها أو خلفها إن كان
 يحاذي الرجل شيئاً منها يفسد صلوة وفي الجامع الكبير لمجد لأمانة السرخي اتحاد المكان شرط تحقيق الحاذة
 حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الأرض وإن كان قد قامت الرجل لا يتحقق الحاذة و
 يجوز صلوة ولو كانت على سطح المسجد فيسجد بأمام في المسجد إذا لم يفسد لوجود الحاذة وصح اقتدا
 المرأة بالرجل في صلوة الجهر وتسلم بنو الإمام أمانتها وكما في العبدن هو الأصح وفيه اختلاف المشايخ ثم والمخ
 فيه وهو فتنه تعد عند كثرة الجمع وهذا إذا لم ينو الإمام أمانتها فإن نوى سج من غير ذلك بناءً على نية الأمانة
 شرط الصحة اقتدائهم بكن إذا كان خلف الإمام بحسبها رجل فإن لم يكن هل يشترط نية الأمانة فيه روايتان في الجامع
 الصغير للصغير السيد في صلوة الحاذة لا يشترط نية الأمانة بالأجماع وفي نسخة الإمام الوالد وكذا القاري
 يصح اقتداء القاري بالأمام من غير نية نوى أمانة حتى تفسد صلوة الإمام ولو لم يصح الاقتداء لا تفسد في رواية
 وفي الفتاوى الإمام أمانة النساء إلا امرأة بعينها فاقترنت وقامت بحسبها لا تفسد صلوة ولا يجوز صلواتها
 وفي الأصل لو كان صف تام من النساء خلف الإمام ووراءه صف من الرجال فسدت صلوات تلك الصفوف كلها
 استحساناً فإن كن ثلثاً تفسد صلوة واحد عن يمينهن واحد عن يسارهن ثلثة ثلثة خلفهن لا تفسد صلواتها ولو كانت
 امرأة نافي عن أبي يوسف به أنه جعلها كالثلث وعن محمد أنها نفسان أربعة نفر واحد عن يمينها واحد عن يسارها
 واثنتان خلفها ولو قامت للركعة بخذاء الإمام تفسد صلوة الإمام وصلوة القوم لفساد صلوة الإمام رجل صلي
 مع الإمام فرفع في صف النساء بحكم المراجعة فلم يترج حتى فرغ الإمام فلما وجد مسئلاً تخفى عن النساء وصلى
 فصلواته تامة ولو أدى ركناً مع النساء فسدت صلواته **الفصل الرابع عشر** في الحذ في الصلوة وفي الأصل إذا
 في الصلوة من بول أو غائط أو ريح أو عاف ممتدداً فسدت ولا ينبغي وتلمس سجدة كان الحذ موجباً للفعل
 ولو كان موجباً للوضوء فإن كان فعل الأدي كذا فلا يبي يوسف وتلمس يكن بفعل الأدي بني والسجدة استقبال
 هكذا روي عن حنيفة أنه إذا كان على بدنه ذل أو جراحة فغزها بيد مستعداً فسال منها الدم فسدت صلوة ولم
 لم يغزها ولكنها انشقت باصاصة اليد أو الثوب الركوع والتجويد فسال منها الدم فسدت صلوة عندها خلافاً
 لأبي يوسف هو بمنزلة المرأة إنسان بندقه أو حجره على هذا المخل لا يفسد صلوة من لم يفسد صلوة المصلي
 بشي إنسان فادناه وكذا لو دخلت الشوكة في رجل المصلي أو وضع جيمته على الأرض في السجدة فسال منه الدم
 من فصل على هذا المخل وقبل فسدت عند الكل وكذا لو كان تحت حجره فسقطت منها عرمة فخر حته هذا حتى
 الرجل أما في حق المرأة إذا حدثت هل ينبغي كالرجل عن إبراهيم بن رستم أنه يجوز لها البناء قال مشايخنا
 المرأة في البناء كالرجل إذا مكنتها لرفع على خمارها وتصل البنية إلى شعرها أما إذا احتاجت إلى كشف
 الرأس فلا يجوز لها البناء وكشف الذراع لا يمنع البناء لأنها ليست بعورة كذا روي عن أبي يوسف عن حنيفة

مطلد حاذة

مطلد غشاة الإمام النساء

رحمته وهذا كله اذا لم يستنج فاذا استنجى الرجل او المرأة فسد صلوة ولا يبي وكذا لو انقض البول على ثوب
المصلي اكثر من قدر ما يدرج فانه اذا غسله لا يبي ويستقبل الصلوة وعند أبي يوسف في يبي في التوريد يستنجي
من تحت ثيابه ان امكن والا يستقبل ولو اصابه من دم الرعاف اقل من درهم ومن دم آخر اقل ولو كان
يبلغ اكثر من درهم لم يغسل دم الرعاف يبي عند أبي يوسف ولزم غسل الدم لا غير لا يبي وهذا كان له ثوب
واحد فان كان ثوبين يزرع احدهما ويحتم صلوة فان ادى ركعتا من الصلوة قبل النزول والغسل فسد صلوة
ولهذا لو فرغ القرآن ذاهبا تفسد صلوة وتوفر اجابا لا تفسد ولا تحج انه تفسد في الوجهين وفي الغوايا لا يبي
للخولاني في لو تخرج في صلوة فخرج من فوته ربح هل تفسد صلوة على هذا فلا فلو كان من غير قصد يبي
ان لم يتكلم ولا يتقيا لا يبي وهذا اذا كان لا انهم فان كان اقل من ذلك لا تفسد صلوة فلا حاجة له اليه
ولزمه ان يتكلم عابدا او ناسيا لا يبي اذا احدث في صلوة فذهب ليتوضا له ليغسل كل عضو نشا ولو احدث في
منزله ما فلم يتوضا وقصد للوض فالببت اوجب من الموض لمكان بين منزله والموض قليل قدر صفين لم يفسد
ولم كان اكثر تفسد وكذا لو لم يكن في بيته ما فاني الموض فوجد موضعا بقدر على الوض في وز ذلك الموضع وثوب
في مكان آخر الا اذا كانت المجاوزة بقدر آية لا يصل اليه الماء او المكان ضيق او نحو ولو كان الماء بعيدا منه و
به يدرأ به الماء ولم كان بعيدا لانه لو نزح الماء استقبل الصلوة وهو المختار ولو كانت الدلو مخرقة فخرزا
فهدا اولى بالفساد ولو كانت في بيته ما كبر عادية الموض ففسد الماء الذي في البيت وذهب الموض وجاز
يبي على صلوة فلو دخل المشقة وترد الباب ليزاد ستر العورة لا تفسد سواردة بيد واحد او يبيد في الوض
يزاد ستر العورة في ستره بيد واحد لا تفسد ويبيد تفسد ولا يبيد في آية لانه لا يبي بان توضا منها وحدها
فارعة فسد صلوة فان حلها بيد واحد لا تفسد ولو كان له اليها حاجة لا تفسد حلها بيد واحد او يبيد في الوض
ويرجع ونبي شي هناك فذهب اخذ استقبل الصلوة ولو تذكراته لم يمسح برأسه فذهب مسح برأسه يبيد ولو لم
يتذكر حتى قام اليه الصلوة ثم تذكر استقبل الصلوة رجل اصابه حسنة ومعناه قدر ما يكفي بوضوه لا تفسد ثم
وشرع في الصلوة ثم احدث فانصرف ونوضا بذلك لا يبي على صلوة ولو كان محدثا فوضا وشرع في الصلوة
ثم احدث في صلوة فلم يجد الماء فبتم وانصرف ثم وجد الماء لا تفسد صلوة ولو لم يجد حتى قام اليه الصلوة
ثم وجد الماء تفسد وقد مر في فصل التيم **نوع من** ومن صلى في المسجد وحده تطوعا فاحد فذهب وضعا فهو
بالحناء يبيد صلى اليه في بيته ونشأ عاديا المسجد ولم يكن في العود اليه المسجد في الصلوة من غير حاجة ولو كان
مقيدا فانصرف وتوضا فانه يعود اليه المسجد ويستنجي انه لم يشغل اولا بقضاء ما سبقه في حاله تشاغله بالوضو
فيصلي بغير ركعة ويقوم مقدار قيام الامام وركوعه وجوده ولو زاد او نقص لا يضر ولو سوي لا يبيد لسوء الا
اذا سوي الا اذا سوي الامام ويجوز يبيد في المسجد في الموضع الذي يجده امامه ولو لم يجد اليه المسجد يبي على صلوة
في بيته لو كان امامه فرغ من صلوة جاز له ان يبي ولا يبي في الا في موضع يجوز له الاقتداء ولو كان اماما يأتي في
جنس الاختلاف يصل احد في ركوعه او سجدة سجدة وتوضا ويبي ويبيد ولا يبيد بالاد احدث فيه خلا ما اذا تذكر في
ركوعه سجدة صليبه تركها في الركعة الاولى او التلاوة فخرتها ساجدا ان احتسب تلك الركوع جاز وان اعاد
فاحتب اليه هذا كله اذا احدث اما اذا لم يحدث لكنه ظن انه احدث فخرج من المسجد واختلف اهل تفسد صلوة
وفي المرأة اذا نزلت حذمتها تفسد صلواتها ولم كان في الصحراء فاعتبر بحاجرة الصنف في حق الامام وفي
حق المنفرد قدر موضع السجدة من الجوانب الاربعه ثم في الرجل اذا لم يستنج لم يخرج من المسجد كل ما بلغ

المسجد

آخر الصلوة علم انه لم يحدث يعود اليه ما كان فيصلي بغير خلاف اليه اذا راي السراية فظنه
ما فمضى اليه فعلم انه ليس بما لا يبي على صلوة وكذا اذا ظن انه لم يمسح برأسه وكذا في كل موضع
انصرافه على قصد الرض ومن ركب وصلى ركعة ركعتا ثم نزل يبي ولو كان نائلا ثم ركب استقبل في
الا يستحله لا يصلح اماما في الابتداء لا يصلح خليفة حتى لو احدث رجل صلوة فقدم رجلا على غير وضو
او صبيا او امرأة فصلوة وصلوة القوم فاسد امام احدث فاختلف رجلا والقوم رجلا آخر ونحو
كل واحد منهما ليكون اماما فالامام هو الذي قدمه الامام وفي الفتاوى لا يبي في الامامة متعا جازت صلوة الله
اقتدا وخليفة الامام وفسد صلوة من اقتدا بخليفة القوم ولم يقدّم احدهما ينظر لمن تقدم خليفة الامام
فكما قلنا ولم يقدّم خليفة القوم فاقدموا به ثم نوي الآخر فاقدمي به البعض فصلوة الاولين جائزة وصلوة
الآخرين فاسدة وهذا اذا كان خلف الامام قوم كثير فان خلفه بصل واحد صار اماما قدمه الامام او لم يقدمه
نوي هو الامامة او لم يوف فان توضا الاول وجاء دخل في صلوة ولم يبرح حتى احدث الثاني فسد صلوة
الاول ولو احدث وخرج من المسجد قبل ان يرجع لاول فسد صلوة الاول والثاني يبي على صلوة وكوسبة
الحديث بعد ما جاء الاول تحولت الامامة اليه الاول وتمت صلواتها ولو لم يحدث حتى جاء رجل واقتدي بالثاني
قبل ان يبي الاول ثم احدث وخرج من المسجد صارا الثاني اماما حتى لو احدث وخرج من المسجد قبل ان يبي واحد من
اولين فسد صلواتها وصلوة الثالث ثمة ولو احدث بعد يبي احدهما تعين الثاني للامامة ولا تفسد صلوة واحد
منها هذا اذا احدث الامام ثم احدث المقدي فان احدثا وخرج من المسجد فصلوة الامام ثمة ويبي على صلوة
وصلوة المقدي فاسدة هذا اذا احدث فان خاف ان يبيد فاستخلف عند أبي حنيفة رجلا جاز خلا فاما كما في
المسئلة للحصر في القراءة ولم يستخلف لكنه انصرف ثم سبقه الحديث لا يبي في ظاهر الرواية ولو احدث فاستخلفه
رجلا من اخر الصنف لم يبي لخليفة الامامة مساعته صار اماما ولم يبي حين قام مقام الامام تفسد صلواتهم
اذا كان خروجه الامام قبل ان يصل الى خليفة اليه مكانه او قبل ان يفي الامامة مسافر شرع في قضاء الغائبة في دار
مقيم عليه تلك الصلوة واقتدي بالمسافر ثم احدث الامام فذهب ليتوضا وبقي المقيم منفردا قال الفضلي في
تفسد صلوة المقيم لانه لا يصير هو خليفة قد خلا مكان الامام فيفسد صلوة المقدي فاما السابق فيختلف
المقيم تفسد صلوة ولم يستخلف لا نظير الرجل اذا اتم النساء فاحد فذهب ليتوضا ولم يستخلف امرأة
فسدت صلوة النساء ولم تفسد صلوة الرجل فلو تقدمت واحد من النساء قبل خروج الامام من المسجد
ذكر في التوراة لا تفسد صلوة الامام لانه لم يرض بامامتها وعن أبي حنيفة رج انه تفسد قال محمد بن الحلو
رج شيخنا الامام ابو علي السفي رحمه الله على هذا وعلى هذا المنتقل انا اقتدي بالمفترض فاحد الامام وخرج
المسجد لم يستخلف المنتقل فسد صلواتها ولم يستخلف جازت صلوة الامام وفسد صلوة المقدي امام احدث
فاقتدي به رجل قبل ان يخرج من المسجد يصح الاقتداء كذا في كبر الفقيه أبي جعفر والبيهقي اشار محمد بن الامام اذا احدث
واختلف رجلا خارج المسجد والصلوة متصلة بصلوة المسجد لم يبي بخلافه وتفسد صلوة القوم عند أبي
وابي يوسف رج وفي فساد صلوة الامام روايتان فالأصح هو الفساد ولو اختلف في المسجد واختلف الخليفة
غيره قال الفضلي لو كان الامام لم يخرج من المسجد ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف غيره جاز يصير كاللذان
يتقدم بغيره وقدمه الاول فان كان غير ذلك لم يخرج فلو لم يستخلف الخليفة وتقدم هو ثم تكلم الامام قبل ان يخرج
من المسجد او حدث عمدا فالوا يضر ولا يضر غيره فلو جاز رجل في هذه الحالة فانه يفتدي بالخليفة ولو

ان

ين

صاح

كان الكاهن

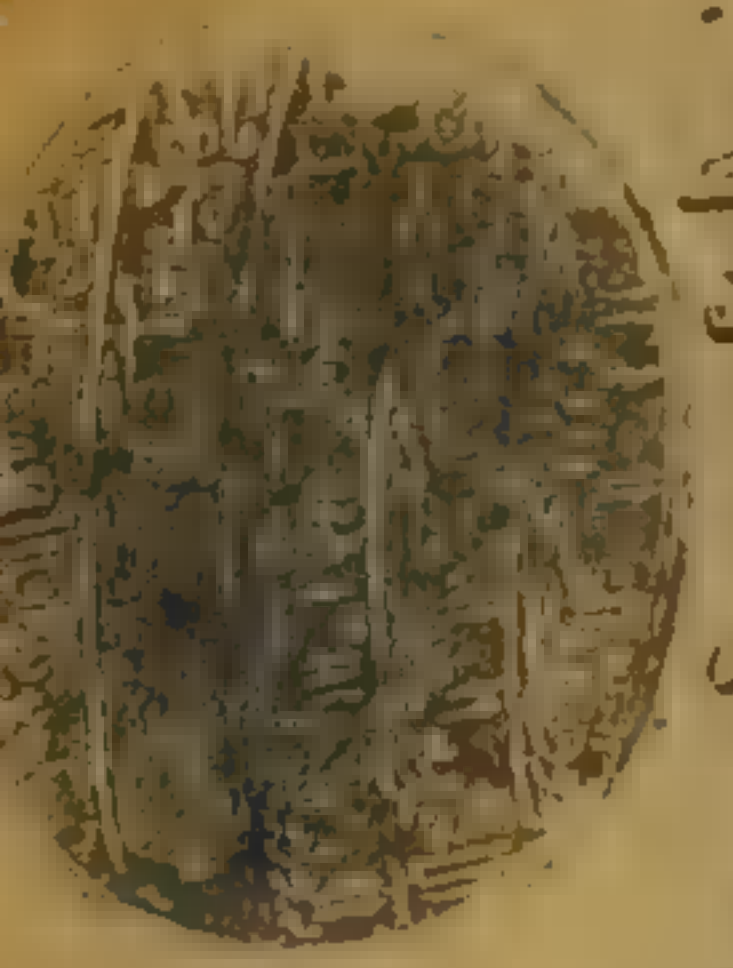
وتوبد الاول لم يقعد ولا يخرج كان الامام هو الثاني ولو توضع الاول في المسجد وخليفة قائم في الخارج لم يؤذركنا
 يتاخر الخليفة ويتقدم الاول لو خرج الاول من المسجد فوضعت يده على المسجد وخليفة لم يؤذركنا كان الامام
 هو الثاني وتزوي الثاني بعد ما تقدم الى الحجاب لئلا يكون حتى جاء رجل وكثر ينوي الدخول في صلوة ثم خرج الاول
 فان الثاني يكون خليفة للاول عند احيانا يعني صح الاقتداء بالامام بعدما احدث ولهذا رواية في الخبر وكذا التوبة
 في ناحية المسجد ينبغي ان يتبعك بالثاني اذا احدث الامام ويختلف رجلا وخرج من المسجد ثم احدث الثاني ثم جاء
 الاول بعد ما توضع قبل من يقوم الثاني مقام الاول فقدم الثاني لا يجوز تقدمه ولو جاء الاول متوضعا بعد ما قام
 الثاني مقام الاول وجاز الثاني ان يتقدمه ولو اختلف فتذكر الخليفة فاية او تذكر الامام دون الخليفة ولا خلاف في المسوق
 مشرعا باني في فصل الامامة في مسائل المسوق وتفسير الاستحالة لئلا يؤخذ بنوبه ويجوز ان الخليفة اذا
 لم يعلم كم صلى ايمانه يصلي اربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطا اراد به اذا كان الخليفة مسوقا
الفصل الثاني عشر في الامامة وفي الاصل اعلم بان الجماعة سنة مؤكدة لا يرخص في الترك الا في غير موضع
 او غير وقال ويترجم القوم اقراهم بكتاب الله تعالى واعلمهم بالسنة وافضلهم ورعا واكبرهم شأنا فان اجتمع الاقراء
 والاعلم اكبرهم على ان لا يعلم او كان متبرعا في علم الصلوة لكن لم يكن له حظ في غير العلوم فلو
 فان استويا في العلم فافضلهم ورعا فان استويا في الورع فاكبرهم شأنا ثم اصبرهم حبا وانسبهم فان اجتمعت
 هذه الخصال في رجلين يفرق او الخيار الى القوم ويجوز امامة العبد والاعرابي ولد الزنا والفاسق و
 غيرهم احب الي حتى لو اجتمع العبد والخمر والمعتق مع الحر الاصل في استنباط العلم والقرأة فالأولى
 او لم من العبد والمعتق مع الحر الاصل في استنباط العلم والقرأة فالأولى من العبد والمعتق
 عندنا ويكره امامة الفاسق رجلا في العفة والصلاح سواء الا لئلا يحد بها انما تقدم اهل المسجد
 فعدا سوا او لا يكون وكذا لو قلد القضا رجلا وهو من اهله وغيره افضل منه وكذا الوالي او
 الخليفة فليس لهم ان يعزلوا الخلافة الا افضلهم وهذا في الخلفاء خاصة وعليه اجماع الامة رجل
 يصلح للامامة ولا يؤتم اهل محلة وبوم اهل محلة اخرى في شهر رمضان قال ينبغي ان يخرج تلك المحلة
 قبل دخول وقت العشاء ولو ذهب بعد دخول العشاء يكره ذلك صار كمن صار بعد دخول وقت العشاء
 فانه يكره قوم جلوس في المسجد الداخل وقوم في المسجد الخارج فاقام المؤذن فقام امام من اهل الخارج
 فاتهم وقام امام من اهل الداخل فاتهم قال من سبى بالشرع وهو السدود به لا كرامة في حقهم ولو
 اختار بعض القوم رجلا والبعض الآخر والعبرة لاجتماع الاكثر المكيل في مجموع التوازل وفي الفتا
 جعل ام قوا وهم له كارهون لكانت الكراهية لفساد فيه ولا تتم احق بالامامة منه بكمه له ذلك
 كان هو الحق بالامامة لا بكمه رجل ام قوا شهرام قال كنت فانه يجبر على الاسلام ولا يقبل قوله صلوة
 القوم جائز ويضرب ضربا شديدا وكذا لو قال صليتكم الله على غير وضوء وهو اصل لا يقبل
 قوله ولست بكم كذلك واحتمل انه على وجه النقص والاحتياط اعادوا صلواتهم وكذا لو قال كان في
 قبله جنس آخر في صحة اقتداء لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالجنون المطبق فان كان يجهل و
 يفتي بغير الاقتداء به في حالة الافاقة ولا بالسكران ولا بالصبي ولا يصح اقتداء الغاري بالاي
 ولا بالآخرس ولا يصح اقتداء الاثني بالآخرس ولا يصح اقتداء الاثني بالاي ولا يصح اقتداء
 الثاني بالعبان ولا اقتداء العبيد بغير العبد ولا اقتداء المسافر بالمقيم خارج الوقت ويصح اقتداء

والخليفة اذا لم يعلم كم صلى ايمانه يصلي اربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطا اراد به اذا كان الخليفة مسوقا

فقد اساءوا ولا يكون وكذا لو قلد القضا رجلا وهو من اهله وغيره افضل منه وكذا الوالي او الخليفة فليس لهم ان يعزلوا الخلافة الا افضلهم وهذا في الخلفاء خاصة وعليه اجماع الامة رجل يصلح للامامة ولا يؤتم اهل محلة وبوم اهل محلة اخرى في شهر رمضان قال ينبغي ان يخرج تلك المحلة قبل دخول وقت العشاء ولو ذهب بعد دخول العشاء يكره ذلك صار كمن صار بعد دخول وقت العشاء فانه يكره قوم جلوس في المسجد الداخل وقوم في المسجد الخارج فاتهم وقام امام من اهل الداخل فاتهم وقام امام من اهل الخارج فاتهم قال من سبى بالشرع وهو السدود به لا كرامة في حقهم ولو اختار بعض القوم رجلا والبعض الآخر والعبرة لاجتماع الاكثر المكيل في مجموع التوازل وفي الفتا جعل ام قوا وهم له كارهون لكانت الكراهية لفساد فيه ولا تتم احق بالامامة منه بكمه له ذلك كان هو الحق بالامامة لا بكمه رجل ام قوا شهرام قال كنت فانه يجبر على الاسلام ولا يقبل قوله صلوة القوم جائز ويضرب ضربا شديدا وكذا لو قال صليتكم الله على غير وضوء وهو اصل لا يقبل قوله ولست بكم كذلك واحتمل انه على وجه النقص والاحتياط اعادوا صلواتهم وكذا لو قال كان في قبله جنس آخر في صحة اقتداء لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالجنون المطبق فان كان يجهل و يفتي بغير الاقتداء به في حالة الافاقة ولا بالسكران ولا بالصبي ولا يصح اقتداء الغاري بالاي ولا بالآخرس ولا يصح اقتداء الاثني بالآخرس ولا يصح اقتداء الاثني بالاي ولا يصح اقتداء الثاني بالعبان ولا اقتداء العبيد بغير العبد ولا اقتداء المسافر بالمقيم خارج الوقت ويصح اقتداء

المقيم

المقيم بالمسافر في الوقت وخارج الوقت وكذا اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت والمقيم اذا صلى ركعتين
 فغربت الشمس فجاء مسافرا اقتدي به في هذا العصر لا يصح اقتداء ولا يصح اقتداء الزايع والساجد
 بالمومي ويوم المومي فهو مثله ويصح اقتداء القام بالقاعد وعند محمد راج لا يجوز وتامة في فصل
 المريض واقتداء المتوضي بالمستبر على هذا الخلاف واما اقتداء المتوضي بالمستبر في صلوة الجنازة فجاز لا
 خلاف ولا يصح اقتداء المفترض بالمستقل وعلى القلب يجوز ولا يجوز اقتداء المفترض بالمفترض عند اختلاف
 الفرضين بان كان احدهما يصلي الظهر والآخر يصلي العصر وكذا صاحب الظهر اذا لم يصلي الجمعة او
 الامام يصلي الجمعة والقوم يصلون الظهر وكذا ظهر الامم ظهر اليوم مختلفا واختلاف المكان كما خلت الف
 ياتي لثمة الله تعالى وتؤذنه الرجال لم يصلي ركعتين ورجل آخر خلف والله لا صليين ركعتين فاقتدي
 فاقتدي الخائف بالتأذير جاز ولو اقتدي التأذير بالخالف لا يصح وتولس رجلين طاف كل واحد منهما
 اسبوعا فاقتدي احدهما بالآخر في ركعتي الطواف لا يصح اقتداء به بمنزلة اقتداء التأذير بالتأذير ولو
 رجلان كل واحد منهما لم يصلي ركعتين فاقتدي احدهما بالآخر صح كقراءة المتطوع بالمطوع ولا
 شرعا في التطوع واقتدا فاقدا احدهما بالآخر لا يجوز وكذا لو اقتدي احدهما برجل يصلي مندور
 وتولس قوما افتخروا التطوع مع الامام ثم افسدوا فاقفوا بالامام في قضاء تلك الصلوة او اقتدي بعض
 القوم ببعض صح اقتداؤهم مصلي ركعتي الظهر اذا اقتدي بمصلي الاسراع قبل الظهر يجوز ذكر
 في التراويح ويجوز اقتداء ما سجد ما سجد بالخف وكذا اقتداء الغاسل بالماسح وصاحب المخرج بمنزلة امامة
 الماسح على الجبابرة ليعاسلين جائز وامامة المرأة للنساء جائز الا ان صلواته فرادى افضل وامامة الخفي
 المشكل للنساء جائز وللرجال ولحنثي مثله لا يجوز وامامة الصبي المراهق مثله يجوز رجل يؤتم الناس و
 يقرأ المصحف فصلونه فاسد وعند ما جائز والعارى اذا ام العلة والابن يحرق صلوة الامام و
 العاري ولا يجوز صلوة الابن بالاجماع ولو ام الامم العاري والابن فصلوة الكل فاسد عند
 ابي حنيفة راج وعند ما صلوة الامام ومكان حاله مثل حاله تامة وتامة هذا من في فصل انقراء ولا يجوز
 الاثني بالاثني وكذا المسوق بالمسوق وباني في موضعه وامامة المفتد بغيره من الاحتجاج صححي اذا كان
 يا من خروج الدم ويجوز امامة الاحد للقيام ولا يجوز اقتداء النازل بالراكب ولو صلوا على الدابة صح
 جازت صلوة الامام ومن كان معه علي آية ولا يجوز صلوة غيره في ظاهر الزواجر وامامة الاثني بغيره ذكر
 الامام الفضلي انه يجوز وصلوة الامام في جميع هذه المسائل جائز بالاتفاق الا اذا كان الامام اميا واقتدي
 به القاري فان صلوة الاثني لا يجوز وكذا الاثني اذا اقتدي به الاثني لا يجوز وصلوة الاثني ايضا الكمل
 في نسخة القاضي الامام في الدين فانه في كل موضع لا يجوز الاقتداء هل يكون شرعا في صلوة نفسه
 عند محمد لا وعند ما يصير شارعا لان للصلوة جهتين عندها ولها جهة واحدة عند محمد راج والعارى اذا
 بالاي يصير شارعا وقال الكوفي يصير شارعا ثم اذا جاءه وان القرأة تفسد فوج منه وفي الاصل الاقتداء
 باهل الاهوار جائز الالهية والقدرية والروافض الغالب ومن يقول بخلق القرآن والمطانية والشيعة
 وجهلة لزم من كان من اهل قبلتنا ولم يغفل في هؤلاء حتى لم يحكم بكونه كافر يجوز الصلوة خلفه ويكره و
 لا يجوز الصلوة خلف من شفاعته الشنيعة ويكره كراما كاتبين وعذاب القبر وكذا من يكره الرؤية لانه
 ولشغل لا يرى لجلاله وعظمته فهو مندع ولا يصلي خلف من يكره السج على الخفين وفي المشبهة بهذا اذا



مكتبة جامع الزيتونة

مكتبة جامع الزيتونة



قال ان يديا ورجلا كالعباد فهو كافر وان قال جسم لا كالا جسام فهو مبتدع وفي الروايات ان فضل
عليه السلام على غيره فهو مبتدع وتذكر خلافة الصديق فهو كافر ومن انكر المعراج بنظر انكر الاسراء
من مكة الى بيت المقدس فهو كافر وانكر المعراج من بيت المقدس لا يكفر قال رحمه ورايت بخط علي بن ابي
الحسين في انه يمنع الصلوة خلف من يخوض في علم الكلام وينافق الا هواء ويكره الاقتداء بمن كان معروفا
بكل الزبائل والافتداء بشفعوني المذهب لا يجوز لمن يمكن منه عصيا ولا شاكيا في ايمانه ولا يميل عن القبلة
فاحشاً بان يخافه المعاصرون ويكون منوطاً من الخارج مغيب السيلين ولا يتوضأ بالماء الذي وقعت فيه
النجاسة اذا كان الماء قدر قطنين وقولنا شاكيا في ايمانه بان قال انا مؤمن بشيء الله انما هو الموت لشاء الله
يصلي خلفه اما الخنفي في الرواية يري مذهبه بوسع محمد بن جعفر قال الفضلي صح اقتداء في الغاصي اذا كان يؤمن
بوم الجمعة ويحج القوم عن منعه قال بعضهم يقتدي في الجمعة ولا يترك الجمعة بامانه وفي غير الجمعة يسير في المعراج
الى مسجد آخر ولا يأثم بذلك ولو صلى خلف مبتدع او فاسق فهو مجرؤ ثواب الجماعة لكن لا ينال مثل ما ينال خلف
تقي انا قال الامام السلام قبل ان يقول عليك السلام اقتد به انسان لا يصح الاقتداء به في المانع من الاقتداء
اذا كان بين الامام والمقتدي حاجب اخر بصلوته قال شيخنا هذا الذكر محمد بن في الحايطة القصر الذليل فان
غير دليل لا يجوز الاقتداء به ولو كان الحايطة كبيراً او عليه بامانة او فيكون الوصول الى الامام بكنه ولا
يشبه عليه حال الامام بسماع او رؤية صح الاقتداء في قولهم جميعاً ولو كان بامانة وعلية نقى صغير لو اراد
الوصول الى الامام لا يمكن ذلك لكن لا يشبه عليه حال الامام اختلفوا فيها واختاروا في الاية انه يتبع والعبارة لا يشبه
ان اشبه عليه حال الامام لا يصح الاقتداء ولا يتبع ولو قام على سطح المسجد اقتدي بالامام على هذا ان كان على
باب في المسجد لا يشبه عليه حال الامام صح الاقتداء في قولهم ولا يمكن له باب لكن لا يشبه عليه حال الامام صح الاقتداء
ايضا وكذا لو قام في المعصية مقتدياً بامانه في المسجد فقام على الدار والكنة يكون بين دار وبين المسجد ولا يشبه
عليه حال الامام صح الاقتداء ولو قام على سطح دار متصلة بالمسجد لا يصح الاقتداء ولو كان لا يشبه عليه حال
الامام ولو قام على كان خارج المسجد متصلاً بالمسجد يجوز الاقتداء لكن بشرط اتصال الصفوف وسائر في الجمعة
من هذا الجنس ولو كان بين الامام والمقتدي طريق لم يكن ضيقاً كما بين في الجمعة والاوقار لا يمنع الاقتداء ولو كان
بين الجمعة يمنع الاقتداء وهذا اذا لم يكن الصفوف متصلة على الطريق لما اذا اتصلت الصفوف على الطريق
فصح الاقتداء وهذا اذا كان الصف الذي على الطريق ثلثة او اكثر ولو كان واحداً على الطريق
مقتدياً بالامام يكون ولو قام رجل آخر وراء هذا الرجل واقتدي به لا يصح لا اقتداء ولو كان الذي قام على الطريق
اثنين على قياس قول ابي يوسف يجوز وقال محمد بن لا يجوز ولو قام الامام في الطريق واصطف الناس خلفه الطريق
على طول الطريق لم يكن بين الامام وبين خلفه في الطريق قدراً من الجمعة جازت صلواتهم وكذا لو كان فيما بين
الصف الاول والثاني اخر الصفوف فلو كان الطريق نجساً فقام عليه صف من صلواتهم وكذا صلواتهم من خلفهم
والمانع من الاقتداء في الصلوة قدراً يسع فيه صفان وفي مصلي العيد الفاصل لا يمنع الاقتداء ولو كان يسع فيه
صفان او اكثر في المخذ للصلوة للجنان اختلفوا في السابح وفي التنازل جعله كالسجود امام مصلي بالناس في المسجد
للجامع في غير يوم الجمعة فقام صف خلف الامام عند الفصول وصفاً آخر في آخر المسجد لو كان الامام في المصنوع
والقوم في سراي خاصة يجوز ولو كان الامام في المصنوع والقوم بسجدة المارة لا يجوز وكذا في سجدة التلاوة
ولو قرأ مرة في هذا المكان ومرة في موضع آخر ففي كل موضع صح الاقتداء لا يكره الوجوب لا يصح تكرار

متصل
في الصلاة
في الجمعة
في المسجد
في الطريق
في الصفوف
في المصنوع
في السراي
في سجدة التلاوة

قوم يصلون في الفجر خارج المسجد وفي الظهر وسط الصفوف فرجة لم يبق فيها احد مقدار فارقين او
خوض لكانت الصفوف متصلة حواله ذلك الموضع يجوز صلوة من كان وراء ذلك الموضع وهذا اذا كان
كبيراً بحيث لو وقعت في جانب نجاسة لا يتنجس الحجاب الاخر اما اذا كان صغيراً لا يمنع الاقتداء في الفتاوى ولو كان
بينه وبين الامام من لكان كبيراً يجري فيه السفن والروابي يمنع الاقتداء ولو كان صغيراً لا يجري لا يمنع الا
هو الخنازير رجل واحد يصح الاقتداء وفي الاثنى خلافاً لمرقة الطريق **في نية الاقتداء** رجل صلى
في خلف الامام وهو يظن انه خليفة فاقتدي به فاذا هو غير يجزيه ولم يوفى حين كبر الخليفة بر بده الخليفة
واقتدي بالخليفة لا يجزيه ولو قال في نية اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ صح الاقتداء وعلى القليل لا يصح
وقيل يصح في الوجهين رجل ادرك الامام في العشاء في القعدة فقال لكانت هذه القعدة الاولى اقتديت به في
الفريضة ولو كانت الاخير اقتديت به في التطوع لا يصح اقتداء في الفريضة وكذا الوجه بالامام ولم يذكر
الفريضة او التراجع فقال لكان العشاء اقتديت به ولو كان التراجع ما اقتديت به لا يصح الاقتداء سواء
في العشاء او في التراجع ولو قال لكان في العشاء اقتديت به ولو كان في التراجع اقتديت به فظهر انه في التراجع
صح الاقتداء في فوائده السلام وتوجاه الى الامام وهو في الصلوة فزعم انه في الظهر فقال شرعت في صلوة
هذا الامام واقتديت به فاذا هو العصر يجزيه العصر اذا لم يكن بصاحب لمز مثلاً اذا كان قال اقتديت به
في الظهر في لا يجوز رجل صلى خلف الامام ركعة ثم نوى ان يصلي بقية الصلوة وجاز او نوى ان يقرأ امانة
فيما بقي فصلى على تلك النية الا انه ركع بعد ركوع الامام وسجد بعد سجوده قال محمد بن صلوة تامة ولا يشبه
هذا لسان بعض المتقدمين وكذا الجابج حين كتبت محمد بن سراج وتواقتدي بالامام ولا يدبر انه مقبم او متسا
لا يصح اقتداء مصلي الظهر اذا قام الى الخامسة ساهياً بعد اقعدي على الرابع فاقتدي به انسان في الظهر
صح اقتدائه وموضعه في باب السهو وفي النوادر الصلوة في باب الاول رجلان يصليان في موضع فتوى كل واحد
منهما الاقتداء لصاحبه فصليا كذلك لم يجز لان كل واحد منهما نوى ان يكون تبعاً لشيخه وابتصل بصلوة
الاقتداء ما يكون ولا يكون الاقتداء في الوتر خارج رمضان يكون وتكرر القدوري تارة لا يكون واصلاً هذا
للمجاعة اذا كان على التداوي يكون في الاصل للصحة سبباً اما اذا صلوا جماعة بغير آذان واقامة في
ناحية المسجد لا يكون وقال شيخنا لكان سوي الامام ثلثة لا يكون بالاتفاق وفي الاربعة اختلفوا فيه
والاصح انه يكون وفي الفتاوى اذا كان يؤتم الناس وفي يوم صوم لا يكون وكذا لو كانت على ثمانية وقدمت
المسئلة في فصل ما يكون اذا فانت جماعة يصلي باهله في بيته فان صلى مع صبي يعقل ينال ثواب الجماعة
في التبريد وتوليد يكون له اهل يصلي وحداً بان واقامة لكن حكم المنقر في التوحيد والتسبيح في فتاوى
الفتاوى في وفي الفتاوى قوم اجتمعوا في بيت فيه اجر ومسا جرم الغيبة باذن المسافر ولو ام في بيت رجل
بغير اذنه يكون واكثر لو يكون الامام على الدكان والقوم على الارض او على العكس وقال الطحاوي هذا لا بأس
ففي حالة الغدير يوجد بقول الطحاوي وفي الاصل ولا فرق بين موضع الذراع فافوقه يكون وما دونه يكون
وفي الجامع الصغير هذا اذا كان الامام وحده فاما اذا كان بعض القوم معه فلا يكون ولا بأس بان يعقم في الطاهر
اذا طاق المسجد على القوم وبغير العذر لا يفعل وفي الجامع الصغير لا بأس بان يكون مقام الامام في المسجد
وجوده في الطاق ويكره لو يكون الامام في الطاهر وحده اذا ام الرجل النساء في مسجد جماعة ليس من رجل
لا بأس وفي غير المسجد البيوت ويكره الا لو يكون مع ذات رحم منه وتخرج الجوز الى العيد والجمعة

وهذا روي عن محمد
فان كان على الرجل
وعلى الجسد نصف
يجوز صلوة وكان
على الجسد مائة
كان

في الصلاة
في الجمعة
في المسجد
في الطريق
في الصفوف
في المصنوع
في السراي
في سجدة التلاوة

متصل

وفي الفجر والعشاء دون الظهر والعصر وعند ما يخرج الي جميع الصلوات هذا جواب لاصل وقال في
الفناء ولا يخرج الجاهل الي الجماعة ويصلي الغرات وحدها فتعذرنا باياما عند الثلاثة ولتصلوا بقيام
وركوع وجود جماعة اجزاءهم والاولا امامهم فيقوم وسطهم كما يقع بصر بعضهم على عورة فان تقدم جاز الا
اذا سمع جرس المنان فزاد في طول القراءة او الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة قال ابو يوسف في
ابا حنيفة قال كره له ذلك واخشي عليه امر عظيم وكذا زوي هشام عن محمد بن وهبان ابو مطيع لا بأس
بان ينتظر في الركوع ليدرك هذه الركعة وهو جاور وقيل هذا اذا لم يعرف الجاني وينتظر في الركعة او
يتبين فان كان يعرف الجاني بركه وهو مأويل جواب ابي حنيفة في معنى اراد به حق القوم لا يتقرب اليه
حتى لو اراد التقرب لكره اما اذا طول الامام القراءة لكي يدرك الناس الجماعة الاولى انه اذا كان يشق
على الناس لا يفعل واذا سلم الامام في الظهر او المغرب في العشاء كرهت له المكث قاعدا لكنه يقوم الي
المنطق ولا يتطوع في مكان الفريضة ولكن يخوف يئنه او يسرع او يتأخر ولشأنه يروح الي بيته يتطوع
فيه ولو كان مقتديا او يصلي وحده ولا مكث في مصلاه يدعو جاز وكذا ان قام الي المنطق في مكانه او
تقدم او تأخر او لم يخف يئنه او يسرع جاز وانكثل سواء في الصلوة انه لا يتطوع بعدها كالجمعة والعصر
المكث قاعدا في مكانه مستقبل القبلة والنبى عليه السلام يتي بدعة ثم بالخيار ليشاء فهدى ان شاء جاز في محرابه
طلوع الشمس وهو افضل مستقبل القوم بوجهه اذا لم يكن بخداية مسوقا فان كان يتحرك يئنه ويسرع والصف
والعشاء سواء هو الصحيح رجل يصلي وحده فجاء رجل واقفدي به بعد اخر الفاعحة او بعضها بقراء الفاعحة
ثانية ويجز وقد مررت المسئلة في فصل القراءة الكل في الاصل هذا الذي ذكرنا كله حال الامام واما حال القوم
في الاصل اذا كان الامام والقوم في المسجد احب اليه ان يقوموا في الصف اذا قال المؤذن حي على الفلاح عند
ولن كان الامام والمؤذن واحدا واقام في المسجد اجعلوا في القوم لا يقومون لم يفرغ الامام من قامة
كان خارج المسجد لا يقومون لم يدخل المسجد والا صح انه كلما جاز صفا قاموا ولتدخل قدامهم يقومون
كادوا الامام ثم هو بالخيار اذا انتهى الي قوله قد قامت الصلوة ليشاء انما هناك ليشاء انما شأنا وعلى
يوسف فيهما هناك متى يكبر الامام فالأصح انه يكبر حين ما فرغ المؤذن وقوله قد قامت الصلوة ثم ينظر ان كان
مع الامام واحدا قامه عينية ولو كان مع الامام رجلا ان يتقدم الامام في ظاهر الرواية فان قام وسطها جاز
الا فضل في تقدم ولو كان القوم كثيرا ليقام في بيته الصف وفي مبصرة الصف في وسطهم فقاموا و
تامة وعن محمد اذا دخل الرجل المسجد والناس في الصلوة فانه يميل الي الصف في الصف فان كان الطرفان
سواء يميل الي اليمين واذا كان الصف محتليا ولم يجد فرجة يصير الي اليسار فدخل رجل فدخل اصطفاه جاز
الامام ولا يعمل فيكبر وحده فان لم يدخل وخاف فحشا لركعة يكبر بخدا الامام فان كان مع الامام واحد يقوم
من بين الامام ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية فان قام خلف الامام او عيسا يكون مسيئا فان كان الامام
من المقتدي على تقي رأس المقتدي قدام الامام يجوز له ان يكون قيامه بخدا الامام لو مشاخره فله ان يقبل وكذا الامام
اذا اقتدت بزوجه وقامت خلفه لكن رأس المرأة يقع قبل الامام في الجوز جاز والعبر للقدم فان صلى
خلف الصفوف منفردا مختارا من غير ضو وراه يجوز ويكره ويتبع في الجوز من الصف في الجوز او في الصف
اولا ثم يكبر ولو كثر خلف الصفوف واداء في الصف ولو كان مع آخر ثم ظهر انه محدث فهو منفرد قال
الفتية ابو القاسم جعفر هذا اذا كان في الصف فرجة فان لم يكن لا يكره ولا يجز احد اجزى آخر في الافتدار

هذا هو الذي عليه ابو القاسم جعفر

بالامام وفيما يفعل المقتدي وفي الجامع الصغير اذا صلى الرجل بعض المكتوبة في المسجد وحده ثم اقيمت ففي
ذولت الاربع كالظهر والعصر والعشاء كان صلى ركعة اضاف اليها ركعة اخرى ثم يسلم ثم يدخل في صلوة
الامام اما اذا اقيمت قبل المقتدي الركعة بالسجدة قطعا وكذا لو قام الي الثالثة ثم اقيمت فانه يعود الي المقتدي
ويسلم ويقرأ التشهد ثانيا وعن البعض كيف ما قرأ ولتقيد الثالثة بالسجدة انما ثم يدخل في صلوة الامام
بقية النفل في الظهر والعشاء وفي العصر لا يدخل في صلوة الامام ويخرج من السجدة وفي الفجر ان صلى ركعة
قطعا ولتقيد الثانية بالسجدة انما ولا يدخل في صلوة الامام وفي المغرب لصلي ركعة قطعا فان قعد
الثانية بالسجدة انما ولا يدخل في صلوة الامام وعن ابي يوسف انه يدخل ويشفع بالاربع فلو اقتدى
المستقل يصلي المغرب لم يقرأ الامام في الثالثة لئلا المقتدي يجوز صلوة ولو لم يقرأ كذلك تتبع الامام
كذا نقل عن الشيخ الامام الاستاذ خالي توفى فلو قام الامام الي الركعة على طريقتها الثالثة فابعه المقتدي في
الرابعة نفسه صلوة المقتدي فعد الامام على رأس الثالثة او لم يقعد هو المختار ولو صار صلوة الامام
نفلا عندهما لكن كانت فرضا ثم يتقيد من الغرض الي النفل فصار كأنه صلى صلوتين تحرمتين فيصلي المقتدي
مصليا صلوة واحدة بامام من غير عنده الحد فلا يجوز ولو شرع في النفل ثم اقيمت المختار انه لا
يقيد الركعة بالسجدة اولا يقيد بجلا الغرض ويخففها ولو شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت وقيل
ركعة او ركعتين قال القاضي ابو علي النسفي روى كنت في صلاة فقامت زمانا انه يتم الاربع حتى وجدت رواية
مرابحة حنيفة روى انه يسلم عزاس الركعتين ويدخل مع الامام ولا يكبره قضاء شي عندهما وعن ابي يوسف
روى بركة قضاء الركعتين والصلوة في الاول انه يتمها ويخففها ولو شرع في المندرج او القضاء الغوايت
ثم اقيمت لا يقطع كأنه صلى ركعة من الظهر مع الامام فانه لم يصل الظهر بجماعة وهذا الرجل
احرز فضل الجماعة عندهما لا يسجل وعند محمد كذلك ونما هذا في الامان باق في فصل الطاعة ويكره التطوع
في الثاني في المكتوبة نوع منه فيما يتابع الامام في الصلوة وفيما لا يتابع اذا رفع المقتدي رأسه من
الركوع او الجوز قبل الامام يتبع في الجوز ولا يصير ركوعين هكذا اجاب عن لا سلام الاوز جندري
ولو رفع الامام رأسه من الركوع قبل المقتدي سحان ربي العظيم ثلثا الصحيح انه يتابع الامام
اذا أدرك الامام في الركوع مستغلا بنسج الركوع ويترك الشاء وفي صلوة العيد لو أدرك
الامام في الركوع لا يترك التكبير بل اتي بها في الركوع ولو قام الي الثالثة ولم يتم المقتدي التشهد
بعد يتم التشهد ولتتم يتم وقام جان وفي القعدة الثانية اذا الامام وهو يتشهد يتم ولتتم يتم اجزاء
ولو سلم قبل ان يفرغ المقتدي من الصلوة او قبل ان يفرغ من الدعاء فانه يسلم مع الامام ولو تكلم الامام
قبل ان يفرغ المقتدي من التشهد فانه لا يتم التشهد يعني نفسه صلوة لانه يجوز ان يتي في حصة الصلوة
بعد سلام الامام اما بعد الحد فلا يتي في حصة الصلوة ولو فرغ الامام من التشهد وهو لم يفرغ
ليكن التشهد فانه يمكنه ان يقرأ التشهد فيها جاز لا تربي للامام لو كره قول النجاشي انه حتى كان
عجال لو قرأ التشهد امكنا ذلك جازت صلوة المقتدي اذا فرغ من التشهد في القعدة الاخيرة قبل السلام
ونذهب وذهب جان ولو سلم بعد ما قرأ الامام التشهد واخر الامام السلام اليه لطلعت الشمس فانه يصلي
الامام ولا تصد صلوة مستحب بالسلام المقتدي اذا فرغ من التشهد في القعدة الاخيرة قبل الامام واستغفر

ونذهب

يقطعها
مطلوبه في الاربع قبل الظهر
اقيمت

في المسجد

بالصلوات والدعوات فلو فرغ الإمام هو قد قرأ الدعوات لا يكبر المقتدي بتابع الإمام في القنوت
في الوتر وتوكل الإمام في الوتر قبل تسليح المقتدي من القنوت فانه يتابع الإمام وتوكل
ولم يقرأ المقتدي من القنوت شيئاً بخلاف قنوت الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف يفتت ثم
يركع ولو نسي القنوت حتى دفع رأسه من الركوع فانه لا يقنع جملة هذا في نظم الزندوقي راج قال في
اذا لم يفعلها الإمام لم يفعلها القوم أحد إذا لم يقنع الإمام وقد مر الثاني اذا ترك الإمام تكبير العبد
لا يكبر القوم أيضاً الثالث اذا لم يقعد الإمام في الثانية في ذوات الأربع والثالث لا يقعد هو أيضاً
الرابع اذا نسي آية السجدة ولم يسجد وذهب لا يسجد القوم الخامس اذا نسي الإمام ولم يسجد لا يسجد
القوم واللاحق لا يقعد على الثانية لانه يقعد الإمام في أربعة مواضع اذا فعله الإمام لا يتابعه القوم
منه لو زاد الإمام في صلوة سجدة لا يتابعه المقتدي ولو زاد في تكبيرات العبد يتابعه ما لم يخرج
من اقاويل الصحابة فان خرج من اقاويل الصحابة وسع التكبير الإمام لا يتابعه ومنها لو كثر في
صلوة الختان خمسة لا يتابعه المقتدي ومنها اذا قعد على الرابعة وقام الى الخامسة لم يتابعه
المقتدي فان لم يقعد الخامسة بالسجدة وعاد وسلم المقتدي معه ولتقيد الخامسة بالسجدة سلم
ولم يقعد الإمام على الرابعة وقام الى الخامسة ساهياً وشهد المقتدي وسلم ثم قيد الإمام الختان
بالسجدة فسدت صلواتهم وتسعة اشياء اذا لم يفعلها الإمام يفعلها القوم أحد اذا لم يرفع الإمام
عند تكبيره الا فتاح يرفع القوم واذا لم يركع الإمام فالمقتدي يركع في الفاتحة ولو كان في
السجدة كذلك عند اي يوسف خلا فاحمد ومنها انه اذا ركع الإمام ولم يكبر ولم يسجد في الركوع اولم يقعد
جميع السجدة اولم يكبر عند الاخطاء اولم يقرأ التشهد بقولها القوم ولو لم يسلم الإمام سلم القوم
التاسع اذا نسي الإمام التكبير في التشريق وذهب بعد السلام كثر القوم
الخامس الصغير الإمام اذا قرأ آية التبرع بك الزهبي سكت المقتدي وكذا في خطبة يوم الجمعة وكذا في
على النبوة سكت القوم وهذا اذا كان بقرب من الإمام فان كان بعيداً اختلف المشايخ في الاحوط
السكوت وفي الاصل اذا من المصلي بالله فيها ذكر الجنة فوقف عندها وسأل الله او مر بها فيها
ذكر النار فوقف عندها وتعوذ بالله من النار لانه منفرد في وان كان اماماً كرهت ذكره في
الفرض لانه وحده يكون أيضاً عندنا المقتدي اذا أتى بالركوع والسجود قبل الإمام هذه المسئلة على
خمس اوجه اما ان أتى بالركوع والسجود قبل الإمام وبعد الإمام اذا أتى بالركوع مع الإمام وسجد قبله
او أتى بالركوع قبل الإمام وسجد مع الإمام او أتى بالركوع والسجود قبل الإمام ثم يدركه الإمام في آخر
الركعة كلها فان أتى بالركوع والسجود قبل الإمام في الركعة كلها يجب عليه ان يصلي ركعة بغزاة
ويتم صلوة واما اذا ركع مع الإمام وسجد قبله بغيره فقام ركعتين واما اذا ركع قبل الإمام وسجد
بغيره فقام ركعة بغزاة وان ركع بعد الإمام وسجد بعده جازت صلوة اذا ادرك الإمام
في القيام وتكبر مع الإمام ولم يقعد لم يسجد مع الإمام حتى قام الإمام الى الثانية وركع المقتدي ثانياً يسجد
اربع سجدة للركعتين جميعاً كانت السجدة الاولى للركعة الاولى ويسجد الركعة الثانية كلها ومن اراد ان يسجد
ينظر في الخلة المقتدي اذا دفع رأسه من السجدة قبل الإمام واطال الإمام السجدة فظن المقتدي ان الإمام
السجدة الثانية فسجد ثانياً والإمام في السجدة الاولى ان نوى متابعة الإمام او نوى السجدة

اذا غلظ

المقتدي

فيها

فيها الإمام او نوى السجدة الاولى جاز ولن يركع السجدة الثانية وكان الإمام في الاولى فرقع الإمام رأسه
عن السجدة وان خط السجدة الثانية فقبل لم يضع الإمام جبهة على الارض للسجدة الثانية رفع المقتدي
رأسه من السجدة الثانية لا يجوز سجدة المقتدي وكان عليه عادة تلك السجدة وتوكل بعد نفسه صلواته وان
يتصل بمسائل الاقضية مسائل المسئلة اذا اقتدي بالآخر قد ذكرنا في الفصل المتقدم انه لا يجب
وتفسد صلوة المقتدي دون الإمام وسواء قرأ او لم يقرأ لا يركع احدهما ان يكتم سبق ينظر اليه صاحبه
وقضى مقدار ما قضى صاحبه ولم يقعد به بخلافه مسافر اقتدي بالإمام بعد ما صلى ثلث ركعات
عليه سهو وسجد للسهو وتابع المقتدي ثم قام وقضى ما سبق به يجوز صلوة رجل صلى وحده فجاءه
واقعدوا به بعد ما صلى الرجل ركعة او ركعتين ثم أحدث الإمام فاختلف واحد القوم ولا يدرك الإمام
الثاني لانه الامام الاول كم صلى ولم يركع عليه ولا يعرف القوم ايضاً وقد خرج للإمام من المجد ينظر لكان الإمام
وهو قائم فان الثاني يصلي ركعة ويقعد قدر التشهد ثم يقوم ويتم صلوة نفسه ولا يتابعه القوم في ذلك ولكن
بصلية القوم الى ان يفرغ الإمام الثالث من صلوة فاذا فرغ قام القوم فيصليون صلواتهم وصداً ولو اقتدي رجل
بالإمام في ذوات الأربع فاحد الإمام وقدم هذا الرجل والمقتدي لا يدري انه كم صلى الإمام ولم يركع عليه
فان المقتدي يصلي اربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطاً اذا طلع الإمام تسليماً تسليماً تسليماً تسليماً
المسبوق في ذلك ثم علم ان الإمام لم يكن عليه تسوية روايتان اختلف المشايخ في لهما في الاختلاف الروايتين في
اشي مما تعلق بالمسبوق فسد وقال الإمام ابو حفص الكبير لا تقصد والتسوية بعده في واقعاته في
لم يعلم ليس عليه سهو ولم تفسد صلوة المسبوق عندهم جميعاً الإمام اذا أحدث في ذوات الأربع سجد تسليماً
بركعتين فان المسبوق يصلي ركعتين ويقعد حتى يتم صلوة ثم يتنفل بقضاء ما سبق به فلو صلى ركعتين و
لم يقعد بفسد صلوة كالمقتدي المقيم بالمسافر فحدث المسافر واختلف المقيم فضلى المقيم ركعتين
لم يقعد بفسد صلوة وصلوة القوم كذا هذا ولو تذكر الخليفة انه لم يصل الفجر فسدت صلوة الإمام الاول
واثنان والقوم ولو لم تذكر الخليفة لكن تذكر الإمام الذي أحدث فانه بعد ما خرج من المسجد تفسد صلوة عامة
ولو تذكر فاية قبل ان يخرج من المسجد فسدت صلوة وصلوة الخليفة والقوم جميعاً الإمام اذا قام الى الخامسة وتسليماً
المسبوق لكان الإمام تعد على الرابعة تفسد صلوة المسبوق ولن يركع بعد لا تقيد حتى يقيد الخامسة تسليماً
فان قيدت فسدت صلوة الكل مسافر صلى ركعة فجاء مسافر واقتدي به فاحد واختلف وذهب الإمام للقول
فنوي الاقامة والإمام نوي الاقامة ايضاً ثم جاء الاول كيف يفعل قال الإمام ابو بكر محمد بن الفضل بن يقين
بأنه اذا صلى الثانية تقعد قدر التشهد ويختلف مسافر من القوم ادرك اول الصلوة حتى
بالقوم ثم يقوم الثاني فيصلي ثلاث ركعات والاول يصلي ركعتين بعد سلام الإمام الثاني ولا يتغير فرض الفجر
بنية الثانية الاقامة المسبوق افا بدأ بقضاء ما فاته يكبر ولا تفسد صلوة المسبوق اذا قعد مع الإمام الصحيح
يترسل في التشهد حتى يفرغ من التشهد عند سلام الإمام المسبوق اذا ادرك الإمام في القراءة في الركعة
التي يجهر فيها لا يأتي بالشاء فاذا قام الى قضاء ما سبق به يأتي بالشاء ويتعوذ للقرأة وعند اي يوقف
يتعوذ عند الدخول في الصلوة وعند القراءة ايضاً وهذا استحباب اما كونه سنة فقد مر في فصل
الادب ثم في الشاء سواء كان قريبا من الإمام او بعيداً ولا يسمع بصيرة في صلوة الجهر بسكوت وفي صلوة
المخافتة يأتي بالشاء لانه كما قالوا واما حكم القراءة لانه كان مسبوقة بركعة او ركعتين فالقراءة فيما يقضي من

عليه حتى لو ترك القراءة في ركعة تفسد صلواته ولو كان سبوقاً بثلاث ركعات أو أربع ركعات فالقراءة فرض في
الركعتين الأولىين والمسبوق فيما يقضي بقضاي أول صلواته في حق القراءة وآخر صلواته في حق التشهد حتى لو
أدرك مع الإمام ركعتين من المغرب ثم قام إلى قضاياه بعد تسليم الإمام فإنه يصلي ركعتين ويقرا في كل ركعة
بالتفاتة والسورة ولو ترك القراءة في أحدهما تفسد صلواته وعليه لنقض ركعة ويشهد ثم أخرجه ويشهد
لأنه يقضي آخر صلواته في حق التشهد ولو أدرك ركعة مع الإمام من صلوات الظهر أو العصر أو العشاء وقام إلى
القضاء فعليه لنقض ركعة ويقرا فيها بالتفاتة وسورة ويشهد في الثالثة بالخيار والقراءة أفضل
لو أدرك ركعتين منها يقضي ركعتين ويقرا فيهما ويشهد ولو ترك القراءة فيهما أوجب أحدهما فسدت صلواته
لا أن ما يقضي أول صلواته في حق القراءة ولو كان الإمام ترك القراءة في الأولىين وقرا في الأخرتين قضاءً عن الأولىين
فأدرك هذا المسبوق الإمام في الأخرتين فالقراءة فيها يقضي فرض عليه وفي الأولىين والتا بغيره في القنوت يأتي
في فصل السهو في مسائل الشك وهذا كله بناء على المسبوق فيما يقضي كالغرد والآحق كالتفصيل بالإمام
فلذا لا حرج على الآحق ويقترض على المسبوق والآحق الذي اقتدي بالإمام في أول الصلوة ثم عجز
عن الأخرتين بأفعال الصلوة حدث أو نوم أو لما أنه من الطائفة الأولى في صلوة الخوف أو بقي قائماً لأجل
الازدحام ولم يقدر على الركوع والتسجود ولا يجزئ عليه السهو في المسبوق بحال الإمام إذا حدث ففقد
سبوقاً لا ينبغي له لنقضه ولو قدّمه لا ينبغي له لنقضه ولكن يقدم غيره ولا نقض مع هذا ينبغي له أن يتم
صلواته الإمام الأول فإذا قصد قدر التشهد يتأخر ويقدم رجل أدرك أول الصلوة فيسلم بهم ثم يقول هو الإمام
قضاءً بحسب به ولو لم يتأخر لكنه لما قصد قدر التشهد فحكم في نفسه أو أحث متعدياً أو تكلم أو شرب أو أكل
فسدت صلواته ونقض صلواته القوم أما الأول لنقض الإمام التمام في الصلوة وقضاي عليه وخرج مع القوم
تامة ولم يدرك ولم يفرغ عما عليه فيه رواية في رواية أبي حفص الكبرى لا تفسد إذا صححت فقرة بعد قصد
قوله التشهد أو أحث عمداً وخطئه لاحق وسبوق الإمام أو تكلم أو قام وذهبت صلوة الكل ولحقه
القبضه والحديث فصله ومن كان مثله تامة وصلواته المسبوقين فاسد وعندهما تامة يقوم ويقضي عليه
ولما الآحق للإمام في صلواته فصلونه تامة ولما يدرك فقرة رواية من طاعة ولو كان الإمام
أحث وخطئه قوم كلهم سبوقون ينظرون ليقضي على الإمام ما ينبغي من الصلوة بخلاف واحد من سبوقين فإذا
تقدم المسبوق يتم صلواته الإمام ثم يقوم إلى قضاء ما سبق به من غير تسليم وكذا القوم يقومون ويصلون
غير يسلموا ويمتوا صلواتهم ولنسب على الإمام شيء فلاهم لنقوموا ويصلوا وقد أمان من غير أن يسلموا ويمتوا
صلواتهم رجل سبق بركعة في صلوة هي من ذوات الأربع ونام خلف الإمام في الثالث ألب ثم انبته يأتي عليه
في حال نومه لا يقرأ فيها ثم يقعد متابعة لإمامه ثم يقوم ويصلي ركعة براءة ويقعد ويتم صلواته ولو نام في
ركعة وشك في ركعة أنه هل أدركها مع الإمام فحكم الركعة أنه نام فيها والركعة التي سبق بها قد ذكرنا وأما
التي شك فيها يأتي في آخر الصلوة ويسجد للسجدة الرابعة ولو اقتدي بالإمام في صلوة هي ذوات الأربع
في القعد ونام ولا يدركها القعد الأول أم الأخير يصلي أربعاً ويقعد على رأس الركعتين ولو لم يقرأ في
الأوليين وقرا في الآخرين حاز ولو علم أنها القعد الأول لكن يدرك أنه هل صلى هاتين الركعتين ثم نام في
في القعد الأول ولم يصلي الركعتين يصلي أربع ركعات ويقعد على رأس الركعتين ولو لم يقعد على رأس الركعتين
تفسد صلواته المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق به ولكن لم يقعد ركعة بالسجدة حتى تذكر الإمام أنه ترك

سجدتين من صلواته بحد للإمام سجدتين ويصلي ركعة كما هو عليه على ما يأتي في السجودات
ماذا يصنع المسبوق قال عليه في السجودين ولا يتابعه في الركعة لكن ينتظر حتى يفرغ الإمام
بما عليه ويشهد ثم يصلي ركعة ثم المسبوق إذا يقوم إلى قضاء ما سبق به إذا علم بفرغ الإمام ولا
يقوم بعد تسليم تسليمه أو كليهما بل ينتظر فراغ الإمام ثم يقوم وأما يقوم قبل فراغ الإمام إذا قصد
الإمام قدر التشهد في مواضع منها الماسح على الخفين إذا أخرج وقت المسح والسجادة وصاحب الحج
السائل إذا خاف خروج وقت الصلوة والمسبوق في الجمعة إذا خاف خروج وقتها والمسبوق في العيدين
فإذا كان على الإمام سجدة سهو يجوز له أن لا يتابعوا الإمام في السهو ومصلّي الفجر إذا خاف طلوع الشمس منها
إذا خاف لم ينتدرك الحد ولا يتابع الإمام في السهو في هذه المواضع وإذا كانت صلواته لا يفسد بخروج
الوقت يتابع الإمام في السهو ومنها لو خاف المسبوق أنه لو انتظر سلام الإمام لم يكن الناس بين يديه ثم يقوم
إلى قضاء ما سبق ولا ينتظر سلام الإمام إذا قصد قدر التشهد الكل في نسخة القاضي الإمام وفي الأصل ولو قام
المسبوق إلى قضاء ما سبق بعد فراغه من التشهد قبل السلام جاز ولو قام قبل التشهد قدر
التشهد ولم يحز في التواضع لنظام قبل فراغه من التشهد كقوله بعد فراغه من التشهد قدر ما يجوز به صلواته
والأفلا وهذا إذا كان مسبوقاً بركعة أو ركعتين فإن كان مسبوقاً بثلاث ركعات فإن لم يركع حتى فرغ
الإمام من التشهد ووجد القيام منه بعد تشهد الإمام ولم يوجد القراءة ثم ركع جاز ولا يقيد
بقية قبل فراغه من التشهد فلو فرغ المسبوق قبل سلام الإمام وتابع الإمام في السلام نقل عن الشيخ
الإمام الأستاذ أنه تفسد صلواته وقيل لا تفسد وبه يغني لأنه كان هذا مفسداً لكن المفسد بعد
فرغ من الصلوة لا يضر كالحديث العمد والقبلة في هذه الحالة المسبوق إذا سلم مع الإمام فهو كالمسبوق
عمداً يمنع البناء **الفصل السادس عشر في السهو والصلوة** وفي شرح الطحاوي رحمه الله إذا صلى
ولم يدرك أظلاماً صلى أم أربعاً إن كان ذلك أول ما يقع له فإنه يستقبل الصلوة بغيره أو لم يقع له
عمر عليه أكثر الشاي وقال الإمام رحمه الله يمكن في كل عادة له ومن وقع ذلك غير مرة عجزاً وأخذ بأمر الله
قلبه فإن وقع تحريمه على أنه صلى ركعة أضاف إليها أخرى لتكون الصلوة ذات ركعتين ثم يقعد
ويسجد سهواً ولنسب على أنه صلى ركعتين يقعد ويسلم ويسجد سهواً ولنسب يقع تحريمه على شيء يأخذ
بالأقل في صلواته الفجر يجعل كأنه صلى ركعة فيقعد ثم يصلي ركعة أخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد سهواً
ويقعد ويسلم ولنسب وقع في ذوات الأربع شك أنها الأولى أم الثانية عمل التحريم فإن لم يقع تحريمه على شيء
على الأقل فيجعلها الأولى ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ولو شك
أنها الثانية أو الثالثة عمل بالتحريم فإن لم يقع تحريمه على شيء يتم تلك الركعة ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى
يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ولو شك في صلوة الفجر وهو في القيام أنها الثانية أو الأولى لا يتم
ركعة بل يقعد قدر التشهد ويرفض القيام فيصلي ركعتين ويقرا في كل ركعة بطائفة الكتاب وسورة ثم يشهد
ثم يسجد سجدتين السهو وإن شك هو ساجد في أنها الركعة الأولى أم الثانية لا تها لتلك كانت الأولى لزمه
المصنعي فيها وتلك كانت الثانية لا يلمزمه تكميلها وإذا رفع رأسه من السجدة يقعد قدر التشهد ثم يقوم فيصلي
ركعة ولو شك في صلوة الفجر في سجدة أنه صلى ركعتين أو ثلاثاً كان في السجدة الأولى أمكنه إصلاح صلواته
لأنه لو كان صلى ركعتين كان عليه أن يمام هذه الركعة لأنها ثالثة فحوز ولو كانت ثالثة من وجه لا تفسد

٢ إذا طلق أنه عليه
تسليم مع الإمام

الحاشية
سنة ١٠٠٠

صلوته عند سجدة لانه لما تذكر في السجدة الاولى ارفعك تلك السجدة وصارت كأنها لم تكن كالسجدة
الحديث في السجدة الاولى من الركعة ولما كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلوة ولو لم يكن
انها ثابته أم ثابته عمل بالتحري فان لم يقع تحريمها ثابته مضي على صلوة ولو وقع تحريمها ثابته الله
يخبر في القعدة وقع تحريمه انه لم يقع على رأس الركعتين فسدت صلوة ولو لم يقع تحريمه على شيء فسدت
صلوة ايضا وكذا في ذوات الأربع اذا شك انها الرابعة او الخامسة ولو شك انها ثالثة أو ثامنة
صلى ذكرنا في الخبر فيعود الى القعدة ثم يصلي ركعة أخرى ويشهد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويتعدى
للسهولة والوقر وهو قائم انها ثابته أو ثابته ثم تلك الركعة وبقيت فيها ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى
وبقيت فيها ايضا هو المختار المسبوق بركعتين في الوتر في رمضان اذا قنت مع الامام في الركعة الاخيرة قنًا
الى قضاء ما سبق به لا بقنت ثابته في الركعة الثانية وكذا العاقل الامام في الركعة الثالثة جعل كادرا
مع الامام والله تعالى يهدي في الفتاوى وهكذا اختار الفرق بينهما فقال في المبني بقنت ثابته وفي السجدة
بقنت ثابته والشك في القنوت يأتي بعد هذا كله اذا شك في الصلوة انه صلى ثلثا أم اربعاً أم اذا شك
بعد السلام او قبل السلام لكن بعد اذ فرغ من تشهد يحكم بالمعز ولا يعتبر هذا الشك في الصلوة كالموقوف اذا
شك في سجدة او في ركعة من الركعة لا يعتبر الشك في الركعة كذا هذا المفردة والامام اذا صلى
فلما سلم اخبره رجل عدل انك صليت الظهر ثلث ركعات قالوا ان كان عند المصلي انه صلى اربع ركعات لا
الي قول الخبر ولو شك المصلي في الخبر انه صادقي او كاذب غرر به انه بعيد صلوة احتياطاً ولو شك
في قول رجلين عدلين بعيد صلوة ولو لم يكن الخبر عدلاً لا يقبل قوله ولو وقع الاختلاف بين القوم في اتمام
القوم صليت ثلاثاً وقال الامام صليت اربعاً لم يكن الامام على اليقين لا يعيد الصلوة بقوله ولو اختلف
القوم فقال بعضهم صلي ثلاثاً وقال بعضهم صلي اربعاً والامام مع احد الفريقين يؤخذ بقول الامام ولو كان
واحد فان اعاد الامام الصلوة واعاد القوم معه مقتدين به صح اقتداؤهم به لانه ان كان الامام صلياً
يكون هذا اقتداء المتأمل بالمتأمل ولو كان كاذباً يكون اقتداء المفترض بالمفترض ولو استيقن واحد
القوم انه صلي ثلاثاً واستيقن احد انه صلي اربعاً والامام والقوم على الشك ليس على الامام والقوم شيء
وعلى المستيقن بالنقصان الاعادة ولو كان الامام مستيقناً صلي ثلاثاً كان عليه ان يعيد بالقوم ولا اعادة
على الذي يتيقن التمام ولو استيقن احد القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوا
احتياطاً فان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان واحداً بذلك ما يتصل به السائل
رجل صلى الظهر ثم تذكر انه ترك من صلواته فرضاً واحداً قالوا بسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم يصلي
ركعة سجدة ثم يقعد ثم يسجد سجدة واحداً ثم يركع الركعة فلا بد من الركعة مع السجدة ولو كانت السجدة
قعد سجدة هذا اذا علم انه فعل من افعال الصلوة فان ترك ركعة فسد صلوة لاحتمال انه صلى ركعة
بقراءة وثلاث ركعات بقراءة ولو صلى صلوة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا بد من
انه صلى ركعاتها قالوا يعيد صلوة الخبر والوتر لا يقرأ فيها فترك القراءة في ركعة واحدة ولو تذكر انه
ترك القراءة في اربع ركعات بعيد الظهر والعصر والعشاء ولا يعيد الخبر والمغرب والوتر يصلي العصر اذا تذكر
انه ترك سجدة ولا بد من انه تركها من صلوة الظهر او من العصر الذي هو فيها فانه يخرج فان لم يقع
على شيء يتم العصر بسجدة واحدة لاحتمال انها تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياطاً ثم يعيد العصر

فان لم يعيد

فان لم يعيد فلا شيء عليه مصلي الظهر اذا صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية في العصر ثم شك
في الثالثة انه في التطوع ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك شيء رجل صلى ركعتين
ثم شك انه مقيم او مسافر فسلم في حاله الشك ثم علم انه مقيم بعيد صلوة المقيم لان هذا سلام عدا
ولو توهم انه يكبر تكبيرة الافتتاح ثم يتيقن انه كان كبر جازله المضي ولا يردى ركناً ولو شك هل كبر لا
ام لا وهل احدث ام لا وهل اصابته نجاسة ثوبه ام لا وهل مسح رأسه ام لا ان كان ذلك اول تميم
استقبل ولم تكن يقع له مراراً جازله المضي ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب ولو شك في هذا التكبير الافتتاح
او تكبير القنوت لا يصبر شاكاً قبل الكل في نسخة القاضي الامام رحمه جنس آخر في المقدمة وفي الا
سهولاً ما يوجب سجود السهو عليه وعلى خلفه ولما سهوا مقتدي فلا يوجب عليه وعلى غيره ولو سجد في سجود السهو
عمل بالتحري ولا يجزئ عليه سجود السهو ولو سجد في صلوة مراراً يكفيه سجدة واحدة ولو سجد في صلوة انه ظهر
ام العصر ام العشاء او سجد في غير ذلك فكذلك تفكر قدما بوضوئيه ركن من ركعات الصلوة كالدركوع او السجود
يجب عليه سجود السهو ولو كان قليلاً ولو شك في صلوة صلواتها قبل ذلك تفكر في ذلك هو في حال لم يكن عليه
سجود السهو ولو كان تفكر ولو سبقه الخ في الصلوة فعاد الى الوضوء ثم شك قبل الرجوع الى الصلوة
انه صلى ثلثاً أم اربعاً وشك ذلك ضوؤه ساعة ثم استيقن قائم ضوؤه فعليه السهو لانه في
حرمة الصلوة فكان الشك في حاله بمنزلة الشك في حاله الا انه ولو سلم وهو لا يريد سجود السهو لم يكن عليه
ذلك قطعاً حتى لو بدى له سجدة وهو في مجلسه ذلك قبل الرجوع وقبل ان يكلم فانه يسجد سجدة واحدة
تكملة او خرج من مسجد لا يأتي بها ويسجد السهو بعد السلام عندنا ولو سجد قبل السلام لا يجزئ عليه اعادتها بل لا
ثم يشهد ثابته بعد السجدين ويقرأ الشهادتين والصلوة والدعاء في اية قعدة يأتي بها قال محمد بن في القعدة
الاخيرة وعندنا في الاولى ثابته على السلام من عليه السهو بخبره من الصلوة عندهما موقوفاً لمراد الى سجود
السهو يثبت انه لم يكن خارجاً فكانت القعدة الاولى قعدة ختم وعند محمد لا يخرج اصلاً اذا كان لا يخرج
ينقض ولو دخل رجل في صلوة بعد السلام قبل سجود السهو لم يسجد السهو كان داخل في صلوة ولا يمكن ذلك
وعند محمد دخل مطلقاً ولو نوي الاقامة تحول فرضه الى الاربع ويؤخر سجدة السهو الى آخر صلوة وسواء
نوي الاقامة بعدا سجدة او سجدين ولما ثابته بعد السلام قبل السجدة لا يقع عندهما وسيأتي قاه في
فصل صلوة المسافر والقعدة بعد سجدة السهو ليست بفرض حتى لو سجد السهو فقام وذهب لم يقعد لم
تفسد صلوة واذا صلى ركعتين وسجد فيها فسد السهو بعد السلام ثم اراد ان يسجد عليها ركعتين لم يكن
ذلك خلا من المسافر افا نوى الاقامة بعد سجود السهو حيث تغير فرضه اربعاً ولو قعد آخر صلوة والشك
ثم شك في شيء من صلوة حتى يشغله عن التسليم ثم تذكر انه في الصلوة فسلم فعليه سجدة السهو ولو سجد
له بعد ما سلم تسليماً لا سهو عليه ويسجد السبوق مع الامام سجود السهو قبل الرجوع الى قضاؤه ما سبق به ولو سجد
مع الامام حتى قام الى قضاؤه ما سبق به ولم تشهد فيما يقضي بسجد السهو الامام في آخر صلوة احتياطاً ولو سجد فيها
يقضي كفاه سجدة واحدة في آخر صلوة والمقيم خلف المسافر اذا سلم الامام على رأس الركعتين لا يسلم المقيم
معه لكن يتابعه في سجود السهو كان على الامام سجود السهو ثم سجد ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى فيصلي
سجدة السهو كالمسبوق هذا كله رواية باب السهو في الاصل وذكر الكرخي انه لا يقرأ في اتمام صلوة سجدة
كاللاحق فعلياً في قول لا يجب عليه سجدة السهو ولا يسلم المسبوق مع الامام فان سلم مع الامام لم تكن اتم

هذا هو الوجه في السهو

مسألة

لما عليه من القضا فسدت صلوة وتكون ساهيا كذلك لا تفسد ويجزئ عليه سجود السهو لسلامه مع الامام سلم
بعد الامام وتسليم مع الامام او قبله لا يجزئ عليه السجود في شح الطحا وتوجد الامام للسهو لا يتابعه الا لاحق قبل
قضا ما عليه وعليه يقضي أولا بغير قراءة ثم يسجد للسهو في آخر صلوة بخلاف السجود واذا قام السجود
اي قضا ما سبق به بعد ما سلم الامام ثم تذكر الامام له عليه سجدي التسوي قبل السجود المسبوق ركعة سجدة
فعلية يسجد بركعة في كل سجدة الامام ثم اذا سلم الامام قام اليه قضا ما سبق به ولا يعيد بما فعل من
القيام والقراءة والركوع وتسلم بعد الامام ومضى على صلوة يجوز ويسجد للسهو بعد ما فرغ من القضا
استحسانا وتذكر الامام له عليه سجدة السهو بعد ما قضا المسبوق ركعة بالسجدة فانه لا يعود اليه الامام ولا يتابعه
في سجود السهو ولو تابعه فيه تفسد صلوة لزيادة ركعة في شح الطحا وتذكر الامام له عليه سجدة السهو
وعاد اليه قضاها لكان المسبوق لم يقيد ركعة بالسجدة فانه يرضى ذلك يتابع الامام واذا سلم الامام
المسبوق اليه قضا ما سبق به ولا يعيد بما رآه من قبل ولو لم يتابع الامام حتى قيد ركعة بالسجدة فسد
صلوة ولم تذكر الامام له عليه سجدة السهو بعد ما قضا المسبوق ركعة وعاد اليه الامام اليها ان تابعه
فسدت صلوة وتسجد يتابع فية روايتان في رواية كذا الصلوة تفسد وفي رواية الغلابة لا تفسد ولو
ترك الامام له عليه سجدة صليته وعاد اليها فانه يتابع المسبوق فان لم يتابعه فسدت صلوة وان
كان قيد ركعة بالسجدة تفسد صلوة في الروايات كلها عاد اوله يعيد والاصل اذا اقتدى في موضع
الانفراد المسبوق اذا تابع الامام في سجود السهو ثم يبين انه لم يكن عليه سجود السهو وقد ذكرنا هذا في فصل
الامامة في مسائل المسبوق وكذا المسبوقان واللاحقان اذا اقتدى احدهما بالآخر وقد ذكرنا هناك
جسدا آخر في القراءة والاذكار وفي نسخة الفقه الامام افتتح الصلوة ثم شك في تكبير الافتتاح فاعاد التكبير
والقراءة انه قد كثر فصلوه جازنه وعليه سجود السهو وكذا لو شك في الركوع ايعده ويعيد الركوع وانما
يجب طال تفكره حتى شغله عن ركوع او سجدة وفي النوادر ولو احدث فذهبت وضوءا وشك في الطهر
في شيء من صلوة لظال ذلك عليه السهو وتوجهر فيما يخاف فيه وهو الامام عليه السهو قبل ذلك لو كثر
وكذا خاف فيما يجهر قبل ذلك او كثر عليه السهو ففعل ساهيا في ظاهر الرواية اعتمادا على رواية الامام
رواية التراب ولا سهو على التفرغ في شيء من ذلك لو جهر في الاخرين منه السهو وكذا لو قرأ السورة جهرا ولو
ترك الفاتحة في الاولين او في احدهما وترك السجدة في الاولين او في احدهما او قرأ الفاتحة ثم الفاتحة
ثم السورة عليه السهو او لو قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لا سهو عليه وقيل بانه يلزم ولو فعل هذا
في الاخرين يعني كثر الفاتحة لا سهو عليه ولو قرأ الفاتحة آخره او قرأ اكثرها ثم عاده ساهيا
لا سهو عليه يعني في الاولى ولو لم يقرأ الفاتحة في الشئ الا لا سهو عليه في ظاهر الرواية وكذا لو قرأ الفاتحة
مع السورة او قرأ السورة دون الفاتحة في الاخرين لا سهو عليه ايضا وترك السورة في الاولين قضا
قضا وعليه السهو في غيرها في الاخرين او لم يقرأ وتر فرأى قال ابو حنيفة ربح سجدة السهو ولا يجزئ بالفاتحة
وفي الجامع الصغير لو قرأ في الاولين سورة ولا يقرأ الفاتحة لم يعد في الاخرين ولو ترك الفاتحة مع
في الاولين يقضيها في الاخرين فاذا صارت الاوليان كالآخرين صارت الاخران كالاوليين وكما
يما في صلوة الجهر انما هي الفاتحة في الركعة الاولى او الثانية فقرأ السورة فلما قرأ بعض السورة تذكر
بعده بقرأ الفاتحة ثم السورة ويجزئ عليه سجود السهو وكذا لو قرأ حرفا من السورة قبل الفاتحة ساهيا

تذكر

في الاولين
او في احدهما

يلزم

يلزم السهو وكذا لو تذكر هذا الفراغ من السورة وكذا لو تذكر في الركوع ولو ترك صلوة التلبيل ساهيا
فقضا ما في النهار ولم يجز فيها وخاف ساهيا عليه السهو ينبغي ان يجزئ ولو لم يقرأ في صلوة النهار
يجازت ولا يجزئ فان جهرت ساهيا عليه ولو لم يقرأ في التطوع خافت عما قد اسأ وتكون ساهيا
فعليه السهو ولو جهرت فيما خافت او خافت فيما يجزئ فتذكر في بعض الفاتحة بعيد الفاتحة جهرا
ان كان في صلوة الجهر كئلا يؤدي اليه الجمع بين الجهتين والفاضة في ركعة واحدة كذا في المصدر المأخوذ
بمنه الآية مع المصلي اذا قرأ اكثر الفاتحة ونسي بعضها لا سهو عليه ولو نسي الاكثر عليه السهو اما
او منفردا ولو قرأ الفاتحة ونسي السورة في الركعة الاولى او في الثانية سهوا فتذكر ذلك في الركوع
او بعد ما رجع رأسه من الركوع قبل السجدة فانه يعود ويقرأ السورة ويكرع ويسجد للسهو ولو تذكر في
الركوع انه لم يقف فيه روايتان في رواية يعود ويقف ولا يعيد الركوع وعليه السهو عاد اوله يعيد
فتنت او لم يقف وتقرأ في الثالثة القنوت ونسي القراءة حتى ركع او قرأ الفاتحة ونسي السورة حتى
ركع فتذكر في ركوعه فانه يصيب قايما للقراءة لتقص ركوعه فاذا لم يعد بعد الركوع تفسد صلوة
وقال بعضهم لا يقض رادبه انه عاد اليه القيام ليقرا فلم يقرأ حتى فر ساجدا وقال بعضهم هذا بناء على
مصلحة الظاهر يوم الجمعة في بيته حيث يرتفع ظهره بالسجدة في الجمعة من غير ان يؤدي الجمعة عند ابي حنيفة
تج وقال اسمعيل الناهد لا يرتفع قال رضي الله عنه رأت في النوادر محمد بن ابي حنيفة في الركوع والسجدة مع
الفاتحة ويكرع ثم اراد ان يسجد في القراءة فقرأ لا يرتفع في النوادر في السهو ولو كثر ثانيا المعبر الركوع الاول
في رواية باب الحد وفي رواية باب السهو المعبر الركوع الثاني في الفتاوى ولو قرأ الفاتحة او الآية من القرآن في
الفصل الاول في الركوع او في السجدة او في التشهد في الركوع او في السجود عليه السهو ولو قرأ التشهد في القيام
قبل الشروع في القراءة عامدا او ساهيا لا سهو عليه ولو قرأ القرآن في الفعدة اما جالس او قائما لم يفرغ من التشهد اذا
فرغ فلا يجزئ له ان اراد ان يقرأ سورة فاجتهد فقرأ فيها لم يكن عليه السهو وكذا اذا قرأ سورة فاجتهد فقرأ غيرها
وسواء كان اما او منفردا وكذا اذا اراد ان يقرأ سورة بعد السورة فقرأها فقرأ سورة قبلها لا يلزم السهو فيها
النسي اذا زاد في الفعدة الاولى على التشهد لكان عامدا يكرع وساهيا اختلف المجاز في فيه فقال بعضهم يلزم
اذا قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد والخيار ان يلزم السهو قال الله صل على محمد ولو قعد في الثانية فذكر التشهد في
قراءة التشهد ثم تذكر فقرأ فيها قد روايتان في رواية لا سهو عليه اذا ترك الفعدة الاولى وقرأ في الرابع او
الثالث وفي رواية يلزم السهو ولو ترك في التطوع لا تفسد صلوة ويكرع السهو ابي حنيفة وروى يوسف بن بكرار
التشهد في الفعدة الاولى بوجوب سجود السهو في الفعدة الاخيرة لا وفي شرح الطحاوي لم يفصل بين الفعدة الاولى والثانية
وقال لا يجزئ السهو في نسخة الفاتحة الا لم يترك بعض القراءة التشهد ساهيا عليه السهو ولو نسي قراءة التشهد حتى سلم ساهيا
فانه يقرأ التشهد ويسجد للسهو ونسي التشهد في آخر الصلوة فلم يذكر فاشتغل بقرأة التشهد فلما فر بعض
سلم قبل اتمام التشهد فسد صلوة عند ابي يوسف لان يعود ارتفعت الفعدة وعند محمد لا تفسد عليه السهو
ونظير هذا ما ذكرنا من عاد من الركوع اليه القيام بقرأة السورة فلم يقرأ ولم يعد الركوع هل تفسد صلوة
اختلف الشايخ فيه وفي الاصل ولا يجزئ عليه سجود يترك رفع اليدين في تكبير الافتتاح ولا يترك ثناء الافتتاح ولا
التعوذ والتأمين ولا يترك التسمية في الركعة الاولى ولا يترك سمع الله مجيبا وينبأ لك الحمد ولا يترك تكبير الركوع
والسجود ولا يترك سبحا الركوع والسجود ولا يترك رفع اليدين في تكبير العيدين جنس آخر في الافعال وفي الاصل

سأله

مطلب تكرار التشهد في الفعدة الاولى والثانية
في الفعدة الاخيرة لا

اذا قعد فيما يقام او قام فيما يجلس فيه وهو امام او منفرده بقرآن او بالقيام اذا سيم قائما او كان الى
 القيام اقرب فانه لا يعود الى القعود ولو لم يكن كذلك قعد ولا سهو عليه وفي رواية اذا قام على كعبته لينهض
 بقعوده عليه سجد سهو بسنن في القعود الاولى والثانية والثالثة والاعتماد وكذا رفع اليدين عن الارض
 وكعبته على الارض ولم يرفعها لا سهو عليه كذا روى عن ابي يوسف في الاجتهاد عليه السهو وسنن في ذلك القعود
 الاولى ولا خبر ولو زاد في صلوة ركوعا وسجدة لم تفسد صلوة ويكره السهو ولو انفتح الظهر فظن انه
 في العصر فصلى ركعة او اكثر ثم تذكر انه كان في الظهر لا سهو عليه رجل صلى الظهر خمس ركعات ولم يقعد على
 رأس الركعة قدر التشهد لتفقد الخامسة بالسجدة تفسد صلوة فان تذكر قبل ان يقعد الخامسة بالسجدة
 تشهد وسلم وسجد للسهو واذا قعد الخامسة بالسجدة تضيف اليها ركعة اخرى ثم يسلم ثم يستقبل الظهر وهذا
 عندهما وخلاف الحديث بناء على ان للصلوة جهتين عندهما وعندنا لاجهة واحدة فان قام الى الخامسة عاذا
 لا تفسد ما لم يقعد الخامسة بالسجدة عندنا ثم لا تفسد ظاهرا عندنا ثم ما لم يرفع رأسه من السجدة حتى لا يركع
 في هذه السجدة يمكن من اصلاح صلوة وعند ابي يوسف كان وضع جبهة على الارض تفسد صلوة والفجر
 العشاء سواء ولو قعد الخامسة بالسجدة لكنه لم يقرأ فيها تفسد صلوة ايضا في نسخة النسخ الامام ولو قعد في الركعة
 قدر التشهد ثم قام الى الخامسة على طعن انها الرابعة فان تذكر قبل ان يقعد الخامسة بالسجدة عليه السهو
 يقعد ولو سلم قائما هو جاز صلوة اما لا ينبغي له ان يسلم قائما ولا يتابعه المعتدي بل يكث جالسا فان عاد
 الامام الى القعود ولم يقعد الخامسة بالسجدة يسلم المعتدي معه ولا يقعد الامام الخامسة بالسجدة يسلم المعتدي
 ولا ينتظر الامام فان تكلم الامام بعد ما قعد الخامسة بالسجدة يسلم المعتدي لا بد منه شي عداي يوسف
 ولو لم يقعد على رأس الركعة وقام الى الخامسة ساهيا وتشهد المعتدي وسلم قبل ان يقعد الامام الخامسة بالسجدة
 ثم قعد بها بالسجدة فسد صلواتهم جميعا وقعد على رأس الركعة وقام الخامسة وتذكر بعد ما قعد الخامسة بالسجدة
 يضيف اليها ركعة اخرى وقطعها لم يدره قضاء شي عند الثلاث بناء على ما يذهب المظنون ولو جاء انسان فيعتدي
 به بعد اضاف اليها ركعة اخرى قبل ان يسلم فعلى الرجل قضاء ركعتين عندهما وعند محمدية قضاء ركعتين ولو
 لم يقعد على رأس الركعة وقام الى الخامسة فتذكر في الركوع فعاد الى القعود في السجدة انه سجد فسد ما قبل
 صلواتهم قال في الخيرة لا تفسد تسجودا بعد ما عاد الامام الى القعود لانه ارتفض ركوعهم لما رزق فصل الامامة
 ولو سجدوا بعد ما عاد الامام الى القعود تفسد صلواتهم ولو قعد الخامسة بالسجدة غير انه تذكر انه ترك سجدة
 صليته من صلوة لا تصرف هذه السجدة اليها فصلت ما سرف وسباني هذه المسئلة في السجدة فصلت العصر
 كالظهر حتى لو قعد على الرابعة يضيف اليها ركعة اخرى كذا روى هشام عن محمد بن قال الامام السرخسي وهذا
 عندي مصحح الظهر اذا قعد على رأس الركعة قدر التشهد وقام الى الخامسة وهو قد فرأى التلاوة
 عند محمد سجد لها وعند ابي يوسف لا هو الاصح بناء على ان الخبر باقية عند محمد بن وعند ابي يوسف لا فافتر
 سجدة التلاوة عن موضعها او السجدة الصليية كان عليه السهو وذكر في كتابنا تحفة انه لم يترك
 ساهيا جعليه السهو اما اذا خرج من التلاوة وسلم ساهيا لا سهو عليه وذكر في تحفة السهو لا اعتماد عليه
 والاول اصح رابته الاصل في رواية محمد بن وفي مختصر الكافي للحاكم الشهيد ولو سلم وعليه سجدة التلاوة
 سجدة السهو لم يسلم وهو غير ذكر لها او ذكر للسهو فانه سلاه يكون قطعاً وسقطت عنه التلاوة
 والسهو ولو سلم وعليه سجدة صليية وسجد السهو لم يسلم وهو غير ذكر لها وذكر للسهو فان سلاه لا يكون قطعاً

واما
صلوات

وسجد للصليية ويتشهد ويسلم ثم يسجد للسهو ويسلم وهو غير ذكر لها وذكر للصليية خاصة فان سلاه
 يكون قطعاً وفسد صلوة ولو سلم وعليه سجدة الصليية والتلاوة والسهو لم يسلم وهو غير ذكر لها وذكر للصليية
 ذكر السهو لا يكون قطعاً وسجد الاول فالاول لتكاتف سجدة التلاوة او لا فانه يسجد لها ولتلك الصليية
 او لا فانه يسجد لها ثم يتشهد بعدها ويسلم ثم يسجد سجدة في وان كان ذكر للصليية او للتلاوة او لهما
 فسد صلواته وصار سلاه قطعاً للصلوة ولو سلم وعليه السهو والتكبير والتلبية بان كان محراً وهو في
 ايام التشريق فانه لا يسقط عنه ذلك سواه كان ذكر الكل او ساهيا الكل وان اراد ان يركع فيقدم
 سجدة السهو ثم التكبير ثم التلبية ولو بدأ بالتلبية سقط عنه سجدة السهو والتكبير وكذا لو كبر قبل
 سقط عنه التلبية ولو سلم وهو محرم في ايام التشريق وعليه سجدة الصليية والتلاوة والتكبير لم يسلم
 وهو غير ذكر لها فانه لا يكون قطعاً ولو سلم وهو غير ذكر لها فان سلاه لا يكون قطعاً
 عليه تسجد للتلاوة وسجد للصليية الاول فالاول ثم يتشهد ثم يسلم ثم يسجد سجدة في السهو تشهد
 ثم يسلم ثم يكبر ثم يلبى ولو بدأ بالتلبية قبل هذه الاشياء فسد صلوة ولو بدأ بالتكبير لا يفسد وجب عليه
 التكبير بعد هذه الاشياء الكل في شرح الطحاوي وفي القناري اذا سلم الرجل في صلوة الفجر وعليه سجدة السهو
 فسد للسهو وقعد وسلم ثم تكلم ثم تذكرت عليه سجدة صليية من الركعة الاولى فسد صلواته وتركها
 الركعة الثانية لا تفسد الا رواية عن ابي يوسف انه لا تفسد في الوضوء ولو تذكر التلاوة دون سجدة
 لها ثم تذكر ان عليه سجدة صليية فصلواته فاسد في الوضوء وفي المنع لا ينوب التلاوة والسهو والصليية
 اذا ظن انه لم يكن عليه تلاوة او سهو في كلاهما ينوبان ذكر ترك السجدة ولم يذكر ترك الركوع وفي الخبر في
 السجدة يتصور قضاء ولا يتصور القضاء في الركوع ولا يعتبر السجدة بان بدوى الركوع وكذا لو ترك السجدة
 لم ينعقد ركعته وما يتصل بهذا ما سبل السجدة وفي الاصل رجل صلى صلوة الفجر فتذكر في آخر صلواته قبل
 سلام او بعد سلام انه ترك منها سجدة فعليه ان يسجد ثم يتشهد ويسلم ويسجد وهو هل ينوي اذا علم انها
 الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التسعة او العاشرة
 انها من الثانية لا ينوي القضاء وتذكر انه ترك منها سجدة يعلم ان تركها من الركعتين او من الركعة الاخيرة
 فعليه ان يسجد بها ويسلم ثم يسجد للسهو علم انه تركها من الركعة الاولى فعليه ان يصلي ركعة ولو لم يعلم كيف
 تركها يسجد سجدة ينوي القضاء ومن ادرك في الركوع الثاني لا يكون مدرجا لتلك الركعة لان السجدة
 يضمان الى الركوع الاول في رواية وفي رواية يضمان الى الركوع الثاني فعلى هذه الرواية يصير تركها وان لم يعلم
 من ايهما ترك فانه يسجد سجدة في او لا ويتشهد ولا يسلم ثم يقوم ويصلي ركعة ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو وتذكر
 انه ترك منها سجدة فانه يسجد سجدة ويصلي ركعة ثم يتشهد كذا ذكرنا ولا ينوي القضاء في السجدة قال المصنف
 في هذا اذا نوى بالسجدة الالتحاق بالركعة التي قعد بها بالسجدة اما اذا لم ينو ذلك يسجد سجدة وركعة وقال
 الامام خواهرزاده في يسجد ثلث سجدة ويصلي ركعة مطلقاً وتذكر انه ترك منها اربع سجدة فانه يسجد سجدة
 ويضم الى الركوع الاول في رواية وفي رواية الى الركوع الثاني ويصلي ركعة اخرى وما صلوة الظهر والعصر
 والعشاء ان تذكر انه ترك منها سجدة ان علم انه تركها ولا يعلم يسجد سجدة وبعد التشهد وتذكر انه
 ترك منها سجدة يعلم انه تركها من الركعتين الاوليين او من الركعة الاخيرة يسجد سجدة تشهد ويسجد
 علم انه تركها من ركعة قبل هذه الركعة فانه يصلي ركعة ويتشهد ويسجد وهو وان كان لا يعلم يسجد

التلبية

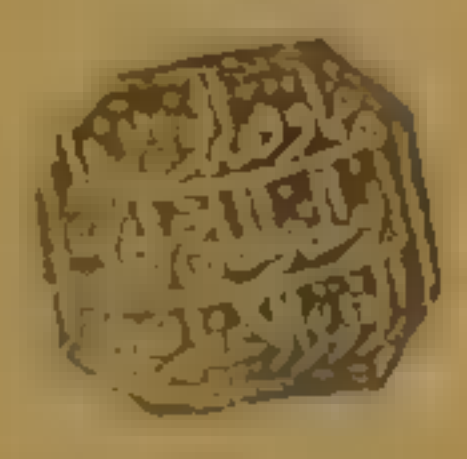
ن

ويقعد ويصلي ركعة وتوترك ثلاث سجداً ولا يعلم من اتها ترك سجدة ثلاث سجداً ويشهد ويصلي ركعة وتوترك
 اربع سجداً ولا يعلم من اتها ترك سجدة ثلاث سجداً ويشهد ويصلي ركعة وتوترك اربع سجداً ولا يعلم من اتها ترك
 سجدة اربع سجداً ويصلي ركعتين وسجدتين في كل ركعة لاحتمال ترك سجدة بين ركعتين وسجدتين
 ركعة فيتم صلوته بركعة وتوترك اربع سجداً ولا يعلم من اتها ترك سجدة ثلاث سجداً ويشهد ولا يعلم
 ثم يصلي ركعتين ويشهد عقيل ركعة وتوترك اربع سجداً فانه سجدة واحدة يصلي ثلاث ركعات
 ويقعد في الثانية والثالثة وتوترك اربع سجداً منها سجدة واحدة يصلي ثلاث ركعات وتوترك اربع سجداً
 ثاني سجدة سجدة بين ويصلي ثلاث ركعات واما صلوات المغرب فعلى هذا القياس يخرج في السجدة الواحدة
 سجدة واحدة وفي السجدة بين سجدة سجدة بين ويصلي ركعة وتوترك اربع سجداً سجدة واحدة سجدة واحدة
 ويصلي ركعة وفي الاربع سجداً اربع سجداً ويصلي ركعتين وتوترك اربع سجداً سجدة واحدة سجدة واحدة
 توترك اربع سجداً سجدة واحدة سجدة واحدة ويصلي ركعتين وتوترك اربع سجداً سجدة واحدة سجدة واحدة
 صلوة وتوترك اربع سجداً سجدة واحدة سجدة واحدة لا تستعمل بالتأخذه قبل اكمال الفرض فتوترك منها سجدة بين
 وتوترك منها سجدة بين في قول بقصد صلوة وفي قول لا تقصد وتعمل على تركها من الركعة الثانية سجدة واحدة
 على الخواص وتوترك اربع سجداً سجدة واحدة سجدة واحدة في قولين ويضيف اليها ركعة اخرى على اعتبار الرواية التي لا
 تقصد وفي الاصل وتوترك سجدة بين الاصح انه تقصد صلوة لان الاصل ان الصلوة متى جازت فزوجت فست
 من وجوب فالحكم للفساد وهذا الفساد من وجوب وكذا لو ترك ثلاث سجداً فصلوة فاصلاً لا تجزئ اربعاً
 من ثلاث ركعات وتجزئ اربع سجدة بين الاولين وسجدة بين من الثانية فيجوز وتوترك اربع سجداً سجدة واحدة
 لا تقصد صلوة وعليه ليس سجدة بين ويشهد ثم يقوم ويصلي ركعة وتوترك اربع سجداً سجدة واحدة سجدة واحدة
 ويصلي ركعة لا يوترك الا في السجدة عند سجدة وعند التقية يوترك سجدة واحدة سجدة واحدة سجدة واحدة
 ويصلي ركعة ويصلي الظهر والعصر والعشاء كل ركعة وتوترك سجدة بين سجدة بين سجدة بين سجدة بين
 وكذا لو ترك ثلاثاً او رباعاً او خمساً وتوترك سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة
 السهو وتوترك سبع سجداً وتوترك سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة
 سجدة سجدة بين ولا يقعد فيقوم ويصلي ركعة ويقعد ثم يصلي اخرى ويقعد ويوترك سجدة سجدة سجدة
 عن الركعة التي قبلها وتوترك ثاني سجدة سجدة بين ويشهد ويقوم ويصلي ثلاث ركعات
 سجدة سجدة بين ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي اخرى ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة
 ويقعد وتوترك منها تسع سجداً سجدة سجدة ويصلي ثلاث ركعات سجدة سجدة ثم يقوم ويصلي ركعة
 ويقعد ثم يصلي ركعتين ويقعد وكذا لو ترك عشر سجداً سجدة سجدة بين ويصلي ثلاث ركعات ويصلي
 المغرب اربعاً فعلى ما ذكرنا انه لترك سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة سجدة
 لو ترك خمس سجداً ثلاث سجداً ويصلي ركعة وتوترك ستاً سجدة سجدة بين ويصلي ركعتين وتوترك سبعاً
 سجدة سجدة ويصلي ركعتين وتوترك ثاني سجدة سجدة سجدة بين ويصلي ركعتين واداء سلم الرجل عليه
 سجدة واحدة فطلعت الشمس على السلام قبل ان يسجد للسهو واستوت الشمس فاحترت سقطت سجدة السهو
 لان سجدة السهو كسجدة واحدة والسن والنطوع في هذه الاوقات في شرح الطحاوي رحمه الله الفصل
 السابع عشر في وجوب سجدة التلاوة وفي الاصل سجود القرآن اربع عشر سجدة التلاوة واجبة

يصل
ويقعد
ركعة
ويصلي
سجدة

عندنا فاذا قرأ القرآن يكن له ان يترك آية السجدة كلها الا للحرف الذي هو في آخرها لا يسجد
 ولو قرأ الحرف الذي فيه السجدة وحدها لم يسجد الم يقرأ اكثر الآيات ولو قرأ آية السجدة من بين
 الآيات فاجب له ان يقرأ معها آيات واداء لم يقرأ معها شيئاً لم يضره القاري اذا كان عند قوم
 متهمين بالسجود ويقع في قلبه انه لا يثبت عليهم اذ السجدة ينبغي ان يقرأ بها ولو كانوا متهمين او
 يظن انهم يسعون ولا يسجدون يثبت عليهم اذ السجدة ينبغي ان يقرأ بها في نفسه سواء كان في الصلوة
 او في خارج الصلوة ولا يصل في وجوب السجدة لكون القاري من اهل وجوب الصلوة اما قضاء
 واذا كان اهلاً لوجوب سجدة التلاوة وفيه لا فلا اذا ثبت هذا فقول الحائض والنفاس والجنون
 الصبي او الكافر اذا قرأ واحد من هؤلاء آية السجدة فانه لا يجب عليهم ولو سمع منهم مسلم عاقل بالغ
 يجب عليه سماعه ولو قرأ الحرف او الجنون سماعاً يجب عليهما فلا يجب عليهما من طهر هو الحائض وفي التام
 الصبي انما يجب ان سماعه ولو سمعها من الصبي لا يجب عليه ولو قرأ آية السجدة بالفارسية فعليه
 من سماع السجدة فهم السامع اذا اخبر السامع انه قرأ آية السجدة وعندنا لكان السامع يعلم
 انه يقرأ القرآن يلزمه والا فلا ولو قرأ بالعربية يلزمه مطلقاً لكن يقدر في التأخير لم يعلم ولا
 يجب بكتابة القرآن ولما حصل له الوجوب ان يكون باحد الامرين اما بالتلاوة او بالسماع حتى لو
 قراها وهو اعم فلم يسمع وجبت عليه السجدة وكذا اذا سمع ولو اجتمع سبب الوجوب لا يجب التمام
 سجدة ولا يلزمه السجدة بترك الشفتين وانما يجب ان يصح الحروف وحصل صوت سماع هو او غيره
 اذا قرأ آية السجدة او قرأ آية السجدة او قرأ آية السجدة او قرأ آية السجدة او قرأ آية السجدة او قرأ آية السجدة
 الاصح السجدة اذا قرأ آية السجدة بالجماء لا يجب عليه السجدة ولو فعل في الصلوة لا تقصد صلوة و
 انطق بالجماء باي في موضعه ولو قرأ الصبي الذي يفعل الصلوة آية السجدة امر بان يسجد ولو
 لا يسجد لم يكن عليه شيء **حسن آخر** في القراءة في الصلوة اذا قرأ الامام آية السجدة في صلوة الجمعة فعليه ان
 يسجد ما سمع اصحابه قال شيخنا في السبيل في زماننا انه لا يسجد وكذا في صلوة العبد ويكره ان يقرأ سورة
 فيها سجدة في صلوة الجمعة وكذا في كل صلوة يخاف فيها بالقراءة في نسخة ثم لا يقرأ آية السجدة
 خلف الامام ليس عليه ليس سجدة واحدة ولا على الامام ولا على من سمعها من يقوم في الصلوة ولا بعد الفراغ من الصلوة
 وعند سجدة سجدة اذا فرغوا من الصلوة ولم يسمعا رجل ليس معهم في الصلوة فعليه ليس سجدة في الحال لم يسمعا
 خارج الصلوة ولم يسمعا في صلوة غير صلوة الامام يسجد بعد الفراغ من الصلوة فان لم يسجد حتى
 دخل في صلوة الامام لم يسجد الامام سجدة معه ولم يسجد الامام سقط عنه ما يلزمه بسماعه قبل الاقتران
 قال الامام علي بن ابي طالب هذا اذا ادرك الامام في تلك الركعة واما اذا ادركه في الركعة الاخرى فعليه ليس سجدة
 بعد الفراغ من الصلوة وراى في الاصل قال تأويل هذا وفي الفتاوى الصغرى اذا سجد للتلاوة وتلا في
 السجدة آية اخرى او في الركوع قال لا يلزمه السجدة التلاوة لانه يجوز وقال في الزاوية انه يسجد لما سمع قبل الا
 اذا فرغ من صلوة مطلقاً ولو سمع مقتدياً من اجنبي قراها الاجنبي خارج الصلوة او في صلوة اخرى غير
 صلوة الامام يسجد بعد الفراغ من الصلوة بالاجماع ولو سجد في الصلوة لا يجوز لانها ليست بصلوة ولا تقصد
 صلوة وهو الصحيح بناء على ان سجدة واحدة ساهياً او سجدة بين لا تقصد صلوة بالاجماع ولان كان عملاً
 فكذلك وفي الجامع الصغير انه تقصد عند سجدة فذلك ليس بصح فيكون التقيد في المبسوط رجل قرأ السجدة

السجدة



السجدة

الطاق

قند

ذكر هلال اذا وقف الرجل ارضه ولم يشترط الولاية لنفسه ولا للغير ان الوقف جائز والولاية للوقف في وقفه قال هلال وقد قال قدام
ان الوقف لو شرط الولاية لنفسه كانت الولاية له وفي الحاي وليس للسلطان ولا للفاخر ان يورث عليه ما ذكره تاج العارفين

بيع البناء الموقوف لا يجوز قبل الهدم ويجوز بعد وكذا الاشجار الممنوعة لا يجوز بيعها قبل القطع
وجوز بعد ولا كانت الاشجار غير ممنوعة يجوز بيعها قبل القطع وبعد اشترى دارا وسكنها ثم طار منها وقف
او كانت للصغير يجزى عليه اجر المثل صيانة حال الوقف والصغير في حاله يجوز للوقف ان يعزل مولاه على
وقفه او جعله ناظر عليه بما هو المذكور في الزخيرة من ان الوقف اذا شرط الولاية لرجل كانت الولاية
للمواري ايضا لا يخرج من شرط له الولاية وبوليها غير مسجد او قبة مختلفة لا بأس للقيم ليجعل
عليها ولو خرج حانوت منها لا بأس بمعاره من حانوت آخر سواء كان الوقف واحدا او مختلفا خلا
الوقف الذي تقادم امره وانه وبات الشجر الذين يشهدون عليه هذا على وجهين اولهما ان يكون له سوق
دواوين القضاة المعتمد عليها ولو لم يكن ففي الوجه الاول اذا وقع التنازع فيه ارجى على الرسوم الموجودة
في دواوينهم لان ذلك ظاهر وليس هناك دليل قوفا وفي الوجه الثاني يجعل موقوفا فثبت في ذلك حقا
قضي له به لانه لا دليل هنا اصلا فتعذر القضاء بالاصل هذا كله اذا لم يبق قرية الوقف فان بقي
وتنازع قوم يرجع الى قرية الوقف في الوجهين جميعا فان اقر بما ينبغي يؤخذ باقرارهم لانهم قائمون مقام
الوقف وكان الرجوع الى قرية الوقف اولى فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر يجعل الى قيام
الدليل موقوفا او تصانصا حيا وقف اهدم وليس منه الغلة ما يمكن عمارا الوقف به بطل الوقف
رجع النقص والبناء الى الوقف ان كان حيا والى الوارث ان كان ميتا قال صدر السيد في الفتاوى
فيه وفي جنس هذه المسائل نظر وعلى هذا حانوت احترق السوق والحانوت فصار مجال لا يتفقد به ولا
يشاجر شيئا يخرج من الوقف خلاصه وفي الحاي سئل الامام ابو الفاسم عن غرس في الوقف من ماله وانه قال
ان غرس من غلة الوقف فهو للوقف ولتلم يذكر شيئا فهو عنه ميراث ولو غرس في ارض موقوفة على الرضا
فالتج للوقف خلاصه وفي فتاوى شيخ الاسلام برهان الدين شرط الوقف ان يكون المتولي من اولاد واولاد
اولاد من هلال القاضي لا يتولى غيره بلا خيانة ولو كان داهل بصير متوليا قال لا جامع العصور في الوقف
قيم نصب الوقف لو خير للوقف وذكر الامام رشيد الدين القاضي لا يمكن نصب حي وقيم مع بناء وصحي
وقيه الا عند ظهور الخيانة منها فصولين اذا مات المتولي والوقف حي فنصب القيم الى الوقف لا الى
القاضي فلو كان الوقف ميتا فوضبه اولى من القضاة فلو لم يوص الى آخر فالرأي الى القاضي فصولين وقيل
قول الامناء في مقدار ما حصل في ايديهم من الغلات ولا موال والوصي والقيم في ذلك سواء ولا اصل في الشر
لن القول قول القاضي في مقدار المقبوض وفيما يجب لانفاق على البيت او على الضيقة وما صرف منها في
مونات الاراضي ولا يختلف الابن مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتولي في مال الوقف تارة فان
اذا كان اصل القرية وقفا على جهة القرية بنى عليها رجل بناء ووقف بناءه على جهة قرية اخرى اختلفوا
فيه قال بعضهم لا يجوز وبعضهم قال لا يجوز واما اذا وقف البناء على جهة القرية التي كانت البقعة وقفا عليها
يجوز الاجماع ويصير وقفا تبعا للبقعة هذا هو الذي استقر عليه فتاوى ائمة خوارزم غرس شجرة ووقفها ان غرسها
على ارض مملوكة يجوز وقفها تبعا للأرض وليس دون اصلها لا يجوز ولا يجوز وقف البناء في ارض عارية او اجارة
بزانة رجل وقف ضيقة له على بناءه واولاده ان ابداءا قنا سلاوا واخذ ذلك للفقراء ثم غرس الوقف في
شجر ان غرس غلة الوقف فالشجر للوقف وليس من مال نفسه فان قال عند الغرس ان الوقف فهو
للوقف وليس بذكر شيئا فهو ميراث عنه عليه متولى الوقف اذا تقبل ارض الوقف لنفسه لم يجر لان الواحد

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

لا يتولى طرف في العقد الا اذا تقبلتها من القاضي قيم العقد باثنين خمسة المتولى بنى في عرصه الوقف
بنى بالوقف فهو الوقف وكذا لو من مال نفسه للوقف لو لم يشرع فلو شهد فله ذلك ولو لم يذكر شيئا كان
للوقف خلاف اجبي بنى في ملك غيره فان لم يشرع المستاجر بنى في دار الوقف على ان يرجع في الغلة فله الرجوع
حانوت وقف بنى فيه ساكنه بلا اذن متوليه وقال انفقت كذا وكذا ولم يشرع رفعه ببناءه القديم رفعه
وهو للساكن وما يضر رفعه فهو الذي ضيع ماله ولا يكون بناء المستاجر مانعا من صحة الاجارة من غيره
اذ لا بد له على كل البناء حيث لا يمكن رفعه ولو اوسط لموا على ان يجعل ذلك للوقف بشئ لا يجاوز اقل القيمة
منزوعا او مبنيا فيه صح ولو بنى بامر متوليه على ان يرجع في غلة الوقف فالبناء للوقف ويرجع بالنقص قيم الوقف
لو ادخل جزءا في دار الوقف ليرجع في غلة الوقف فالبناء للوقف ويرجع بالنقص ولا احتياط ليرجع من آخر ثم
يشترط للوقف في محل قيم الوقف لو انفق من ماله في عماره فلو شهد انه انفق ليرجع فله الرجوع ولا لا
المتولى طرف الى العمار بن خشيته ولو كان من مال الوقف له ذلك بل ملك المعاوضة من مال نفسه
كوصي يملك طرف ثوب مملوك له الى الصبي ورفع ثمنه من مال الصبي ولكن لو ادعى لا يقبل قوله وهذا
الى انه لو انفق ليرجع له الرجوع في مال الوقف واليتيم لا يقبل ادعى وصي او قيم انه انفق من مال نفسه واراد الرجوع في
انفق من ماله كذا في الوقف واليتيم لا يقبل ادعى وصي او قيم انه انفق من مال نفسه واراد الرجوع في
مال اليتيم والوقف ليس ذلك ادعى دينا لنفسه على اليتيم والوقف فلا يصح لمحرم الدعوى بهذا الوادي
من مال نفسه فلو ادعى من مال الوقف واليتيم فلو ادعى نفقة المثل في تلك الدية صدق ولو بنى في ارض
الوقف بناء او نصبت بابا او غلقا ان نواه حين فعل انه للوقف صار وقفا والا وقال ابو نصر لا يصير
وقفا بنى اوله بنى ولا وقف البناء لا يجوز قبل جواز بناءه ويقع في دار المسئلة بغير اذن القيم وينزع
البناء بضره للوقف بغير القيم على دفع قيمة للمال في دار السكنى الامام هدمها وبنى لنفسه سقفا من الخشب
القديم لم يكن له بيع البناء لتبناها كما كانت ولو شرط الوقف التولية لفلان وهو غير مأون فلقا فان ائذ
منه ولو شرط الوقف ليس للفق ولا للسلطان نزعه لانه شرط الحكم الشرع بطلبه وغاية التولية ولو وقف على فلان
لم يكن من خلفائه وسلسلة لا يجوز هذا الوقف على ما هو المختار كجعل ارضه وقفا على مؤذن يؤذن اوعلى امام يؤم
في مسجد بعينه قال الامام الزاهد لا يجوز هذا الوقف لان هذه قرية بغير مؤذن فذلك قد يكون غنيا فلا يجوز
كان المؤذن فقيرا لا يجوز ايضا والخليفة في ذلك يكتب في صك الوقف وقف هذا المنزل على كل مؤذن فقير
يكون في هذه المسجد او الحلة واما اذا قال على مؤذن فقير فهو محمول فلا يجوز ايضا في غير ذلك ولا الامام
لا يأخذ من موه المعين برضا اهل الحلة اذا لم يكن فيه قيم ولا آثم والمؤذن لا يأخذ غلة الوقف بصرفه الى جهة
اذن القيم ان وجب الاجر بغير عقد يجوز صرف شيء من موه المصلح الى المسجد الى الامام اذا كان يعطل المسجد
لو لم يضره البجوز صرف الفاضل عن المصلح الى الامام الفقير باذن القاضي لا بأس بان يعين شيئا من مستبدات
المصلح للامام يزيد في وجه الامام مصلح المسجد ثم نصيبا لآخر وله اخذ لشكائت الزيادة لغلة جوع
الامام ولشكائت المعين في الامام الاول فضلا او زيادة خاصة فلا يجزى لكنا قال الامام للقاضي ليرسومي المعين
لا ينبغي بنفقتي ونفقة عيالي فزاد القاضي في مسمومه من اوقاف المسجد غير مزار اهل الحلة ولا الامام
يستغني عن يوم المعهود يطيبك الزيادة اذا كان عالما تقيا ولو ادعى للمحدود لنفسه ثم ادعى ان الوقف
الصحيح الجواب ان لا يكون عوي الوقفية بسبب التولية يحتمل التوفيق لان العادة يضاف اليه باعتبار ولا لا

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

مكرر في الوقف
مكرر في الوقف
مكرر في الوقف

كما في الوكيل اذا ادعى لنفسه ثم ادعى انه لفلان وكل بالخصومة فيه رجل باع دارا ثم ادعى اني وقفها او قال
هي وقف علي لا يصح هذه الدعوى وليس له ان يحتج المشتري انما لو اقام المشتري البيينة قبلت كالمو
شهدوا على عني الا انه يقبل من غير الدعوى ولو ادعى المشتري على بائعه ان لا ارضي الله بعثتني وقف علي
كذا يقبل وينقض البيع عند الفقيه ان جعفر قال الفقيه ابو القاسم وبه نأخذ وقيل لا يقبل والاول اصح
وليس يقبل البائع وقف علي ذكر في فتاوي الشافعي انه لا يصح هذه الدعوى والمنقول لو ادعى صح ولم يكن
ثم متولي بنص القاضي متوليا ثبت الوقفية ويسترد الترخيص الدعوى بشرط استماع البيينة على الوقف لان
الوقف حق الله تعالى وهو الصدقة بالغة الا ان يكون الموقوف مخصوصا ولم ينع لا يعطى الغلة شيئا
ويصرف جميع الغلة الى الفقراء لان الشهادة قبلت بحق الفقراء فلا يظهر حكمه الا في حقهم وقيل
ينبغي ان يكون الموقوف على التفصيل لان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكل وان
كان على الفقراء او على المسجد عند ما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء
يجل له جرم على الارض الوقف له عليها بيت وفي حوائجها اشجار من الخلد وغيره فباع ماله عليها من
واشجاره من رجل فتصرف المشتري فيها زنا ثم تهدمت الابنية المشتراة المذكورة فبعد الانهدام تصرف
المشتري الارض المذكورة الواقعة في الحرم المذكور لغيري خالصة ومعطاة لتسع اعوام متوالية بزيادتها و
دفع عشر حاصلها الى الوقف فليس للموتى ان يأخذها من المشتري المنصرف المذكور ويدفعها الى الغير في ضيعة في
يد رجل وضبعة في يد آخر فادعى رجل لشراطين الضيعتين وقف عليه وقف جدي علي اولاده واكاد اولاده
الرجلين غاي في اقام البيينة على الحاضر يكون الضيعتين وقفا لغيري شهوة انهما كانا ملكا للواقف وتعهما
جميعا وقفا واحدا وذكر شرطه فانه يقضي القاض على الحاضر يكون الضيعتين وقفا ولغيري شهوة انهما
منقرتين بقضية بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر فثبت اقراره لاحق له في حدود حده ثم ادعى انه وقف
على وعلى اولاده في حقها اختلا المتأخرين وعرضوا لومات عن وثقة فحكموا بالتركة بينهم وبرا كل واحد منهم
عن جميع الدعاوي ثم ادعى احد الورثة ديناً على الميت يصح دعواه ثم ادعى رجل باع ضيعة ثم اقام البيينة ان كان
وقفها عليه وعلى اولاده لا يسمع للتناقص لان ادعاءه على البيع اقرار منه بانها ملكة له

قال المتوسل لو ادعى رجل

مطلوب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على المسجد عند ما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

قال رجل باع دارا ثم ادعى اني وقفها او قال هي وقف علي لا يصح هذه الدعوى وليس له ان يحتج المشتري انما لو اقام المشتري البيينة قبلت كالمو

دفع عشر حاصلها

لا يتولى طرفي العقد الا اذا تقبلها من القاض فيتم العقد باثنين عنه خوصا ومسجدا خرب وتفرق
الناس عنه فللقاض ان يصرف اوقافه الى مسجد آخر او خوص آخر المسجد اذا استغنى عنه الموقوف ولا يصح
فيه او خربا حوله يعود الي صاحبه كما كان لفلان حيا والي ورثته لفلان ميتا وهذا قول ابي ح ومحمد
قال ابو يوسف في مسجد ابي عتبة يجوز بيع مسجد عتيق خرب لا يعرف بانيه لاستعانة بتمنه في بناء المسجد
الجديد وجيز طالب القيم اهل المسجد لا يقرض من مال المسجد الا ما قام القاض به فافرضه
ثم مان الامام مقلدا لا يضمن القيم كنيته وللقيم الاستدانة على الوقف لضرورة العمارة لا يضمن ذلك على
الموقوف عليهم كنيته حرب القرية وفيها مسجد لا يصح فيه احد ولا يعرف بانيه وبني اهلها مسجدا آخر ثم
اجمعوا على بيعه واستعانوا بتمنه من المسجد الآخر لا بأس به لما اذا عرف بانيه ليس لهم ان يبيعوه وانما
يعود الي ملك الباني خلاصه ولو اخرج القيم الوقف ثم عزل ونصب آخر فقبل الاجر للمعزول والا فصح
انه المنصوب لان المعزول اخرج للوقف لا لنفسه كنيته وللقاض ان يقرض مال الغايب البيتم وقيل له ان يقرض
مال الوقف وكذا المتولي يقرضه بامل القاض فيقرضه المتولي اذا اقرض ما فضل من الوقف صح اذا كان
احد من الا مساك خلاصه غايبا لم يعلم عن البلد ايا ما ثم رجع وطلب وطلبه فان خرج مسيرة سفر
ليس له طلب ما مضى كذا اذا خرج واقام خمسة عشر يوما ولا اقام اقل من ذلك لا يملك منه كطلبه لغيره الوقف
فهو غفور بانه ولو غاب المعلم عن البلد ايا ما ينبغي ان لا يؤخذ بيته اذا كانت غيبته شهر او ثلثة اشهر فاذا
زاد على ذلك جاز لغيره ان يأخذ بيته بجميع الفتاوى وقف له متولي وشرف لا يكون للشرع ان يصرف في مال
الوقف لان ذلك موقوف الى المتولي والشرف ما مورا الحفظ لا غير فصح ان رجل ادعى ما راى في يد غيره انها
له ثم ادعى بعد ذلك انها لفلان وقفها عليه قالوا يسمع دعواه كالمو ادعى لنفسه ثم ادعى لغيره وادعى انه
وكيله وادعى اولاد اذ وقف ثم ادعى له لا يسمع دعواه كالمو ادعى لغيره اولاد ثم ادعى لنفسه فصح
اقراره لاحق له في حدود حده ثم ادعى انه وقف على وعلى اولاده في حقها اختلا المتأخرين فثبت اقراره
بدخل اولاد البنات في الوقف على اولاد الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ما مضى
ففيه قيم الوقف اذ انفق ماله على الوقف لم يرجع غلته فله الرجوع وفي بعض النسخ ان شرط الرجوع له الرجوع
والا فلا وكذلك الرجوع مع مال البيتم خراجه استقرض القيم لمصالح المسجد فهو على نفسه ليس للموتى ان يستد
على الوقف للعمارة الا باذن القاض فيه فان المتولي والحيات يدعون تسليم الغلة في حيوة ولا بيته لهم
فانهم يصدقون باليمين لا تكارهم الضمان عن الفتاوى وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد آخر
اولاد الميت ثم اتى اقام بيينة على واحد من اولاد الاخ لالوقف بطنا بعد بطن والباقي غلبة الوقف
واحد يقبل وتصدق خصما عن الباقي ولو اقام اولاد الاخ بيينة على الوقف مطلق عليك غلته فبيته
مدعى الوقف بطنا بعد بطن اولى وقف بين جماعة فلو احدى منهم او وكيل او على واحد منهم او على وكيل
الدعوى اذا كان الوقف واحدا لا يصح الدعوى على بعضهم ان كان الحدود في ايدي جميعهم ولا يصح انفضا
الا بقدرا ما في يد الحاضر فيه اجتمع من مال المسجد فليس للقيم ان يشتري به دارا للوقف ولو فعل ذلك
ووقف يكون وقفا وتضمن ائني محمد بن سلامة يجوز وهذا النسخان والقبيل ان لا يجوز وينبغي ان يشتري ويبيع
بامل الحاكم فيه المستأجر في دار الوقف على الرجوع في الغلة فله الرجوع حاتون وقف في بيته ساكنة بلا
اذن متوليه وقال انفق كذا وكذا ولم يضر دفعه ببناءه القديم رفعه وهو الساكن وما يضر رفعه فهو لادري

لا يكون
مطلوب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على المسجد عند ما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

لا يكون
مطلوب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على المسجد عند ما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

مطلوب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على المسجد عند ما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

مطلوب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على المسجد عند ما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

مطلوب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على المسجد عند ما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

مطلوب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على المسجد عند ما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

مطلوب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على المسجد عند ما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

مطلوب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على المسجد عند ما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

مطلوب ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على المسجد عند ما يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل المختار للفقهاء

لم يجاب باع قبل القيمة أو باضعا القيمة عندهما قبل القيمة أو باضعا القيمة جاز وأورث اذا باع من
اعيان التركة من المورث قبل القيمة فكذلك المورث عند ان جنيته فان باع المريض من وارثه شيئا
فجاء ذكره في السلام في شرح المأذون ان عدما لا يصح الحيا أصلا أجاز الوارث أو لم يجز أو يقال المشتري
أو ليس يلزم التمسك بالتمام القيمة ولا يفسخ وفي الزيادة ان نفس البيع من الوارث لا يصح من غير جاز الوارث
عند ايج وعندهما لا يصح من غير جاز الوارث والحاجب مع الوارث لا يجوز إلا بأجاز الوارث وهو الصحيح وهو
من اربعة شخ شخ لا سلام ان المريض اذا اشترى شيئا من غيره بمعاينة الشهود وأعطاه الثمن كان جائزا اذا
لم يكن فيه محاباة كما لو باع من اجنبي قال محمد ما ثبت معاينة فالوارث ولا جنيته في ذلك سعة وفي الزيادة
لم يذكر في هذه المسئلة خلافا فهذه المسئلة دليل على جواز شراء المريض من الوارث عند الكمال تارة وان في
البيع وفي آخره ان اذا اشترى من رجل شيئا ولم يقبضه حتى اراد البيع بان يسهل من ان يقبل ثم البيع وصار
المشتري قابضا تارة وان كل تصرف صح بحجته لا يجوز قبضه لم يبطل تلك الحجة قطعا كمن باع بالخيار ونفذ
التمتع به الخيار أو عمل المتاجر الاخر قبل استيفاء المنفعة أو قضى له اجنبي ديناً بلا امر الدين لا يملك الاخر
لا احتمال لم يبيع ثمناً وأجره وقضا عديني وفي المتن ان المديون يملك استرداده بزيادته في آخر البيع ولو
سلعة بعشرين درهما من الدراهم التي في يدها وقبض السلعة ثم رخصت الدراهم ما يجب عليه قال عليه
عشرون درهما تارة وان في البيع باع الوصي عبداً فادعى المشتري عيباً ولا بينة له يحلف الوصي على البتة
الوكيل على العلم لان العبد في يد الوصي فيعلم بالعيب لا بخلاف الوكيل فبعضه وعن الاوزجدي فبعض باع جاز
ثم المشتري باع من آخر ثم ملاه فظن انه حره بالاستحقاق البطل والبايع الاخير ميت ولم يترك وارثاً ولا
وصياً ولا مالاً والبايع الاول حتى نص القاضى عن الاخير فبعض المشتري عليه وهو على الاول طاعة له
آخر البطل ما اشترى حقيقاً على البايع لانه بمنزلة الميراث وقباضا المشتري ينظر اليه فظهر انه لا ينصف من
جاز البيع ولا خيار للمشتري لان هذا مما يعرف بالعيان فاذا عاينه انقضى الغرر وكذا لو اشترى حقيقاً
عليه انه مخد من كذا جرح من الدهن ثم ظهر انه اتخذ اقل من ذلك والمشتري ينظر الى الصابون وقت الشراء
وكذا لو اشترى حقيقاً على انه اتخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو متعده جاز البيع لا خيار
للمشتري لما قلنا فاضحاً بطلانه ولو اشترى جارية بنوب بعينه فوجد بالجارية عيباً وقد استهلك البايع فإ
ردها واخذ قيمة النوب لان النوب ليس من ذوات الامثال وقد لزمه رد عيبه حين رده عليه الجارية فإ
تعذر رده بالاستهلاك يلزم قيمته كما في الغصبتح الميسر ولو باع داراً وسلمها الى المشتري وفيها قليل
مناع للبايع لم يكن ذلك سلباً حتى يملكها فارغة ولزاد مع المتاع عند المشتري واذن للمشتري بقبض الدار
والمناع جميعاً صح التسليم لان الكمل صار في يد المشتري فاضحاً ان ذلك تارة وان ولو آجرها قبل القبض فللمشتري
او غيره لا يجوز عند الكمل فاضحاً ان و اذا اشترى ديناراً بعشرة دراهم وتبايعا ثم جاء باع الدينار بدرهم زو
وقال وجدته في تلك الدراهم وانكر المشتري ليركون هذه الدراهم من درهم هذه المسئلة على وجوه ان ان
بايع الدينار قبل ذلك قبضت الجارية أو قال قبضت حتى أو قال قبضت من المال أو قال استوفيت الدراهم أو قال
قبضت الدراهم ولم يرد عليه في الاول والثاني والاربع لا يصح عدي بايع الدينار حتى لا يتخلف المشتري عليه فذلك
والمال الخامس وهو قال قبضت الدراهم فالقول للبايع الدينار وعلى المشتري الدينار البتة على انه اعطى الجارية
استحساناً وكذلك الجواب في الوجه السادس وهو اذا قال باع الدينار قبضت ولم يرد على هذا وتوفاً و

علا ببيعهم

حاد

نها

هذا هو الذي في المتن
فقد في المتن

هذا هو الذي في المتن
فقد في المتن

ستوفى او ربحاً لا شك ان لا يقبل قوله في الوجه الرابع وكذلك في الوجه الخامس لا يقبل قوله في الوجه
السادس يقبل قوله تارة وان في الوجه وللمبايع حبس البيع لاستيفاء الثمن الحال ما بقي عليه شيء ولو دفع بالثمن
أو كلفه كقبول لا يسقط حق الحبس للمبايع ولو كان الثمن مؤجلاً فلا يشتري قبض البيع قبل نقد الثمن وجز
اشترى شيئاً في استحقاقه فحقه القاضى بالاستحقاق فخرج المشتري على البايع بالثمن فدفع اليه الثمن فخرج
الزام الثمن آياه فللمبايع ليرجع بالثمن على باعه وهذا من وجهين وعليه الفتوى وعندنا لا يرجع الا بالزام
القاضى هكذا ذكر هذه المسئلة في شرح جواهر الفقا باع ابراهيم كذا مثلاً ووزنه عليه وقبضه ثم جاء
بعد عنه وقال وجدته ناقصاً فان كان اقتر قبضه كذا مثلاً فلا شيء عليه ولا يسترد حصته النقصان من الثمن
اذا لم يكن نقصاناً للهواة ولا لتفاوت الوزنين مثبته باع ابراهيم ووزنه في وقت البيع وقبض المشتري ثم
وجد ناقصاً ان كان على الهواة او بعد ما يكون بين الوزنين لا شيء على البايع ولو كان اكثر فعلى البايع اقل
يسبق من المشتري او لا يقبل كذا مثلاً غرامة الفتاوى ولو قال جميع ما ملكه بعت من فلان كان البيع فاسداً
فاضحاً البسج بشرط الخيار للبايع اذا اهلكه بد المشتري في مدة الخيار بهلك بالقيمة الا بالثمن لو كان الخيار للمشتري
فهلكه بين يديه يملك الثمن كذا لو دخل عياله البسج يلزم جميع الثمن عادية ويدخل الغرائ في بيع الغرس ولا
يدخل السرج ولو قبله الا بالتقصير قبل بدخل لوعليه والخيار لو موكله بدخل الاكاف والبرقة ولو غير موكله
لا يدخل ويدخل الزام في بيع البعير بوزنه وكوباع منزله الكاين او شيئاً من المنقولات في بلد آخر من زيد يلزم
لشريك المشتري بقبضه خصوصاً ليقبض ولا لموكله فإنا لا نكف عنه باع داراً بثلثمائة ثم باعها المشتري من البايع
قبل نقد الثمن باقل من الثمن الاول بيعاً جائزاً لا يجوز بطلانه اشترى منقولاً وقبل قبضه قضى به دينه لا يصح
ولو تصدق المشتري بالمنقول المشتري والمتاجر بالاجرم او بدل الصلح عن عوي العين لا يجوز عند الثاني
خلافاً لمحمد ولو وهبه من آخر وامر بالقبض فقبضه جاز في المنقول والعقار بخلاف البيع وكذا لو وهبه من
آخر وامر بالقبض فقبضه وفي التجرد وهكذا تصدق او وهن او اخرج من بايعه لم يجز عند الثاني وأجاز في
قبل القبض لا يجوز مقاراً او منقولاً ولم يزل بالقبض وقال لا يجوز الرهن والعرض والصدقة لغير البايع وكذا
الوصية لغيره ولو وهبه للبايع او وهبه لغيره اتفاقاً ولو تزوج الجارية المشتريه قبل القبض يجوز ولو وقف قبل
نقد الثمن والقبض توقف الامر اقبضه وادى الثمن صح ولو مات ولم يترك مالاً يباع الوقف ولا اعقبة المشتري
او تبرع جاز وسقط حق حبس ولو كان قبضه كل البايع الحبس فان ادعى المشتري الثمن فله التمسك والتمسك
اعقبة المشتري قبل قبضه ونقد الثمن وهو مفسد لم يملك البايع سعاية العبد عند ما خلا المهرهون ولزاعان الوجر
ماليه لا يجوز ولزاعان المشتري اجنبياً وامر بالقبض فقبضه صح بطلانه **الفصل الرابع في البيع الباطل**
الفاسد والموقوف **البيع** الذي لا يجوز ثلثة انواع باطل وموقوف ولا يملك الباطل لا يجوز بحال وله صور
بيع الدم والخنزير المسلم والمدر والابن والسم في الذهب في السم اشباه ذلك لا الموقوف منها
بيع مال الغير ببيع العبد المحرر والوصي المحرر وتصرفاتها فانها يتوقف على ابيها ووصيه ومولا
واذا الفاسد فانواع منها جهالة البيع ومنها لا يصح البيع محرراً او ثمة كالبسج بالحمر ومنها لا يشترط شرطاً
فاسداً وفي البيع الفاسد اذا وصل البيع الى البايع باي وجه وصل يفسخ البيع غرامة الفتاوى ولو اشترى
كراً ثم استحق له ليطالب بالخله بخلاف الطاحونة حيث لا يطل بالخله لانه ليس بجزءه البيع بل حصل فعله
من جواهر الفتاوى والاكراه يفسخ نفوذ البيع تجمع الفتاوى بيع الابن لا يجوز فان طهر وسلم الى المشتري يعوده

طلبه باع ابراهيم كذا مثلاً ووزنه عليه

منه

شهران و غنچه ایا م و یلیه علی

البائع ولا يمين عليه ولو قيل هي شيب كان القول قول البائع مع يمينه ولو طهرها المشتري فعلم بالوطي فان
زايها كما علم انها ليست بكر بلا يمين ولا لزمته الجارية هكذا ذكر الشيخ الامام ابو القاسم وعند أبي يوسف
انه يرد ما بشهادة النساء عند اشتراط العذرة في الشراء فوجدتها زائدة العذرة فله الرد لانه عيب
الزينة عيب وامرأة رتقاء اذا لم يكن لها خرق الا بالميل وكذا القرن والقرن في المرأة التي يفرجها مانع يمنع
مسلك القضاة في عيبه ولو كان العيب يعرف بقول النساء فالتقاضي يرى النساء ويقبل قولهن في حق الرد
لخصوصه على البائع واليمين لا في حق الرد والمائة الواحدة في هذا الباب كفي وثمان احوط كذا في كتاب القضاة
وما كان باطنا في الحواري يعرفها النساء ولا ينظر اليه الرجال كالزينة والرقا اذا اخبر امرأة واحد بذلك
العيب في حق الخصومة لانه الرد في ظاهر الرواية عند روي الحسن بن زياد عن ابي جعفر مطلقا انه ثبت الرد بشهادة رجل واحد
في رواية ابن سماعه مطلقا انه ثبت الرد بشهادة النساء وفي رواية يثبت الرد بشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال
الا في الجبل في الرد لان معرفة الجبل من جملة ما تولى الله به علمه بنفسه اما معرفة سوي الجبل ممكن بالنظر اليه في الرد
بشهادة رجل واحد وقد قال شيخنا فيقول قول الاطباء في رجل الكفر من غير رجوع ولو اشترى جارية بلغت
سنة عشر سنة ولم تحض كان له الرد في الرد في جارية بالغة ووجد لا تحض فوجد له وجده الجارية تحض
في كل سنة اثني عشر سنة وفي فتاوى الديناري اشترى جارية فوجد لا تحض قال طريق انساب ابن عيب
اقول ببيع ما بشد بانكول او ازين وجوان ويكر نباشد في جارية ووجد لا تحض لا يمنع
خصوصه ما لم يدع ارتفاع الحوض بسبب النساء او الجبل فان ادعى بسبب الجبل فالمرجع فيه قول النساء فان قلن هي
حبلتي يخلف البائع لانه لم يكن عنده ولو قلن ليس بحلتي لا يمين على البائع ولا رد في سبب النساء فالمرجع فيه قول
الاطباء من المسلمين فان اخبر عدلان منهم بيبث العيب في حق سماع الخصومة يخلف البائع مع ذلك ما لم يثبت بقول
العدلين منهم لا يمين على البائع في الرد في جارية وادعى انها حامل والبائع ينكر فوضع في يد امرأة امينة
حتى يتيقن حملها والنفقة في هذه المدعى على المشتري لانها ملكه بغير رجوع اشترى جارية على انها بكر فاذا هي باله
العذرة وقال البائع زالت بالوطي والمشتري بالوثة قبل عليه الاكثر يرد وقيل القول للمشتري و
بعد الحلف الرد والفتوى على الرد بلا حلف في الرد والنيون في موضع محل بالزينة اما
في موضع لا محل بها تحت الابط والركبة لا يمين وفي دعوى الرد بالعيب ان اعترف البائع بقيامه عند الرد
ولن انكر وبرهن المشتري عليه فكذا ذلك لانه يبرهن لكن برهن على كونه عند بايع بايع رده على بايعه وهو
على بايعه الاول هذه البينة عند الله وقيل الامام معه ولو حذر عن البينة يخلف البائع لقد باعه وسلمه
ما به هذا العيب فان حلف بري ولزمه رد عليه في الرد في جارية فوطيها فوجد بها عيبا لا يملك رد ما سوا
كانت بكر او ثيبا بقصها الوطي ام لا وكذا لو قبلها ولما بشهون ويرجع بالنقصان الا اذا رضي البائع ان
ياخذها فانه اشترى جارية فوجد غيب الرجل البائع واطلع المشتري على عيب فرفع اليه التماس وان ثبت
الشك والعيب فخذها الله ووضعها على يد امين فاني في رد وحضر البائع ليس للمشتري ان يستره الفقه
البائع في الرد في الثانية فان اختلف الفخار قال بعضهم ليس بعيب بل عيب عيب يمكن له الرد اذا لم يكن عيبا
عند الكل فان كان رجل اشترى بقر فوجد لا تحلب لكان مثله يشترى الجمل لانه يرد ولو كان غلاما
للم ولا ولسان كانت تأخذ من عيبها ونقص جميع لبنها هذا عيب في الرد في جارية او غلاما فاطلع به على عيب
يجد المالك فاطعه واسكه ولم يصر فبما يدل على رضاه يرد له لو حضر ويرجع بالنقصان لانه اشترى جارية

طلبه فان راها لا علم انما ليست حادثة

طلبه ان كان البكر ما لم يزل البكر فطلبه

طلبه ان كان البكر ما لم يزل البكر فطلبه

طلبه ان كان البكر ما لم يزل البكر فطلبه

طلبه ان كان البكر ما لم يزل البكر فطلبه

طلبه ان كان البكر ما لم يزل البكر فطلبه

طلبه ان كان البكر ما لم يزل البكر فطلبه

طلبه ان كان البكر ما لم يزل البكر فطلبه

طلبه ان كان البكر ما لم يزل البكر فطلبه

الاحاديث

فاطلع

فاطلع على عيب بها فاعلم القاضي وبرهن على الشراء والعيب فوضعا القاضي عند عدل ومات عنه
ثم حضر البائع ان كان لم يقض بآرد على الغاية يرجع عليه باليمن ولان القاضي رجح لان القضاء على الغاية
نفاذا في الاظهر على صاحبها يمينه اذا اشترى شيئا فعتب عند المشتري بفعل المشتري او بفعل الآخر
او باقية مما ومة ثم علم بعيبها عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب في الرد في جارية وفي المشتري انما يقصد البيع
بشرط اذا ذكر بكلمة على واما اذا ذكر بحرف الشرط كما اذا قال بعثت لك شيئا فعتبني كذا فالبيع باطل وفي الغاية
الصغرى اذا اختلف في الصحة والفساد فالحق في القول لمن يدعي الصحة واذا اختلف في الصحة البطلان فالقول
للمدعي البطلان لانه هناك للعقد في البيع بشرط ان افقضى العقد بلا شرط كشرط تسليم احد العوضين لغير
لكنه يلازمه اي يوكده موجه كشرط الكفالة باليمن او الرهن به او لا يلازمه لكن ورد به الشرع كجاء الشرط لئلا
النقد والتأجيل لليمن او لغيره يرد به الشرع لكنه متعارف كشرط هذا الفعل ونشر الفعل بالشرك المشتري لا يفسد
الكل وعنده انه يفسد في الاخير في جارية ببيع جارية بغير فاسدا فولدت عند المشتري من غير ثم ماتت الجارية فان
المشتري يرد قيمتها ويرد الولد ايضا لانها لو كانت قائمة بردها ويرد ولدها وكذا اذا هلك رد قيمتها لا
القيمة فامتنع مقام الام وكذا لو اكسب البائع عند المشتري بركة مع الكسب في البيع والمقبوض فاسدا مضبوط فبيع
واوصافه واطرافه لانه ضمان فبطلان الكسب في المشتري بركة مع الكسب في البيع والمقبوض فاسدا مضبوط فبيع
ففي المشتري ثم وفي المبيع لا بد من القضاء والرضا اشترى جارية على انها بكر فوجد ثيبا باعها البائع فله
الرد فان امتنع يرجع بنقصان ما بين كونه بكر او ثيبا حلة واذا وطئ الجارية المشتراة فاسدا حلت منه
صارت ام ولد وعليه قيمتها دون عقرا وقيل بغير قيمتها وعقرا بغير قيمتها اشترى جارية على انها بكر فوجد ثيبا
بقول البائع خيرا المشتري ونقص الرد يرجع بحصة البكر فانه في جارية اذا اشترى في البيع الجبل البائع انسابا على
المشتري في التمسك بالعقد قياسا واحسانا بشرط الجبل المشتري البائع على غير التمسك قياسا فانه اذا اشترى
عينا جارية وانكر البائع فاصطلم على مال على لبيع المشتري البائع وعلمك فله رد ثيبا لانه كان بائنا
وحيث كان البائع ليرجع على المشتري وياخذ ادى من بدل الصلح اشترى جارية فادعى انها لا تحض
بعض الثمن لم حاضت فالواشك ان البائع اعطاه على وجه الصلح العيب كان البائع ليرجع في الرد في جارية
وارتفاع حوض بنت سبع عشرة اقل عيبا لانه لا ارتفاع الدم واكثر من علة الدار وبعثته في الارتفاع اقصا غايته
وهي سبعة عشر سنة فيها عند ليح ويصرف الارتفاع ولا يتم رد بقول الامة فتره الجارية المشتراة اذا انضم اليكول البائع
قبل القبض وبعد هو الصلح في الجبل في الحواري عيب عن البهائم ويؤول بالولادة اشترى جارية حبلتي فولدت
المشتري ليس مع البائع خصوصية اشترى جارية وبها فرجة ولم يعلم بكونها عيبا فقبضها بعلم ولا يعلم بانها عيب
ثم علم له الرد في جارية فظهر انها محضومة الرأس قال الشيخ الامام بشرط كان له الرد وظهر شره
لم يرد الا لكونه سواد الشعر بشرط في البيع وذكر في المشتري ان الرجل اذا اشترى دابة فوجد بها كل الزمام وكش
ذلك فهو عيب لكانت تاكل في الاحياء فليس بعيب ولو رد الرجل الفرس ورا فقال البائع مخ خوده استافاه
خنام يرد وقيل لا يشترى فرسا باحد رجله بشرط لانه بالفارسية خنام فقال بايعه انه بشر آخر فتراه على كل فرس
انه خنام ليس بده كما في مسئلة الورد في الرد في جارية فظهر انها محضومة الرأس قال الشيخ الامام بشرط كان له الرد وظهر شره
في يد المشتري التماس ثم علم التماس بعيبه مع به على بايعه وهو المشتري الاول وهو لا يرجع على بايعه الاول عند لي
ولو صلحه لم يرجع صلحه وعند ما له الرجوع عليه ويجوز صلحه اشترى امين واطلع على عيبها

في تبيينها

في تبيينها

في تبيينها

في تبيينها

في تبيينها

في تبيينها

في تبيينها

في تبيينها

في تبيينها

في تبيينها

في تبيينها

في تبيينها

في تبيينها

في تبيينها

في تبيينها

في تبيينها

في تبيينها

في تبيينها

قبل قبضها لتفرض المعيبة لزمتا ولتفرض السليمة وباعها أو اعقها لزمه المعيبة لئلا يلزم تفريق الصفقة
وقبل قبضها أو قبض أحدهما ردها أو أمسكها وأيسر له رد المعيبة خاصة وبعد قبضها له الرد في المعيبة
خاصة ولو كان باع أحدهما ولو اشترى أمته واحد وباع بعضها وأطلع على عيبها ولا يرجع بالنقص فبالإجماع
وفاقا لجمهور وكذا لو اشترى مكيلا أو موزونا أو معدودا أو شيئا واحدا فوجد بعضه عيبا برده كله أو يسلكه حتى
لو كان في وعاءين قبله إن برده المعيبين وكذا لو اشترى زوجي خبز أو مصراعي باع فوجد أحدهما عيبا بردهما ولو
يسلكهما ولو وجد أحدهما اضيق من الآخر فارجعهما معا هو العادة برده وكذا فلا ولو كان لا يبيع الخبز برده وإن كان
اشترى بها للبس الرد ولو كان اشتراهما للتجارة فلا يرد ولو اشترى شيئين أو أشياء متفاوتة صفقة واحدة لرد
المعيبين قبل القبض وبرده بعد ولو اشترى ثوبين أو عشرين فوجد بها عيبا فله ليردها دون الآخر ولو وجد
بأحدهما عيبا قبل القبض فقبل المعيبين ولو اعقب السليم أو باعه بعد قبضه لزم الآخر فلا يرد ولو اشترى دابة
قليلة لا كل فهو عيب ولو كانت بطيئة السير ليس عيبا ولو كانت ثلثة أو أربعة خارجا عن العادة ليس عيبا لاجل
عرض الخيلان ونحوه أو دابة فاشترى على النسيئة فإذا هوي كل واحدة أو اشترى على النسيئة فاشترى على النسيئة فاشترى
عيبا صالح مع البائع العيبان لا يجوز لانه لا معاملة بين البائع والراغب في الشراء فاشترى على النسيئة فاشترى على النسيئة
أو ائنه واحد فهو عيب برده بغيره أو قال لا يرد إلا إذا اشتريته فانه لا عيب ولم يشتره ثم اراد رده على باعه
بعيب ذلك كمن قال الجارية يا زانية يا مجنونة فليس يرد بل يرد البائع ولو قال اشترى فاد لا يرد على باعه بعيب
ولو قال ليس باصبع زانية يرد بها فاشترى عيبا على أنه حل فبان خصيها له الرد ولو علمها قال الامام الحنفية في العبد
عيبا فإذا بان فلا صار كانه شرط العيبان سيما وقال في المصنف الفصل برغبة الكس في تخيير شرط للمضاعف في العبد
فإذا هوي ليرده وفي عكسه يرد ولو وجد عيبا لم يرد منه باع صوفيا في فراشه ان في فقه حنابلة لم يرد من التاجر
على فقه قديلا منه حتى ينظر فيه المشتري فان رضي اجبر البائع على فسخ الكل وكذا في الجزر في الارض وقال القاض
تصرف في فقه بقصد البيع فاشترى بذر البصل وبيعه في الارض فلم يثبت فان ثبت كونه بذر البصل فاشترى
الثلث فاشترى على شرطه فطن فبان صوفيا جاز ورجع بالنقص فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى
بذره فاشترى بذر البصل فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر
لزاما ثانيا عيبا له الرد لا اتحاد البائعين كالبائعين في الرد لا خلافا في البذل إذا اشترى وقد ظاهري في المشتري
بما يري فهو على هذا يخرج هذا المسائل فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر
فرده يرجع بقيمة البذر مثلا باع بعيل فوجد المشتري عيبا فرده فقال له البائع اذهب وتعهده له عشرة ايام
برى فلك البعير ولم يرد فبطل ما لا يكون فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر
الآخر يرضى بغيره لاشترى اخذ حصه العيب البعير الآخر او رجع حصه العيب البعير الآخر فاشترى بذر البطيخ الاصفر
اشترى بمكة فوجدها معيبة وغاب ولو انظر حضوره فبطلت فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر
في دفعه من اللحم سئل عن مثله في المشتري فقال لا يرجع على أبي جاشترى عيبا وضمن رجل عبوه فاطلع على عيبه فلا
ضمان عليه عند الامام لانه ضمان العبد وعلى هذا الثاني ضمان العيب فصار كضمان الذئب ولا يخاف ان يضمن
له السرقة أو الخيانة أو الجنون أو العجز فوجد كذا في المصنف فصل في ضمان العبد فاشترى بذر البطيخ الاصفر
وفسخ البائع بالنقص رجع على الضامن فاشترى عيبا فاحبوه البائع انه آبق فاشترى ثم اراد رده بذلك
له الرد لان المشتري لما قال وجدت به العيب فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر

من الجزارة

بذل الفخام

آخر

روايت
او رواية
او رواية

ومشتري

ومشتري الجارية وطى الجارية ثم وجد مشتري العبد بالعبد عيبا فرده فاشترى على المشتري الجارية
يوم قبضها ولشراؤها اخذ الجارية ولا يضمن النقصان لكانت بكرا ولا عقرا ان كانت ثيبا لان مشتري الجارية طى
ملك نفسه فلا يلزم العقر ولا النقصان فاشترى رجل اشترى عبدا فقبضه وباعه من آخر فاشترى من يدها قال المشتري
الاول لا يرجع على البائع بالثمن قبل ليرجع عليه المشتري الثاني في قول أبي جاشترى وقال ابو يوسف لا يرجع
قال الا ترى ان المشتري الثاني لو كان ابراه الاول لم يضمن كان لا يرد ليرجع على باعه اذا اشترى على المشتري الثاني
ولو وجد العبد حرا رجع كل واحد بالثمن على باعه قبل ليرجع عليه فاشترى رجل اشترى عبدا فقبضه وباعه من آخر فاشترى من يدها
الرد بعيبه عند رجع على باعه بنقصان العيبين ليرجع على البائع فاشترى رجل اشترى عبدا فقبضه وباعه من آخر فاشترى من يدها
لهما ثيبا فاشترى رجل اشترى عبدا فقبضه ثم باعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم ان العيب كان عند البائع الاول فان
المشتري الثاني يرجع بنقصان العيبين باعه والبائع الثاني لا يرجع بنقصان العيبين ليرجع على البائع الاول لان البيع الثاني لم
ينفسخ بالرجوع بنقصان العيبين ومع بقاء البيع الثاني لا يرجع الثاني على الاول فاشترى رجل اشترى عبدا فقبضه وباعه من آخر فاشترى من يدها
من عيوبها فوطئها المشتري ثم وجد بها عيبا فليس ليرجع على البائع الثاني لان البيع الثاني لم ينفسخ بالرجوع بنقصان العيبين
لجارية فسخ العقد ورفع من كل وجه فثبت له الرجوع صادف ملك البائع من كل وجه وانه حرام فاشترى رجل اشترى عبدا فقبضه وباعه من آخر فاشترى من يدها
من عيوبها فوطئها المشتري ثم وجد بها عيبا فليس ليرجع على البائع الثاني لان البيع الثاني لم ينفسخ بالرجوع بنقصان العيبين
اشترى جارية وقبضها وباعها من غير فولدت من المشتري الثاني ثم وجد بها عيبا فاشترى الثاني لا يرجع على البائع الاول
به المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع بالنقصان على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالنقصان على باعه فاشترى رجل اشترى عبدا فقبضه وباعه من آخر فاشترى من يدها
جارية مريضة الى طبيب فان برأت فانزاد في قيمتها بالعيب فاشترى من يدها فاشترى من يدها فاشترى من يدها فاشترى من يدها
الادوية والطعام والكسوة ولا يملك جسمها لا سيقا ارجعها فاشترى من يدها فاشترى من يدها فاشترى من يدها فاشترى من يدها
في بد المشتري وانت هي هل على البائع فاشترى من يدها فاشترى من يدها فاشترى من يدها فاشترى من يدها فاشترى من يدها
لا يملك لركم فهو عيب كذا الهندية التي لا تهرق اللبن فاشترى من يدها فاشترى من يدها فاشترى من يدها فاشترى من يدها فاشترى من يدها
المشتري كان له الرد بها في احدي الروايتين وعليه الفتوى فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر
صاحب الحيط في فواير هو عيب فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر
كان على سبيل الدوام يكون عيبا فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر فاشترى بذر البطيخ الاصفر
عامة ولو اشترى حمارا فوجد خرقة وهو الذي يقف في الطريق في بعض المواضع من غير ان كان له الرد بغيره
لو اشترى خرقة فوجد كبر السن له الرد بذلك كانت واقعة الفتوى وقيل ينبغي لا يكون له الرد الا اذا اشترى
على انه صغير السن فاشترى خرقة فوجد كبر السن له الرد بذلك كانت واقعة الفتوى وقيل ينبغي لا يكون له الرد الا اذا اشترى
طعاما في وعاء وباع بعضه فهو عيب له الرد ولو كان في وعاءين فهو عيب له الرد ولو كان في وعاء واحد فاشترى خرقة فوجد كبر السن له الرد بذلك كانت واقعة الفتوى
وعاء واحد ثم وجد عيبا رده باقى وقيل لا يفي ولا يرجع بنقصان باع فاشترى خرقة فوجد كبر السن له الرد بذلك كانت واقعة الفتوى
فاسد لا ينتفع به فله ليرده باقى واخذ الثمن فاشترى خرقة فوجد كبر السن له الرد بذلك كانت واقعة الفتوى وقيل ينبغي لا يكون له الرد الا اذا اشترى
خرقة باع دان وفاء ثم آخرها من البائع لا يلزم الا جرد لان البيع بالوفاء رهن حقيقة لو اشترى خرقة فوجد كبر السن له الرد بذلك كانت واقعة الفتوى
بذاته باع كره وفاء ثم آخرها من البائع لا يلزم الا جرد لان البيع بالوفاء رهن حقيقة لو اشترى خرقة فوجد كبر السن له الرد بذلك كانت واقعة الفتوى
لان حق الحس لا يكون للمشتري بطلان فاشترى خرقة فوجد كبر السن له الرد بذلك كانت واقعة الفتوى وقيل ينبغي لا يكون له الرد الا اذا اشترى
دينه بثلثه ولو باع ارضا ولم يذكر الخراج ولم يجعله شرط في البيع جازا ليرجع ثم ينظر ان كان خراجها كثيرا ام لا

او رواية
او رواية
او رواية

وكان

مطلد جارية مريضة الى طبيب

مطلد جارية مريضة الى طبيب

مطلد جارية مريضة الى طبيب

مطلد جارية مريضة الى طبيب

مطلوبه است و در این کتاب
و در این کتاب و در این کتاب
مطلوبه است و در این کتاب
و در این کتاب و در این کتاب

ويعطاه بالدرهم فولد
الغيار الفول كان و انت
البحر

عند أبي يوسف فيها يوم العقبين
وعند حمزة فيها قبل الكسوة
ويبقى بقول حمزة رفقا
بالناس

غالب النور جسد الكسوف والارتفاع

مطلب: بخود تا جایی که می تواند: اکتفا نماید و از خواهانان

المبايعتين بينهما

خلد تلمذ یونان بر تلمذ با کعبه مانی مسلمانان

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

السازغا

مطلوب
في الطريق معرفة رصوم
النفوس

حجۃ الاسلام محمد سرور دافقیہ بیرون مد

والم يقصص

فوق

۱۹۱۰

قوله في

عليه دين الى اجل باع به لداينة عدا ثم تقايلا لا يعود الاجل ولترده بعينه فسادا كان فسادا وعاود الاجل
كفيل لا يعود الكفالة في الوجهين ولا به كفيل فوجه الدان للمديون فتره ما عاد الدين الكفالة
العمل باسبع انما مال الاقالة عند اي ح ومجد اذ لم يقبض الثمن فاما اذ قبضته لا يملكها اجماعا باع المشتري
المبيع من الاخر وقبضه او لم يقبضه ثم تقايلا واطلع على عيبه عند البائع الاول فلو راد ليرده عليه العيب
ذلك لانه بيع في حق الثالث ولا يصح الاقالة بالزيادة للمادة بعد القبض فلو هلك المبيع بعد الاقالة قبل
التسليم بطلت البيعة ويستوي ان يكون الاقالة قبل القبض او بعد من عيب او من غير عيب باع الوصي الى الوصي
شيئا بكثر من قيمته ثم قال لا يقع بيع رجل اشترى من رجل وقبضه بدينار معلوم وقبض الخنطة ولم يقبض
ثم جاء البائع ليقبض منه باقى الثمن فقال المشتري انه قام على ثمنه قال البائع عليه ما قبض من الثمن واخذ قال
لم يكن ذلك اقالة لان الاقالة بمنزلة البيع والبيع لا يكون الا بالايحاط القبول وان كان بطريق التعاطي وذلك لان
الا بالقبض والتسليم للحائزين وهذا قول بعض الشارح اما على قول البعض قبض احد البدلين كفى لان العقد وهو صحيح
المتعلق بملك الاقالة لو خرب في الوقف فذلك الوصي كالمستعير فان زادت البيعة بعد القبض زيادة منفصلة يكون الاقالة
لانه لا يصح الاقالة الا بطريق الفسخ وانما قيدنا بالقيدين لان الزيادة قبل القبض متصلة كانت او منفصلة لا يبيع الاقالة
وكذا الزيادة بعد القبض باع عدا وسمه ثم قال للمشتري اذ دفع الى العبد فقال لعبد فلو اقالة فله ولو اشترى
ارضيا فله اشجار ففقطعه ثم تقايلا صححت الاقالة بجميع الثمن وليس البائع مقيد لا بخياره ولا بيمينه ولا بخيار المشتري هذا اذا
علم البائع بغيره اشجار او اذ لم يعلم به وقت الاقالة بخير ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك فله تركت البيع فقال
البائع رضيت او اخبرته فاقالة فله اقالة فقال المشتري هات الثمن فاقاله كقولها اقلني وقبولها بقصر
المجلس بخير رجل ساءم رجلا ثوبا ثم اشترى دفع الدراهم الى البائع وقبض منه الثوب من غير ان يجري بينهما
بيع وشراء جاز ويكفي هذا التعاطي **فصل في بيع سلع** فقال لغيره انظر فيها فاخذها لينظر فيها فله ذلك
في بيع لا يقين قلت قال الناظر بعد ان نظر بكم تباع قالوا يكون ضامنا والصحيح انه لا يضمن الا اذا قال صا لسلعة
بكذا **فصل في بيع ثوب** او ثوبا وقال لغيره ثوبه اخذته بعشرة فباعه في بيع فعلية فله لان المقبوض على يوم
الشر اذا لم يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى فله ان يرضى ثوبا فقال له صا اذهب لثوبيته اشتره فباعه في بيع
لا يقين ثوبا ولو قال له لبيعت ثوبه اخذته بعشرة كان ضامنا فله التخيير في البيع ان يظهر ابيعا وتواضعا
في السر لان البيع بينهما فالبيع فاسد وهذا هو صورة بيع الهابل متفق غير لازم وهو بمنزلة البيع بشرط الحيا
ولما دعي احدهما بيع التخيير انكر الآخر فاقول لانه في الحديث مع يمينه فان اقام احدهما البيعة قبلت بيته ثم
المشتري ليقام البيعة ان الدار الخفية في بيع لا يرجع بالثمن على البائع ولا يكره التمسك قبض الثمن ان اقام البيعة
لن الاقالة الخفية **فصل في بيع التخيير** لا يجوز بيع التخيير لا يجوز الاقرار بالتخيير بان يقول الاخراني اقرتك في
العلاية يداري وتواضعا على فساد الاقرار لا يقع اقراره حتى لا يملك امره ببايع وفي المبطل اذا تواضعا على
في السر ثم تباع في العلانية لتصادقا على انها بيعة على تلك المواضعة فالبيع باطل لان اتفاقها على انها هذا له
ولتصادقا على انها ارضاء على تلك المواضعة فالبيع لازم ولتصادقا على انها لم يحضرهما نية عند العمل ففي ظاهر الحوا
البيع باطل بمرجى المصلحة على يوسف عني حنفية ان البيع صحيح **فصل في بيع الساس** في الاحتقاق او كان مبطل
لكلما ليعق ونحوه وناقيل للملك لا استحقاق الملك فالتاقل لا يوجب في ظاهر الرواية والمبطل يوجب في الروايات
كلها ولا استحقاق التاقل اذ اورد فان كل واحد من الباعة لا يرجع اليه بايعه مالم يرجع عليه ولا يرجع على الكفيل

ان الشراء

تعبیر بقول
الاستخفاف

المعقب

ما لم يقض على المكفول عنه وفي لا استحقا المبطّل يثبت لكل واحد منهم الرجوع على بايعه ولو لم يرجع عليه
 ويرجع على الكفيل ولو لم يقض على المكفول عنه استحقت الدار المبيعة برجع المشتري بالثمن على البايع
 وبقيته بناءً يوم تسليمه إلى البايع وتسلم النقص وانما المشتري اخذ نقض بناءً ولا يرجع على البايع بقيمة البناء
 ولو اقر له فيها فقصه لا يرجع على البايع منه ولا يرجع عنه فربقية البناء والولد عند البناء والولد عند
 الاستحقاق التفتيح واحذ المتفاسمين اذا بنى في نصيبه والمالك القديم اذا اخذ الجارية المأثورة من مشتريها
 من اهل دار الحرب واستولدها ثم استحقها رجل لم يرجع بقيمة الولد على مشتريها والا ب إذا وطئ جارية ابنه و
 استولدها ثم استحققت لم يرجع بقيمة الولد على الابن والقاضي اذا باع داراً للثمن بعين فاحش ثم ادرك الصغير
 فتره البيع لا يرجع المشتري بقيمة البناء على اجد قال ابو يوسف اذا ادعى الفاضل الجارية المخصوصة ثم استولدها
 ثم استحققت فله ان يرجع بقيمة الولد على المولى كما عوي الغلط في القيمة غير صحيحة كدعوى العين في البيع
 استحق نصف الدار شايعة أو ثلثه أو نحو غير المشتري عند نرد الباقي ويرجع بكل منه أو امسك الباقي ويرجع
 المستحق شري كذا فاستحق نصفه فله الرجوع الباقي ولو لم يعتبر فيه ولم يأكل من ثمر رجل اشترى جارية فولدت
 عنه فاستحقها رجل بيته فانه يأخذها ولها ولها ولها لا يثبت له الرجوع ولو لم يولد له فانه لا يثبت له الرجوع
 مبيته فثبت بها البناء مطلقاً ان الجارية ملك المستحق في الأصل والولد متصل بويته فيثبت لاستحقاقه فيها
 فاما الاقرار فانه قاصر فليس بهيان وضعا بل هو اجبار لا استحقة الاخبار بثبوت الحجر والحجر الملك
 في الامم دون ملك الولد فيحق الامم دون الولد واذا ثبتت بالبيينة فيحق الامم والولد هل يشترط القضاء بالولد
 أو يكفي بالقضاء بالام قال بعضهم لا يشترط لانه تابع فيدخل في الحكم تبعاً وقال محمد ما يدل على خلاف
 ذلك فانه قال اذا قضى بقاضي بالاصل ولم يعرف الزواجر لم يدخل الولد تحت الحكم وكذلك لو كان الولد في ملك البائس
 آخر لم يدخل تحت الحكم ايضاً وهذا لان الولد يوم القضاء منفصل عن الام فلم يكن منه من الحكم بهما ولو ابرأ البايع المشتري
 عن ثمنه أو وهبه منه ثم استحق البيع من يد المشتري لا يرجع بثمنه على بايعه وكذلك بقيه الباعه لا يرجع بعضهم على
 بعض بعد القضاء على انذار المشتري كذا قال في ريبه الدين وفي نوادر صاحب المحیط لا يرجع المشتري الاخرى على بايعه
 لوجه البراءة وهل يرجع بايعه على بايعه اختلف فيه المتأخرين قبل يرجع وقبل لا المشتري لو دمج على بايعه وخالف
 البايع على ثمنه قليل فلما بايعه لم يرجع على بايعه ايضاً اذا كان بايع اجتماع البدل والمبدل في ملك واحد ولم يوجد الزوار
 المبدل عن ملكه ولو حكم المستحق فصالح المشتري لباخذ المشتري بعض ثمنه من المستحق ويدفع البايع إلى المستحق ليس له ان يرجع
 على بايعه بغيره لانه بالصلح ابطال حق الرجوع تداوله فاستحق فرجع بعضهم على بعض بغيره بغيره فانكر البايع احد الباقه
 يحتاج الى اقامة البيينة على البيع في حقه فلم يحتاج الى اقامة البيينة على الرجوع وعلى الاستحقاق الاول فان لم يقض
 بتلك الرضوخا يحتاج الى انذارها والابان كانت عند قاض آخر او عند الاثني يحتاج الى انذارها كما في
 قال في الزيارات لواقعة المشتري المستحق او اختلف ففصل وقضى المستحق ثم اراد ان يرجع عليه بايعه ليس له ذلك ولو اقام
 البيينة على اقرار البايع انه للمستحق رجع عليه ولم يكن له بيينة فاراد ان يحلف ما اقر به للمستحق يحلف عليه ولو اقر
 طاحونه وكانت في يد من ثم المستحق مستحق فليس له ان يطالب المشتري بغلته الطاحونه لانه لم يثبت له الرجوع
 بل هي كسبه وفعله جازم ولا استحقا الا ما يوجب الرجوع بالثمن على البايع اذا ثبت لاستحقاقه بالبيينة اما
 اذا ثبت باقرار المشتري أو بكونه عن ايمان أو باقرار وكيل المشتري بالخصوص أو بكونه عن ايمان أو بكونه
 بالثمن لان اقراره لا يكون حجة في غير ذلك فظهر البيع حراً وقدمات بايعه وبترك شيئاً وكذا وان اؤاؤا

محل ولايت و خدمت نظر

مجلس الشورى
مجلس الشورى

یعنی کائنات مملکت
الحق فی الوجود
والوجود من غیر الوجود

یعنی اخلاص کن
للفاض علم بوجود
الودود فی القضا
فی القضا باللام ناکب
قضا بالودود

وَقُلْ مَعِي

غير البائع الميت حاضر جعل القاضي الميت وصيا فرجع عليه المشتري ثم وصى الميت على بايع الميت
بجعل المشتري مبرجلا ارضين فاستحق احداهما قبل القبض بخبر المشتري لشيء اخذ البايع حصته من الثمن
ترك ولما استحققت بعد القبض لم يرد غير المشتري حصته من الثمن ولا خياره رجل اشترى دارا وقبضها وبني فيها
ثم جاء رجل واستحقها فاشترى بوجه على البايع بالثمن ويسلم البناء الى البايع ويرجع عليه بالثمن ويغني
البناء مبنيا يوم يسلم البناء الى البايع ولكن كان المشتري بنى بالجص ولا جبر ولا شاح والذهب فانه يرجع
بقيمة البناء على البايع يوم يسلم البايع فان كان المشتري انفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها اثنا
حتى خلق البناء وتغيروا بهدم بعضه ثم استحق الدار لم يكن للمشتري ان يرجع على البايع الا بقيمة يوم يسلم البناء
الى البايع فاشترى ارضا اخرى فأنفق في عمارتها وتسوية آبارها وخربا ثم استحق لا يرجع على البايع الا على
اشترى دارا فخصها وطحن سطوحها ثم استحق لا يرجع على البايع ببقية الجص والطحن والماء يرجع عليه بغيره
ما يمكنه ان يفصله ويهتك اليه اشترى عبدا او بقره فأنفق عليها ثم استحق لا يرجع المشتري على
البائع بانفق اشترى غلاما او جارية عليه ثيابا جارا عليه برقع لم تذكر ثم استحق الثياب او البرقع لا يرجع
المشتري عليه بشيء وكل شيء يدخل في البيع تبعا لخاصة له من الثمن ولكن بخبر المشتري فيه اشترى عبدا واعطاه
مالا اخذ منه ثم استحق العبد لم يرجع المشتري بالمال على المشتري اذا لم يعبد الا هذه الشفعة بالشفعة
ثم استحق العبد بطلت الشفعة وبأخذ البايع الدار الشفعة بطلت البيع اشترى جارية وباعها من آخر ثم استحق
من يد المشتري الثاني ويرجع الثا على الاول بالثمن القضا واراد الاول ان يرجع على البايع فقال بايعه المشتري
كان باعها متى ولي بيته على ذلك فليس لك الرجوع على لا يسمع دعواه ولا بيته على المشتري فاشترى
المشتري من يد المشتري الا خير يكون ذلك قضاء على جميع البايع حتى لو اقام واحد البايع على المشتري
بالمالك المطلق لا يقبل وكان لكل واحد من المشتري ان يرجع على البايع بالثمن من غير ان يحتاج الى اعادة البيعة
وكن انما يرجع كل مشتري على البايع اذا رجع عليه شريطة ان لا يكون للمشتري الاوسط ان يرجع على البايع قبل ان
يرجع عليه المشتري الاخر وكذلك المشتري الاول لا يرجع على البايع قبل ان يرجع عليه المشتري الاوسط فاشترى
رجل اشترى عبدا فقبضه وباعه من آخر فاستحق من يد الثاني فان المشتري الاول لا يرجع على البايع بالثمن قبل ان
يرجع عليه المشتري الثاني في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف له ان يرجع قال لا ترى للمشتري الثاني لو كان ارباب
المشتري الاول ملثمين كان الاول ان يرجع على البايع اذا استحق على المشتري الثاني ولو وجد العبد خرابا رجع كل
واحد بالثمن على البايع فاشترى على البايع الذي اذا اشترى دارا في المصير قبل ما ينبغي لرباع منه ولو اشترى
يجبر على بيعه من سلم ان عزم المشتري البايع فله ان يسترد وكذا ان عزم البايع المشتري له ان يسترد قال البايع
المشتري فيمنه كذا فاشترى فاشترى ثم ظهر انهما اقل فله الرجوع ولا يرد له فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
الزجرى اشترى جرة فخرج من تحتها جرب صغار فله ان يرد الى لا معرفة له بالرجل فاشترى فاشترى فاشترى
فاني رجل بغيري لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفلا لا بينها واشترى ذلك الغزال له باز من
المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالعيب فاشترى فله ان يرد البايع حصته من الثمن ومن اشترى ثيابا
وغبن فيه غنبا فاشترى فله ان يرد على البايع اشترى جارية على وجهها خيفة واسفها فاشترى فاشترى فاشترى
فلما غسلت وجهها زال كحلها فليس له ان يرد الا ظهر عيبه من الاسفها والخيفة وهذا صحيح

مطلوب اشترى من رجل ارضين فاشترى احداهما قبل القبض بخبر المشتري لشيء اخذ البايع حصته من الثمن ترك ولما استحققت بعد القبض لم يرد غير المشتري حصته من الثمن ولا خياره رجل اشترى دارا وقبضها وبني فيها ثم جاء رجل واستحقها فاشترى بوجه على البايع بالثمن ويسلم البناء الى البايع ويرجع عليه بالثمن ويغني البناء مبنيا يوم يسلم البناء الى البايع ولكن كان المشتري بنى بالجص ولا جبر ولا شاح والذهب فانه يرجع بقيمة البناء على البايع يوم يسلم البايع فان كان المشتري انفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها اثنا حتى خلق البناء وتغيروا بهدم بعضه ثم استحق الدار لم يكن للمشتري ان يرجع على البايع الا بقيمة يوم يسلم البناء الى البايع فاشترى ارضا اخرى فأنفق في عمارتها وتسوية آبارها وخربا ثم استحق لا يرجع على البايع الا على اشترى دارا فخصها وطحن سطوحها ثم استحق لا يرجع على البايع ببقية الجص والطحن والماء يرجع عليه بغيره ما يمكنه ان يفصله ويهتك اليه اشترى عبدا او بقره فأنفق عليها ثم استحق لا يرجع المشتري على البايع بانفق اشترى غلاما او جارية عليه ثيابا جارا عليه برقع لم تذكر ثم استحق الثياب او البرقع لا يرجع المشتري عليه بشيء وكل شيء يدخل في البيع تبعا لخاصة له من الثمن ولكن بخبر المشتري فيه اشترى عبدا واعطاه مالا اخذ منه ثم استحق العبد لم يرجع المشتري بالمال على المشتري اذا لم يعبد الا هذه الشفعة بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وبأخذ البايع الدار الشفعة بطلت البيع اشترى جارية وباعها من آخر ثم استحق من يد المشتري الثاني ويرجع الثا على الاول بالثمن القضا واراد الاول ان يرجع على البايع فقال بايعه المشتري كان باعها متى ولي بيته على ذلك فليس لك الرجوع على لا يسمع دعواه ولا بيته على المشتري فاشترى المشتري من يد المشتري الا خير يكون ذلك قضاء على جميع البايع حتى لو اقام واحد البايع على المشتري بالمالك المطلق لا يقبل وكان لكل واحد من المشتري ان يرجع على البايع بالثمن من غير ان يحتاج الى اعادة البيعة وكن انما يرجع كل مشتري على البايع اذا رجع عليه شريطة ان لا يكون للمشتري الاوسط ان يرجع على البايع قبل ان يرجع عليه المشتري الاخر وكذلك المشتري الاول لا يرجع على البايع قبل ان يرجع عليه المشتري الاوسط فاشترى رجل اشترى عبدا فقبضه وباعه من آخر فاستحق من يد الثاني فان المشتري الاول لا يرجع على البايع بالثمن قبل ان يرجع عليه المشتري الثاني في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف له ان يرجع قال لا ترى للمشتري الثاني لو كان ارباب المشتري الاول ملثمين كان الاول ان يرجع على البايع اذا استحق على المشتري الثاني ولو وجد العبد خرابا رجع كل واحد بالثمن على البايع فاشترى على البايع الذي اذا اشترى دارا في المصير قبل ما ينبغي لرباع منه ولو اشترى يجبر على بيعه من سلم ان عزم المشتري البايع فله ان يسترد وكذا ان عزم البايع المشتري له ان يسترد قال البايع المشتري فيمنه كذا فاشترى فاشترى ثم ظهر انهما اقل فله الرجوع ولا يرد له فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى الزجرى اشترى جرة فخرج من تحتها جرب صغار فله ان يرد الى لا معرفة له بالرجل فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاني رجل بغيري لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفلا لا بينها واشترى ذلك الغزال له باز من المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالعيب فاشترى فله ان يرد البايع حصته من الثمن ومن اشترى ثيابا وغبن فيه غنبا فاشترى فله ان يرد على البايع اشترى جارية على وجهها خيفة واسفها فاشترى فاشترى فلما غسلت وجهها زال كحلها فليس له ان يرد الا ظهر عيبه من الاسفها والخيفة وهذا صحيح

في طالع النجم في الجوارى ليس يعيب وقع البيع بغبن فاحش ذكر المصالح هو ابو بكر الرازي في واقعة
ان للمشتري ان يسترد وهو اختيار ابي بكر الزجرى والظاهر الجلاء ثم اكثر رواية كتب المضاربة انه يرد بغبن
فاحش وبغبن في قبيل في الغبن اليسير والفاحش اليسير العروض ذه نيم وبغبن انفق رده باثوته وقيل رده
دوا نيم وما زاد فهو فاحش وفي الجامع الصغير لبيع شيئا بمن غال زائد على قدره فليس عليه الا ان يفضيه
قنية ومن اشترى جارية فولدت منه ولدا ثم استحقها رجل فاشترى غلاما غرم الابنية الولد يوم خاصم لا يولد
مغروس وهو حر باجماع الصحابة ثم لو اكتسب الجارية او وهبها لياخذها المشتري مع الاكثنا ولا يرجع
على البايع الا بالثمن ولا يشترط حضر المشتري لسماع بيعة المشتري حين انكر البايع البيع منه
وعلى هذا العبد اذا بدلت الايدي وادعى حرته على المشتري الا خيره ويرجع البعض على البعض
لا يشترط عند الرجوع بالثمن بل انما شهد الشهود ان الذي اقام البيعة على حرته باعه هذا من هذا كفي
وقال بعضهم يشترط حضره **الفصل السابع** في الاستبراء وحيلته ومن مكن له بشرائه ونحو
كالوصية ولارث وغيرها ولو بكر او مشرقة من امرأة او عبد او محرم الامة او من مال الصبي حره
وطيها ودواعيه حتى يستبرأ بحضنة فمن تخلف بشهر ووضع الحمل في الحامل فان لم يولد في الاستبراء
تصرف برأه الرحم صيانة للماء المحرم عن الاختلاط **عنه** وعن ابي يوسف انه قال اذا كان يتيقن بغيره
رجعها من ماء المبيع فليس عليه فيها استبراء ولو باع جارية وسلمها الى المشتري ثم تقايلا البيع في المجلس
كان على البايع ان يستبرأ بها وعن ابي يوسف اذا تقايلا قبل الافراق لا يجب نصراني اشترى جارية
نصرانية لا يبرئها الاستبراء فان وطئها ثم اسلم النصراني والحارة لا يجب الاستبراء حتى اشترى جارية ثم
احتم فعله الاستبراء وهل يكن الحيلة لا سقط الاستبراء انا علم ان البايع لم يكن يطئها في هذا الطهر وعند ابي
يوسف لا يكن وعند محمد يكن رجل راد لزوجته جارية بعد الوطئ فالا فضل له ان يستبرأ بحضنة ثم
يرجع وكذا اذا اراد ان يزوج المدبرة وام الولد ولو راي امرأة تزني ثم تزوجها لتجلى من اقربا
حتى تضع حملها ولم تحبل تحبل له ليطأ ما حتى تحيض وفي شرح الاورد قال العبد على بر لم يجد الغوري
الحيلة التي كتبه الزخيرة اسهل الحيل وهي ان الرجل اذا اشترى جارية وكان بها برضاها جاز للوطئ
ولا استبراء عليه **عنه** وفي المسعودي والمختار في الفقه واذا حرم فرج الامة على مولا بها ثم زال الحرم لم يكن عليه
لن استبراء مثل ان تزوجها ثم يطلقها الزوج او تزوج ثم تسلم ويكاتبها ثم تزوج **عنه** واذا اراد الرجل ان يزوج
امه ولن ينفي له لن استبراء بحضنة ثم يزوجها فان زوجها قبل الاستبراء كان النكاح ولو اعتقا ثم زوجها
لا يجوز النكاح حتى تنفق عدتها بثلث حيض فان زوجها قبل الاغناق فولدت وكذا من تزوج فالولد يكون
بمنزلة الام يعق موت المولى من جميع المال فالحيلة في اسقاط الاستبراء ان يزوج البايع أولا بمن يريد
ان لم يكن له زوجة حرة ثم يبيعها منه فيبطل النكاح وان كانت للمشتري زوجة حرة يزوجها من قبل يست له زوجة
حرة ثم يبيعها منه فيقبضها ثم يطلقها الزوج قبل الدخول فيسقط الاستبراء **الفصل الثامن** في اللاب
والام والقاض والوصي مال الصغير يبيع الصغير ثم له لفظ الغبن اشترى مال ولد الصغير بثلث قيمته او اقل قدر
ما يتغابن الناس به وللد كالأب عند عدم الاب ثم يكفي باحد الشطرين بعت مالى فلا تأمن ابني فلا حاجة
الى الرجوع اشترى فلوزم الاب الثمن بشرائه شيئا من ولد لا يتبرأ منه حتى ينصف القاضي وكذا يقبض للصغير
ثم بعد قبضه باساقا بالرد على الاب فيكون في يد وبيعة عن ابنة باع الاب مال احد الابنين من الآخر جاز باع

مطلوب اشترى من رجل ارضين فاشترى احداهما قبل القبض بخبر المشتري لشيء اخذ البايع حصته من الثمن ترك ولما استحققت بعد القبض لم يرد غير المشتري حصته من الثمن ولا خياره رجل اشترى دارا وقبضها وبني فيها ثم جاء رجل واستحقها فاشترى بوجه على البايع بالثمن ويسلم البناء الى البايع ويرجع عليه بالثمن ويغني البناء مبنيا يوم يسلم البناء الى البايع ولكن كان المشتري بنى بالجص ولا جبر ولا شاح والذهب فانه يرجع بقيمة البناء على البايع يوم يسلم البايع فان كان المشتري انفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها اثنا حتى خلق البناء وتغيروا بهدم بعضه ثم استحق الدار لم يكن للمشتري ان يرجع على البايع الا بقيمة يوم يسلم البناء الى البايع فاشترى ارضا اخرى فأنفق في عمارتها وتسوية آبارها وخربا ثم استحق لا يرجع على البايع الا على اشترى دارا فخصها وطحن سطوحها ثم استحق لا يرجع على البايع ببقية الجص والطحن والماء يرجع عليه بغيره ما يمكنه ان يفصله ويهتك اليه اشترى عبدا او بقره فأنفق عليها ثم استحق لا يرجع المشتري على البايع بانفق اشترى غلاما او جارية عليه ثيابا جارا عليه برقع لم تذكر ثم استحق الثياب او البرقع لا يرجع المشتري عليه بشيء وكل شيء يدخل في البيع تبعا لخاصة له من الثمن ولكن بخبر المشتري فيه اشترى عبدا واعطاه مالا اخذ منه ثم استحق العبد لم يرجع المشتري بالمال على المشتري اذا لم يعبد الا هذه الشفعة بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وبأخذ البايع الدار الشفعة بطلت البيع اشترى جارية وباعها من آخر ثم استحق من يد المشتري الثاني ويرجع الثا على الاول بالثمن القضا واراد الاول ان يرجع على البايع فقال بايعه المشتري كان باعها متى ولي بيته على ذلك فليس لك الرجوع على لا يسمع دعواه ولا بيته على المشتري فاشترى المشتري من يد المشتري الا خير يكون ذلك قضاء على جميع البايع حتى لو اقام واحد البايع على المشتري بالمالك المطلق لا يقبل وكان لكل واحد من المشتري ان يرجع على البايع بالثمن من غير ان يحتاج الى اعادة البيعة وكن انما يرجع كل مشتري على البايع اذا رجع عليه شريطة ان لا يكون للمشتري الاوسط ان يرجع على البايع قبل ان يرجع عليه المشتري الاخر وكذلك المشتري الاول لا يرجع على البايع قبل ان يرجع عليه المشتري الاوسط فاشترى رجل اشترى عبدا فقبضه وباعه من آخر فاستحق من يد الثاني فان المشتري الاول لا يرجع على البايع بالثمن قبل ان يرجع عليه المشتري الثاني في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف له ان يرجع قال لا ترى للمشتري الثاني لو كان ارباب المشتري الاول ملثمين كان الاول ان يرجع على البايع اذا استحق على المشتري الثاني ولو وجد العبد خرابا رجع كل واحد بالثمن على البايع فاشترى على البايع الذي اذا اشترى دارا في المصير قبل ما ينبغي لرباع منه ولو اشترى يجبر على بيعه من سلم ان عزم المشتري البايع فله ان يسترد وكذا ان عزم البايع المشتري له ان يسترد قال البايع المشتري فيمنه كذا فاشترى فاشترى ثم ظهر انهما اقل فله الرجوع ولا يرد له فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى الزجرى اشترى جرة فخرج من تحتها جرب صغار فله ان يرد الى لا معرفة له بالرجل فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاني رجل بغيري لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفلا لا بينها واشترى ذلك الغزال له باز من المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالعيب فاشترى فله ان يرد البايع حصته من الثمن ومن اشترى ثيابا وغبن فيه غنبا فاشترى فله ان يرد على البايع اشترى جارية على وجهها خيفة واسفها فاشترى فاشترى فلما غسلت وجهها زال كحلها فليس له ان يرد الا ظهر عيبه من الاسفها والخيفة وهذا صحيح

وله الصغير أدعى ان فيه غيبا فاحشاً لم يسمع وده يتم سيرة في الحديث اكثر من كفا حتى وفي العرض دهمارة
وفي العقار دهم وانه وفي الملقط على من يراه الغائب ليس في العرض دهم وفي الحيوان دهم بزيادة وفي العقار
دهم وداره امرأة اشترت لولدها الصغير بضعاً بالمال وقع الشراء للام وليس لها شئ من الضبعة من الولد ولو كان
لولدها الصغير على من يبيع عليه بالمال فانه هذا بمنزلة الربة بحسبنا تابع الوصي مال الصغير نفسه ان كان يبيع
ظاهر يجوز وتغيره ان يبيع الله ما يواي عشر بتسعة لو غابته او يشتري ما يواي تسعة بعشرة وهذا في وصي
لا ياتي في وصي الله لا يملك ذلك الوصي لا يملك اخراض مال اليتيم والقاضي يملك ما خالف في لابي الوصي لا يملك
الوصي ولا في الوصي والله لا يبيع مال اليتيم ويودع وتوطع السلطان مال اليتيم ولا الوصي يقدر على دفع الظلم من
شئ لا يجوز له يعطي شئ ولا يعطى شئ لا يقدر الا باعطاء المال له يعطي صيانة للباقي ولا يعطى الوصي ان يعطى
بمثل القيمة يجوز في ظاهر الرقابة وقال ثعلب المولى هذا جواب السلف اما جواب المتأخرين اما يجوز باحد الشرايط الثلاثة اما
برغبة المستري بضعف قيمته او للصبي حاجته اليه او بكونه يتيم لا ولاء الآب عليه الفتوى في التيسير لا يجوز
بيع مال اليتيم من نفسه ولا يبيع الا من يبيع الله فضاء وانه لا يبيع قاضياً في نفسه لهذا فزوج اليتيم من نفسه
انه لا يجوز وكذا اذا زوجها لمن قبلها فقه ولو اشترى القاضي مال اليتيم من الوصي او باع منه من اليتيم وقبل الوصي
يجوز وليس كان وصياً من جهة القاضي لان الوصي تابع من حيث لا عن القاضي اشترى الاب من ولده الصغير ثم وجب
ليس الرد حتى يصل القاضي فضاء عن الصغير ثم في الصغير اذا كان في الشركة من فباع الاب المخذ العقار او العتق
ليس ذلك خلا في وهي لا تجوز ان يملك البيع لنفسه من اقله فيكون هذا فان محمد المذكرة في الأصل
فانه اقام المخذ مقام الابها وقال في ذلك اترك وصياً واباً فالوصي اولى فانه يملك الاب العتق عليه بنية باع الوصي بعد
المشترى عتقاً ولا بنية له بحلف الوصي على البنات والوكيل على العلم لان العتق يد الوصي يعلم بالعتق اجملاً لا بالكيل
فتسقط الآب والوصي ابا مال الصغير لدين نفسه يجوز ان يرهنه لدين نفسه لان مطلق التصرف في مال اليتيم فيه منفعة
كتر في الآب وهو يجوز وفي حوز الرهن والبيع لديه فائدة لانه لو لم يرهن في بيع يحتاج الى الحفظ ابا يد الوصي
عليه التلف فاذا باع ولم يضر فقه تخفى عليه التلف لانه ضمنه فيشفع به اليتيم فيجوز وذكر في آخره ما يشرح الطحاوي
الآب انا كما يحتاج الى ابا من يراكل من مال الصغير على قدر حاجته ولا يكون مضروباً والوصي ليس له اكل منه وان
محتاجاً الا اذا كانت حاجته في ذلك بما كل في نفسه وذكر في الآية السرخسي الاب بما يأخذ من مال ولده الصغير
غاصباً ولكنه ان كان محتاجاً فله ان يأخذ بغيره يضره الى حاجته فان لم يكن محتاجاً فله ان يأخذ بحفظه ولا يكون
في حقه حتى يملك غير حاجته فيكون ضامناً وقد اجعوا على انه يجوز لابن يبيع عقار الصغير ويقول في نفسه
ذكر في نفقاً شرح الطحاوي لابن يبيع من نفقاً انه الكبير الغائب بقدر حاجته في النفقة من نفقاً لاسرته الواحد لا يبيع
ومشترى نفسه الا الولد والمخذ عند عدم الآب تماماً يملك مثل القيمة او ما يتعاقب في ظاهر الرقابة ويكتفي بعبارة واحدة
كقوله بعث عبيدي او اشترت عندي او بعث عبيدي هذا من ابني هذا عندنا وانشأ في بشرط عبارتين يكون
في حق نفسه وابناً عتيقاً فقه فاذ باع او بلغا فالعتق عليه واختار الامام صاحب المحرر ان لا يملك شراء
مال الصغير لنفسه بل قيمته او عتق سيرة الوصي لو اشترى مثل القيمة او بغيره لا يجوز اجماعاً واكثر يجوز الا عند محمد
باع الاب عقار الصغير بالقيمة العدل من غير المخذ او مستورا فقه ولا يفسد الا ونقصه اذا بلغ الا اذا كان خيراً
ان باع بضعف قيمته وفي بيع منفعله رعايته لا يجوز الا ان يكون خيراً وهو اختيار الصدوق في رواية يجوز
التمن على يد عدل لا يبيع لمن يملك الولد ذلك البيع بعد البلوغ لكنه بطلان من عدله فان قال الارباع الثمن او

انفقت

[illegible]

غیر اودین علامہ

سید اودین علامہ

مجلس قضاة المحاكم العظمى في دار القضاء العالي
القدس في يوم الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٠

مشتري برون لا يرجع كذا... دفع اليه صفقة...
في بيته وفي مكانه...
ضامن به...
واجبة...
شفعة...
اشهد...
شفعة...
والترجي...
اقر...
البائع...
البائع...
الذي...
من...
عشر...
بأنه...
ان...
قول...
بالشفعة...
بطل...
ولو...
وذلك...
ور...
قبض...
ولا...
لا...
في...
قال...
المشتري...
فالبينة...
وظقة...

مطلوب الشفعة في العروض

وضيع الفلوس بعد القبض... وحيلة أخرى...
جزافاً...
ابيع...
اجلاً...
بالشرط...
الاجاز...
معلوماً...
لايصح...
لا تصح...
عن محمد بن سلام...
لتعليم القرآن...
أمر الدين...
مع الحاجة...
الاجر...
مشايخ...
او خطا...
لم يعلم...
وفي...
القرآن...
ما...
أكثر...
حفظه...
الاول...
الشهور...
على...
الاجر...
لا...
بحسب...
الى...
الاجر...
نكل...
ولما...

مطلوب الشفعة في العروض

مطلوب الشفعة في العروض

مطلوب الشفعة في العروض

مطلوب الشفعة في العروض

مطلوب الشفعة في العروض

مطلوب الشفعة في العروض

مطلوب الشفعة في العروض

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

ثم تجد الصباغ وحلف ثم جاء بالنوب مصبوغا فكان صبغه قبل الجود فالنوب لصاحبه الاجر والصبغ بعد الجود
يجز صاحب الثوب ان شاء اخذ النوب اعطاء ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك النوب عليه ومنه قيمة ثوبه ايضا كما
في الغصن كذا القصار ولو اختلف الخياط مع صاحب الثوب فقال الخياط انا خطته فان كان الثوب بدري النوب في
بينه فالقول قوله مع يمينه ولا اجر للخياط وان كان الثوب بدلي الخياط اوفى يدها كان القول قول الخياط مع يمينه وله
الاجر ولا خلاف الخياط مع رب الثوب فقال رب الثوب امرتك لتقطعه وقد خطته فبعضا فقال الخياط لا بل
امرتك لتقطعه فبعضا كان القول قول رب الثوب مع يمينه وهو بالخيار ولو شاء اخذ القصار اعطاء اجره مثله
لن شاء ضمنه قيمة ثوبه غير مقطوع وتودع الصباغ ثوبا للصبغ احرا بالصنف ففعل ثم لا يخرج فقال الصباغ ملته ثم
وقال صاحب الثوب بداني فاتيها اقام البينة قبلت ففعل ما يؤخذ بينة الصباغ وكذا لم يكن لها بينة بنظر الباري
الصبيغ في قيمة الثوب ان كان درهما او اكثر يؤخذ بقول الصبغ ويعطى له درهم بعد يمينه بالله اصبعته بداني فان
كان ما زاد الصبيغ فيه اقل من درهمين كان القول قول رب الثوب مع يمينه رجل ساجر ارضا موقوفة وبني فيها حائطا
ثم جاء آخر ورثه في غلة الارض واراد ان يخرج النكاح من الحائط فينظر ان كان اجرة النوبة مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر
كان للنكاح ان يبيع الاجارة اذا كانت مشاهرة بتحدد انعقادا عند كل شيء فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء
لا يضر بالارض ان كان لصا البناء لم يضر بانه ولا يضر ان كان يضر بالوقف بسد البناء فيرفع البناء فيرفع البناء
رضي المستاجر لم يأخذ قيمة البناء وبترك البناء على النوب كان للموكل ان يرفع اليه القيمة بنظر البينة مبنيا
الي قيمة منزوعا ايها كان اقل من ثلث النوب بذلك فيصل البناء وقصاص لارضه وان كان رفع البناء يضر بالارض الى
النوب لم يرفع اليه القيمة ويملك البناء لا يجبر النوب بل يترقب صاحب البناء الى ان يخلص له فباخذ وكذا دفع اليه حيا
ثوبا ليقطعه فباخذ ثوبا وتحتوا ودفع اليه البطانة والقطن ففعل الخياط ذلك ثم اختلفا فقال رب الثوب ليس هذا
كان القول قول الخياط مع يمينه وتودع الى قصاص ثوبا ليقصر بههم فاعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك وقال صاحب
الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول ابي ج وكذا لو كان القصار يدعي رد الثوب كان قوله
القصار امين وكذلك كل اجبر مشترك والفقوى على قوله وتودع متاعا الى حال ليجل الى موضع كذا ففعل فقال
رب المتاع ليس هذا متاعي وقال الحال هو متاعي وقال ابو يوسف القول قول الحال ولا اجر له الا ليرصدقه الامر
باخذ النوع الواحد والنوع الاخر سواء الاية النوع الواحد لا يلزم الا اجره جل آخره فخره ختان او حجاب او صناع
من الاعمال ثم قال انا راغب في هذا العمل او لا يخفى على الناس واربيد القول منه اليه غير من الاعمال قال محمد لا قبل
ذلك منه واقول لداؤفه العمل ثم تحول الى ما شئت المتولى اذا اجر حام الوقف من رجل ثم جاء آخر وزاد في
اجرة الحام قالوا ان كان حين اجر الحام من الاول اجره بقدر اجر مثله او بقصا يسير يتابع الناس فيسكنون
ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة وتكونت الاجارة الاولى مالا يتغافى الناس كوفاسد وله ان يواجر حراف
صحيحة لا من الاول ثم من غيره باجر المثل او بالزيادة على قدر رضى المستاجر وتكونت الاجارة الاولى باجر المثل ثم زاد
اجر مثله كان المتولى لم يفتح الاجارة واذا انقضت مدة الاجارة ورب الدار غايب كان للمستاجر بعد ذلك سنة
لا يلزم الكراء له ان لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت مدة الاجارة والمستاجر غايب الدار في يد امرأه لان
لم تسكنها باجره لاجل اجره ان اوفاته كل شيء بدرهم كان لكل واحد منها ان يبيع الاجارة عند عام الشهر فان خرج
المستاجر قبل عام التمام وحلف امرأته ومثاعه فيها لم يكن الاجر له يبيع الاجارة مع المرأة لا يبايعها بغيرها فان اراد
ان يبيع عند غيبة المستاجر قال بعضهم يواجر الدار من آخر قبل عام الشهر فاذا تم هذا الشهر تنفس الاجارة

هذا قال الصباغ في ثوبه وهو قال صاحب الثوب مع انفس

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

الاجارة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

اختلغا

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

الاولى فتتعد الثانية فيخرج المرأة من الدار ويسلم اليها ثوبا واجارة الحام جازية ومرة الحام على الآخر
ولاشك في المدة على المستاجر فسد لا يخرج وجبة الاجارة اذا كانت فاسدة وجبة المثل هل يجزى بالبيع
بنظر المثل فاسد للاجارة لانه المستاجر لا يجر او لعدم التسمية بجبر المثل بالغا بالبيع كالأول استاجر حائطا او
دارا سنة ثمانية درهم على يدها المستاجر اجر المثل بالغا بالبيع لانه لما شرط المدة على المستاجر صارت المدة
من الاجر فصير الاجر مجهولا لا اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد كان له اجر المثل ولا يزداد على المستاجر
كل جهالة تؤثر في البيع الفاسد يؤثر في الاجارة ويقسد العقد بها سواء كانت في الاجرة او المدة او العمل
والفساد لعدم المسمى او جهالة الاجر جبر المثل بالغا بالبيع قال للبطاني اصلح هذا المثل بعشرة فلما اخذ في البناء
نادى الخراب فعمر الزايد ايضا لا شيء له غير العشرة استاجر رجلا ليجعل في هذا الثوبا بيتا او بيتين ذا سقفين او سقف
وبين الطول والعرض والذي يقال له شكره لا يجوز استاجره بخار يوما الى الليل فامر آخر الى ان يخذله دوا
بدرهم فاحذ ان علم انه اجبر لا جمل ولا يعلم لا بأس ونقص من اجارته فدره الا يجبره في حل ولا يواجر
ان يرضى غم غيره فان ربي جبر الاجر كالأول وبأنه وكذا قالوا لما حل لي ان يواجره من آخره مدتها وكذا جبر
آخر من آخر فيها للاجرة الثانية ايضا ويطلب الاجرة ولا يصدق به وتكونت منافع بدنه مشغول بحق الغير
في الولولة بخلافها اذا استاجر بوا الحصاد او الخدمة فحصد في بعض اليوم او خدم لغيره لا يستحق الا كجر
وبأنه وقدر النكاح في آخر ثوبا ليرصد على ان ما زاد على كذا فهو له فواجره فاسد وتوضاع النوبين
ويكون هذا الرجل بمنزلة الاجبر المشترك استاجر دارا شهرا وسكن بها في جوارها لا اجر له في الشهر الثاني
وعلى صاحبها ان يجهز ثوبا ليرصد على ان ما زاد على كذا فهو له فواجره فاسد وتوضاع النوبين
والحام قال الصدر وبه يفتي ولا يصير معدة للاستقال بالاجارة سنة او سنتين او اكثر الا اذا بناها كذلك او اشترى
لذلك واشترى الاية ان باعداد البائع لا يصير معدة للاستقال في حق المشتري وان اقر المالك للمستاجر
جصصها وخرش فيها الاجرة او ركب فيها بابا او غلقها فللمستاجر رده وان اقر القليل بالدار فعلى المالك في
يوم الخصومة وقال رب الدار ابن واخيه لاجر ثم اختلفا فقال المستاجر بنيت وانكره الآخر فالقول للآخر
ولن يقر بالبناء واختلفا في قدره واتفق جميع الفقهاء على قول واحد فالقول له ولكن بعضهم معه المستاجر
الدعوى ولا يجر وفيه فخر في انما اجره باع وسلم يبيع دعوى المستاجر على المشتري وتكون الاجرة غايبا لان المشتري
يدعي المالك لنفسه فكان خصما لكل من يدعي حق فيه وكذا ارضه لما قلنا المتولى لو امينا فاستاجر كاتبا لاجل
له اعطاء الاجر من مال الوقف والظاهر ان الحق كذلك ولو نصيبا فخصيا وعين اجر له جازا استجارا وانما يحل
كذا لانه اذا اراد الواجر ان يحمل شيئا من متاعه مع متاع المستاجر للمنع ولحقها وبلغ المسمى بحكم المسمى
بخلافه اذا استاجر منزلا وشغل الواجر بعضه لمتاع حيث سقط من الاجرة فخصه على ذكرنا وتوازم المكارى كحل
فوق متاع المستكرى متاعه او متاع غير له ليس ذلك ان ينفعه الدابة صارت للمستاجر ومع هذا لو فعل واخذ
الكراء وبلغ المصنف للمستكرى لم ينقص الاجر شيئا لانه لا ضار للمنافع بالاعقد حرة اجره لنفسه ما رضى عيان
لا بأس ويكره اذا خلاها استيجار الحيوان بالحيوان من حيث احد لا يجوز وكذا لا يجوز المنفعة بالمنفعة من غير
كسبي دار بدار ولا خلاف في جبر المستاجر حراما وشرط حط اجره شهرين للعطلة فان شرط حط قدر العطلة صح
بثانيتها استاجر اجيرا يوما للعمل في الصبح فطرحه ليل اليوم بعد اخرج الاجير ليضجر ولم يعمل فلا اجر له عند
المشاع لا يجوز عند ابي ح الا مشى بك في ظاهر الرواية ولو اجره رجلين بجور بالاجل بدينه ولا يواجر المتوفى عليه

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

هذا هو الذي هو صياغة ثوب البصيرة

والقول من المهر واجتباؤه الى سكناه ليس بعذر وسفارة المستاجر والقيام عن التسوق بدين أو افلا
عذر في نقض الاجارة وليس له ان يسافر بالعبد المستاجر حتى يتخذه وارادة القول من ذلك البلد أو الجا
أخرى عذر في نقض الاجارة المستكبر على السفر عذر وقعود الحال ليس بعذر رجل بكاري دابة ثم اشترى دابة
عذر في نقض الاجارة ولو اظهر المستاجر في الدار شيئا من اعمال الشر كشر بالخمر والكلان والشر والبولطة
فانه يؤخر بالمعروف وليس له ان يخرج من الدار وكذا لو اتخذ دارا أو بيوتاً في الدار أو في غيرها
التي انفق في داره ينبغي ان يقدم عليه اياه لعذر كغيره لم يعرض له ولا يمكن فالامام بالخيار ان شاء
لشأنه زجره ولشأنه اذ به اسواطاً ولشأنه ان يبعده عن داره وعنه يرضى عنه آخره بيت الخمار وعه الامام الزاهد
الصغار أمر بخروج دار انفسه بسبب الحق في استأجره وكان يزاره كند ثم بدله ليعمل من هذا العمل وعمل
يعمل آخر فهو عذر في استأجره انما يقطع يده للأكله فزال الوجع والأكله أو يقطع له
نياباً أو يخطبها أو ينفق داراً أو يعنى أو يحفر أو يحجم أو يفسد أو يزرع ثم بدله ليعمل فله ان يفسد
مرض العبد المستاجر المحذرة له الفسخ فان رضي به المستاجر لا يملك الفسخ ولا يفسخ حتى يرى من المرض
لزمه وكونه أبقا أو سارقاً عذر لا يكون غير حاذق في المحذرة استأجر عبد المحذرة فمرض العبد وكان يعمل في
الاول له خيار الرقة فان بررت المدة عليه الآخر ولا يكون لا يقدر على العمل أصلاً لا جبالاً استأجر عبد المحذرة
مدة معلومة وتخل الأجرة ثم مات المواجه للمستاجر ليس له ان يفسد العبد حتى يأخذ ما بقي من أجره فان هلك العبد
لا ضمان عليه ويرجع بدنه اشترى عبداً أو مستاجر ثم عرض على غيره ففسخ الاجارة لانها يفسخ بالعنف
ولو رهن ثم عرض على غيره لا يملك الفسخ لان الرهن لا يفسخ استأجره إذا فاهدم بعضها والآجر غاب أو مته ولا
يملك المقاضي لا يفسخ وينصف القاضي وكذا في فسخها استأجره ما كان له من الأجر في وقت الفسخ فلا يملك المالك
الأجرة طويلاً فله الفسخ في وقت الفسخ قال الأجر المستاجر في خلال المدة أخرجه من الدار فاني محتاج اليه ليسكني فقال فليسكن
واستأجر داراً أخرى ولم يسلم المقتلع اليه الآخر حتى مضى المدة فعليه الاجارة **الفصل الثالث في اجارة**
الاب والجد والابن والوصي والامير الصغير الاب او ابن او وصيها أجرة في الصغير في عمل بقدر
جازه ولا يملك له لزمه قيام الاب وصي الاب مقدم على الجد ولزمه من هو لا فاجر وذو رحم محرم منه وهو عجز
جازه لا يملك له لزمه فكذا اجارته ولو كان الصغير محرم من فاجر آخر وهو أقربه من هو لا يكون عند
العم فاجر الأم جاز في قولنا خلافه في وقت الفسخ فواجب صاحب الجهد اذا أجرة الاب والجد والابن الصغير في
عمل ولا عمل الجاهل قال بعض الشافعية هذا اذا أجرة ما كان له من الأجر باق من فاته لا يجوز وذكره آخره كالمقتلع
من الدابة لزم الام وصيها يملك ان اجارة الصغير ولو أجرة الوصي في الصغير لا يجوز ولو أجرة الصغير لنفسه جاز اذا
أجره مثل الأجرة أو بكثر أو بقل بقدر ما يتقرب الناس فيه ولا يملك لو استأجر الصغير
لنفسه يجوز ففسخه أجرة الله الصغير ستة عشر وقضاه وانفقها على نفسه ثم بلغ الصبي سنه ففسخ الاجارة وما
الاجرة ففسخ المستاجر ان يرجع على الاب ببقاء الاجارة لان قبض الاب كان له قال القاضي علا الدين لا يرجع لان
بالفسخ يبين ان قبض الاب بكونه ففسخ الاب اذا أجرة عبد الصبي ثم بلغ فليس له حق الفسخ والاب والمدة وصيها
اجارة مال الصبي وليس له ان يفسخ اجارة ما له وكذلك اهد الوصيه بملك اجارة نفس الصبي لا يملك اجارة عذر
عند أبيه وعند غيره من ملك اجارة نفس الصبي ملك اجارة عده وجب اذا بلغ الصبي بعد ما اجارة فله ولا يملك الاجارة
لشأنه امضى الاجارة ولشأنه سوا أجرة الاب والجد او وصيها او غيره ففسخه ففسخه ولو أجرة الاب الصغير والاب

مطلوب الاجارة
في وقت الفسخ
عنه

قال في وقت الفسخ
عنه

قال في وقت الفسخ
عنه

لم يفسخ

لم يفسخ الاجارة وكذا لا يفسخ استأجر الطير بعت والد الصبي حتى يتبين له ابله لا ام له ايضا استعمال
اقرأه في مدة في احوال شتى بلا اذن الحاكم وبلا اجارة له طلبه لاجل بل بعد البلوغ ان كان ما يعطوه من الكسوة
والكفاية لا يساوي اجرا مثل كتاب الرهن في توكل الراهن المهرين بيعة ولا يصح الا يكون محذراً
مفراً متميزاً فالخود للعلوم الذي يمكن صيانته والمفترغ هو الذي لا يكون مشغولاً بحق الغير المتميز المفسد
الذي يتميز بغيره لا نصيباً لان قبض المهر الشايع لا يتصور بانفراده والمهر بالرهن الاستيثاق وهو لا يحصل
الا بحسن ايم والقبض لا يتصور بدون القبض والقبض بدون هذا لا يصح ما دفع اليه ثوباً يساوي عشرة ليرهنه
بعشرة وكذا فعله وقبض لقال المقرض ثوباً لا رسلني اليك مقرض منه وشتره منه فاقترض على الامر
المبلغ رسولا فلا بطا بالدين بل المطا بالرهن ارفع الثوب لانه اضاف اليه فليس للمقرض ان يسلط ان يبيع
عبداً وقال ابنه في الفلان وقل لفلان ان يفسد ثوبك القاهره عندك ففعل: اخذ المال ثم ذهب به بالفسخ
الراهن وفكاه الرهن ليس له قبض العبد بحكم الامر الاول لنبأ به بالبيع فدارك جاني ولقبضه وهلك عند من
جاني وليس للرهن ان يفسد بالرهن اتخذ ما وسكنه ولبس الا لنبأ به له المالك لان الثابت له حق الحبس والانتفا
وهذا لان الانتفاع يكون العين وهو فيما يرجع اليه الصورة امانة وليس له ان يبيع الا بتسليمه للرهن ان
الرهن لا يفسد البيع فلا يملكه الا بوكالة من قبل المالك ليس له ان يبيع او يعزله لما لم يملك الانتفاع بنفسه لا يملك
تسليمه غير عليه فان فعل كان متعدياً ولم يفسد الرهن بالرهن فان اذن ان يفسد الرهن
حالة الاستعمال هكذا لانه لانه عارية ولا يملكه بل لا استعمال بهلك مضموناً لئلا يبد الرهن وكذا بعد استعمال
لنحوال به العارية وعود يد الرهن رهنه واذا وكل الراهن المهرين أو العدل أو غيرها بالبيع حل
الاجل بقضاء الدين جازت الوكالة لان المهرين ملكه فيملك التوكيل ببيعه فاذا باعه الوكيل يكون الثمن
رهناً مكانه ما لم يقبض به الدين لقيامه مقام الرهن المقبوض فاذا هلك هلك من مال المهرين لو شرطت الوكالة
في عقد الرهن لم يفسد الوكيل بعزل الموكل لانه يتعلق به حق المهرين وفي العزل ابطاله وهذا الجرح
على بيعه كما يحبر الوكيل بالخصوص بطل الخصم اذا امتنع عن البيع فان ابي الوكيل ببيع ببيع القابض
في العقد لان التوكيل لو وجد بعد لا يتعلق به حق المهرين فيفسد بعزل بعزل وقبل يتعلق به حق المهرين
يلحق باصل العقد فصار كالمشروط فيه قال في لاسلام وهذا صحيح ولذا اطلق الجواز في البيع الصغير ولم
يبن كونه مشروطاً في العقد وغير مشروط ولا بونه اي لا يفسد بعت الراهن لاجل المهرين لان التوكيل
صار تبعاً للرهن لا لانه والرهن لا يفسد بونه فكذا ما لزمه ولزم ان الوكيل بطلت الوكالة ولا يفسد
الرهن فيتراضيان على بيعه يعني كبايع المهرين الا بوضاء الراهن المهرين لان كلا منهما ذو حق
ولزم ان الراهن وكان له وصي باع وصية الرهن الوفاء اي كاداه الدين فان لم يكن له وصي نظمت له
وصياً أو امر ببيعه احياء المحققين ولا يخبر رهن المشاع سوا احوال القسم او لا وقال الشافعية يجوز في
المشاع فيما لا يقسم فاما جازت عندنا لان حكم البتة المملك المشاع بقبضه زوائد الرهن من الولد
والابن والصورة رهن عندنا ولو هلك الرهن ايد قبل الانفكاك لم يسقط من الرهن شيء واما علة الدار والعبد
والارهن لا يصبر رهناً ولو قال المهرين للراهن حذره رهناً على انه لزم ضاع بغير شيء وقال الراهن
نعم الرهن جائز والنشر باطل وبذلك بالدين ولو بقي المهرين الراهن في بلد آخر لم يملك منه ولا يملك
احضار الرهن اذا كان محله مؤنة ونشره يمكن لا يجبر الراهن على القضاء حتى يحضر المهرين الرهن وعلى الوكيل

المهرين

مطلوب الاجارة
في وقت الفسخ
عنه

مطلوب الاجارة
في وقت الفسخ
عنه

مطلوب الاجارة
في وقت الفسخ
عنه

مطلوب الاجارة
في وقت الفسخ
عنه

مطلوب الاجارة
في وقت الفسخ
عنه

فلو استحق بعض الرهن بأن كان السحق شايغاً يبطل الرهن فيما بقي واستحق بشي مغرز بقي الرهن فيما بقي ويكون الباقي
محبوساً بجميع الدين ولا يجوز رهن المحرر والمحرر والمكاتب أم الولد لعدم الاستحقاق **كتاب المضاربة** المضاربة عقد بين اثنين أحدهما
لبيطال الرأهن بأقامة غيره مقامه باع ملك الصغير وأمره من الثمن شيئاً وأجازها المالك لأبيع الرهن ورهن المبيع
بصح ولزكان فيه أكثر من الدين كما بداهه ولكن يظهر حكمه في سائر العزاه ابن الرأهن منذ سبين ولا يعرف أحي
هوام ميت والرهن فكنسوق ولا يمكن له حفظها فلم يكن لبيطالها باذن القاطن وأخذ منها بالدين فلو استحق
الرهن فإن كان السحق شايغاً يبطل الرهن فيما بقي واستحق بشي مغرز بقي الرهن فيما بقي ويكون الباقي
محبوساً بجميع الرهن فإن هلك الباقي وفي قيمته وفاء لجميع الرهن فانه بهلك حصته من الدين لا غير من أجاز راد
من غير ثم رهنها منه صح وبطلت الأجرة وتولت رجلاً الرهن شيئاً ثم أجزه من الرهن الأجرة باطلة **كتاب المضاربة**
من رجل رهن عند آخر فرياً قيمته أربعون درهماً بغير درهم فوقه السوس في الغزو فافسد حتى صارت
قيمة عشرة دراهم كيف الحكم فيه قال يدفع صاحب الغزو إلى الرهن درهمين ونصفاً وأخذ الغزو ولا شيء عليه فبذل ذلك
كل الغزو كان من هوأ بكل الدين وصار كل ربع من هوأ بربع الدين وربع الدين درهمان ونصف فأنقسم
الدين على أربعة أسهم وقد هلك ثلثه أربعة وكسبه درهم ونصف بقي درهم وهو درهمان ونصف فبق الرهن على
الرهن فسط منه بقدر الهلاك من الرهن ويبقى بقدر الباقي من الرهن وهو ربع عشرة دراهم تبقى من الدين ربعة
هو درهمان ونصف فبذل الرهن من هوأ بالدين حتى به كاه حال الحيوة والرهن الفاسد فصار
الحيوة والمأخى إذا نقبضا ونافضا الفاسد فلم يكن حبس الرهن الفاسد حتى يؤد إلى الرأهن قبضاً وبعد
الرأهن المرتهن بالمرهون الفاسد أو لم يبر الرأهن بزيادة ولو نقص الرهن عند المرتهن في مال أو وصفاً سقط
من الدين بقدره **كتاب المضاربة** المضاربة أو لها أمانة فإذا كان يشتري صارت وكأله فإذا أصح
شركة فإذا أفسدت فبأجارة فافداً خالف فيها صار غاصباً المضارب إذا عمل في المضاربة الفاسدة فخرج
لرب المال وعليه وضيقه وللعامل أجر مثل عمله بريح أو لم يربح بحالاً ما بلغ عند محمد وعند أبي يوسف لأجراً وزم
والمضاربة الصحيحة والفاسدة سواء في أنه لو هلك لا يضمن المضاربة لا يبطل بالشرط الفاسد ولا يجبر المضارب على العمل
إذا أتم المضارب ببيع من فلان فباع من غيره ضمن ولو لم يبر بالشركة من فلان فاشترى غيره لم يضمن هذا رواية كتاب
الوكالة قال وفي المضاربة يضمن في الوجهين ولا يملك المضارب السفر في إحدى الرأهين المضارب إذا عمل في المضاربة
في مال نفسه ولزكان المصركباً وهو أمانة بخلاف التجارة إذا انفصل عن عمران المصركب كان مسير سفره وروية
في مال المضاربة وكسوته وطعامه وذهبه وما يغسل ثيابه ومركبه وعلفه وابه للركوب وأجرة من يخدمه في السفر
من الخبز والبطيخ وغسل الثياب نفقة علماً أنه الذين يعملون في المال وعمل الدواكل المتاع والطلاء والظفر والأكف
مثل بجنس التجار على قول أبي حنيفة وأبي يوسف والسبيل في النفقة أن يحنسب من الربح فإن لم يكن من رأس المال ولو
فلم يتفق له شرا المتاع والنفقة في مال المضاربة والمضاربة الكفارة النفقة ليست في مال المضاربة **كتاب المضاربة**
عبد ولا أمة من مال المضاربة وله لبيطال من العبد للتجارة في أصح الرأهين ليس للمضاربة لرب المال لبيطال أجرة
المضاربة القول للعتان في دعوى الهلاك مع ميسه سواء كانت المضاربة جائز أو فاسد ولو سافر مال المضاربة وآل
نفقة النفقة على غير المالكين بالحصص يتفق في السفر من مال نفسه ليرجع في مال مضاربة له ذلك كل من يضمن المضارب على
العمل أو يخدم دابته فنفقته كفنفقة الآل لكونوا عبيد رب المال فيعينوه فنفقته على رب المال مات رب المال أو
المضارب بطلت المضاربة سافر بالمال واشترى متاعاً فأت رب المال وهو لا يعلم ثم سافر إلى مصر فنفقته بعد

مطلب المضارب الرأهن منه كسبين والبرو الج هو

مطلب المضارب إذا كان من غير رهنها مدح

مطلب رجل رهن عند آخر فرياً قيمته أربعون درهماً بغير درهم فوقه السوس في الغزو فافسد حتى صارت

مطلب المضارب إذا كان من غير رهنها مدح

مطلب المضارب إذا كان من غير رهنها مدح

مطلب المضارب إذا كان من غير رهنها مدح

رب المال على نفسه ويضمن هلكه الطريق ولو سلم فباع جازيعة وتوات رب المال والمضارب مصر آخر غير مصر رب
وفي يد متاع المضاربة فخرج به إلى مصر رب المال لم يضمن **كتاب المضاربة** ولو قال اقتض ما لي على فلان ثم عمل به مضاربة جازيعة
وكيله بقبض دبلج على غير واضاف المضاربة إلى المقبوض الذي هو أمانة في يد وهو جازي وكذا لو دفع إليه
أوجداً فقال بعه واقبض منه وأعمل به مضاربة فباعه بالدرهم والدنانير وعرف جازت المضاربة لأنه أضاف
المضاربة إلى ثمن العروض والعبد وأنه ببيع المضاربة **كتاب المضاربة** ولو ادعى المضارب الضيعة وقال رب المال بل تحت
نصوح برأس المال لم يضمن **كتاب المضاربة** ولو ادعى رب المال الغرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب لا نقابها على الأخذ
بالاذن ورب المال يدعي على المضارب الضمان وهو يكره فالبينة لرب المال ولرب المال لأنه يثبت الضمان على المضارب
أكثر من المضارب كما أدي إلى رب المال شيئاً قال هذا راجح يكون ذلك راجحاً ولا يقبل قوله بعد ذلك لم يبر
وما أخذ يتي كان من رأس المال ولو لم يضمن المضارب دفع إلى رب المال شيئاً ولم يفعل ربحي عن أبي يوسف لرب
المال يأخذ رأسه ولا يكون البينة بينهما ولا يكون أخذ رب المال من المضارب قبل البينة نقصاً من رأس المال لأنه
جعلناه من رأس المال كان استرجاعاً لبعض رأس المال فبطل المضاربة بقدر ذلك ما لم يقصد إبطال المضاربة
وتوات المضارب عليه دين ورب المال أحق برأس المال وحقته من الربح لكانت المضاربة معروفة ولو
المضارب مع رب المال بعد ثمة الربح وقال المضارب ضمنا بعد قبض رأس المال وانكر رب المال قبض رأس المال
كان القول لرب المال ولو أقال البينة كانت البينة المضارب **كتاب المضاربة** مع المضارب مع الفان فقال لرب المال دفع
الفان ورجعت الفان وقال رب المال لا بل دفعت البينة مضاربة فالقول قول رب المال عند أبي حنيفة وأبو
وهكذا روي عن أبي يوسف ثم رجع فقال القول قول المضارب وقال الذي في يده المال دفعت إلى الفان مضاربة
بأن نصف فرجعت الفان وقال رب المال دفعت البينة مضاربة ورجعت الفان فالقول قول رب المال **كتاب المضاربة**
بغير الدرام والدنانير مكبلاً كان أو موزوناً أو عروضا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف قال محمد يجوز بالغلو
ولا يجوز بالذهب والفضة إذا لم يكن مضروبة في رواية لا صل ويجوز بالدرهم النهرية والزبوف ولا يجوز
بشيء غير الخبلة في جواز المضاربة في المتاع ليس في المتاع بغيره بالدراهم والدنانير وقبض منه الثمن
فيدفعه إلى المضارب مضاربة ثم المضارب يشتري ذلك المتاع من المشتري ثم وليس للمضاربة بخلاف مال
عالمه أو مال غيره إلا لنقول عمل براكب **كتاب المضاربة** ولو ادعى رب المال التقييد ببيع أو بكان والمضارب الإطلاق
القول للمضارب لا لرب المال ولزأقال البينة أخذت من رب المال وقت أحدهما لولا ولزأقال بينة صاحب
الوقت الأخير لزم في كل واحد منهما فالقول لرب المال **كتاب المضاربة** اشتري المضارب متاعاً فقال له رب المال
وأماه المضارب وأراد أسكه حتى يظهر بريح كثير ليس له ذلك إلا إذا أعطاه لرب المال ماله لم يبر بريح
ثم يملك المضارب أسكه ثم لنكون في المال بريح مجبر المضارب على البيع لأنه أجبره إذا أعطى رب المال
منه لا يجبر المضارب ولا يبر بريح فيه بريح لا يجبر على بيعه ويقال لرب المال أماناً لئلا يخذ برأسه ولا يبيع
إليه ماله إذا صار مال المضاربة متاعاً ليس لرب المال ليشترهاه عن البيع شيئاً وعرفه فخرج عن يده ولا يبيع فخرج
المال المضاربة وبعد انقضى صبح الكل ولو اراد رب المال ليركون المضارب ضامناً للمال فالحيلة فيه أن يرض
رب المال من المضارب الأمانة ثم يشاكره بذلك وما أقرضه على لبيطال جميعاً فيكون الربح بينهما نصفاً
أو على شرطاً كان جازيلاً هذا شركة غنا وقد شرطاً حصص الأقل من الربح أكثر من رأس المال فهذا جائز
عندنا إذا كان عمل صاحباً لقل مشروطاً في الشركة وأخرى ليعرضه من المضارب الآل درهماً ثم يشتركان

بالمجيب

في الضيعة ط

مطلب المضارب إذا كان من غير رهنها مدح

مطلب المضارب إذا كان من غير رهنها مدح

من ان يكون مربي المال درهم وانما عن المستقرض والرجع على شرط ويجعل المستقرض خاصة فاذا اهلك المستقرض
عليه والرجع على المستقرض فان المضار والمال عروض قوله به البيع لوصي المضار بخلاف العدل في الرهن وقيل
ولرب المال معالات المال مشترك بينهما ولو كان من احد ما اودت القضاير والعمل لا يخرج فاشتركا على هذا
فالشركة فاسدة والرجع للمعايل وعليه اجر مثل الادوات اشتركا في عمل وهو حرام لانهم الشركة ولو كان الدود من واحد
والعمل لا يورق من واحد ولا يورق من واحد ولا يورق من واحد ولا يورق من واحد ولا يورق من واحد ولا يورق من واحد
ولا يورق من واحد ولا يورق من واحد ولا يورق من واحد ولا يورق من واحد ولا يورق من واحد ولا يورق من واحد
فالحال ان كل لصاحب البقرة وله على صاحب البقرة ثمن العلف اجر المثل وكذا اودع الدجاجة لبيك البض
بالصوغة الشركة لا تعد بالشروط الفاسدة حصرت المال وقت العقد ليس شرط في عقد الشركة بل شرط
وقت الشركة رجلان لها على آخر الف درهم فارد احدما لئلا يخذ حصته ولا يكون لشريك سبيل فالحيلة فيه
قال نصير بهب الغريم له مقدار حصته ويقبض ثم يبري الغريم حصته وقال ابو بكر يبيع المطلوب كفاً ببيع
بمقدار حصته من الثمن ويسلم اليه الذبيبة ثم يبريه نصفه في القديم ويطالبه بثلث الزبيبة يكون لشريك ثلث
خلافه انما رجل اشترى مائة او غير فقال لاخر بعه بالشركة فابكون رجا فهو مينا نصفين فاشترى فاشترى
والرجع لصاحب المال ولاخر اجر مثل عمل رجل دفع اقسمة الى اخر ببيع وينصف فيه بالشركة فباع وتصرف في الشركة
غير صحيحة ولا الرجع لصاحب المبيع ولاخر اجر مثل عمله فاشترى انما كانا شركا في فسخ اي الشريكين مات انفسهما
الشركة علم صاحبها لو يعلم ولو كان الشريك ثلثه مات ادهم انفسه في حقه لا في حق الباقي ولا يملك
احد الشريكين الفسخ الا برضا صاحبه وكيف جدد الشريكين ليسا في المال بغير امر شريكه ولو سافر وهكذا بعض
فيما لا محل ولا مؤنة له والرجع بينهما وقال احد الشريكين لاخر لا يجاوز عشرين مائة او غير ذلك من المال
حصته شريكه كذا **كتاب الوكالة** يستعمل على الفصلين الفصل الاول فيما يتعلق بالوكالة والوكيل
بلفظ الاجازة نص عليه في الزيادة والخصاصة والرضوخة جعل قال اخر فوضت امر مالي بصير وكذا في حفظه
ولو قال فوضت امر مالي اليك قال بغيرهم هذا والاول سوار ويصير وكذا في حفظه ولو قال
فوضت اليك امر مالي صا وكذا في البشارة والحفظ والتعدين ولو قال اليك امر مالي صا وكذا في البشارة والحفظ والتعدين
وقال الفقيه ابو الليث بصير اذ هو الصريح في المتيقن اذا قال بغيره انت وكلي في كل شيء فهو وكيل صحيح
ويصير وكذا في الحفظ وفي الخانة يكون وكذا في حفظ المال لا غير هو الصريح ولو قال انت وكلي في كل شيء جائز امر
فهو وكيل بالحفظ والبيع والشراء والهبة والصدقة لانه فوض اليه التصرف عاماً فصار كانه قال باصنع
ممنني فوجاز في كل جميع انواع التصرف وهذا التعليق اشار اليه لانه لو طلق امراته بغيره وعن محمد ان هذا
موكيل في غير هذه الصور بايجاب ولا جازا والمعاينة والهباء والعقار وكان يقول الفقيه ابو نصر لو طلق
الوكيل امراته الموكل في هذه الصور او وقف ارض لا يجوز وبه اخذ الفقيه ابو الليث ومكذا كان يقول فيمن قال
وكذا في امورى لوكيل لو طلق امراته او اعقب عبد او وقف ارض لا يجوز وما كان يقول لانه مثل هذا القول
الوكيل بالطلاق والا حقا وكان المصدر الشهيد السيد والدي تاج الدين نجاشي يقول الفقيه ابو نصر وعن ابي
يؤكد هذا القول فانه قال في غير هذه الصور هذا موكل بالمعاينة والهباء والعقار وبه يفتي في كل وقت ولو قال
لاخر وكذا في جميع امري فقال الوكيل طلق امراتك فلما اوافقت عبدك او وقفت جميع اراضيك فلما اوافقت
انه لا يجوز فان من قال لاخر فوضت امر مالي اليك بصير وكذا في حفظ ماله غيره وهو كقولك وكذا في مالي ولو قال

مطلبه في كل وقت من وقت فالحيلة فيه

مطلبه في كل وقت من وقت فالحيلة فيه

مطلبه في كل وقت من وقت فالحيلة فيه

فوضت اليك امر مالي كان وكذا في النفقة وقوله فوضت امر مالي اليك لا يصح وقيل بصير وكذا في النفقة
بن عمرو لو قال لاخر ما صنعت في عهدي فهو جائز فاعتق جاز وعن ابي جاز انه لا يجوز كذا في النفقة التي يعقدها
الوكلاء على ضربين وكل عقد بصفه الوكيل اليه نفسه مثل البيع والاجازة فتقوى ذلك العقد يتعلق بالوكيل دون
الموكل فيسلم المبيع ويقبض الثمن ويطلب الثمن اذا اشترى ويقبض البيع ويجاز في العيب كل عقد بصفه الوكيل
موكله كالتكاح والخلع والصلح من دم العمد فان حقوقه يتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطاق وكيل الزوج بالمهر
ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها اذا طالت الموكل المشتري بالثمن فله لينه اياه فان دفعه اليه جاز ان يصدق فاع
آخر الف درهم بصير فانه يجعل فريضة ولا يجعل هبة وكذا لو اعطى بغيره الا وقال حج به او اعز به في سبيل الله
فالقول قول المعطي وكذا لو تزوج الرجل ابنته وسلمها على الجاهز الى الزوج ثم ماتت البنت فقال الزوج كان صله
لها ولم يمت الميراث وقال الاب لا بل اعزها فالقول قول الاب ويجعل على التبرع بطريق العارية ولو اعطى
عقد بصفه الوكيل اليه نفسه ويحتاج فيه الى ذلك الموكل فان في البيع والشراء عن الموكل كفي ليعقود الوكيل بصفه
والموكل بالبيع والبيع بالنسيئة وبما خذ بالثمن وهذا باخذ كفيلاً اما الخوالة ولا فانه وللخط والابراء والتجوز بدو
حقه يجوز عندما ويضمن موكله وعالي يوسف لا يجوز كذا لا يجوز لوكيل ليعقود مع عشرة نفر ابويه واجدادهم
وسواهم وزوجته وعبد ومكاتبه ومعتقه وام ولد عبد له وقال لا يجوز مع اربعة نفر عبد ومكاتبه وقدر
ولم يولد خمسة والوكيل بالبيع والشراء لا يعقد عبد له مع اصوله ورفقه وزوجته وعبد ومكاتبه واجازة
القيمة الا في العبد والمكاتب فان عقد الوكيل مع عبد غير جائز اتفاقاً هذا اذ لم يقل الموكل له ببيع لمسيك وتو قال
يجوز بعه منهم اتفاقاً نعم الوكيل بالبيع يجوز بعه بالقبيل والكثير عند ابي ج وقال ابو يوسف ويجوز بعه
لا يتعارف الناس في مثله نعمه واعتوى على قولهما نعمه فكله بالبيع وبشرط ان لا يقبض الثمن بالثمن بطل بطل وكل جاز
بيعه عبد وكل اخر بعه ايضا فباعه احد الوكيلين ثم باعه وكيل الاخر من المشتري باكثر من ذلك بعه جاز
لان الوكيل لا يخرج عن الوكالة ببيع الاول نعمه الوكيل بشرا في معين اذ لم يقل عند الشراء اشترى لفلان بل
الطلق ببيع الملك للوكيل لا للمشتري بين الثمن او لم يبين نقد الثمن على نفسه او من مال موكله نعمه وكله بخصوا واخذ
حقوقه من الناس على ان يكون وكبلاً فيما يدعي على الموكل صح فلو اشترى الوكيل موكله ثم اراد المدعي عليه البيع ببيع
على الموكل نسيئة ومن ادعى انه وكيل الغائب بغير إذن بعه بصفه الغريم امر بتسليم الدين اليه فاجب الغائب بصفه ولا
دفع اليه الغريم الدين ثانياً ورجع به على الوكيل لشركان ما قبله به ونفاد الى وكيل بقبض الوديعة فصفه المودع
لم يؤم بتسليم الوديعة اليه لانه ما مؤم بالحفظ فقط نعمه الوكيل بالبيع لا يطاق الباطن من بعه بخلاف الوكيل بالشراء ولا
على التفات ولا استيفاء الا اذا كان وكبلاً بالاجرة كالتبائع والسمسار والدلال واذا لم يجز يقال له اجل الموكل على المشتري
تطبيق الوكالة بالشرط جائز متعارفاً كان الشرط او غير متعارفاً وذكر شيخ الاسلام المعروف بخواجه انا ان الوكالة لا يصح
تعلقها بشرط غير متعارف حتى يقال لغوي اعقب عبيدي لندخل الدار يكون الوكيل باطلاً نعمه واذا وكل الراهن
او العدل او غيرهما ببيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة جائز فان شرطت في عقد الرهن فليس الرهن عن رهنها
عزله لم ينعزل وتنازل الراهن لم ينعزل نعمه واذا ضمن الوكيل بالبيع الثمن عن المبتاع فضانه باطل فموجب وكذا ببيع
فقال بكم ابيع فقال انت اعلم بذلك فانه فباعه بغير خبر فله رده وبه يفتي لو قال الوكيل بالبيع بعه من رجل لاخر
وسلمته اليه ولا اقدر عليه يضمن لو قال اعطني ثوبك فابعه لكر دفعه وغير الثمن فامسكه لنفسه ودفع الثمن من حاله
لم يكن بيعاً الوكيل بالبيع يملك التوكيل بقبض الثمن نعمه ان الوكيل الثمن بصفه الوكيل او يملك بصفه بصفه

مطلبه في كل وقت من وقت فالحيلة فيه

مطلبه في كل وقت من وقت فالحيلة فيه

مطلبه في كل وقت من وقت فالحيلة فيه

مطلبه في كل وقت من وقت فالحيلة فيه

مطلبه في كل وقت من وقت فالحيلة فيه

مطلبه في كل وقت من وقت فالحيلة فيه

اليه فضاء بينهما الى النصف الوكيل بالبيع وضع المال في مكانه ثم قام عنه واستوفى جاره وضاع فالتحقان
 على الوكيل لشيء يكن المستحق في عياله ولا ضمان على الجار لانه لم يقبض ولم يقبض في المظنة الوكيل يقبض الدين اذا قام
 قبضت دفعته في الموكل كان القول قوله لانه امين يدعي اتصال الامانة اليه صاحبها فيقبل قوله وتوقع المتنازعة
 بين الوكيل بالاستقرار وبين موكله فقال الوكيل قبضت للمال من الغرض ودفعته اليه الموكل وانكر الموكل لا يقبل
 الوكيل لان الوكيل يريد بهذا التزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في ايجاب المال على الموكل اذ هو رجل على رجل
 انه وكله فلان الغالب يقبض دينه او دعيته عند منه وبالحضرة فيه فهو على اربعة صورة اما ان يقر المدينون بالوكالة
 والدين جميعا او يحددوا اولها بالوكالة ويحدد المال او اخرها بالمال ويحدد الوكالة فان اقر بها امر بدفع المال اليه
 ولم هذا قضاء على الغايه لحيث انكر الوكالة له لانه لا يجد له من المدعي عليه لان اقراره بتفرغ عليه دون غيره
 ولست جدها ذكر لخصا ان القاضي يحلف المدعي باقامة البينة على اقرار الرجل بالمال وبالوكالة يقبض للمال ويحلف
 ان يحلف باقامة البينة على الوكالة فيثبت كونه خصما باقامة البينة على الوكالة فيثبت ذلك ان قام البينة على
 يقبل ويكون هذا قضاء على الغايه في لحيث وانكر ذلك لا يفي عليه لان المدعي عليه ان يثبت الوكالة في اثبات الوكالة
 عليه لان ما يدعي على الغايه يثبت على الحاضر فيثبت خصما عن الغايه ان لم يكن له بينة على المال واراد اختلافه
 فالقاضي يحلف بالله ما فلان بن فلان الفلاني لا باسمة عليك هذا المال ولا شيء منه لانه لا يثبت الوكالة بالبينة
 خصما مطلقا ولستم يكن للمدعي بينة على الوكالة واراد اختلافه فالقاضي يحلف بالله ما يعلم ان فلان الذي
 المال وكله يقبض لانه ادعى عليه معنى لواقعه لزمه فاذا انكر سحلف عليه ولما اقر المدعي عليه بالوكالة وانكر
 المال صار المدعي خصما في حق استخلافه على المال واخذ المال عنه حتى يثبت اقراره ولم يعتبر خصما في حق الخصم
 حتى لو اقام البينة على المدعي عليه لا يبرهن المدعي انما يصير خصما بالوكالة والوكالة تثبت باقرار المدعي عليه
 واقراره حجة على نفسه فبرحمته على الغايه يثبت الوكالة في حق استخلافه على المال لشك ان جازا واخذ المال
 ان كان مكررا ولا يثبت في حق الخصم لان ذلك قضاء على الغايه فلا يثبت نظير رجل ادعى لفلان او وكله بطلد
 كل حق له على هذا الرجل ولزم عليه الف درهم فاقر المدعي عليه بالوكالة وانكر المال لستم سحلف وان لم يكن
 خصما في اقامة البينة ان هذا المال عليه ولو حلف وجاء الغايه فيلزم الوكالة والقول قوله فكذلك هذا خلاف
 الوكالة الثانية بالبينة لان البينة حجة مطلقة فالقضاء بها يتعد الى الكافة والاقرار حجة قاصرة فالقضاء
 به يقتصر على المقضي عليه ولما اقر المال ويحدد الوكالة فان اقام البينة على الوكالة صار خصما مطلقا في
 تسليم المال اليه ولزمه بينة له بينة واراد اختلافه يحلف على قلنا فاحلف انتهي وتثبت الوكالة في
 حتى اخذ المال الا في حق الخصومة فيثبت وكيل يقبض دين فلزمه موكل استوفاه او ابراه يقبل
 لانه يملك الخصومة وعندها لا لانه لا يملك الخصومة ويقبض العين لا يخاصم اجماعا فيثبت الوكيل بالخصومة وكل
 بالقبض عند علمائنا الثلثة خلا فان اقر بها امر ان مختلفان فلنا ان المقصود بالخصومة انما هو القبض والوكيل
 يقبض الدين كليل بالخصومة خلا فلما اقره اقرار الوكيل على موكله في جيل الحكم يصح في غير لا وعن الثاني قوله
 انما نفاذه انما كان والوكيل بالقبض لا يملك الاقرار لان الوكيل بالخصومة انما يملكه لكونه من افراد الجواز وصح
 الوكيل يقبضه ونفاذه بلا رضاه لخصم ولا يبرهن بغير المطعون وبغير دعوى الطاع فلزم الوكيل قبضه بغير
 الى الطاع لانه حيوة لم يصدق بلا حجة فان منع الوكيل المشتري من دفع الثمن الى الموكل فللمشتري لستم دفع
 اليه ومع ذلك لو دفعه يصح احتسابا وتوفى الوكيل للموكل بعد البيع لا يدفع المبيع قبل قبض الثمن قد دفعه قبل

مطلوبه من المال في مكانه ثم قام عنه واستوفى جاره وضاع فالتحقان
 على الوكيل لشيء يكن المستحق في عياله ولا ضمان على الجار لانه لم يقبض ولم يقبض في المظنة الوكيل يقبض الدين اذا قام
 قبضت دفعته في الموكل كان القول قوله لانه امين يدعي اتصال الامانة اليه صاحبها فيقبل قوله وتوقع المتنازعة
 بين الوكيل بالاستقرار وبين موكله فقال الوكيل قبضت للمال من الغرض ودفعته اليه الموكل وانكر الموكل لا يقبل
 الوكيل لان الوكيل يريد بهذا التزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في ايجاب المال على الموكل اذ هو رجل على رجل
 انه وكله فلان الغالب يقبض دينه او دعيته عند منه وبالحضرة فيه فهو على اربعة صورة اما ان يقر المدينون بالوكالة
 والدين جميعا او يحددوا اولها بالوكالة ويحدد المال او اخرها بالمال ويحدد الوكالة فان اقر بها امر بدفع المال اليه
 ولم هذا قضاء على الغايه لحيث انكر الوكالة له لانه لا يجد له من المدعي عليه لان اقراره بتفرغ عليه دون غيره
 ولست جدها ذكر لخصا ان القاضي يحلف المدعي باقامة البينة على اقرار الرجل بالمال وبالوكالة يقبض للمال ويحلف
 ان يحلف باقامة البينة على الوكالة فيثبت كونه خصما باقامة البينة على الوكالة فيثبت ذلك ان قام البينة على
 يقبل ويكون هذا قضاء على الغايه في لحيث وانكر ذلك لا يفي عليه لان المدعي عليه ان يثبت الوكالة في اثبات الوكالة
 عليه لان ما يدعي على الغايه يثبت على الحاضر فيثبت خصما عن الغايه ان لم يكن له بينة على المال واراد اختلافه
 فالقاضي يحلف بالله ما فلان بن فلان الفلاني لا باسمة عليك هذا المال ولا شيء منه لانه لا يثبت الوكالة بالبينة
 خصما مطلقا ولستم يكن للمدعي بينة على الوكالة واراد اختلافه فالقاضي يحلف بالله ما يعلم ان فلان الذي
 المال وكله يقبض لانه ادعى عليه معنى لواقعه لزمه فاذا انكر سحلف عليه ولما اقر المدعي عليه بالوكالة وانكر
 المال صار المدعي خصما في حق استخلافه على المال واخذ المال عنه حتى يثبت اقراره ولم يعتبر خصما في حق الخصم
 حتى لو اقام البينة على المدعي عليه لا يبرهن المدعي انما يصير خصما بالوكالة والوكالة تثبت باقرار المدعي عليه
 واقراره حجة على نفسه فبرحمته على الغايه يثبت الوكالة في حق استخلافه على المال لشك ان جازا واخذ المال
 ان كان مكررا ولا يثبت في حق الخصم لان ذلك قضاء على الغايه فلا يثبت نظير رجل ادعى لفلان او وكله بطلد
 كل حق له على هذا الرجل ولزم عليه الف درهم فاقر المدعي عليه بالوكالة وانكر المال لستم سحلف وان لم يكن
 خصما في اقامة البينة ان هذا المال عليه ولو حلف وجاء الغايه فيلزم الوكالة والقول قوله فكذلك هذا خلاف
 الوكالة الثانية بالبينة لان البينة حجة مطلقة فالقضاء بها يتعد الى الكافة والاقرار حجة قاصرة فالقضاء
 به يقتصر على المقضي عليه ولما اقر المال ويحدد الوكالة فان اقام البينة على الوكالة صار خصما مطلقا في
 تسليم المال اليه ولزمه بينة له بينة واراد اختلافه يحلف على قلنا فاحلف انتهي وتثبت الوكالة في
 حتى اخذ المال الا في حق الخصومة فيثبت وكيل يقبض دين فلزمه موكل استوفاه او ابراه يقبل
 لانه يملك الخصومة وعندها لا لانه لا يملك الخصومة ويقبض العين لا يخاصم اجماعا فيثبت الوكيل بالخصومة وكل
 بالقبض عند علمائنا الثلثة خلا فان اقر بها امر ان مختلفان فلنا ان المقصود بالخصومة انما هو القبض والوكيل
 يقبض الدين كليل بالخصومة خلا فلما اقره اقرار الوكيل على موكله في جيل الحكم يصح في غير لا وعن الثاني قوله
 انما نفاذه انما كان والوكيل بالقبض لا يملك الاقرار لان الوكيل بالخصومة انما يملكه لكونه من افراد الجواز وصح
 الوكيل يقبضه ونفاذه بلا رضاه لخصم ولا يبرهن بغير المطعون وبغير دعوى الطاع فلزم الوكيل قبضه بغير
 الى الطاع لانه حيوة لم يصدق بلا حجة فان منع الوكيل المشتري من دفع الثمن الى الموكل فللمشتري لستم دفع
 اليه ومع ذلك لو دفعه يصح احتسابا وتوفى الوكيل للموكل بعد البيع لا يدفع المبيع قبل قبض الثمن قد دفعه قبل

قبضه جاز فلهما خلافا للثاني على ان اقاله الوكيل بعد البيع يصح ام لا هذا اذا كان المبيع في يد الوكيل
 وتوفي به الموكل وانى الدفع قبل قبض ثمنه ذلك لشيء فيه وانى الموكل من دفعه قبل قبضه يحجر عليه و
 لشك ان في يد الوكيل واخذ الموكل لزمه لا يدفع قبل قبض الثمن ليس للوكيل لستم دفعه اليه مشتريه قبل
 قبض الثمن ولزم المبيع في يد الموكل ولم ينفه عن الدفع قبل قبض الثمن فاخذ الوكيل منه شيئا وهكذا يد الوكيل
 لزمه لا اخذ بعد البيع لا يصح لزمه قبله وقد ناه عن القبض بغير علمه بملكه حتى باعه جاز ولو ثبت قبل لزمه لزم
 المشتري انفسه البيع والتوكيل بالقرار صحيح ولا يكون التوكيل قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطوسي
 معناه لزمه بكل بالخصومة ويقول خاصه فاذا رأت الحق مذمة او خوف عار فاقر بالمدها يصح اقراره على
 الموكل باع الوكيل بالقبض لم يثبت في الموكل اقراره بعينه وانكر الوكيل لا يلزم الوكيل ولا الموكل شي الا بالخصومة
 فيه من حقوق العقد والموكل اجبتي فيه وتوافق الوكيل وانكر الموكل مرده المشتري على الوكيل لزمه اقراره
 صحيح في حق نفسه لا في حق الموكل لانها وكالة بالتسليم فلا يكون قوله ملزما على الوكيل الا ان يكون عينا لا
 يحدث مثله في تلك المدعى بنقطع بقيام العيب عند الموكل ولزمه ان كان حدوث مثله في تلك المدعى لا يبرده على الموكل
 الا بجهان على كونه مدموكة ويجلفه ولزمه لزمه ولا لزم الوكيل فالرد على الوكيل مادام حيا عاقلا فان
 ولم يدع خلفا ولم يكن من اهل لزمهم العرف بان كان مجورا يرد على الموكل وليس للموكل لزمه الخ لزم
 فيما اشترى وكيله مات الوكيل بالشر وطفر بالمشترى عينا برده وارثه او وصيه والا فالموكل وكيل البيع
 مات وطفر مشريه به عينا مرده على وصي الوكيل او وارثه والا فعلى الموكل الوكيل مرده عليه المبيع بكونه
 مرده على الموكل لان المردود بالشكل كالمردود بالبينة الوكيل بالشر سحلف اليه موكله ووجده الموكل عينا برده
 اليه الوكيل ويرد الوكيل اليه البايع اقر بالتوكيل وانكر الدين لا يثبت وكالة باقراره هذا حتى اذا برهن على
 الدين قبل لزمه برهن على الوكالة لا يصح زعمه انه وكيل من فلان لطلبه كل حق له بخوارزم والمستفاد وخصومة
 فيه والموكل غائب وبرهن على كذبه لا خصم عليه فلان لا يسمع فان احضر خصما جازا او مقرا وبرهن عليه
 ثم احضر آخر لا يحتاج اليه اعادة البينة على وكالة بخلاف دعواه الوكالة عن موكل آخر ولا يملك الوكيل قبض الدين
 الا بآراء والمنة واخذ الرهن ومالك اخذ الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث يملك الكل وليس للوكيل يقبضه ان يخذ
 مكانه عينا آخر لانه مبادلة ومعاقرة ولم يملك باع الوكيل ما وكل به انغرل الوكيل فان عاد قدم ملكه بان
 مرده عليه بعينه دف الوكالة ولزمه بعد اليه قدم ملكه لا يعود وفي الشئ وكله بالمنة فباشرها الموكل ثم حجج
 او الوكيل ثم رجع الموكل فيها لم يكن للوكيل مباشرتها نائبا بخلاف البيع كما قران الوكالة في البيع بعد باقية حتى
 ملك للوكيل بعد البيع مطابقا لثمنه ولا البينة فلا حق ولا حكم له البقاء على ملك الوكيل فانه بعد المنة لا يملك التسليم ولا
 الرجوع ودعوى الوكيل بالشر روية الموكل واذا وكل انسانا بالشر او ارسل قبل الشراء ومراه ثم اشتراه الموكل
 او المرسل بنفسه للموكل خيار الرمية لا للوكيل قبض الوكيل بالقبض في حق سقوط خيار الرمية للموكل
 والمرسل كقبضه والتوكيل بالرمية مقصودا لا يصح ولا يصير رمية كشر للموكل حتى لو اشترى شيئا لم يبرهن فوكيل ولا
 فقال لزمه نصيب لزمه لا يجوز وكان الموكل راه ولم يبرهن الوكيل له الغيا رضى الوكيل بالبيع الثمن لا يصح ولو باعه وكل
 يقبض ثمنه وضم الوكيل صح ولزمه البايع وكذا في البيع برجع المشتري بعد استحقاقه على هذا الوكيل بكل ما
 كان يرجع على الموكل من الثمن فله البناء والولد والوكيل بالشر لا يملك الاقالة بخلاف الوكيل بالبيع والسلم فاذا باع
 ثم اقال لزم الثمن وكذا الارب الوصية كالا ب صح التوكيل بالاقرار لا بالاستقراض صورة التوكيل لستم يقول

مطلوبه من المال في مكانه ثم قام عنه واستوفى جاره وضاع فالتحقان
 على الوكيل لشيء يكن المستحق في عياله ولا ضمان على الجار لانه لم يقبض ولم يقبض في المظنة الوكيل يقبض الدين اذا قام
 قبضت دفعته في الموكل كان القول قوله لانه امين يدعي اتصال الامانة اليه صاحبها فيقبل قوله وتوقع المتنازعة
 بين الوكيل بالاستقرار وبين موكله فقال الوكيل قبضت للمال من الغرض ودفعته اليه الموكل وانكر الموكل لا يقبل
 الوكيل لان الوكيل يريد بهذا التزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في ايجاب المال على الموكل اذ هو رجل على رجل
 انه وكله فلان الغالب يقبض دينه او دعيته عند منه وبالحضرة فيه فهو على اربعة صورة اما ان يقر المدينون بالوكالة
 والدين جميعا او يحددوا اولها بالوكالة ويحدد المال او اخرها بالمال ويحدد الوكالة فان اقر بها امر بدفع المال اليه
 ولم هذا قضاء على الغايه لحيث انكر الوكالة له لانه لا يجد له من المدعي عليه لان اقراره بتفرغ عليه دون غيره
 ولست جدها ذكر لخصا ان القاضي يحلف المدعي باقامة البينة على اقرار الرجل بالمال وبالوكالة يقبض للمال ويحلف
 ان يحلف باقامة البينة على الوكالة فيثبت كونه خصما باقامة البينة على الوكالة فيثبت ذلك ان قام البينة على
 يقبل ويكون هذا قضاء على الغايه في لحيث وانكر ذلك لا يفي عليه لان المدعي عليه ان يثبت الوكالة في اثبات الوكالة
 عليه لان ما يدعي على الغايه يثبت على الحاضر فيثبت خصما عن الغايه ان لم يكن له بينة على المال واراد اختلافه
 فالقاضي يحلف بالله ما فلان بن فلان الفلاني لا باسمة عليك هذا المال ولا شيء منه لانه لا يثبت الوكالة بالبينة
 خصما مطلقا ولستم يكن للمدعي بينة على الوكالة واراد اختلافه فالقاضي يحلف بالله ما يعلم ان فلان الذي
 المال وكله يقبض لانه ادعى عليه معنى لواقعه لزمه فاذا انكر سحلف عليه ولما اقر المدعي عليه بالوكالة وانكر
 المال صار المدعي خصما في حق استخلافه على المال واخذ المال عنه حتى يثبت اقراره ولم يعتبر خصما في حق الخصم
 حتى لو اقام البينة على المدعي عليه لا يبرهن المدعي انما يصير خصما بالوكالة والوكالة تثبت باقرار المدعي عليه
 واقراره حجة على نفسه فبرحمته على الغايه يثبت الوكالة في حق استخلافه على المال لشك ان جازا واخذ المال
 ان كان مكررا ولا يثبت في حق الخصم لان ذلك قضاء على الغايه فلا يثبت نظير رجل ادعى لفلان او وكله بطلد
 كل حق له على هذا الرجل ولزم عليه الف درهم فاقر المدعي عليه بالوكالة وانكر المال لستم سحلف وان لم يكن
 خصما في اقامة البينة ان هذا المال عليه ولو حلف وجاء الغايه فيلزم الوكالة والقول قوله فكذلك هذا خلاف
 الوكالة الثانية بالبينة لان البينة حجة مطلقة فالقضاء بها يتعد الى الكافة والاقرار حجة قاصرة فالقضاء
 به يقتصر على المقضي عليه ولما اقر المال ويحدد الوكالة فان اقام البينة على الوكالة صار خصما مطلقا في
 تسليم المال اليه ولزمه بينة له بينة واراد اختلافه يحلف على قلنا فاحلف انتهي وتثبت الوكالة في
 حتى اخذ المال الا في حق الخصومة فيثبت وكيل يقبض دين فلزمه موكل استوفاه او ابراه يقبل
 لانه يملك الخصومة وعندها لا لانه لا يملك الخصومة ويقبض العين لا يخاصم اجماعا فيثبت الوكيل بالخصومة وكل
 بالقبض عند علمائنا الثلثة خلا فان اقر بها امر ان مختلفان فلنا ان المقصود بالخصومة انما هو القبض والوكيل
 يقبض الدين كليل بالخصومة خلا فلما اقره اقرار الوكيل على موكله في جيل الحكم يصح في غير لا وعن الثاني قوله
 انما نفاذه انما كان والوكيل بالقبض لا يملك الاقرار لان الوكيل بالخصومة انما يملكه لكونه من افراد الجواز وصح
 الوكيل يقبضه ونفاذه بلا رضاه لخصم ولا يبرهن بغير المطعون وبغير دعوى الطاع فلزم الوكيل قبضه بغير
 الى الطاع لانه حيوة لم يصدق بلا حجة فان منع الوكيل المشتري من دفع الثمن الى الموكل فللمشتري لستم دفع
 اليه ومع ذلك لو دفعه يصح احتسابا وتوفى الوكيل للموكل بعد البيع لا يدفع المبيع قبل قبض الثمن قد دفعه قبل

له يقول المشتري لغيره كمن وكيلاً عن قبض المبيع وصورة الرسول ليقول كمن رسولاً عنه أو يقول امرئ بك قبضه جارية
 رجل وكل رجل بشراً عن قبضه ودفن اليه الذي في شرا الوكيل فوعده وجوه لشرا وكيلاً بالشرأ بانه درهم ولم يصف له
 دراهم الآمر ولا الي غيرها كان البتة اليه ان قال نوبت بالدرهم الدرهم الذي دفعها الآمر اليه ويلزم الشرا الآمر ويقول قال
 نوبت غيرها لزم الوكيل اذا قال الوكيل نوبت الشرا لنفسه لزم قال نوبت الشرا للآمر كان الشرا ولزم الوكيل اذا
 الشرا الى دراهم الآمر يكون الشرا للآمر بقدمها الوكيل او من غيرها ولا يصدق الوكيل انه اشتراها لنفسه الا اذا صدق
 الموكل ولزم الوكيل اذا ف الشرا الى دراهم نفسه كان الشرا له ولا يصدق انه اشتراها الموكل نقد من بلك الدرا
 او غير ذلك اذا صدقه الموكل وهذا كله اذا تنازعا فقال الموكل اشتريته لي او على العكس فقال الوكيل اشتريته
 لنفسه او على العكس ولا يصدق على انه لم يحضر البتة قال ابو يوسف حكم النقد ان كان نقد الثمن من مال الآمر
 كان الشرا للآمر سواء اضاف العقد اليه مال نفسه او مال غيره وقال محمد الشرا يكون الوكيل رجل وكل رجل بشراً
 شيء بعينه فاشترى الوكيل نفسه لا يصح رجل دفع اليه رجل عشرة دراهم لبشرى بها ثوباً قد سماه فانفق الوكيل
 على نفسه دراهم الموكل واشترى ثوباً بدرهم نفسه كان الثوب للمشتري لا للآمر لان الوكالة قد نفذت بذلك الدرهم
 فبطلت الوكالة بهلاكها وتواشترى ثوباً للآمر ونقد الثمن من اللفه وامسك درهم لآمر وكان الثوب للآمر وبطلت درهم
 الموكل استحساناً كما لو ارث أو الوصي اذا قضى دين الميت باللفه ولزم الوكيل لا استقرار ان اضاف الوكيل لا استقرار
 الموكل وقال لزم فلان استقرض منك او قال اقرض فلا فكذا كان القرض للموكل ولم يصف لا استقرار له الوكيل
 يكون القرض للكيل الوكيل بالشرأ اذا اخذ السلعة على حرم الشرا فادها الموكل فلم يرض وردها على الوكيل فل
 فملك عند الوكيل قبل ان يرد على البايع عن الوكيل قيمة السلعة للبايع ولا يرجع بها على الموكل لان الموكل لم يملك
 على حرم الشرا ولا بالشرأ لا يكون أمراً بالآخذ على حرم الشرا فان الآمر أمره بالآخذ على حرم الشرا فملك عند الوكيل
 كان للكيل لزم يرجع بها على الموكل اذا عزل عن الوكالة الخلق لا يصير وكيلاً قال ابو يوسف العزل عن الوكالة المتعلقة
 قبل وجود الشرط لا يصح وبه اخذ محمد بن سله وقال محمد بن سله العزل عن الوكالة المتعلقة قبل وجود الشرط وبه اخذ
 والقوى على قول محمد بن سله ادعى على غائب بحضرة رجل يدعى انه وكيل الغائب في الخصومة فاقر المدعي عليه بالوكالة لم يصح
 اقراره حتى لو اقام المدعي بينته بالدين على الغائب لم يقبل بينته وكذا لو ادعى ديناً على ميت بحضرة رجل يدعى انه وصي
 الميت فاقر المدعي عليه بالوصاية فادعى الوكيل اذا اخذ الموكل بالوكيل فوكل صار وكيلاً عن الموكل حتى لا يملك
 الوكيل عزله ولا بعزل موته وبغير ان يموت الموكل ينجح عن محمد بن سله قال لاخر انت وكيل في قضاء ديني فوكل غيره
 فوكل الوكيل رجلاً فلو كان لا يخرج الذي وكله ولو كان قال الموكل فوكل فلان فوكل لم يكن الوكيل لزم يخرج انما هو
 ولو قال وكله فلا لا يثبت فوكل فلو كان لا يخرج ولو قال للوكيل ما صنعت من بيتي فوكل فوكل واذا وكله
 عزل وكيله سبل عبد العزيز بن احمد الخليلي عن الوكيل اذا قال عزلي موكل والوكيل غائب كذبه المدعي هل
 قوله قال لا واذا قال الموكل امرئ بك بيع باللفه وقال المأمور لم يبع شيئاً فالقول للآمر بتمامه ومن قال لاخر امرئ بك بيع
 فبعتة بنية وقال المأمور امرئ بك يبيعه ولم يقل فالقول قول الآمر لان الآمر يستفاد من جهة ولا دلالة على الاطلاق
 هذه رجل وكل رجلاً بفاضي يده بالشام وليس له بفاضي الكوفة لان الوكالة مقيدة بالمكان ولو لم يسمها ادعى وكالة
 من بفاضي بلك حتى لا بالكوفة واحضر غرضاً مسلماً واقام عليه شهوداً نصرانيين لا يقبل ولا يحضر نصرانياً قبلت واذا
 قبل القاضي من الشهادة وقضى بالوكالة كان ذلك قضاء على جميع الغرضاء والمسلمين غيرهم حتى لو حضر غرضاً مسلماً
 بعد ذلك وهو محمد وكالة لا يملك القاضي باقامة البينة على الوكالة ولو ادعى مسلم انه وكيل فلان نصراني

مال الآمر

واحضر مسلماً وشهد نصرانياً لا يقبل فان احضر نصرانياً يقبل ويثبت وكالة في حق المسلمين تبعاً ولو ادعى
 وفي النصراني اولادهم وشهد نصرانياً لا يقبل قياساً وفي لا تحسان يقبل لان المسلمين لا يحضرون موتهم ومناكرهم
 فلم يقبل لصاح حقهم في بيع الوكيل بالشرأ يملك ابراء البايع عن البعينة هما وعند أبي يوسف يملك قبل قبض المبيع
 لا بعد والوكيل بالبيع يملك اسقاط الثمن عن المشتري بالاقالة ولا ببراءة والمقاصة بها على الوكيل عندما ويقبل الثمن للوكيل
 ويبقى المبيع في الاقالة عند الوكيل وعند أبي يوسف لا يملك اسقاط الثمن عن المشتري وبالاقالة يصير مشترياً من المشتري
 وبقي الثمن على المشتري الموكل والمشتري على الوكيل وكذا احط بعض الثمن وتاجيله وقبول الحوالة على من يقبل
 المشتري واخذ العوض عن الثمن والصالح منه على شيء فالوكيل يملك له كماله عندما اشتري شيئاً فقال كنت
 رسول فلان ولا من كذا علي وقال البايع بعته منك فالقول للمشتري اذا وجد المشتري في المبيع غيباً فرده
 على الوكيل بقضاء لزم ان اقر الوكيل بقبضه الثمن بستره منه الثمن ويرجع الوكيل به على موكله لكان صدقة في
 قبض الثمن ويكون المبيع للموكل ولزمه بكن صدقة لم يرجع فله لزم خليف الموكل على العلم بقبضه فان نكل رجع
 عليه ولزم خليف لا لكنه يبيع العبد ويستوفي ما ضمن من ثمنه ويرد الفضل على الموكل ولا يرجع بالنقصان على أحد
 هذا اذا اقر الوكيل بقبضه لزمه ولزم ان اقره بقبض الموكل من المشتري لم يرجع المشتري بالثمن لا على الوكيل لعدم
 الدفع اليه ولا على الموكل لانها لا يصدق ان على الموكل في اقرارها بالقبض وخليف الموكل باتاً فان نكل رجع
 والمبيع له ولا خليف لا يرجع لكن لا يبيع المبيع ويستوفي المشتري من الثمن ولا يصح عزل الوكيل من غير علم والوكيل
 بالخصومة والبيع والشرا والتكليف والطلاق وسائر التصرفات سواء وكذلك الوكيل اذا عزل نفسه لا يصح عزله
 من غير علم الموكل ولا يخرج عن الوكالة شئاً بغير علمه رجل وكل رجلاً ببيع عبد فوكل الوكيل رجلاً آخر ببيع فان
 باعه الثاني ولاول حاضراً جاز لانه حصل براءة ولو كان غائباً لم يجز وبيع غير الوكيل قبل ان يبلغ الوكيل الاول جائز
 جميعاً وذكر محمد بن سله في فتاواه وانما يملك الوكيل بالبيع اذا اهل المشتري فتح اماله وكان للموكل ان يسطر الوكيل
 في الحال لو تولى مرابح ثم عند محل الاجل يأخذ من المشتري لنفسه ولو تولى الثمن على المشتري هل يرجع الوكيل
 بما ادى على الموكل لزم اهل وأخر أوصاف لا يرجع لانه ضمن الموكل ولبطه وأدى الثمن من مال نفسه ثم اهل يرجع
 وذكر في التجرد الوكيل في البيع اذا ابرأ المشتري عن الثمن اقال حاله على انسان أو أخرج من المشتري أو اخذ به عرضاً
 أو صالحه على شيء فانه جاز وببراءة المشتري عن الثمن ويقبل الوكيل الثمن لآمر عداي ح وعندهما لا يجوز افعال الوكيل
 على الآمر والثمن على المشتري عداي الوكيل بقبض الدين اذا اخذ العروض من الغريم والموكل لم يرض ولا يأخذ العرو
 فلو كان لزم رد العروض على الغريم وأدعى قضاء بعضه وحين الوكيل ولا بينة للغريم واخذ الوكيل منه جميع المال
 ثم حضر الموكل واقام الغريم بينة على انقضائه فله لزم يرجع بذلك على الموكل وبأخذ منه لانه يكون ذلك المال
 قائماً بعينه في يد الوكيل فيأخذ ماله ويبيع في يد الوكيل أو قال الوكيل دفعه الي الطار كالرجل يطالبه
 الطار فقط وكذا لزم اقره الطار بانه قد كان اخذ منه شيء اراد وكيل البايع اقباط وكالة بحيث لو انكر موكل لا
 يبيع انكاره فله وجهان احدهما لزمه العلم العيني بطل ثم يدعى انه وكيل بقبضه ببيعته اليه فيقول ذواليد لا اعلم
 وكالة فبرهن فقام القاضي بيمينه اليه فيبيع والثاني لزمه يقول هذا فلان ابعد منك فاذا باعه اخذ منه يقول
 المشتري لا اقتض المبيع لاني اخاف ان يترك المالك كالكاتب يملك البيع في يد آو ينقص فيضمنني فبره الوكيل
 انه وكل بذلك تجبر على القبض ويثبت بالبينة ولاية الجبر على القبض وهما وجه آخر وهو ان يبيع فيقول لاني
 فضولي فلا اسلم المبيع فبرهن المشتري انه وكيل فلان بالبيع فوخصم فيثبت انه وكيل البيع فبطلت الوكالة

مطلوب

وطلبه
 بالدين فصار اذا
 اذا وكل رجلاً ببيع
 ما به على فلان ثم اقر
 الموكل قبضه فله
 الوكيل خالص الغريم
 معصوم

[illegible]

عبداللہ

بالاقرار صحيح عندنا ولا يصير الموكل مقراً بنفس الوكيل وحكي عن الشيخ الامام الزاهد احمد القوسى انه كان يقول بمقتضى
التوكيل بالاقرار لم يقول الموكل وكذلك بالخصومة وبالذنب اى الذرع فاذا رأت خذمة فحلفه بالانكار وهو وصيت الاقرار
فاقر على فاني اجزت ذلك ولا يجوز ان يكون الكفيل وكيلاً بقبض الدين ولو قبض وهكلم بعض ^{من} والرسول انا
ضمن الدين عن المشتري للمرسل في الثمن ^{من} ولو عزل الوكيل نفسه لا يصح بدون علم الموكل خلافاً للشافعي لا الوكاالة وقد
تم بهما وفي نسخ احدثا بدون علم الآخر نوع عدل بالآخر لانه يتعلق كل واحد منهما وفي النسخ ابطاله ولو عزل الوكيل
بالخصومة بغير محض الخصم فان كان وكيل الطاع يصح عزله ولو كان المظلول وكيله بانماثل الطاع بان اقر الطاع
حتى اعطاه وكيله بما صم معه لا يصح عزله الا بخبر من الخصم ولو كان وكيله يصح عزله ^{من} الوكيل بالبيع اذا
باع والموكل حاضر يكون العهد على الوكيل او الموكل قال العهد على من اخذ منه لا على من باشر العقد هكذا قالوا وهو
صحيح لا فاقيل قال الامام شيخ الاسلام ابو القاسم ذكر في محضر العهد على الموكل لانه اذا كان حاضراً كان كالمباشر بنفسي
فعليه العهد وذكر في الفتاوى الصغرى ان العهد على الوكيل لان فيما على التوكيل كعهده حصر للموكل وغيبته سواء والموكل
المعتمد على ذلك ان اوله الوكيل بشراى شي معين اذا اشترى له الموكل لا يريد بعد ذلك فالباع لان الموكل وبل ان يرة
البيع ^{من} واحد من وكلاء الحكمة ادعى انه وكيل من فلا يجزى طلب حقه على هذا المحضر فقال الوكيل الآخر ^{من} وكلاء
الحكمة لم يملكه هذا يريد المدعى عليه يقول ليس على علم بالوكالة هذا وبرهن الوكيل على الوكاالة لا يقبل لعدم العلم ^{من} الخصم
باع عبداً وسمه ووكله رجلاً بقبض فنه فقال الوكيل قبضته او دفعته الى امره مجدداً لم يملكه فاقول للوكيل مع بينة و
برهان المشتري من الثمن ^{من} **الفصل الثاني في الوكاالة بالزوج** اذا وكل رجلاً بان يزوجه فلا يملك
فزوجها اياه بالفيل لاجاز الزوج جاز ولزمه بطل ولزمه بعلم الزوج بذلك حتى خطبها فالحيار باق الى اجاز
كان عليه المستمي لا غيره لانه بطل النكاح فيجب له مثل النكاح اقل من المسح والواجب المستمي ولزمه برضا الزوج بالزيادة
فقال الوكيل انما اعزم بالزيادة والزكلم لم يكن ذلك بالنفقة وكلت رجلاً ليزوجه من فلان بالفخرو زوجها ^{من} غيباً
فلما اخبرت بذلك قالت لا يجزى هذا لاجل نقصان الثمن فقبل لها لا يكون لكرمه الا ما تريد فقالت رضيت ^{من} قال
ابوجعفر يجوز النكاح لان قولها لا يجزى ليس برد النكاح فاذا رضيت بعد ذلك فقد صادقت اجازتها فقد اموأ
فصححت الاجازة ^{من} امرأة وكلت رجلاً بان يزوجه من رجل بمن ارجمائه درهم فزوجها الوكيل واقامت المرأة
مع الزوج بينة ثم زعم الزوج ان الوكيل يزوجه من بديار وصدقه الوكيل بنظر المرأة الزوج ان المرأة لم يملكه
بديار فالمرأة بالخيار لشرائط اختارت النكاح وليس لها غير ذلك لشرائط ردت ولها عليه من شلها بالغا ما بدقت
ولا نفقة لانه في العدة لا يملك لانه ردت تعين لشرائط الدخول حصل في النكاح موقوفاً فيوجبه المثل دون النفقة واكثر الزوج ^{من}
فكذلك لان القول قولها مع بينة فيجب الاحتياط في مثل هذا الامر لانه ربما يقع مثل هذا وحصل منها اولاد ثم ينكر
المرأة وقد ما زوجها الوكيل فيكون القول قولها وترد النكاح وهكذا في سائر الاوراء اذا كانت المرأة بالنفقة ^{من} ^{من}
ولين امره ان يزوجه امرأة بعينها على مهر ستمها فزوجها اياه وزاد عليه في المهر فان شاء الزوج اجازة ونشأ
رده لانه خالف وصار ضوئياً ولزمه يعلم بذلك حتى خطبها فوالخيار لشرائط اقام معها بالمهر المستمي ونشأ فارقه وكان
لها الاقل من مهرها ومن المستمي لانه ما فارقه العقد فاسد والدخول بحكم النكاح القاسد يوجب الاقل من مهر المثل والمهر
الزوجي اذا اشترى فوكله رجلاً بطلاق امرأة ثم عزله بغير محضر من المرأة لانه يمكن التوكيل بطلب المرأة لا يصح عزله الا بخبر
منها وقال تعالى في الزنى الصحيح يملك عزله الوكيل بالطلاق ولزكمان بطلب المرأة رجل اراد السفر فاحصته المرأة قول
الرجل رجلاً بطلا فانه لم يرجع اليه وقت كذا وخرج اليه السفر ثم كتب الوكيل بالعزل اختلف فيه المتأخرون

ظلم ولا يجوز له يكون الكفيل وكما يتبين من المتن
والرفيقين وهكذا في غيرهما

و ليس ليكل بقصد من ينفذ
مكانه عين آخره
مبادله ومعاقبه
ولم يوكل به نفاذ

مطلوبه اصل او دادا
بطلاقه انا فایده
حفاظه امره منقوطه اصل
الیه

وقبض الثمن ولم يسلم السبع فكفل له رجل ليسلمها اليه او يدفعها اليه فهو سواء وهو ضامن بحسب ما يدفعه
اليه المشتري فان مات الجارية قبل ان يدفعها برى عن القاضى عن ابي يوسف في التوامر اذا باع دارا او جارية وقبض الثمن
وضمى رجل قبل القبض ليسلمها او يرد الثمن او قال ناسا من لم يرد علي كفه فهو سواء في قول ابي يوسف ان مات الجارية او
استحققت او كانت حرة او مديونة او ام ولد او مكاتبه للبائع او لغيره كان على الضامن رد الثمن المشتري بالجارية
لشئ اخذ البائع بذلك لشيء اخذ الضامن لو كان البائع دفعها اليه المشتري والمثلية بما لها كان للمشتري الخيار
ان شاء رجع بالثمن على البائع وان شاء رجع على الضامن في قول ابي يوسف وقال الحسن في قول ابي يوسف في قول ابي يوسف في قول ابي يوسف
لو كفل عن الكفيل رجل جاز ثم لومات الاول برى الكفيلان ولو مات الكفيل الاول برى الثاني وثالثا والآخر فالكفيل
الاول على الفاتمة وكذا لو دفع المطلق لنفسه برى الكفيل والثالث فكل ثلثة عرف رجل بالف درهم فادى احدهم برأى
ولم يرجع على صاحبه بشئ فيقول في الجرد اذا كفل رجل لرجل بالف درهم ولم يكفل كل واحد منهما على صاحبه جاز ان الكفيل
وعلى كل واحد منهما خمسين درهم وايضا ان شئ لم يرجع على صاحبه فيقول في الجرد لو كفل رجل بنفسه رجل ثم كفل باخر
ثم اخر ثم دفعه لاول برى هو دون الاخرين وكذا ان دفعه لاولا واخرين برى هو وحده رجل قال
المودع في التلف المودع ودفعه لآخر فانا ضامن كسر رجل كفل بنفسه رجل على لئلا يوفى به يوم كذا فاعطيه
احال فتواري المكفول له فلم يرجع الكفيل برفع الامر اليه القاضى لينصركيلا فيسلم اليه وعلى هذا الوعاء شيئا
على المشتري الجارية بالثمن ايام فتواري البائع نفق حتى مضت ثلثة برفع الامر اليه القاضى لينصركيلا فيسلم اليه
عليه ولو قال ان هلك بك فانما ضامن لثمن هذه الكفالة عيدا دون مديون في ان صاحب المال لم يفتقه المولى فقال
له رجل لثمن مولا فانما ضامن لثمن هذه الكفالة وفي خلاصة المديون اذا اراد ان يفتقه ليس لرب المال ان يطالبه
باعطاء لثمن الدين مؤجلا وفي المشتري جبر وغيره لا يخذ كفيلا او دفعا لثمنه ولان في ظاهر الرواية والكتب
ليس ذلك لان الصلحة في هذا لما ظهر في الشئ في الناس قال المدعي في بيته حاضر وطلب منه كفيلا فالتفت
ياخذ منه كفيلا نفقة في ظاهر الرواية ولان كان الذي عليه مدعيه فاما المدعي فحقه والظاهر من حاله ان لا يجزى لا يجزى على اطلاق
ثم اذا اخذ كفيلا اليه ابي وقت ياخذ والطبي ياخذ اليه ثلثة ايام وعنه ابي يوسف اليه جلوس ثلثة ايام في كل خمسة عشر
الايام ياخذ الكفيل اليه ذلك الوقت فان احضر بيته والا فرفع الكفيل اليه القاضى حتى يبرأه ولان غريبا او على
اخذ منه كفيلا يوما فان احضر بيته والا فبرأ كفيلا وفي ادب القاضى لثمن سائر الاجب على عطاء الكفيل ولكن في
اليه قيام القاضى من المكلة فان احضر بيته والا فبرأ كفيلا في المطالب ان علق براءة الكفيل بالتفريط فهو على وجه
وجه يجوز البراءة وبطل الشرط بخلاف كفل رجل بنفسه رجل فابراه الطاء عن الكفالة على بيعه الكفيل عشر دراهم
البراءة وبطل الشرط والكفيل المكفول له على لئلا يبرأه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجزى المال على الكفيل ولا يبرأ
الكفيل عن الكفالة في رواية الجامع واخرى رواية الحوالة والكفالة وفي رواية اخرى يبرأ عن الكفالة وفي رواية اخرى يجوز البراءة و
الشرط وصورة ذلك من قبل رجل يبيع رجل بغيره المال بشرط الطاء على الكفيل لئلا يدفع للمال اليه الطاء لئلا يبرأ عن الكفالة بالنفس
جازت البراءة والشرط وفي رواية اخرى لا يبرأ الكفيل من كفايته فشرط الطاء على الكفيل لئلا يدفع اليه
المال ويرجع بذلك على المالك فانه يكون مطلا على كتاب الحوالة الحوالة على نزع من مطلقة ومقيدة وكلاهما
جائز فالطلق ليجعل على رجل ليجعل عليه دين او لم يكن فيقول للطاء احلتك بالالف التي لك على علي هذا الرجل فلو
ليؤديه مال المالك التوفيق عليه وهذا النوع من الحوالة يوجب طاعة الجليل من دين الطاء لئلا يبرأ من المال على الجليل عليه فيقول
الدين اليه دفعه ليجعل ثم في الحوالة المطلقة لثمن الجليل دين على الجليل عليه فادى الجليل عليه مال الحوالة برى الجليل لثمن الجليل

مطلب غدا في احدى برادير

مطلب غدا في احدى برادير

مطلب غدا في احدى برادير

مطلب غدا في احدى برادير

مطلب غدا في احدى برادير

عبد

عبد بن الطاء ولزمه من الجليل على الجليل عليه دين رجح الجليل عليه بذلك على الجليل والمقيدة لئلا يكون الجليل مال عند
من دين او دية او غصبة فيقول احلت الطاء عليك لئلا يبرأ اليه على علي ثلثة ايام من مال الذي اليه عليك اذا قبل الجليل
برى الجليل من دين الطاء وكل دين طاعت الكفالة جازت الحوالة لئلا يبرأ ولو احال البائع بطلا على المشتري
وادى المشتري الثمن له الجليل ثم استحققت الدار من يد المشتري فالمشتري على رجع الثمن ذكره مجموع التواريل
عنه لا سلام على الجليل لثمن المشتري يرجع على البائع قبل له فان لم يطف المشتري بالبائع هل يرجع على الجليل
له قال لا وفي الجامع لثمن المشتري بالجارية لثمنه رجع على القاضى ولثمنه رجع على المشتري على لثمنه رجع على البائع عدا واحدا
غريمه او غريمه على المشتري حوالة مقيدة بالثمن ثم ردة العبد بالعبيد القبض بقضاء او قبل القبض من غير قضاء او
رد بجارية الرقبة او الشرط او قضا العقد لا يبطل الحوالة عندنا خلافا لافرن الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة
الحوالة بشرط مطالبة الاصيل كفاية فانه متى مكاتب احال بدل الكتابة على رجل مطلقة بطلت ولو كانت الحوالة
مقيدة بدين او غصبة دية صححت لئلا يبرأ على كاتبه ولم يقيد بدل الكتابة لا يصح ولزمه بدل
الكتابة تحت فان مات سيد قبل الاداء وعليه ديون فبدل الكتابة من غرام السيد والجلال من جملتهم ولو كانت
ولم ثم احال عليها ثم مات معقروا لا تبطل الحوالة استحقاقا احال البائع غراما له على المشتري بالثمن
رد البيع بعينه باعده بعد القبض او قبله بقضاء او بغيره او تقايلا العقد او هلك السبع قبل القبض حكما
بقضاء الحوالة وللغريم لثمن الباطل احال بغير المشتري بغيره احال المولى غراما له على كاتبه حوالة مقيدة
ببدل الكتابة ثم لثمن المولى اعنى المكاتب حتى سقط بدل الكتابة عنه لا تبطل الحوالة استحقاقا احال البائع غراما له على المشتري بالثمن
وفي القيس تبطل وبه اخذ في الجرد ويجوز الحوالة بالثمن من مال الوصي على ماله ولا قول ولا كان مثل الجليل
قبل يجوز قبل لا احال الابن الوصي بدين الصغير اذا كان ذميا وجب عقد الاب فاحتمال الاب اليه اجل جاز عندنا
خلافا لابي يوسف وجب ادعى ايقاف فبرهن مديونه اني اصلتك على فلان يقبل ادعى ايقاف ثم قال اصلته
وهو من فلان وهو دفعه اليك قبل لا يسرع للتناقص او الحوالة غير الايقاف وقبل يسرع لان ايقاف الجليل عليه ايقاف الجليل
ولو ادعى الايقاف بنفسه ثم قال فلان دفعه اليك بامر يقبل وكذا تناقص ادعى ايقاف فقال خصه ادية في
سوق سمعتك وعجز عن البيعة ثم قال ادية في فري كذا وبرهن اذ التوفيق ممكن اذا كان لرجل على
الف درهم قرض حالة وللطول على آخر الف درهم حالة فاحاله عليه سنة جازت كتاب الفصل
الصلح على اربعة اوجه معلوم الجمل على معلوم كالوصلح من دين او حق معلوم على مال معلوم او من حق مجهول
في دار في يد غيره على مال معلوم وما جاز لثمنه كان الدار في يدى فاصطلى على لثمنه المدعي مالا معلوما
وصلح من مجهول او معلوم على مجهول كالوالت في حق في دار انسان ولم يسمه وادعى المدعي عليه حقا في ارضه فاصطلى
على لثمنه دفع احدهما مالا اليه الاخر ليرتك دعوا ولا يجوز ولا اصطلى على لثمنه كل واحد منهما دعواه جاز فند
صلح وقع من مجهول على مجهول لانه لا يحتاج فيه اليه التسمي والتسمي رجل له الف درهم مؤجلة فصالحه على لثمنه
كفيلا او اجلة سنة اخرى جاز الصلح من الجاهل والشيخ جاز لثمنه برى بحيث بقي له اثر ولزمه برى بحيث بقي
له اثر بطل الصلح كالوصلح من رجل قتل عبدا انسان او شق ثوبا لسان فصالحه على لثمنه
جائز صالحت المرأة زوجها على ثلثة دراهم كل شهر جاز ويكون هذا تقديرا للثقة بينهما لا يجزى بالاصح
الام من نفقة ولذا الصغير جاز جرى الصلح بين العبد وبين السيد في ارضه وفي ارضه كل منهما الاخر
دعواه او كتبه احد المدعي لثمن العبد المدعي عليه ثم ظهر فساد الصلح بقول لاية وادى المدعي العفو

مطلب غدا في احدى برادير

مطلب غدا في احدى برادير

مطلب غدا في احدى برادير

مطلب غدا في احدى برادير

مطلب غدا في احدى برادير

مطلب غدا في احدى برادير

طالع الصبي ١٥٠ الف درهم

فلانرا

فلما راها بعد دعوى نيت يراها بعد على عليه من هذا التاريخ في حيوة وبعد وفاته بسبب قبل هذا التاريخ
ولو ادعى بسبب جديف بعد البراءة يصح اذا يبرأ عنه قال لامرأة من اجل كنه فقالت كروم لا يبرأ مني المني في العدة
لوجعلت زوجها في حل يبرأ مني قالت لزوجها من رجمي بايت ازتويا فتم لا يبرأ قال ابرأ من جميع ما بي
قيل صح لا يبرأ وقيل لا ادعى شيئا بغير حل ثم قال من ابن متعارفا بين ذوا اليد انما في داشتم ثم اذا اد
لا شفع تصح رجل صالح عن الحق المذني أو ابرأ ابرأ مطلقا عما ثم ظهر الحق مني الزكة غنى لم
وفت الصلح وهذا الصلح ليس يصح وعليه الفتوى مجمع وفي مجمع النوازل ادعى علي رجل مالا فبرهن المدعى عليه الاثبات
منه عشرة ايام فاقام المدعى بيته على اقراره به منذ خمسة ايام يقبل ولو كان عليه الف درهم فقال اذا اقبل
منها خمسين على الك بري من الفضل تفعل فوبرى فان لم يدفع اليه الخمسين غدا عاه اليه الالف وهو قول
ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يعود اليه تحت ولو قدم البراء بان قال ابرأ منك خمسين من الالف على
ليس عطيني خمسين في غدي يقع البراء اتفاقا اعطاء ولم يعط ولو قال لاديت الي غدا خمسين فانك بري من
ابا في يكون البراء معلقا اتفاقا ^{مجمع} ولو قال لاديت او اذا اديت او متى ادبت الي النصف فانك
فذا باطل بطلان تعليق البراء بالشرط ^{مجمع} رجل عليه دين لرجل فدفع المديون دينه بعد ما خرج التصوص
عليهم فامتنع الذين عنه لاخذ قال ابو يوسف ليس للدين ان يستمتع عن لاخذ لانه المديون ادعى ما عليه فلا يكون ان
يستمتع عن القبول وقال الفقيه ابو القاسم عني لا يستمتع عن لاخذ لان امواله صادرة في اي التصوص فكان له ان
كالكفيل بالنقل اسلم نفس المكفول به في مغانة او موضع لا يقدر الطاعة فيه على استيفاء حقه لا يخرج عن العدة
واذا لم ياخذ صاحب الدين دينه لا يخرج المديون عن العدة قبل ويقول الفقيه ابو القاسم بغير اذا دفع الوضعي
البقيم ماله بعد ابلوغ فاشهد البقيم على نفسه انه قد قبض منه جميع تركه والدن فلم يبق من تركه والدن غنى من قبل
ولا كنية الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوضعي شيئا فقال هو من تركه والدي واقام البينة قبلت بيته وكذا
اقر الوارث انه قد استوفى جميع ما ترك والدن من الدين على الناس ثم ادعى لايه ديناً على رجل مع
دعواه ^{مجمع} الوضعي اذا قال للقائل عدا ابرأت منك على لا يقيم في هذا البدن مثلاً او صالح منه عليه صح البراء
والصلح ولا يعتبر الشرط ^{مجمع} ويسقط الخلع والمباراة كل حق لكل منهما على الآخر ما يتعلق بالنكاح فلا يسقط مالا
بالنكاح كمن اشترت من الزوج ويسقط ما يتعلق بالنكاح كالمهر والنفقة الماضية اما نفقة العدة فلا تسقط الا
بالذكر كذا في الرضخ والمهر يسقط من غير كمن صدق في فتاوى المجتهد الصلح بعد الخلع لا يصح وفي الاستسار انه لا
يصح وهكذا في كتب الشراعي وقيل يصح ويروي محمد عن ابي حنيفة انه يصح ووجه عدم الصحة لانه يمين بدل المدعى
فانما حلف فكذا استوفى البدل فلا يصح ^{مجمع} والصلح بعد الخلع لا يصح وقيل يصح وهو رواية محمد عن ابي حنيفة ^{مجمع}
الفصل في صلح الورثة والاب والابن اصطلح بعض الورثة عن نصيبه على قسمة معلومة وفي الزكاة النفقة
لم يخرج حتى يعلم لانه النفقة التي هي بدل الصلح اكثر من نصيب المصالح من النفقة المبركة اخر ازاع الربيع ولا يمكن
مخوون بطريق البراء لان الاراء عن الاعيان لا يجوز فعلى هذا اذا ادعى اعياناً ودينياً مراه وتصلح الحاء الكل بداه
انما يجوز اذا كان بدل الصلح اكثر من الدارم ادعى على آخر الغا فانكر فاصطلح على عشرة دنانير فانه فانه
قبض لا يصح لانه زعم المدعى فانه صلح بعض الورثة عن نصيبه من الزكاة وفيها دين لم يصح ولانه لم يكن في الزكاة
دين فصالح من نصيبه من الدارم او اقل ففاسد وكان اكثر من نصيبه في قبض الدين في المجلس اذا كانت الورثة
مقرين بالتركة وجب ولن يوصلت المرأة عن غيرها وصداقها على مراه معلومة ولم يكن في الزكاة دين ظاهر

مطلب
في اداء الدرس بعد ارفع
التقصي

١٦ اذ دفع الوجه الى التيمم مالم يجد البخور

هذا كتاب في بيان ما في القرآن من المعاني والآثار
التي هي من جملة ما ينبغي أن يعرفه كل مسلم
والكتاب من تأليف الشيخ محمد باقر المجلسي
القمي

مطل. الفصل بعد الخلف لا يفتح

عنهم بعض الورثة اذا صالح مع بعضهم من تركه مورثهم من النفقة والعروض والعقار وغيره
والصامت والمات في التاكت على مبلغ كذا درهم بطريق الخارج الشرعي الجامع لشرائط الماتى على جوابه من
كون بدل الصلح زائداً من خصمهم النفقة والنفقة فقد ان دعوى على ذم الناس صلى الله عليه وسلم
مقبض بدل الصلح ما جاز حقه ولو ان داراً في بدو ورثة ادعى رجل فيها حقاً ومقبض الورثة حاضر والبعض
فصل المدعى الحاضر منهم على شيء مسمى بجمع حقه جاز ذلك ويكون مقبضاً في هذا الصلح في حصة شرعية
لا يرجع عليهم بشيء وتكون صلح على تركه حق المدعى للعائد للحاضر خاصة دون غيرهم فهو جائز ايضا
الحاضر مقام المدعى في اثبات حقه لثبوت سلم له ولأن ثبت بان لم يقدر على اثبات بطل الصلح في حصة الشرع
ويرجع على المدعى بحصته ذلك من البطلان قال تاج الاسلام ويحفظ صلح الاسلام وجدة صلح احد الورثة
وابرا ابراهيم علماً ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رواية في جواز الدعوى ولغايل يقول يجوز ذلك
حصته منه وهو الاصح ولغايل يقول لا وفي الحيط لو ابرأ احد الورثة ابرأ ثم ادعى التركة وانكروا لا يبيع
دعواه ولزم اقرار التركة امره بالبرقة عليه في بيع ما كان وترك درهم ودنانير وعروضاً فضاها ورثة موأمر
درهم ولم يعلم وزن الدرهم والدنانير المتروكة فالصلح باطل فالحيلة ان يصالحوا في جميع نصيبها من الذهب
والفضة والعروض على ثمانية دراهم مسلمين حكمة وصلح الاب والوصي عن الدعوى في مال الصبي جاز
لأن المدعى بینه وما أعطا مثل المدعى به ولم يكن بینه لم يحز ولنصلح عن مال الصبي ولا بینه له يجوز
كيف ما كان ولن كان له بینه لم يحز صلح الاب عن دم الصبي على مال جاز ولن حظ لا يجوز ولن قل الخط
وجبة وصبي ادعى على رجل النكاح للبيتم ولا بینه له فصالح بجمالية درهم عن نصف من النكاح وجبة
فله لزم بینه على النكاح فكذا اذا وجد الصبي بینه بعد البلوغ فله ولو كان للصبي دين على
رجل او دعوى فصالح الاب على مال قليل فان لم يكن له بینه والاخر منكر للدين جاز صلح ولزم كان الدين
ظاهراً بالبيتم او بالقرار فان صلح على محاباة يتغابن الناس فيها جاز بینه البيع ولن حظ قدر لا يتغابن
لم يحز والوصي جميع ما ذكرنا كالا ب **القرار** ولو قال تركت حتى من الميراث او ابرأت منه او من حصتي لا يصح
حقه لان الارث جبري لا يصح تركه برهن احد الورثة على اقرار الآخر انه بري من ميراث ابيه والميراث اعيان لا
لعدم صحة الامراء عن الاعيان **كتاب الاقرار** يشتمل على فصلين الفصل الاول في
يكون اقراراً المالك ثبت للمقر له بلا تصديق ولا قبول ولكن بطل برده والمقر له اذا صدق ثم رده لا يصح
وانه ملزم على المقر ما اقر به لو قوعه وليلاً على صدق الخبر قال الله تعالى كونيوا قوامين بالقيسط شهداء لله ولو
على انفسكم والشهادة على نفسه هو الاقرار وقال الله تعالى لا انسان على نفسه بصيرة اي شهادة بالحق وقد
رحم رسول الله عليه السلام ما عثر باقراره بالثنا والقامدية باقرارها فلما جعل الاقرار حجة في الحدود التي تدثر
بالشهادة فلا يكون حجة في غيرها اذ هو عليه اجماع لانه ثبت المالك للمقر له بالاقرار من غير تصديق وقبول لكن
اذا عده بطل ولو صدق المقر الاقرار ثم رده لا يصح اذا كان المقر له المقر والمقر معده صحيح ولن كان الاقرار
مجهولاً لا يصح كما اذا قال الرجلان لك على حدنا الف درهم لا يصح وجهالة المقر له لا يمنع حجة الاقرار ويرجع الى المقر
في البيان قال فلان على عشرة دراهم في عشرة دنانير بینه عشرة دراهم وبطل آخر كلامه الا ليقول عينت المال
فلزاه ولو قال شاة كثيرة فهو على اربعين ولو قال ابل كثيرة فهو على خمسة وعشرين ولو قال حنطة كثيرة على خمسة
او سق وقيل على قول ابي الجان البه في بعض الرقاي الحنطة الكثيرة عشرة اقررة وكذا كل ما يحال او يوزن

هذا هو الصلح الذي لا يبرأ منه
هذا هو الصلح الذي لا يبرأ منه
هذا هو الصلح الذي لا يبرأ منه
هذا هو الصلح الذي لا يبرأ منه

ولو قال فلان على غير ألف قال محمد بن عيسى الفان ولو قال غير الفين بلمزة اربعة آلاف ولو قال فلان على درهم
صغير فهو على درهم على وزن سبعة وكذا كذا درهم صغار اشترى عبداً واقر ان البايع اعقبه قبل البيع فكذلك
البايع نفصى انما باليمن على المشتري لم يبطل اقرار المشتري بالعقب حتى يعقب عليه كذا رجل قال جميع ما في يدي
او جميع ما يعرف او بستان فلان فهو اقرار لا يحتاج الى التسليم والقبض ولو قال جميع ما بستان جعلته
لزيد بعد وفاتي فهو وصية فيصير من الثلث له ولو قال جميع ما بستان فهو اقرار لا يبرأ منه ولو قال
جميع ما بستان وهبته لزيد فهو هبة فلا يتم بدون القبض قبل الموت ولو قال ما في يدي من ثياب او كسوة من عبدي
غير فلان صح الاقرار لانه عام لا يجوز ان يختص في عبدي من عبدي انه كان في يوم الاقرار اياها فالتقوى
للمقر وكذا في قوله ما في حانوتي فلان فان قال فالتقوى لا يبرأ من اقراره كذا باكل الذي تدعيه على حتى تؤخره على
او حتى تحط عن بعضه ففعل اي اخر او حط منه صح التأجيل في الحط عليه اي على الدين لانه غير مكروه في ذلك لان
الاكراه بالعقوبة او بالحبس لم يوجد ولو قال له ذلك عسا اخل المال الى اقراره حتى لا يبرأ من رجل له تسعة اولاد
اقرت في حصة وجواز اقراره ان حصة من اولاده فلان وفلان وكذا ما سألهم في الصك عليه الف درهم ثم مات
ذلك فطلب حصة من اولاده ذلك انكر سائر الورثة فشهدوا على اقراره بذلك في حصة وقالوا لا نعرف المقر لهم
لانهم ما كانوا حضوراً عند الاقرار قالوا اقرار سائر الورثة باسم هؤلاء ثبت المال بشهادة الشهود كذا اقرار له
في حصة مجموع ما يقع عليه اسم المالك من صنوف الاموال في منزله وفي الرستاق وعلمان ودويب والمقر ساكن في المنظر
في الاقرار ما في منزله لانه في الرستاق ولو كان له ابقار تأوي الى منزله وتراعى ابقارها في الباقورة او عبيد يتردو
في الخوايج ويأوون لبلال الى ذلك المنزل دخلوا في الاقرار بانه اقرار رجل يصح باربعة واقرار المرأة يصح بثلاثة اما
اقرار الرجل فيصح بالان ولا بد الزوجة ومولى العتاقة واما اقرار المرأة فيصح بالان الزوج ومولى العتاقة والعتبة
من الصحة وعدم الصحة ما ذكر في فرائض الاصل يعني في لامر بینه المقر له مع الوارث المعروف وينكره في البر
وفيما وراء الاربعة لا يبرأ مع الوارث المعروف اما الاقرار فيصح في نفسه حتى لو لم يبرأ وارث معروف كان الميراث لا
لبت المال فالاية ومعنى قوله حصة اقرار الرجل باربعة لا غير الاربعة المقر له نراهم المعروفين وعدم الصحة في غير
عدم نزاحة الوارث المعروف فان لم يكن وارث معلوم يصححه هو ولا يكون بيت المال حصة ويجوز اقرار الرجل
بالوالدين والولد والزوجة ومولى العتاقة لانه اقرار على نفسه ويقبل اقرار المرأة بالوالدين والزوج والمولى
ولا يقبل بالولد الا ان يصدقها الزوج او يصدقها بولاً لها قابله ومن اقر ببنين غير الوالدين بالولد مثل العم
الاخ لم يقبل اقراره في العتاقة كان له وارث معلوم فربما بعد فلو اقر بالميراث من المقر له ولن يكون وارث
استحق المقر له ميراثه ولا يكون البايع اقراره بقبض الثمن ثم محمداً واقراره بالثمن لم يكن له ذلك عند
وهو العتاق لانه متناقص في كلامه واخمس ابو يوسف الاستحسان ما عرف من العادة الظاهرة في البايع بقبض
الاظهار ولزم لم يكن قبضه حقيقة فالأخس لا يستحق الخصم اذ اطلبه ذلك كذا رجل قال انا عبد لك فقال الاخر لا
ثم قال بلى انت عبد لي فانه عبد ولا يكون بینه على خلاف حيلة الجامع الصغير لان الرق لا يبطل بخود المولى اما
الاقرار بالثمن العين بطل بالكذب في الطلاق والعتاق لا يبطل وان رده واما اقرار الرجل بالرق ثم باعه جاز ولو
ادعى العتق او ادعى انه كان حراً لم يصل لم يقبل لمتناقض لتمام البينة على عتاق البايع قبل البيع او على انه
كان حراً اصل قبلت بینه استحساناً كذا رجل باع عبداً ثم اقر انه كان حراً لا يصدق على المشتري ولا يبرأ المشتري
عن الثمن صبي اقر بالبلوغ وقاسم الوصي لكان مراهما صح اقراره ويجوز قسمه ولو قال بعد ذلك لم يكن لا يقبل

هذا هو الصلح الذي لا يبرأ منه
هذا هو الصلح الذي لا يبرأ منه
هذا هو الصلح الذي لا يبرأ منه
هذا هو الصلح الذي لا يبرأ منه
هذا هو الصلح الذي لا يبرأ منه
هذا هو الصلح الذي لا يبرأ منه
هذا هو الصلح الذي لا يبرأ منه
هذا هو الصلح الذي لا يبرأ منه

مطلبه ثانیه تا به اندازه تساوی الفا و ثوابت منفی
تساوی ثوابت و الفا

مکتبہ تجوید فانڈیشن

2

وتم بالقبض الكامل المكون في الموهوب القبض الكامل في المنقول بناسبه وفي العقار بناسبه فقبض مفتاح الدار
قبض لها والقبض الكامل فيما يجمل القسمة بالقسمة وقما لا يجمل القسمة بتبعية الكل فتصح لغير قبض في مجلس
المهبة بلا اذن وبعد انقضاء المجلس اذن الواهب ويحكم كمشاع لا يقسم متعلق بقوله فيصح والمراد اذا قسم المتعلق
منفعة كالتجدي والحام والبيت الصغير لا فيما يقسم اي لا يصح الهبة في مشاع لو قسم بقى منفعة فاقسم وسلم
صح اي وهب النصف المشاع ثم قسم ولا فرق عندنا بين من يهب من الشريك ومن الاجنبي والمفسد هو الشروع
لا الطاري كما اذا وهب ثم رجع في بعض اشياء او اشحن البعض بخلاف الرهن فان الشروع الطاري مفسد
وهو يقضي بتر اود هبة في سلم وتسلم او اخرج وسلم وكذا السلم في الدين انما يجوز لان الموهوب عدو
الهبة بخلاف المشاع وهبة لمن في مشاع وصرف على غيره وزرع وخل في ارض وتخل في مشاع اي لا يجوز هبة
لكن تفسدت من ذلك لو اهدى قبض يصح ثم هبة مع الموهوب لا قبض جديد ولا يوجب لطلبه ثم بالقبض
وبالاجنبي لطلبه يقبض عاقلاً او قبض من ابي او قبض من ابي او قبض من ابي او قبض من ابي او قبض من ابي او قبض من ابي
وهو معه واذا وهب للصغير ملكها يقبض من وجهها لا جازاً بعد الزفاف ووجه هبة اشبه داراً او ارضاً او ارضاً او ارضاً
يقبض من بر بلا شئ وعكس لا اي هبة واحدة من اشياء داراً لا يقبض عند ابي حنيفة وعندنا يقبض كصدقة عشرة
على غنيين وصدق على فقيرين اي اذا صدق بعشر على غنيين لا يصح عند ابي حنيفة وكذا وهبت لها وعكس ما
لان الصدقة على الغنيين يرد بها الهبة بجازاً والهبة بجازاً والهبة بجازاً والهبة بجازاً والهبة بجازاً والهبة بجازاً
رجل وهب لزوجته من ارضه والدار وليست بحضرتهما فقلت لم يحسن حتى يكون خيراً مما لو
دار في مشاع الواهب لا يجوز رجل وهب لزوجته من ارضه والدار وليست بحضرتهما فقلت لم يحسن حتى يكون خيراً مما لو
والبيت لو وهبت من ارضها لزوجته بالقبض صح ولو قال هبني هذا الشئ على وجه المزاح فقال وهبت
سلم اليه جاز وهبة الدين من عليه الدين لا يصح من غيره قوله عندنا خلافاً لغيره هكذا ذكره الصنف في الصغير
عكس هذا والصنف في رجل وهب لزوجته من ارضه والدار وليست بحضرتهما فقلت لم يحسن حتى يكون خيراً مما لو
عدي هذا منك والعبد حاضر بحيث لو تدين ناله فقال قبضت قال ابو بكر جازت الهبة من غير قوله قبضت و
يصير قبضاً في قول محمد وقال ابو يوسف لا يصح قبضاً لم يقبض ولو كان العبد غائباً فقال وهبت منك عدي
فلان فاذهب قبضه جاز ولو لم يقبض قبضت وبه تأخذ رجل وهب لرجل وسلمها اليه وعليها خلع ونيا جازت
المهبة ويكون النوب للمخلى لو اهدى الموهوب ولو وهب للمخلى الذي قبل الجارية والنوب لم يجرى الهبة حتى يترفع
ويُدفع النوب للمخلى الى الموهوب رجل اقرته وهب فلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقراراً بالهبة والقبض
جميعاً والاصح ان اقراراً بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض هبة واحدة الورثة حصته من الدين للمدين قبل القسمة
وفي التركة نقود وعروض صح استحباباً كالمصلح قال به وهبت حصته من العين لوارث او غيره تصح فيما لا يجمل
ولا تصح فيما يجملها تبة نوع آخر ولو وهبت عاني ابن او ثمة في شجر او حلية في سيف او بناء دار او فقيرة
في صبر وامر بالحصاد والجداد والنزع والنقض والكيل وفعل صح استحباباً ويجعل كانه وهب بعد الحصاد
الجداد ونحوها ولو اذن بالقبض وفعل من لا اشد ملكه غير صح وهب ما فيها زرع او بقل او نخلاً عليه زرع
النزع بدون الارض او ارض بدون الارض او خلا بدون التي لا يجوز لان الموهوب متصل بغير اتصال خلقه مع المالك
المفجع قبض احدهما غير كماله الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يجمل القسمة وهب بقاء الارض يجوز بقاء
ولو دفع الى رجل ثياباً فقال اكس نفسك ففعل في هبة وقال انفق من الدرهم ففعل وهي فرض ولو وهبت ثياباً في صدقة

مطلوب هبة اشياء داراً الواهب

مطلوب هبة ارض من راحة والمخارطة

مطلوب هبة العبد في القيد

دونا الواهب

وهي الهبة لا الهبة

مقتل ودفع اليه الصدوق لم يكن قبضاً فان كان الصدوق مفتوحاً كان قبضاً ولو وهبت المرأة دارها من
وهي ساكنة فيها مع الزوج ولها المنفعة فيها نصح واذا وهبت بنته من رجل كان نكاحاً ولو وهبت لغيره
كان طلاقاً ولو وهبت من نفسه كان عتاقاً ولو قال لا خرب هذا العبد فقال هبت فت الهبة وتبرع بالآخر
قبلت ولو قال وهبت لك فرجها في هبة لا يكون هبة الا اذا دلت قرينة على ارادتها كمن قال واذا
بشرط العوض اعتبر القابض في العوضين فاذا انقضا صح العقد وكان حكم البيع برز بالعوض بالارضية والقبض
بشرط فان قلت الهبة تملك العين بلا عوض والبيع تملك عوض فكيف يجمع بينهما وايضا التملك لا يجري فيه بشرط فقل
لكن هذا على وجهين ذلك ما روي عن مالك بن النضر ان ابي بكر بن محمد بن علي بن الحسين قال لا ابتداء وبالبقاء يعني هبة ابتداء
فشرط قبضها وبطلان البيع بالبيع انتهى فانه بالبيع لا يجري فيه شرط بصيرته قاراً فاما الشرط الذي يقضي له
عوضاً حتى يتوفر عليه احكام البيع حاله البقاء لا في الابتداء صدق تعليق الهبة بكونه لئلا يطل ويعلق الهبة
على بعض جوارح بشرط بطل الشرط وصحت الهبة بغير الهبة الكدح مضمونة بالقيمة يوم القبض وهي المالك
قال لغير وهبت لك هذا العبد من قلم قبيل كان القول قول الواهب مع يمينه فالموهوب يقبض الهبة على
قوله وهبت انا او متاعاً ولو سلم الكل فاستحق المتاع لا تبطل الهبة في الدار لان المانع من تمام القبض كون الدار
مشغولة بمتاع الواهب لا بمتاع غيره لان يد غيره فاصح عنها ويد الواهب فانه عليها حقيقة وباشفاق المتاع لم
يظهر الدار مشغولة بمتاع الواهب فاذن الهبة في الدار لا يبرئ لو استعار داراً ثم غصبها عنها من آخر ووضع
فيها ثم وهب العبد الدار للمسلم جازت الهبة **الفصل الثاني في الرجوع** لا شئاً المانعة من الرجوع الهبة
خمس القربة الحرة وصلة الزوجية وصول العوض اليه وخرج الموهوب من الموهوب وحديث الزيادة
والنقص في عينها وموت الواهب الموهوب **مطلب** وانع حق الرجوع في الهبة باصاحبي حروف ومع خرقه الدار
الزيادة والتم الموت والعين العوض والقاء المخرج والزاد الزوجية والقربة والهلاك ورجع في استحقاق
نصف الهبة بنصف العوض لانه استحقاق نصف العوض حتى يرد باقي داراً يكون له حق الرجوع لانه لم يسقط حق الرجوع
الا بالنسليم لكل العوض ولم يسلم ولو عوض نصفها رجع بالبعوض ولو باع نصفها او لم يبع شيئاً رجع في النصف لانه
له حق الرجوع في الكل وفي النصف لانه لا يبيع الرجوع الا بالتراضي او يحكم فاض فلو اعق الموهوب بعد الرجوع
قبل انقضاء صح اي عتق الموهوب الموهوب ولو ماله فملك لم يضمن اي منع الموهوب الموهوب في الواهب بعد الرجوع
لم يقض القاض فملك الموهوب في يد الموهوب لا بضمن وكذا لو هلك في يد بعد قضاء القاض لم يضمن غير مضمونة الا اذ طلب
فتمسك القدرة على التسليم والرجوع مع التراضي او يحكم القاض فملك الموهوب في يد الموهوب لا بضمن وكذا لو هلك في يد بعد قضاء القاض لم يضمن غير مضمونة الا اذ طلب
قبضه ورجع في المشاع فان تلف الموهوب في يد الموهوب لم يضمن فاما الموهوب لم يرجع على الواهب لان الهبة عقد تبرع
رجل وهب لرجل شيئاً وهو ذمهم من الواهب فلو اهدى رجع اذا كان الواهب اجنبياً ولو كان الكوثر محرم
من الكوثر فلو اهدى لغيره عند ابي حنيفة خلافاً لما خلا اذا وهب الدين من المدين ليس له ان يرجع فيه لان الدين يسقط
بالهبة فلا يجمل العود **مطلب** ويجوز ان يقبل في الهبة فله العبد والصبي بريء افا قال قلت هذا الشئ اهدى اليك
فلان يحل لي ان اكل ذلك وتعرف فيه كيف شاء وكذلك الجارية قالت لرجل بعني مولا يالك هدية فانه يبيعها
ولو اهدى لرجل واحد سلم او كافر لشد هذا الله محسن في هذا الطعام حرماً او يحل يقبل فله وكذا لو قال طاهر وعلان ولا
اوبه هكذا ذكر في عهد الفتحة **الفصل الثالث في هبة الرجعة** وفي التركة اذا تزوج احدكم امرأة فميتت بها وبقيت
بين يدي الجماعة والنسوان ويجعلون بينهما وبين الجماعة ستراً ويرسلون بينهما وبين الجماعة ستراً ويرسلون منها صداقاً

مطلوب هبة كل ماله كان به الدار او دار غيره

الهبة

وهي من اهدى شيئاً على رجاء اعطائه اهدى اليه ففاته اعطائه يطلب من اهدى اليه من اهدى اليه

شان

تزوج قبل الدخول وهو استحياء منهم وهبت صداقها مثل هذه الصورة قبل قبض الصداق وقبل الدخول
 هل ينفذ تلك الهبة في جميعها أو ينقد في نصف صداقها من حيث لا تملك الكل الا بعد الدخول الجوا
 انه تصح تلك الهبة وآراء الزوج من جميع الصداقات وتكون له ولو قال رب الدين وامى كتر بر فلا نست
 بحس او قال من مننت كن او قال من حرام في كنفها لم يخدم او قال كرهم يكون ابراء في العرف ومعناه يكون
 لا جلى اقول يعرف به ان ما تعارفه اهل الروم من ان العرس من ابراء الاباء والبنين من ابراء البنين لا ينفذ ويكون
 هبة لزوجها لاجل الاكابر من ابراء امراء وهبت مهرها لزوجها على ان يطلقها قبل الزوج قال خلف صحته الهبة طلقا
 او لم يطلق لان ترك الطلاق لا يكون عوضا فثبت هبة بشرط فاسد والهبة لا تنطل بالشروط الفاسدة وهبت مهرها
 لزوجها على ان يسكنها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لم يكن وقت الاستسكا
 لا يعود مهرها على الزوج ولزمت وقتا فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حال فقيل له لم ينفذ ذلك وقتا كان
 قصد لها ان يسكنها ما عاش قال نعم الا ان العبرة لا طلق العبرة لا ذكر في كتاب العواصيا رجل اوصى لام ولد بنته لان
 لم تزوج فقبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء العدة بزنا فانها سحقت الشك بحكم الوصية ولو منع امه عن التسليم
 الابوين لن وهبت مهرها بعينها اليه او بغيره فثبت الهبة باطله بعينها او لم يعثرها لا ينفذ المهر والمهر اذا
 وهبت الدار من زوجها وهي ساكنة والزوج ساكن معها تصح الهبة امرأه وهبت مهرها من الزوج وقالت انا مدركه ثم
 قالت بعد ذلك لم اكن مدركه وكذبته وتزكنا قد قد الدار كان في ذلك الوقت او كان بها علامة المدرك لا تصدق انها
 لم تكن مدركه ولزمت من كذبها كان انقول قولها المرأة اذا وهبت المهر حاله الطلاق لا يصح بالاتفاق ٥٠ الهبة
 نفذ لزوجها انك غيب عني كثيرا فان مكنت معي ولا تغيب فقد وهبت منك المهر الذي في مكان كذا قلت معها نانا
 ثم طلقها قالوا هذه الهبة على ختمه او ان كان كلاما عده منها لاهية الحال لا يكون لها حظ في الزوج لا بالوعد لا
 يملك ولا كانت وهبت منه وبعثت اليه والزوج وعدها لزوجها لا يكون لها حظ في الزوج لانها وهبت له حال ولم
 بشرط وانما شرطت عليه شرطا فاسدا والهبة لا تنطل بالشروط الفاسدة والزوج انما ينفذ المهر اذا وهبت منك
 لها حظ لم يملك معي فقبل الزوج ذلك كانت باطله لانها علقته الهبة بالشروط والهبة لا يملك التعليق بالشروط والزوج
 الرابع ليقول المرأة وهبت منك على ان ينفذ معي قال ابو القاسم الصفا في هذا الوجه يكون لها حظ في الزوج وعلى ما قال
 محمد بن مقاتل ونفسر فيما تقدم لا يكون للزوج ولا اعتماد على ما لا ينفذ لا بهذا الشرط والوجه لما قلنا
 المرأة تزوجها على ان ينفذ معي على ان يكون لها حظ في الزوج وفي هذا الوجه لا يكون لها حظ في الزوج والصحيح باطل
 تزوجها وهبت مهرها لزوجها بقطع لها في كل قول ثوبا او ثوبين وقبل الزوج ذلك فنفذ في حلاله ولم يقطع
 ان كان ذلك شرط في الهبة فمهرها على حالها ولا يكون شرط في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك ولو قال لطلقه لا
 تزوجك حتى تنسني املك على فوهبت مهرها على ان ينفذ معي لم يسقط المهر من زوجها اولم يزوجها قالت لزوجها
 نصدت عليك بالانف على ان لا تنسني علي اولا تزوج فقبل ثم تزوج فلا رجوع في الانف قالت لزوجها وهبت
 مهرها منك على ان لا تنسني علي اولا تزوج فقبل ثم تزوج فلا رجوع في الانف قالت لزوجها وهبت
 لم يقبل الزوج بطلت الهبة وهبت مهرها على ان ينفذ معي لم يسقط المهر من زوجها اولم يزوجها قالت لزوجها
 عن مهرها حتى اجد لك ذكرا فابراء ثم الى الزوج لم يسقط مهرها لانها قال فامهر علي كذا كان صحيحا وهبت لزوجها جميع اهل
 لا يدل امرها وهبت مهرها لزوجها في مرض موتها فان في مرض موتها زوجها فلا يدعي لها الصلح الا براء ما لم يمت
 فادانت منه فلو تزوجها مهرها قال الزوج وهبت مهرها في مرضها فانها لا يلزم مهرها قبل قبض الصداق الزوج

يصدق ورثتها قالت مريضة لزوجها لا مهر لي عليك صح اقر لها مريضه على مائة دين فابراء عند لا يجوز ولو
 قال لم يكن لي عليه شيء ثم مات جازا فرار فضا لا ديانة وتو قالت مريضة ليس لي على شيء صدق لا يبرأ عندنا
 خلا فالساقى لان سبيل المهر وهو الكحل مقطوع به خلا المسئلة الاصل لزوجها لكونه عليه دين مريضة وهبت
 مهرها لزوجها ثم مات قال ابو جعفر لو كانت عند الهبة يقوم حاجتها وترجع بلا معين لما على القيام بغيرها
 كصحة ولو وهبت مريضة لزوجها واجازت الورثة قبل موتها لم يجر اذا المعبر هو الاجازة بعد الموت اذا
 حقيقتا ثبتت بعد الموت قالت لزوجها المريض ان ميث من مرضك هذا فانت بري من مهرتي او في حل من
 او قالت فمهرتي عليك صدقة فهو باطل لانه خاطرة وتعلق فكذلك لو قالت المريضة لزوجها لنسب من مرضي هذا
 فمهرتي عليك صدقة او قال فانت حل مهرتي فمهرها لا خاطرة فلا يصح ولو قال الطلاق لم يبرأ اذا ماتت
 بري من ذلك الدين لا يبرأ ما مر به وهبت مهرها لزوجها فانت حرة ودينتها وبألو كانت الهبة في مرض موتها
 وقال الزوج بل في الصحة فالقول له اي الزوج والعين لكون القول للورثة لان الهبة حادثة للموت مضاف الى
 اقرب الاوقات ووجه الاستحسان انهم تفقوا في سقوط المهر في الزوج لان الهبة في مرض الموت يفيد للملك كانت للوارث
 الا ترى ان المريض اذا وهب عبدا لوارثه فاعقده الوارث اوباعه نفذ تصرفه ولكن بحسب عليه ضمانه لثبات الموت عن ذلك
 المرض رد الوصية للوارث بعد الايمان فاذا سقط المهر بالاتفاق فالوارث يدعي العود عليه والزوج ينكر فاقول قول
 المنكر يجرى زعم الوارث لان الهبة كانت في المرض وادعى للمهر لكون الهبة كانت في الصحة فالقول للمدعي الصحة ولو قال للمدعي
 يؤد ما في عليك حتى موت فانت حل فهو باطل اذا ابرأ لا يجعل التعليق ولو قال انا ميث فانت حل فهو باطل وصية بغير
 مريض اقر لامرأه بمهر الف وقدر زوجها بالف ثم قامت البينة بعد موت الزوج على ان المرأة وهبت من زوجها حصة
 يجوز اقرار ولا يقبل البينة على الهبة ٥٠ ولو وهبت امرأة بالضرع حتى وهبت مهرها لزوجها في مرض موتها لم يبرأ
 لا يصح لكان فادع على الضرب فالح الفصل الرابع في الهبة الى الصغار رجل وهب لابنه الصغير دارا والدار مشغولة بمناج
 اتخذ لولده ثيابا ليس له من ثوبها الا غير الا اذا تبين وقت الاخذادتها عارية وكذا لو اخذ الصغير ثيابا فاقبضها لولده
 لم ينفذها اليه غير ذلك اذ الاحتياط بين وقت الاخذادتها عارية وكذا لو اخذ الصغير ثيابا فاقبضها لولده الصغير ثيابا بملكه
 كذا الكبير بالتسليم وليس كالطعام باكله على ملكه لان الامر اذا توجه الى وجوه فاولها باكله عليها نفقا والاخذ بالبر والصلة
 اذا علم بالدليل كونه اعارة كالاشهاد عند الاحتياط لعدم الاعتبار بالدلالة عند معارض الضريح تصديق براض زرع على الهبة
 الصغير لكان الزوج حارز ولا ينفذ باجازه لان يد الشاخر ثابتة على الارض فنع التسليم وكذا وهبت لابنه الصغير
 وفيها ساكن باجر لا يقع لان يد الشاخر يبرح القبط كونه لازمة لما فاندفع الوكان الساكن فيها الا بلاق الشرط بقض
 وبيع على الدار بقضه ما كانت باعارة لا لعدم القبول ٥٠ وهبت المال الى وجوه البر خيرة من تركه لورثته الفاسق ولو
 للصغير شيئا لا ياكل يباح للوالدين ان ياكل منه ولو اهدى الناس مائة في ولية الختان ووضعوا بين يدي الولد فان
 الهبة تصح للصبي كذا في الصبيات حتى يستعمل الصبيات فالدية للصبيات ولا تصح لغير ذلك كالنقد والحيوان ومناج البيت نظر
 الميدي لئلا يكون من اقراره الا في معارفه في اللاب ولا يكون ممن يتعلق بالام في الام سواء قال الميدي عند هذا هذا
 للصبي او لم يقل وكذا ولية زفان بنته اليه زوجها وهذا ان لم يقل الميدي اهدت للاب لانه وتقدر الجمع الى قوله
 تسلمك لما علي زوجها دين فوهبت لولدها الصغير صح لان هبة الدين من غير مهر عليه الدين يجوز اذا سلطه على القاض للاب
 ولا ية قبض الهبة لولده الصغير فصار كائنا سلطت الصغير على قبضه منه ولو قال لا يجمع ما هو حق ومكلى فهو مكمل
 الصغير فلو اكرامه لا عليك خلا في اذا عتبه فقال جاني في الذي اسكبه له هبة ونتم كونه في يد ابيه من جامع الفوائد



وكذا الكبير

تورثه

وهو المال الذي اوجبه الزوج من ثوبه لورثته
 وهو المال الذي اوجبه الزوج من ثوبه لورثته
 وهو المال الذي اوجبه الزوج من ثوبه لورثته

فكل من نقل عن الحجة انه ثبت الدين على الميت فجد بيان الشاهدين بسبب من غير حاجة الى التيقنات عليه
 دين شهدا على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب الجرح حتى مات يحكم به ولم يعلم يشهدوا انه مات مع حجة لانه لا
 لهم به براءة توضح انه لا طريق لنا الى معرفة حقيقة كون الميت من الضرب وبلا طريق لنا الى معرفة لا يتبين عليه
 الاحكام وانما يتبين على الظاهر والمعرف وهو قس مضرب وبكونه صا فواش بعد حتى يموت ولا يتبين للفقهاء
 لشربال الشهود مات من ذلك ام لا في العدم ولا في الخطا لانه لا طريق لهم الى معرفة ذلك لو شهدوا بذلك كانوا
 قد شهدوا وانما يعلم الله انهم قد كذبوا فكيف يحمل على الكذب بالسؤال عن ذلك لكنهم يشهدوا انه مات من ذلك ثم يتعلم
 شهادتهم وجازت اذا كانوا عدولا لانهم اعتمدوا في ذلك دليل شرعي وهو الظاهر بغير حجة شهادة اهل البين
 فيما يقع بينهم فيقبل ولا يقبل وكذا شهادة الصبي فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذلك شهادة النساء فيما يقع في الحام
 لا يقبل وليس مستلحا حاجة اليه لان العدل لا يحضر التحن والبارع لا يلاعب الصبيان والرجال لا يحضرون حام
 النساء والشرع شرع لذلك طريقا آخر وهو لا مستاع عرض ظهور الملاعبة ما يتحقق به الدخول التحن ومنع
 النساء عن الحام فاذا لم يمتثلوا كان انقص مضاضا اليهم في الشرع وشهادة الابن في ما يشرع مردودة بالاجماع
 سواء بامر الله او لغيره بغيره في ذلك لم يكن فلا يجوز شهادة الوكيل بالوكالة ولا يجوز شهادة الابن على شهادته
 الابن لا لا منفعة لاسببه ذلك ويجوز شهادة الابن على ابيه وقضائه وكما به وذكر الخطا انه لا يجوز على قضاء
 والا قد اصح وجب اذا قال الشاهد غلطت او اخطيت او ردت شهادته لتهمته او لخالفه بين الدعوى والشهادة
 لا يعزب اصلا ثم ذكر في الشاهدين اذا اختلفا في اللوطين الذي شهد بالفعل فيه واختلفا في الفعل انفا في الشهادة
 والا فرب في الفعل قال ابو حنيفة لا تعزب ولا ضرب من طعن المدعي عليه في الشاهد وقال انه كان ادعى هذه الدار
 ورام تخلفه لا يخلف ولعن من على كذب يقبل ويبطل شهادته ولا يشترط لذن الشهادة حضور الشاهد وكفى
 بحضور المدعي بحد ذاته اذا شهدا على امرأة وهي حاضرة فقال الشهود هل تعرفونها فقالوا لا تقبل شهادتهم ولو قالوا
 نحن نعرف الشهادة على امرأة اسمها كذا او كذا لا نعرف هذه المرأة هل هي بعينها ام لا تحت شهادتهم على السمات
 وكان على المدعي اقامة البينة لانه في الله سموها ونسبوا بخلاف الاول لان في الاول اقرار بالجملة فتقبل شهادتهم
 متعزبة اذا اقرت المرأة من وراء الحجاب بشهادته انما فلا في بنت فلان لا يجوز له جمع اقرارها بالشهادة عليها
 الا اذا ركني شخصها حال اقرت ولا يشترط رؤية وجهها ولا يجوز له جمع اقرارها بالشهادة عليها
 بجماعة الا اذا تركه تأويل من ولا يقبل شهادة من جلس على الفور والحاجة على الشارب لشره ولا يقبل شهادة
 من شربهم بالفق ويظن ذلك قال الله بديع ونجم الدين الحكيم يقبل شهادة المدعوى لرب الدين وقال صاحب الحجة
 ولا يقبل شهادة رجل دين مدعوى اذا كان فاسقا قال مالك بن النضر في المدعوى ولو ادعى صاحب الحجة يقبل شهادة رب الدين
 وتلك الحجة ويجوز شهادة رب الدين مدعوى باهو حجة حقة وكذا شهد مدعوى بعد موته بالمدعى لان الدين
 لا يتعلق بالمدعوى حال حيوته ويتعلق بعد وفاته فبقي الفقيه في شهادة ولده وولده ويجوز شهادة الوصي
 بعد عزل من خاصه لا يقبل ولا يقبل ولو اجتمع بينه وبينه الدين مع بينة المرأة الى الفسق لا يمنع اهلية الشهادة
 عندنا فينقض استحالة حاضرة وانما يمنع اداء الشهادة لثمة الكذب وتكلموا في الفسق الذي يمنع الشهادة انفقوا
 على ان لا يعلل بكسرة يمنع الشهادة وفي الضمارة ان كان معلنا نوع فني يستشع سماء الناس بذلك فاسقا مطلقا
 لا يقبل شهادته ولو لم يكن كذلك لكان صلاحه اكثر من فسادته وصدقه اقل من خطا يكون عدلا يقبل شهادته
 لان غير المعصوم لا يخلو في قليل ذنبه عن اي يوسف كان الفاسق فامرورة جازت شهادته لان من لا يكذب

مطلق
 في شهود الدين على
 الميت من غير حاجة
 الى التيقنات
 عليه

مطالعة
 عدم حضور
 اهل البين
 في شهادتهم

ومن اشدت غفلة لا يقبل شهادته ولا يقبل شهادته مدمن الخمر لانها كبيرة فان مثلهم يشرب الخمر في بيته لا يبطل
 وشككت كبير فانما يبطل اذا اظهر ذلك او يخرج سكران تشكر منه الصبيان لان من لا يشرب الخمر من الكذب الفاسق
 اذا تاب لا يقبل شهادته ما لم يضمن عليه زمان ثمة التوبة ثم لبعضهم قدر ذلك بسنة اشهر وبعضهم قدره بسنة
 لشدة لك مفوض اليه راي الله تعالى فانما رجل خاصه رجلا فصر ثم شهد الضارب على المضرب لا يثبت في شهادته ما لم
 منه ما يصبر بينهما شرا في شرا في حر وفي بر عبد فادعاه مسلم ونصرني واقام كل واحد بيته
 بالاجماع وعلى راي الحجة ان يوسف العبد بينهما نصفان كما في الدين شهد الابن على ابيهما بطلاق
 ان شجرت الطلاق يقبل شهادتهما ولا يعتد بالطلاق لا يقبل وفيه اشكال فان الطلاق مقول الله تعالى ويستوي فيه وجود
 وعدنها بانه وفي التبيين كل هو قول كالطلاق والعناق والوصية والوكالة والقرض والكفالة والرهن والحالة
 اذا اختلفت ان هذا في زانه او مكانه يقبل شهادتهما لان القول بما يعاد ويكره وكل هو فعل كالقتل والغصب
 والحياة اذا اختلف الشاهدان في زانه او مكانه لا يقبل شهادتهما ولا يقبل في الحدود والقصاص شهادتهما النساء
 الرجال حديث الزهري مضت السنة مريدن رسول الله والخلفين من بعده لا يقبل شهادته النساء مع الرجال في
 الحدود والقصاص شهدا على اقرار رجل بالانها اختلفا في الزمان والمكان كان
 قال الامام يقبل لان على الشاهد حفظ عين الشهادة لا يحلها وزانها وقال الله لا يقبل كثرة الشهادا بالزور فبطلها
 بالثمة ولو شهدا على اقرار بالبيع والاباء واختلفا في الزمان والمكان يقبل ولو سألهما الله على الزمان والمكان فقالا
 لا نعلم تقبل لانهما لم يكلفا به قال احمد بن اقر في المسجد وقال الآخر في السوق او قال احدهما اقرت غداة ولا عشيبة
 يقبل شهدا احدهما بايقاع الطلاق والعناق والآخر بالاقرار بشهادة احدهما بالطلاق الرجعي والآخر بالاباء يقبل شهد
 احدهما انه طلقها ثلثا البتة والآخر انه طلقها ثنتين يقضي بطلقها شهادتهما انه طلقها اليوم ولا خلافه طلقها
 يقع الطلاق لا العناق قال الامام لا امر به لتكلمت فلانا فانت طالق فشهدا احدهما انها كلمته غداة والآخر عشيبة طلقها
 شهدا احدهما انها ولدت منه والآخر انها جيلت منه او قال احدهما ولدت منه وذكر الآخر قال انني يقبل وفيه الاشقة
 شهدا انه ولدت منه وشهدا انه قال احدهما الولدين من من هذه عنتت وفيه الاقضية اذا شهدا بان
 لهذا الرجل وارث فلان لا علم له وارثا غير ولم يذكر سببا يثبت به شهادته مولاه او اخوه او عمه او جد له
 فالشهادة في هذه الوجوه باطلة والقاضي يسألهما عن ذلك حتى اذا شهدا انه مولاهم ووارثه لا علم له وارثا غير لا يقبل
 بشهادتهما انه مولاه اعتقه لان الموالي اسم مشترك بينا والاعلاء لا يعمل فابنوا له مولاه اعتقه جازت الشهادة
 بشرط ذكرهما انه وارث لا وارث له غير لا سقاط التلوه من القضاة ادعى المدعيون ايقاع الفرض ما في درهم فشهدا
 انه قضا الدين وقبضه شهد الآخر انه اعطاه ما في درهم لا يقبل منه ولو شهدا احدهما بالغصب والآخر على الاقرار بالغصب
 لا يقبل ولو اختلفا في البيع والرهن فالبيع او بالبيع شهدا احدهما انه باعه وشهد الآخر على الاقرار بالبيع
 جاز وكذا في الطلاق رجل عليه الف لرجل فادعى انه اوفاه دينه واقام شاهدين فشهدا احدهما بالايقاع وشهد الآخر
 على اقرار صاحب المال بالاستيفاء لا يقبل في البيع والاجار والصلى والخلع لا يبطلها الاختلاف في الزمان والمكان
 بلا حجة وكذلك لو شهدا احدهما على الفعل ولا آخر على الاقرار بالبيع فشهدا احدهما على الاقرار
 صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر صاحب المال انما لا يقبل في الغريم لا يقبل في الغريم لا يقبل في الغريم واقام المدعي
 عليه بيته على اقرار المدعي انه استوفى من هذا المال كذا درهما لا يبطل دعواه فما سوى ذلك لم يظهر كذا في الشهود فانما عينا
 سبب جوب المال ولم يعرفوا استيفاء بعضه فجاز لهم الشهادة على جميع المال كذا ادعى الف درهم فشهدا الشهود على

مطالعة
 اختلاف
 الشهود

مطالعة
 في شهود الدين على
 الميت من غير حاجة
 الى التيقنات
 عليه

مطالعة
 في شهود الدين على
 الميت من غير حاجة
 الى التيقنات
 عليه

الف وخمسة درهم فقال المدعي كان اصل حق كذا الا اني استوفيت خمسمائة لا يبطل البيعة في هذا الاصل كذا
 هذا قوله رجل وكل رجلين الخصومة رجل واقام المدعي على احدهما شاهدا واحدا وعلى الآخر شاهدا اخر وكذا لو اقام
 على الوكيل شاهدا وعلى الموكل شاهدا وكذلك لو اقام على الخي شاهدا وعلى ابيه بعد موته شاهدا اخر فجمعوا
 بيعة الاكراه وبيعة الطواعية وروي عن ابي يوسف انه يبيعه البيعة الاكراه او له ذهاب بعض مشايخنا وقال بعضنا من بيعة
 الطواعية اولى في حجب ولو اقام احدهما بيعة على ادخال شرط فاسد العقد ولا يخرجه من بيعة الفاسد اولى وكذلك
 ادعى احدهما الاقرار بدين كذا طابعا والآخر مكرها فالقول لم يدعي الطواعية والبيعة لم يدعي الاكراه ولو ادعى احد
 بيع الوفاء ولا يخرجه الباطل بقبول بيعة مدعي الوفاء ولو اقام احدهما البيعة على الفصل لا يدع فبايدانث واقام
 الآخر البيعة على الملك المطلق يقتضي مدعي الفصل لا يدع فبايدانث واقام البيعة على الفصل لا يدع فبايدانث واقام
 فالقول مدعي الباطل الا اذا اقام دليل على الوفاء فانه اذا ادعى الدين بغيره فليس له ان يشهد بذلك فانه لا يثبت
 المطلق قبل لا يقبل هذه الشهادة كانه دعوى العين اذا ادعاه بغيره فليس له ان يشهد بذلك فانه لا يثبت
 وذكر السليبي بشرط وبه كان يفتي ظهير الدين المغربي في حجب البيعة ولو قال ابا بيع بعك بائنا فالقول
 الا لن يبدل على بيع الوفاء وهو نقصان الثمن كثيرا لا يبيعه صاحب غير السعر اقام احدهما على الارث ولا يخرجه
 الملك المطلق بقبول بينهما نصفان اقام احدهما على الارث ولا يخرجه على الملك من مورث مدعي الارث بسبب حجب
 قصي الملك رجلا ان اقام كل واحد بيعة على دار اثنان به ولم يعرف ذواليد منها جعل في يد كل واحد نصف المدعي
 فاق اقام احدهما البيعة ثبت له الميراث من ابيه ومن ابيه من الارث من ابيه والآخر الشراء من ابيه الشراء اولى ادعى بيعة
 وشهد احدهما بالمال ولا يخرجه الاقرار بالمال يقبل ولو شهد احدهما بالعرص والآخر باقراره بالعرص يقبل وشهد
 برهن ولم يعلم قدر الدين لم يحجب شيئا ببيع او اجارة او طلاق او عتق على مال واختلاف قدر البدل
 لا يقبل الا في النكاح يقبل ويرجع في المهر الى مهر المثل وقال لا يقبل في النكاح ايضا البايع اذا انكره فبيعه فبيعه واحد
 شراؤه وبه العيب شهد آخر انه اخبره لم يحجب لانها شهدا بامر من مختلفين فجمعوا ولو شهدا احدهما بتطبيقه بائنه وشهد الآخر
 بثلث تطبيقا فلي تطبيق واحد فلي التطبيق عند ما لا يدع واذا شهد احد الشاهدين بتطبيقين لم يثبت وادعى
 شهد احدهما على تطبيقين ولا يخرجه على الثلث لا يقبل في قول ابي حنيفة وقال ابن ابي جازن شهدا على القول فبيعه
 احدهما على البيع والآخر على الاقرار بالبيع يقبل او احدهما بالاقرار والآخر بالاقرار يقبل وكذلك في الطلاق والعنق
 بان شهد احدهما بالايقاع والآخر بالاقرار في جميع الجوانع شهد واحد به بغير مطلقا ولا يخرجه لا يقبل فجمعوا
 انه اقامت بيعة لزوجا وبها في مرض موته وهو عاقل واقام للورثة بيعة انه كان مخلوط العقل فبيعه الامة او
 اذا خالف امرته ثم اقام الزوج بيعة انه كان مجنونا وقت الخلع وهي اقامت بيعة على كونه عاقلا حينئذ او كان
 مجنونا وقت الخصومة انه كان مجنونا وكذا في المرأة على ان كان عاقلا فبيته المرأة اولى في الفصلين وصح في كرم
 وادعى ضيفا واقام بيعة المشتري بيعة لشيء الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبيته الغنم اولى ادعى الرمي
 انها كانت ابنة من الصدوق حال صحته واقام البيعة واقام الورثة بيعة انها ابدت في مرض موته فبيته
 العتقة اولى اقامت المرأة على المهر لزوجها كان مقرا بذلك ليه يومنا هذا واقام الزوج البيعة انها ابدت
 من هذا المهر الذي تدعي فبيته المرأة اولى وكذلك في الدين لان بيته مدعي الدين بطلت باقرار المدعي عليه ما ادعى
 البراءة ولم يبطل بيته البراءة وهذا كسب البيع ولا قاله فان بيته الاقالة اولى بطلان بيته البيع باقرار مدعي
 الاقالة ويحجب عن هذا الاصل فانه يخرج به كثير من النكاح ادعى على رجل سنة دنانير فقال المدعي عليه ان ابراه

مطلوب البيعة بين الاكراه والبيعة الطواعية

مطلوب الوفاء او مدعيها بغيره او اقراره او مدعيها بغيره

مطلوب البيعة بين الزوجين او بين الزوجين والارث

مطلوب البيعة بين الزوجين او بين الزوجين والارث

فاقام ببيته

عن هذا الدعوى واقام المدعي بيعة انه كان لافتر سنة دنانير بعد ابراه اياه فقبل ببيته المدعي في
 وقع الدفع وقبل لا يقبل يعني قيل ببيع دعوى الاقرار ثانيا وقيل لا يصح وقيل لا يخرجه من الخصومة والصدق
 في الامراء لا يصح والاي يصح اقام البايع بيعة ابي بغيره في صفري واقام المشتري بيعة انك بغيره بعد البيع
 فبيته المشتري اولى لانه ثبتت العارض لو اقر الوارث ثم مات فقال المقر له اقرب الصحة وقال ساير الورثة في
 مرضه فالقول قول الورثة والبيعة بيته المقر له ولا يخرجه من بيته واراد اختلافهم له ذلك فجمعوا وقف بين اخوين
 مات احدهما وبقي في يد الحج واكاد الميت ثم ادعى على احد ميراثه والاخر ان الوقف بطنا بعد بطن والباقي
 غيب الوقف واحد والوقف واحد يقبل ويتصفا عن الباقي ولو اقام والاخر بيعة ان الوقف مطلق عليك
 وعليها فبيته مدعي الوقف بطنا بعد بطن اولى فادعى هشام ذبي مات فادعى ذبي بعض متاعه رهنا و
 اقام بيته من اهل الذمة وادعى مسلم دينا واقام بيته من المسلمين ومن اهل الذمة بقبول بيته المسلم
 فيبدأ بدينه حتى يتوفى المسلم ماله فان كان له من المسلمين وشهود المسلمين ذميين او مسلمين كان الذي
 احق بالدين حتى يتوفى دينه فادعى ادمي على رجل انه اكرهني بالتخفيف بحسن الوفاء والضرب على ان
 يستاجرني حائونا واقام بيته واقام المدعي عليه بيته بانه كان طائعا فبيته الطواعية اولى ولو قضى
 القاض ببيته الاكراه ينفذ قضاءه فيعرف الخلاف وقضى بآدمي على الفoley اذا ادعى احدهما البيع الاخر
 عن كرم فبيته مدعي الكرم اولى وكذا اذا ادعى الاخر رطل طوع والاخر اقرار كرم فبيته الكرم اولى فبيته
 مات عن زوجة واولاد من غيرها فادعى الاولاد انها كانت حرا قبل موته سنة اثنين واقاموا بيته واقاموا
 انها كانت حرا لا وقت الموت فشهد المرأة اوى فجمعوا له كسيف طريق العامة فزعم فزعم انه حدث وجمعوا
 انه قديم واقاما البيعة فالبينة بيته انه حدث ثم القول في هذا قول المدعي لكونه متمسكا بالاصل وهذا القديم
 لا يحفظه الا قران الا كذلك واختلفا فزعم احدهما على القدم والآخر على الحدوث فبيته القدم اولى وشهدا
 البينة في هذا لا يقبل فتولى الوقف ادمي على وارث واقفه الذي في يد الحدود ووقف على كذا وقفا
 صحيحا واقام بيته واقام الوارث بيته على فساد الوقف بشرط مفسد في الوقف فبيته الفساد اولى لانه اكثر اثباتا
 ولان كان يبيع في الحل او غير فبيته الصحة اولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البايع والمشتري في صحة البيع
 فسادا فجمعوا اقام مدعي الملك المطلق بيته على عواه واقام ذواليد بيته بالشراء من آخر فبيته مدعي الملك
 المطلق اولى فجمعوا اختلفا في شرط الخيار واقام البيعة فبيته مدعي الخيار اولى فجمعوا فبيته في يد امرأة اقام
 بيته على ملكيتها واقامت هي بيته لثمن وجها ملكها منها منذ عشر سنين فليس يرضح صحيح ولو اقام الخارج بيته
 لشهدا الشاع سرق من منذ شهر ونصف واقام ذواليد بيته انه ملك فلان ورثه من ابيه قبل هذا بسنة ثم
 اشترته منه فهذا دفع عندي حنيفة وابي يوسف في فادى بامر ما اقام احد الخارجين بيته انه اشترىها من
 فلان قبضها والاخر بيته انها له فهو بينهما نصفان ادعى الخارج ملكا مطلقا مورثا بسنة مثلا وادعى صاحب
 اليد الملك بغيره من فلان منذ سنتين وهو ملكه وقضها منه يقضي الخارج وكذا لو ادعى الخارج للملك
 بسبب مورث بسنتين اقام ذواليد انها ملكه مطلقا مورثا بثلث سنين يقضي بيته الخارج لان مدعي الملك بسبب
 ثبت الملك لبايعه ففي ملكا مطلقا ولا يقبل بيته ذي اليد فجمعوا ادعى عليه ثوبا انه له نزع عن مدعيه
 المملوكة له فحكم وسلم اليه واراد ذواليد الرجوع على بايعه بالثمن فاقام بايعه بيته لانه هذا النور نزع عندي
 بقرقي المملوكة له فحضر منه ومنه السحق فبيته البايع اولى وبه افتى القابلي وح وقال لان ذواليد بلغ الملك

مطلوب الاقرار بالوقف

والصلح عن طوع وادعى

مطلوب البينة

مطلوب البيعة بين الزوجين او بين الزوجين والارث

مطلوب

على شهادة المرأة ولو شهد رجلان على رجلين جاز عندنا شهود الفروع بحسب ما ذكرنا من اسم شهود الاصل واليه
 وحدهم وصلة الا شهدوا لغيره لا يصل للفرع اشهد على شهادتي ابي اشهد لفلان اقر عني واشهدني
 على نفسي ولغيري بقل اشهدني على نفسي جاز ويقول الفرع عند الاداء اشهد لفلان اشهدني على شهادته انه
 شهد ان فلانا اقر عني بكذا وقال اشهد على شهادتي بذلك عن الفقه اوجع اشهد على شهادته فلان
 بكذا وكذا فانه يكفي ولا حاجة الى الزيادة واذا قل بقل ان هذا اشهد على شهادتي لا يصل للسامع ليشهد على شهادته
 الشهادة على الشهادة والاصول في المصنف كذا لانهم على المصنف في الشك في ادب الله عند ابي يوسف ومحمد
 ينبغي ليعين وعند ابي حنبل وفي النوازل يجوز ان يشهد على الشهادة وعلى الشهادة ولا كان لا يصل صحابا في المصنف
 شاهد الاصل او اخر من راعى اوفى او رتب لم يحز شهادة الفرع بعد ذلك ولو شهد الفرع ثم حضر الاصل
 القضاء لا يقضي بشهادة الفرع ولو شهد الفرع ولم يقولوا عن شهادته على شهادته هذه لا يقبل شهادتهم
 بقل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا الشهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بسماع ولو صح جاز ان
 رتب يكون سنة وعشرين سنة وتاريخ الوقف سنة فيقتن الله ان يشهد بسماع فاذا لا فرق بين كون واحد
 بقل سائر يجوز فيه الشهادة بسماع فانها لو صح انها اشهد بسماع لا يقبل المراجع الواحد يكفي والاثنان
 اوسط من الكافي بشرط بطلان او رجل امران والعدالة بشرط اجماع وكذا المرأة ولا يقبل ترجمه الكافر في الملوك
 لان جبر الكافر والملوك لا يقع العلم والطائفة كما في بابنا في **الفصل الخامس في التزكية والتعديل** قال
 ابو حنيفة التزكية بدعة وقال ابو يوسف لو قضى القاضي غير تزكية اخرجت قال محمد بن حنبل اقبل شهادة ولا اقبل
 يعني لشر الشهادة على الظواهر وكذا التعديل واجمعوا على ان لا يشترط لفظ الشهادة في التزكية العلانية وصورة
 ليعبر عن التزكية المعدل والشاهد يقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته وصورة تزكية الشر
 ليس بحث الله رسول الى النبي او يكتب اليه كتابا فيه اسم الشاهد وان بهم وحاشا لهم وسوقهم لكان سوقا فيسأل
 عن جبرهم واصدقاهم فيعرف بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب الله انه عدل جاز الشهادة ومن عرفه بالفسق يكتب
 بل سكت اخر من اعرفه الشر او يقول الله اعلم ومن لم يعرفه بالعدالة ولا بالفسق يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي والتعديل
 لا يقول المراجع هو عدل عني من جاز الشهادة ولو قال لا اعلم منه الاخير الاصح انه تعديل وفي النوازل
 العدل ليعبر عن انما احسن الله فيها الحدود والمختار في هذا ما قيل العدل لا يقبل جنة عن ثبوت ولا يكون صاحب
 كبير في لايكون مضافا واذا كان مضافا عليه فهو صاحب كبير وتوثر كالحجة من غير عدل بقط العدالة فيتعذر
 التعديل ولا ياباه يقع عند الامام والفقهي وكل من لا يقبل شهادته اهل التعديل الشر ولا يشترط في تزكية الشر
 العدل ولا أهلية الشهادة بل يكفي العدالة وفي العلانية أهلية الشهادة بشرط ثبوت شهود الكفار بعد لهم الملو
 فان لم يعرفهم المسلمون يسأل المسلمون عن عدول المسلمين ثم يسأل او يكتب على الشهود لان التزكية احد شطريها
 يتوقف عليه الشهادة اذ بدونها لا يكون محجة ولم يكن الكافر اهله المحبة كالقضاء والامارة **فان عدلوا يسأل**
المراجع عن سبب الجرح والتعديل عن سبب فان عدله اثنان وجرحه اثنان فالجرح اولى الا اذا كان بينهما خصومة فانه لا يعمل
 جرحهم ولو رانا لما تعدد التزكية وغلب الفسق اختار القضاء استحلاف الشهود كما اختار ابن ابي ليلى لمحصل عليه
 رجل ادعى على رجل حقا واقام على ذلك شوقا في جرحهم واراد ان يثبت ذلك بالبينة فمضى على وجهين اما لو كان
 محذرا لا يدخل تحت الحكم لو لم يقبل انا اقيم البينة على شهود المدعي فشهد او ثبوت او اقر الشهود لزم المدعي ثبوت جرح
 على هذه الشهادة او اقر ان لا شهادة عندنا المدعي على هذا المدعي عليه او اقر ان لا شهادة بطل في هذه الدية

طلب صفة الشهادة

طلب من الشهادة على الكافر

او اقر

او اقروا انهم شهدوا به زورا واقروا انهم لم يحضروا في المجلس الذي كان فيه هذا الامر لم يقبل شهادته شريفا
 المدعي عليه ولا يثبت الجرح وهذا عند علماء خلافا للخصاف وابن ابي ليلى والشافعي والصحفي قلناه كونه اشاعة
 للفاخرة وان ادعى المستود عليه جرحا بدخل تحت الحكم بان اقام البينة ان شهود المدعي زورا ووضعوا
 او شربوا الخمر او سرقوا متى ثبتت شهادتهم وبطلت بينة المدعي لان شهود الجرح ولم يظهروا الفاحشة
 فانما اظهروا لاجاب الحد واقامة الحجة فجازت شهادتهم وعن التوري من رده الحاكم في حادثة لا
 لحاكم آخر يقبل في تلك الحادثة ولا عقده عدلا **الفصل السادس في الرجوع عنها الرجوع**
 عن الشهادة لا يصح الا في مجلس القضاء ابي قاض كان ان هذا انما جاز رجوعا معترضا يعني عند القاضي
 لا يبطل القضاء لكن ضمننا المال الذي شهدنا به وهذا قول ابي حنبل والآخر وهو قولهما وفيه الفتوى سواء قبض
 المفضله المال الذي قضى به او لم يقبض وفيه التخييل فاما الشاهد ان انما رجعا في غير مجلس القاضي يصح وقول
 رجعا في مجلس قاض غير مجلس القاضي الذي شهد عنه صح في **كتاب الحدود** **الفصل الاول**
 وسميت بالحدود كونها مانعة عن ارتكابها فلقد عرفت مقدرة تحريمها فلا ينبغي التعرير بها لا سيما
 مقدرة ولا قصاص لانه حق وبلي المقتول فلذلك لا يسقط ولا عقابا من رجل زنا بامرأة ميتة لا حد عليه
 وعليه التعرير لما روي في رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقع عليه الحد ونزل فيه قوله
 تعا اذا فعلوا فاحشنة الآية وقيلت توبته من غير حد وآتى امرأة او غلاما في الموضع المكروه والعباد بانه
 فليعلم حد الزنا ولكنه يستأثر بالتعزير والحسب عندهما الحد وفي روضة الزندوقي في الخلاف في العلم انما لو
 اني المرأة في الموضع المكروه منها جحد لا خلاف ولو فعل هذا بعيد او اتمته او منكره لا جحد لا خلاف قال
 محمد في الاصل اذا زنى بامرأة غيبا لا حد على ما جحد منها وجعل الجحد في الخفاء كالجحد في العلانية اذا كانت المرأة
 ناطقة وادعت المرأة النكاح غيبا اذا كانت المرأة مجنونة او صبيبة مجامع مثلها كان على الرجل الحد
 وغيبا اذا كانت المرأة غائبة واقر الرجل انه زنى بها او شهد ان شهودا فانه يقام عليه الحد **فصل** عن ابن
 ابن عيسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد قوم يعمل عمل قوم لوط فاقولوا الفاعل والمفعول و
 قال من زنى بامرأة فاقولوا لولا يتولد منها جلود على صور لا نسا ولا نساء جابر قال قال رسول الله صلى
 ان اخوف ما اخاف اني عمل قوم لوط **فصل** في اطلاق البينة عندنا ولكنه تعزير ومن اوجب عليه الحد جحد
 روي في المصباح ولكن حديث شاذ لا يثبت الحد بغيره فتاوى في حق من سخط ذلك قال محمد في الاصل بلغا من
 على رضي الله عنه انه اني برجل اني بيمينه فلم يجز فامر بيمينه فذبح وهذا ليس بجحدنا ونا وانه فعل ذلك
 بغير الرجل به اذا كانت البينة باقية عنه ولولا بامره او بعد لا يحل الحد وفي جامع طبر الذين اللواط
 في عبده وفي الاجنبية فيها اشد التعزير والراي فيها الى الامام لشد قتله اذا اعتاد ذلك لشاة ضربه
 حبه وقال فيهما الحد وقال ابو بكر محرق بالنار وعن الشعبي يرمي في الاحوال كلها وعن البعض يهدم عليها
 جدارا ولو جرد امرأته وعانقها وقبلها او جامعها فيما دون الفرج حتى انزل فعليه التعزير برجل وجب عليه
 الحد وهو ضعيف الخلقه تخاف عليه التلف اذا ضرب بجحد فذبح بجحد حتى رجل زنى بصغيره لا تحل الجاه
 فافضاء لا حد عليه في قولهم جميعا ثم ينظر في الافضاء لكانت تسمى ببول كان عليه المهر بالوطي وثبت
 الدية بالا فضاء ولكانت لا تسمى ببول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه في قول ابي حنبل وابي يوسف قال الحد
 عليه الدية والمهر ايضا ولا يحرم عليه انها وابنتها بهذا الوطى في قول ابي حنبل وابي يوسف محرم رجل زنى بجارية

طلب من الشهادة على الكافر

ابن ابي طالب

طلب من الشهادة على الكافر

طلب من الشهادة على الكافر

طلب من الشهادة على الكافر

طلب من الشهادة على الكافر

اشاعة

[illegible]

مملوكة وقتها الحجاج وذكر في لاصل ثلث عليها فتمت ولم يذكر في خلافه وذكر أبو يوسف في الامالي عن ابي حنيفة ان
عليه الحد والغية وقال أبو يوسف عليه الغية ولا حد وهو الصحيح وتوفي بامرأة فقفلها بالحجاج كان عليه الحد و
الدية وتوافرت المرأة فقالت زينت بهذا الرجل وانكر الرجل لاحد لكل واحد منهما في قول ابي حنيفة وقال صاحبنا
يحد ولو قال الرجل زينت بهذا وقالت المرأة لا بل تزوجني فانه لا يحد وعليه المهر لها وكذا لو اقرت هي بالزنا
اربع مرات في مجلس مختلف فقال الرجل لا بل تزوجتها لاحد عليها ولها عليه مهر اربعة شهداء على رجل الزنا
ينظرها اليها فاذا بكر فانه لا حد عليه وكذا على الشهود حد انفرد ولو اقر الرجل أربع مرات في مجلس مختلف لانه
زنى بامرأة ولم يعين المرأة حد الرجل اذا اقر للجنب بالزنا وشهد عليه الشهود لا يحد وتزافر للخص بالزنا
او شهد عليه الشهود حد وكذا العينين ولو اقرت افرس بالزنا اربع مرات في كتاب كنيته او اشارة لا يحد و
لو شهد عليه الشهود بالزنا لا يعقل وتزنى بامرأة الغريم اشترى بها او بعت ثم تزوجها فانها عتدان في قول
ابي حنيفة ومحمد وعن ابي يوسف رواية لا يحد وتزنى بعتا عتدان والمهر اربعة اذ انت بعيد ثم سترته فانها يحدان جميعا
تمتة وتوطى جارية امرأته او ابنته وادعى الشبهة يجب لكل وطئ مهر العاقد البائنة طاعت من حبي الجنين
لا حد عليهما وزاد في النظم وعليها العرن ولا مهر لها المرأة لو اكرهت على الزنا فكنت لم تحد بالا حجاج ولا
تأثم بالتمكين لانه الله ومعنى المكره على الوطئ ان يكون مكرهه الي وقت الابلاج ان لو اكرهت حتى اضطعت
ثم مكنت قبل الابلاج كانت مطاوعة فيجب عليها الكفارة في رمضان حتى ولو استاجر امرأة ليزني بها لم يحد
عند ابي حنيفة وبوجهان عقوبة ويستودعان الشجن حتى يعتدناوبة وفي التمهيد سدد اربعة اقر بالزنا لا حد
عليهم ولا على الشهود عليه وفي الثانية رجل باقر عند القاضى اربع مرات فامر القاضى برجمه قال والله ما اقرت
بشيء يدرأ عنه الحد وفي شرح الطحاوي فان اخذوا برجمه فزنى به لا ينزع وكان ذلك رجوعا منه بجلالة الشهادة
فانه اذا هرب يتبع لان رجوعه وانكاره بعد الشهادة لا يصح ولو استاجر امرأة للخدمة فزنى بها يحد ولو تز
امرأة لها زوج فوطئها لا حد عليه عند ابي حنيفة ولم ينع الحل ولنا قال زينت عند جنوبي لا يحد كما يبالغ اذا
قال زينت عند الصبا ^{عنه} الصبي اذا زنى بصبيته لا حد عليه وعليه المهر لانه مواحد بافعالته ^{الحد}
الفصل الثاني فيما يشبهه في الاحصاء ولا يحد على اوطى جارية ولدع وتسهل مع العلم بجرمته بشبهة وحدت في
والشبهة اذا ثبت في الموطوعة ثبت فيها الملك ووجهه ولم يبق معاسم الزنا فلم يجمع على بخرمة الوطئ
لقيام دليل يدل على عدمه ولا يختلف هنا لما ينع فاورث ذلك شبهة وبقي هذا النوع شبهة الحل والتشبيث
مع هذه الشبهة عند الدعوى لعدم كونه زنا خالصا وهي تثبت في مواضع منها وطئ الرجل جارية ابنه وتبيل
حد قوله عليه السلام است وما لك لا يهلك ثم لن حيلت وولدت ثبت التشبيث الاب ولا يجب العقر للملكة ابانا
بالقيمة سابقا على الوطئ ولنا جل فعليه العقر لان الملكة لصيانة مائمه عن الضياع ولا حاجتنا فلا تثبت الملكة
ومنها وطئ مطلقته والدليل فيه لبعض الصحابة جمل الكهيات رجعية ثم عمر رضي الله عنه ومنها وطئ الجارية لم يحد
او المهر قبل التسليم والدليل فيه انها في ذمة وضمانه ويعود اليه ملكه بالهلاك وكذا وطئ المبيعة بالبيع الفاسد قبل
التسليم او بعد بشرط الخبار لان له فيها حق الملك ومنها وطئ جارية مكانه وعبد المأذون المستغفر بالدين
لان له حق في كسبه ومنها وطئ الجارية المشتركة لان ملكه في البعض ثبوت حقيقة ومنها وطئ المهر من المهرونة في
دواية لان سب الملك انفق له ولهذا عند هلاكها يكون مستوفيا لدية فصارت كالمتبركة بشرط الخبار والبيع صحيح
رجل زنى بامه ثم اشترى بها ذكر في ظاهر الزنا يحد ومروى عن ابي يوسف انه يسقط الحد وذكر اصحاب الامامة

مطالع
ازین عهد و اعصار اولی : شاهزاده اکبر
و شاه جهان
مطالع
ازین عهد و اعصار اولی : میر شیخ علی
و میرزا بیگلر بیگ
مطالع
ازین عهد و اعصار اولی : شاهزاده اکبر
و شاه جهان
مطالع
ازین عهد و اعصار اولی : میر شیخ علی
و میرزا بیگلر بیگ

فقد سجد المكيين على الوطى
على انفسهم ركنه لا يتبع ولا

ایضاً

و من بعد از آنکه در این کتاب
در بیان این کتاب

شم افشردا

عن أبي يوسف أن من زنى بامرأة ثم تزوجها أوبة ثم اشتربها لأحد عليه في قول أبي حنيفة وعليه الحد في قول أبي حنيفة
وذكر ابن سماعه في نوادره على عكس هذا وقال علي بن قول أبي حنيفة وعليه الحد في الوجهين وعلى قول أبي يوسف لا حد
عليه في الوجهين ودوي الحنيفة في ح أن إذا زنى بامرأة ثم اشتربها فلا حد عليه ولزنى بغيره ثم تزوجها فعليه الحد
والعرف بين النكاح والشرع لا يشرع بملكها عنها ومكده العين في محل الحد سبب ملك الحد فيجعل الطاري قبل
الاستيفاء كالقذف بالسبب في باب المسرفة فإن السارق إذا هلك السرقة يستحق القطع فأن في النكاح فلا يملك
عين المرأة وإنما ثبت له ملك الاستيفاء ولهذا لو وطئت المنكوسة بالنسبة كان العقر لها فلا يورث ذكره فيها
يقدم استيفاء منها فلا يسقط الحد عنه وينبغي للفقهاء أن يسألوا شهوداً لا حصان ولا حصان ما هو فإن قالوا فيها وصفاً
تزوج امرأة ودخل بها فعلى قول أبي يوسف يكفي بقولهم ودخل بها وعند محمد لا يكفي به ما لم يقولوا جامعاً واحصوا
عليه لا يكفي بقولهم شربها واجمعوا أنه يكفي بقولهم جامعاً باضرها وفي الباقي أنه يكفي بقولهم اغتسل
منها ولو خلا بامرأة ثم طلقها فقال الزوج وطئتها وقالت المرأة لم يطأني فإن الزوج يكون محصناً بأمرأة
لا يكون محصناً لانكاره رجل أقر عند الله بالزنا أربع مرات فأمر القاضي بجمه ثم قال والله ما أقرت بشيء
عنه الحد عليه أربعة شهود على امرأة بالزنا واحد منهم زوجها فإن لم يكن الزوج قذفها قبلت شهادتهم وقد
المرأة ولو كان الزوج قذفها أولاً والمسئلة مجالها وهم قذفوه يحدثون وعلى الزوج اللعان لأن شهادة الزوج
لم يقبل مكان التهمة لأنه بشهادة يبيع في دفع اللعان علف الزاني إذا ضرب الجلد لا يحبس السارق إذا قطع عصب
الزني بولان الزنا جناية على نفسه فلو حبس جنس كل رجل نفسه السرف في جناية على غيره مروه فلو حبس
لغيره وهو جازم رجل أنه بفاحشة ثم تاب أناب إليه الله تعالى أن لا يعلم الفاحشة لا قام الحد عليه لأن
السرف مندوب إليه عنه وإذا أقبح حد القذف على نصراني أو على عبد فاعق العبد أو سلم النصراني ثم شهد
يقبل شهادة النصراني ولا يقبل شهادته العبد شهدا نشان على جل أنه زنى بامرأة بيضاء وشهدا نشان أنه زنى
بامرأة سوداء أو أحمر يقبل الله الشهادة ويعق الحد على اليهود عليه
الفصل الثالث في حد القذف
لو قال لا خير يا زاني فقال لا بل أنت مجنون رجل قال لامرأة اجنبية زنت بغيري أو بنوري أو بحاراً عليه
لأنه نسبها إلى التمكن من الزنا ولو قال زنت باني أو بغيري أو بنوري أو بحاراً عليه الحد لأن معنى كلامه زنت
بناقة بذلك كلفه بذكر الزنا فاقبل بل معنى كلامه زنت بغيري أو بنوري أو بحاراً عليه الحد لأن معنى كلامه زنت
في قول أبي حنيفة وفي المتن في قول أبي حنيفة لو قال لغيره لست من ولد فلان فهذا قذف ولو قال لست من ولد فلان فهذا
ليس بقذف رجل قال لرجل يا ابن الزاني فعليه حد واحد لأنه قذف أباه وأمه ولو كانا حيايين في علمه لم يكن عليه إلا
حد واحد وكذلك إذا كانا ميتين وخاصم الابن وكذلك لو قذف جماعة بكلمة واحدة أو بكلمة فرقة لا يقع عليه إلا
حد واحد عندنا وعند الشافعي نفي قذفهم بجملة واحد وكذلك لو قذفهم بجملة متفرقة حد لكل واحد منهم وبالنسبة
إذا قال لغيره جئت زانياً فإحد عليه قال لا زني لا امرأتي جئت هو ولو قال لامرأة زنت وأنت كافر وهي
لحال مسلمة فأنه يجل العان وكذلك لو قال وأنت لمة وهي في الحال حرة لأنه لو قال ذلك لاجنبية لم يحد وهذا فلا
ما لو قال قذفتك وأنت كافر وأنت لمة ولو قال لرجل زنت أو قال له يا زاني فقال رجل آخر صدقت لا
حد على المصدق ولو قال هو كما قلت فعليه الحد رجل قال لغيره ادع بلي فلان وقل له يا زاني فلا حد
على الأمر وهل يحد الأمور لكان الأمور قال له يا زاني ولست قال له فلا يقول كذا زاني لا يحد قال محمد إذا
ادعى رجل على رجل أنه قذفه وجاء شهودان شهدا أن هذا قذف هذا قالوا ضحى سبل الله هذين عن القذف

[illegible]

مجلس
مجال رجال آية صدقة علاوة على الصدقات
والرجال هو كما قلت عليه السلام

عزیز دوست

بسم الله الرحمن الرحيم

محمدا

ما هو وكيف هو فان قالوا شهدانه قال له باراني قبلت شهادتهما وحديثي لئلا ناعدلين فان كان الغاف
لا يعرف الشهود بالعدالة حسب الغاف حتى يتعرف عدالتهم والشاهدين والعدالة هي الانزجار حتى يتعالي
ما يعتقد الانسان مخطوطا ولو قال رجل يا ابن الزانية يكون قاذفا كاذبا وانه ولو قال لرجل يا ابن
الزانية يكون قاذفا ولو قال لرجل انت اذني الناس او قال اذني مرفلان كان عليه الحد ولو قال انت اذني
معي لاحد عليه رجل قذف ^{بغير} ^{بغير} كان عليه الحد ^{بغير} ^{بغير} المضمومة للمفرد حاصرا كان او غائبا ولو قذف
بالحمد والمصونة للوالد والولد والسفل وعلا ^{بغير} ^{بغير} كانا كافرا او عبدا والمفرد مسلم حذله ولد البنات
ثم الاستيفاء خلافا للحد ويستوي فيه الاخرى والا بعد من العارث وغيره ولو شتم المسلم امرأة ذمية او
قذفها بالزنا امرأة ذمية عزز لان الذمية غير محصنة فلا حد على قذفها ولكن قاذفها مرتكب باهو محرم عزز
وكذلك اذا قذف مسلمة قذفت او مسلما قذرت او امة مسلمة لان القذف من هؤلاء غير محصن لكن الغاف
مرتكب باهو محرام وهو اشاعة الفاحشة وهتك السر على المسلم من حاجة وذكره بوجوب التعزير عليه ^{بغير} ^{بغير} ولو قال
يا حرام زاده بعز بالاجماع ^{بغير} ^{بغير} ومن قذف رجلا فخذ ثم قذفه ثانيا لم يجز والا اصل فيه ماروي
ابا بكر لما شهد على المغيرة بالزنا وجلس عمر بن الخطاب لقصور الشهاده كان بعده ذلك يقول في المحافل اشهد ان
المغيرة لزان فاراد عمر لعبد ثانيا فنفعه على فصارت السيلة اجماعا

الفصل الرابع في التعزير اعلم ان التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالضلع وقد يكون بغير ذلك
وقد يكون بالكلية العفيف وقد يكون بالضرب قد يكون بنظر القاضى او بوضع يمينه ولم يذكر محمد التعزير
المال وقد قيل روي عن ابي يوسف ان التعزير في النكاح باخذ المال جائز ^{بغير} ^{بغير} والتعزير على اربعة مراتب
اشرف الاشرف كالنكاح والعقوبة وتعزير الاشراق كالمدهاقنة وتعزير اواسط الناس تعزير الحسنات
تعزير اشرف الاشرف الاعلام لا غير وهو يعقل القضا له بلغني انك تفعل كذا وكذا وتعزير الاشراق لا
والجناية بالثقل وتعزير اواسط وهي السوقة الاعلام والجناية بالقاضي والمحسب وتعزير تلك الاشراق
والضرب والمحبس ^{بغير} ^{بغير} والتعزير باخذ المال لئلا يراى الامام المصلحة فيه جائزة وقال مولا ناخامة
المجاهدين مولا ناكن الذين الخوارجي ومعناه انه يؤخذ ماله ويودعه فاذا تاب تركه عليه كما عرف
في خيول النخاعة وسلاحهم وصوته الامام ظهر الدين المتورثا شي وقالوا ومن حملته من لا يحضر الجماعة يجوز
تعزير باخذ احوال عبيد اساء الادب يؤذيه المولى ويعزيره ولا يجازي وزنه بالحد وكذا المرأة ^{بغير} ^{بغير} ولا
خلا بين ابي ح ^{بغير} ^{بغير} وابي يوسف ومحمد في اقصى التعزير فاما ادناه فنقوض الى رأي الامام بغيره بغيره
المصلحة فيه ينبغي ان ينظر القضا في سببه فان كان من جنس الجحد ولم يجز لا ينع وعارض يبلغ التعزير
اقصى غايته مكنه بقوض الى رأي الامام مثال الاول اذا قال لانه الغير او لام ولد الغير يا ذنوب
عليه اقصى غايته التعزير لانه من جنس ما يجب الحد ومثاله اذا قال بغير يا خبيث يا فاسق يا شارح الخمر
يجب التعزير ولا يبلغ اقصى غايته ضرب غير بغير حتى وضرب المضرب ايضا فانها بعزرا وببدي التعزير
بابا دي لانه اظلم والوجوب عليه اسبق ^{بغير} ^{بغير} والتعزير اكثر من تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلث حلدات او
براه الامام مصلحة لان المقصود تقديم وقال ابو يوسف يبلغ بالتعزير خمسة وسبعون سوطا ولان الامام
ليرضخ الى الضرب في التعزير لم يجعل ومن حد الامام او عزز فان قذفه هدر لانه باى الامام
واذا حد المسلم في القذف سقطت شهادته والضرب ولز حد الكافر في القذف ثم اسلم قبلت شهادته

الصفحة
سنة ١٠٠٠

ملاحظة

ملاحظة

رجل قار

رجل قال لعنم يا خبيث يا فاسق يا فاجر يا خبيث يا ابن الفحشاء يا ابن الفاجر يا اكل الربوا يا شارح الخمر يا خبيث
يا كافر يا زنديق يا لص يا من يعمل على القوط يا لوطي يا من يلعن المصطفى يا ديوت يا من باوى الزواني يا من يادي
اليه التصوص فعليه التعزير والتعزير الزانية ما خذوة من الفجاءة هو السعال وكانت الزانية في العرب اثم بها رجل
ليقتضى منها وطرا ففسدت الزانية لهذا والديوت هو الذي لا يعار على نيا اهل وفيه الا جليل اذا قال لعنم يا كليل يا قري
يا ذيب يا بقر يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك يا ابن لاسود وابوه ليس كذلك يا حجام يا رستاقى وهو كليل يا مقعد
يا مواجر يا مفاجر يا ناكس يا منكوس يا خنق يا كنهان يا مسوس بكسر اللام ولا بعز في ذلك كله وذكر في الا
لو قال يا حمار يا ثور يا خنزير فلا شيء عليه وحكي عن الفقيه ابو جعفر انه كان يقول في عرف ديارنا بعز قال
شمس لا اله الا انت يا محمد لا بعز ولو قال يا مقفوع فانه يعزى وعز محمد في رجل يشتم الناس وهو محترم له
يوعظ ولا يحبس ولكن دون ذلك يؤذى وتكافئ شتما يضرب ويحبس وذكر القضا الامام الاستيحاى اذا قال لانه
يا روكي حد القذف والتعزير حتى العبد كسا برحقه يجوز فيه الاراء والعفو والشهادة على الشهاد
ودخل فيه الهين وقال يا نبند يا قذرة بعز لانه اخى الشين ^{بغير} ^{بغير} ولو قال يا يهودي بعز رجل قذف امرأه
رجل او ابنته وهي صغيرة فخرجها ونزجها رجل قال محمد احببه بهذا ابد حتى يرد ما اوتىوت رجلا ون
بينهما خصومة وبها عرض فذهبا فاما واخذ خطوط الفقهاء ونهال خصمه فقال خصمه ليكلى افوا وقال لا اعمل
هذا كان عليه التعزير لانه باشر المنكر رجل ما جن سقى ابنا صغيرا بعز ولا يجز الحد ^{بغير} ^{بغير} واذا اخذ الرجل مع امرأه
قد اصاب منها كل محرم شوي الجماع عزز تسعة وثلاثون سوطا وقد بينا في كتاب الحدود ان كل من كذب على امرأه
مفقد بعز ثم الزاني في مقدار ذلك الى الامام ويبقى ذكر على قدر جرئته وهذا كله فلان بعد التعزير
فيها تسعة وثلاثون سوطا وقد بينا ان التعزير اشد منه في الحدود لانه دخله تخفيف حيث نقصان
الحدود انه ينزع ثيابه عند الضرب ويعزب على ظهره ولا يفرق على اعضائه انما ذلك في الحدود والمرأة في التعزير
كالرجل لانهما تشابه في الحبس والتعزير وتلك الزنا فاسقا متما بالشر كله فاحذر عزز لنفسه وحسن حتى
يحدث نوبة لانه منهم وقد جعل رسول الله رجلا في تمة والسلم الذي يا كل الربوا ويسبح الخمر ينتزع من ذكر اذا رفع
الامام بعز وكذلك الخنزير والناحية والمغنية فان هؤلاء يعزرون ما ارتكبوا من المحرم ويحبسون حتى يحدوا
نوبة لانهم بعد اقامة التعزير عليهم يصرون على شؤصينهم وذلك فوق التهمة في اعجاب جسمهم الى ان يحدوا
النوبة فلت والرجل الذي يجترط البيعة على الرجل ويريد ان يضربه ولم يفعل او سل عليه بسكين او عصا ثم
لم يضربه بشي من ذلك هل يعزى قال نعم لانه ارتكب لا يجز من خوف المسلم والقصد ايا قتله ^{بغير} ^{بغير} قال محمد
التعزير اشد للضرب يريد ان التعزير يضرب اشد ما يضرب في سائر الحدود وفي شرح النكاح الشرح في المحرم
في عضو واحد ^{بغير} ^{بغير} سيل ابو القاسم عمن ابن ادم ما فقهه واخر جاهل يشرب الخمر ويربنا قال الجاهل
والعالم في وجوب الاحكام والحدود سواء ^{بغير} ^{بغير} ونقض اية خوارجهم لتايقا التعزير حال ارتكابه الفاحشة
لكل احد فان كاشف العورة بأمر كل احد بالستر ولو باللعنف ويضرب كاشف الحد لا الزكوة وبعد الفراغ
لا يفضيه الا الحاكم ^{بغير} ^{بغير} **الفصل الخامس في حد الشرب** السكر الذي يوجب الحد عن ابي يوسف لا يستطع
لشرب قن بانه الكافرون وقال ابو ج الذي لا يعرف لارض من السماء وانفروا من القيا والذكر من لاني وفي
الجامع السكران الذي يجز عند ابي ح ان لا يعقل منطقا وعندما الذي هو غايته هذيانا وفي الخمر بشر

مدح
لوقى يا نبند ويا قذرة

ملاحظة
في جرم الاحكام والحدود

قطع ثمانين جلدًا أن كان حرًا ولأن كان عبدًا أربعين ومن وجد منه راحة الحن أو قاء حُرًا لا يجد وفيه اتفاق
 يجد بالرائحة والسكران وليس بدوا بالشرب وتحت لذلك حلف لا يجد السكران بأقارن على نفسه بالزنا
 والسكر من البهيم اختلجوا في وجوه الجند والنحو لا يجد ولا يصح طلاقه ولا عتاقه ولا بيعه ولا أقارن ولا نكاحه
 لا مرة إلا في الأصل في حد الشرب روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أتى بشارب الحن وعنده أربعون جلدًا فأمرهم
 ليس بزوج فصر كل رجل منهم بغيره فلما كان من عمره جعله كذا ثمانين سوطًا والخمر ولأن من أخبار الآحاد
 لكنه في خير المشاهير قد تأيد باتفاق الصحابة على العمل به في زمن عمر بن الخطاب وإذا أتى الإمام برجل شرب خمر أو
 شهد به شاهدان فقال إني أكرهت عليهما أقيم عليه الحد ولا ينفك إلا ما قاله وإذا خلط الخمر شيء من الماء لم ينع
 مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك شرب لكانت الحن غالبية فشرب منها قطع حد ولأن كانت الحن مغلوقة لا يحل
 شربها ولا يجد ما لم يسكر ولا حد على الذي في شيء من شربة لأنه يعتقد إباحة الشرب للحد شرع للزجر على ارتكاب
 سبه وبدون اعتقاد الحرة لا يخفى هذا وسيل الحد الرطل يوجد في بينه خمر وهو فاسق أو يوجد قوم مجتمعين عليها
 ولم يرم أحد يشربونها غير أنهم جلسوا مجلس من بشر بها هل يعزبون قال نعم لأن الظاهر أن الفاسق يعد الحن
 للشرب وليس القوم مجتمعون عليها إلا لمرءة الشرب لكن يحرم الظاهر لا ينفك العلي عليه السلام في فلا يمكن إقامه الحد عليهم
 التعزير مما ثبت مع النبي فلهذا يعزبون وكذلك الرطل يوجد معه ركوع من خمر في حصة الفقيه كل شراب
 أسكر قبله وكثيره حرام ذكر في الأشربة قال والبيكني من حمله الأشربة وذكر في الدابة والكلاب في أشربة المنافع
 وما يتخذ من العسل والاحاصد الذرة والمخضبة كالمثلث وفي جامع المصنف عن النبي عليه السلام في شارب البيكني في
 زاننا وذكر في آخر أشربة التوازن لو اتخذ بكنا من الذرة والشعير والتمحاج والعسل فاشد وهو مطبوخ أو غير
 مطبوخ فإن شرب لا يحل عند محمد ولأن ما دون السكرية نأخذ من الحن ولأن أقر شرب الحن بعد ذلك ما يحلها
 لم يجد عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن الرائحة شرط لما روي عن رجل جاء بأبن أخ له إلى ابن مسعود فاشد فأقر عند
 بشر الحن فقال ابن مسعود لذلك الرجل ينس وفي البيهيم أنت لا أدبته صغيرًا ولا سترته كبيرًا من تروى و
 من روى واستنكوه ولو جبهتم رائحة الحن فاجلوه شرط الرائحة في حال الإقرار ^{في الحن} وقال محمد بن عبد الله بن عباس
 الحدود وكذا إذا شهدوا بعد ذلك راجعًا عند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجد وعند محمد حد في ولو تناول البهيم
 وارتفع رأسه حتى زال عقله بحرم ذلك ولا يجد خلا فالحمد بين الزناك حلال عندهما وعند أبي حنيفة مكروه واختلجوا
 على قوله كراهة تنزيه وذكر في الأصل أنه مباح كالبهيم وعامة المشايخ قالوا مكروه كراهة التحريم إلا أنه لا يجد وإن
 زال عقله لا يحل شرب الحن إلا لدفع العطش عند الضرورة يشرب قدر ما يبعثه الحن إذا صار طلاء فدخل بعض
 الخوضه ولكن فيها بعض المراء لا يكون خلا عند أبي حنيفة حتى يذهب رائحة الحن وعند ما يقلل الخوضه يحل حن وقد سكران
 ولا يوجد منه الرائحة لا يجد ولكن يعزب أقل بأربع سوطات وتوجد منه رائحة الحن دون السكرية ولا يؤخر التعزير
 حتى تنزل السكر وتوجد يحل آية فيها الحن يعزب ولو شهد برجلان شرب الحن ويوجد منه الرائحة عند أبي حنيفة
 كقائه في الحد حن ولا يعزب عنه وإذا شرب الحن في رمضان حد الحن ثم تجسس حتى يخف عنه الضرب ثم يعزب ^{في الحن}
 في شهر رمضان شرب الحن ملزم الحد وهكذا في النبي والصوم يستوجب التعزير ولكن الحد أقوى من التعزير في قضاة
 الحد عليه ثم لا يولى بينه وبين التعزير لكن لا يؤدي إلى الإجماع ^{في الحن} سكر الذي في الحرام حد في الأصح ^{في الحن} ومنع
 الذي عما يمنع المسلم الآخر بالحن فإن غفوا وصرحوا بالعبدان منعوا كما لم ينه لآتهم لم يستثن منهم ^{في الحن} منهم

من الكرامه وخصان بسمه متقدما
عينا ما يؤمر بقتله لان خصمه
و دليل الاستكمال
و قد وى
القمر اريه

کتابت شد در روز ۱۵/۱۲/۱۳۰۲

شربت انار بمقدار مقدار

الجيران جارهم انه سكران فاجتمعوا الطلبة مع الامام لمحكمة والوذن وغيرهم ودخلوا بيت المسلمين بغير اذانهم
 وطلبوا الزوايا والوقوف والسطوح في كل بيت فعملوا ذلك فلم يجدوا احدًا بعدد ونوعه اي غير من قال
 هذا القول ليس لهم ذلك يعنون اشد المخرج **الفصل السادس في السرقة** اذا سرق العاقل البالغ عشرة
 او ما قيمته عشرة دراهم مضربة او غير مضربة ^{منه} لا شبهة فيه وجعلنا القطع لقوله تعالى والسارق والسارقة
 فاقطعوا ايدهما والعبد والحرة سوار في القطع وتجعل القطع باقرار مرت واحدة او شهادة شاهدين فاذا اشترك
 جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع جميعهم ولانصابه اقل من ذلك لم يقطع ولا يقطع فيما
 تافها مباحا في دار كالحشيش القصب السمك الصيد وكذلك لا قطع فيما يسرع اليه الفساد كالنفوكه الرطبة واللبن
 والتمزج والبطيخ ولا في الطيور ولا في الزرع الذي لم يجسد ولا يقطع من بيت المال ولا من مال السارق فيه سرقة
 ومن سرق من ابوه او ولد او ذي رحم منه لم يقطع وكذلك اذا سرق الزوجين لا يجرؤا والعبد من سيده او
 المرأة سيد او زوج سيدته والمولى مسكاته والسارق المعتم وقطع بين السارق والزند وكسب ليقطع
 دمه ولا يهلك فان سرق ثانيا فقطعت يده اليسرى فان سرق ثالثا لم يقطع وكذلك في النجفي يتوب لكان السارق
 اثل البديهي او افطع او مقطوع الزبل اليمنى لم يقطع ولا يقطع السارق الا بعد سرق منه فبطا بالسرقة
 فان وهبها للسارق او اعادها منه او نقصت قيمتها من الضرب لم يقطع ^{في} والحرة على ضربين حره بكان كسبت
 او صندوق وحره بالحفظ كالجس بطريق او مسجد عند مال وفاء واذا نفي السارق البيت واخذ المتاع فاخذ
 في البيت واخذ وقد خرج متاع لا يساوي عشرة دراهم فانه يعز لا تكتب محر **الفصل السابع في**
الطريق واذا خرج جماعة او واحد بقصدوا قطع الطريق فاخذوا قبل ان يأخذوا مالا ولا قتلوا نفسا
 حبسهم الامام حتى يجدوا ثبوتهم ولما اخذوا مال مسلم او ذني فاذا قسم على جماعة اصحاب كل واحد منهم عشرة
 دراهم فصاعدا او ما قيمته ذلك قطع ايدهم وارجلهم بخلاف ولما قتلوا اي قطاع الطريق بعض المارتين ولم
 يأخذوا مالا قتلهم الامام حدا اي من جهة كونه حق الله ولا يلتفت في عفو الاولياء لان العفو انما ينفذ في عاقل
 حق المعافي وهذا حق الشرع لان المسافر من في الفناء ومن يتكلمون على امان الله فالتعرض لهم جناية على حق
 الله تعالى فيكون الجراح حقا لله ولما قتلوا واخذوا المال المارتين فالامام بالخيار عند ابي حنيفة ان يشاء جمع بين القتل
 والقطع والضرب يعني لثلاث قطع ايدهم وارجلهم بخلاف لا حزم امان ثم قتلهم وصلتهم للقتل ولما سار اثنى بالقتل
 او الضرب يصلح ضربا ورمح بطنه يرمح اليه ليعتق لان الضرب هذا الوجه المبلغ ولا يترك اكثر ثلثة ايام لان في
 تركهم اثم للناس من شدة ويقتلون بشارع اعدم يعني اذا باشر بالقتل واخذ منهم اجرى القتل على جماعة لان ذلك
 الواحد يقتل بهم فيكون القتل واقعا بينهم معنى ^{للمعصية} فاما شر القتل اعدم اجري الحد عليهم باجمعهم لانه جزء
 الحاربة وهي تحقق بان يكون البعض ردوا البعض محكما اذا اجتمع جماعة على قتل رجل وبشر واحد فانه يقتل
 وصل لان الفصل بيني وبين الجماعة ^{للمعصية} لا بد من سرقة قطاع الطريق يقع التميز بينه وبين السارق فترابط
 لن يكون لهم من القوة والغلبة ما يفر من الطريق في ذلك المكان ولا يكون بين التريتين ولا بين المهرين ولا بين المذنبين
 ويكون بينهم وبين المهرين مسير ثلثة ايام وليالها فاذا وجد هذا الشرابط يترتب عليهم احكام قطاع الطريق
 هكذا ذكر في ظاهر الرواية وعمر ابي يوسف بينه وبين المصرا قبل مسيرة سفر او قطعوا الطريق ليلا في المصرا
 عليهم حكم قطاع الطريق وعليهما الفتوى **الفصل الثامن في الباقي** واذا اعتد قوم من اهل البيت
 من المسلمين على بلد وخرجوا عن طاعة الامام دعاهم اليه العود الى الجماعة وكشف عن شبهتهم ولا يبدئهم بالقتال حتى

مجلس المجمع

*مطالع الحنف والسنك والصبر كالنبي والمحب وال
والنبي والطير والزروع الدائم كجسد
مطالع ولا حيز المال*

قَطَاع

ظلالها لم تفتت الى غير الادوية

طالع دروغ بطنه بر سر می آید از غصه آن را زان او جدا
نمایند و با جگر و دل از کمرش جدا نمایند

المجلد الثاني من نظام المحفوظات وبياناتها

المتأولين عندي بقتل رجلا عمدا فعفا بعض ورثته على القاتل ثم قتل باي الورثة لم يفلتوا من العقوبة بعض
 بسقط القصاص لدمهم القود ولم يعلموا بهذا الحكم لا قود عليهم ولم يفلتوا بالعفو رجل قتل عمدا وله ولبان
 احدهما القاتل عرج جميع الدم على خبث القاتل جاز الصلح في نصيبه وعشرين الفا ولا يحضر فيه وهو خالف
 والرواية المشهورة هي الاولى ولو كان القصاص بين اخوين بعد ما غابا في القاتل في الغائب عفى واقام البينة
 على ذلك فاعفوا عنه عفا عني الغائب لا يكلف القاتل على اعادة البينة هذا اذا اقام القاتل
 على ما ادعى من عفو الغائب لم يكن له بينة على ما ادعى واراد ان يحلف الحاضر فخرجني تقدم القاتل وكذا ذكر محمد
 اطلق الجواب اطلاقا قال مشايخنا يريد محمد بقوله يخرجني تقدم الغائب فخرجني فخرجني لان الحاضر لا يحلف
 على البينة اذا اراد اطلاق الحاضر على العلم بانته لم يعلم ان الغائب عفى عنه فانه حلف على كذبة في الورثة
 رجل قتل عمدا وعلى القاتل ديون ثم مات في المقتول صالح القاتل على ما يلف في ذلك من ديون المقتول وكذلك
 لو كان للمقتول اولياء عفى بعض الاولياء عن القاتل حتى انقلب نصيبا في القاتل لا يقضي في ذلك المال ديون المقتول
 وينفذ وصاياه وترى بعض مشايخنا ان الميراث اذا انقلب في الميراث فميراثه الميراث لا يقضي في ذلك المال ديون الميراث
 انه يقضي في ذلك ديون الميت وينفذ وصاياه وليس الا في الميراث الا في الميراث اذا انقلب في الميراث فميراثه الميراث لا يقضي في ذلك المال ديون الميراث
 عفى بعضهم حتى انقلب نصيبا في القاتل لا يقضي في ذلك المال ديون الميراث ولا يقضي في ذلك المال ديون الميراث
 عن الجناية او عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس الخطأ مثل ما لا والتعمد مطلق اما اذا كانت الجناية خطأ وقضى
 عنها فهو عفو عن الدية ويعتبر الثلث لان الدية ماله في الورثة يتعلق بها فالعفو وصية فيصير من الثلث ولما العمد
 القود وهو ليس مال فلم يتعلق به حق الورثة ويصح العفو عنه على كمال المال حتى ولو كان الميت من الورثة وبذلك
 كذا في البرازيل
 وفي الدية وفي الذكر الدية وفي العقل اذا ضربت يده فذهبه فله الدية وفي الجحفة اذا حلفت فلم تنبئ الدية
 وفي شعر الرأس الدية كما في الجحفة وفي الجحفة الدية لا يتعلق به الجحفة وفي العيين الدية وفي اليد الدية
 وفي الرجلين الدية وفي الامرين الدية لا يتعلق بها السماع وفي الشفتين الدية وفي الانثيين الدية وفي
 المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي اشعار العيين الدية وفي احدى راس الدية
 في الفم الدية وفي كل اصبع اصابع البدن والرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء لان منفعة البطن يتعلق
 باصابع اليدين وكل اصبع فيها ثلثه مفصل ففي احدى ثلث دية الاصبع وما فيها مفصلان ففي احدى نصف
 الاصبع لانه نصف وفي كل بين خمس ارباع والاسنان والاصابع كلها سواء ومضغ عضوا فادبه منفعة فيه
 دية كاملة لانه الاكل لا يقطع كالبند اذا شلت العين اذا دهمها واذا وجد القاتل في محله لا يعلم من قتله
 استخلف خسون رجلا منهم يختارهم الوبي بالله ما قتلناه ولا ماله فانه اذا حلفوا قضى على اهل المحلة بالدية
 ولا يتخلف الوبي لانه مدعي ولا يقضي بالجناية ولم يكل اهل المحلة كرتين الا بان عليهم حتى يتم خسون رجلا
 ولا يخل في الدية القسامة صبي ولا جنون ولا امرأة ولا عيب لان التيقم يتخلف خسون رجلا خرا ولا يخل في الدية
 ولا اثر في المحلة والضرب الحق فلا قسامة ولا دية لان الظاهر ان حلف الله وكذلك كان الدم سبيل من
 من دم لومن حلف لانه قد سبيل الدم من هذه المواضع لعله فان كان يخرج عيينه او ماله فانه يوقى لان
 الدم لا يخرج من هذه المواضع غالبا الا يضرب واذا شهد اهل المحلة على رجل عظيم انه قتله لم يقبل
 شهادتهما لانهما يجزان اليه انفسهما في القسامة والدية على انفسهما ومجابهة ولا ادعى الوبي على احد من

فلو جاء انفا

فلو جاء انفا

بعض الاولياء

الدية الثانية على العف

عشر الاوقية

القسامة والدية

ولا يخل في الدية القسامة صبي ولا جنون ولا امرأة ولا عيب لان التيقم يتخلف خسون رجلا خرا ولا يخل في الدية

اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم ولما ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم لانه ابرأ عن كل اهل المحلة
 واذا وجد نصف القاتل فلا قسامة حتى يكون اكثر من النصف القاتل فن او كما تبجبت القسامة وفيه في ثلث
 ولا قسامة في الجنين والذرية وان وجد في نبي عظيم كالفرات والذرية قد هددت ولا تجد في نبي صغير ليعلمهم
 واذا وجد قاتل في المحلة فرم اهل المحلة لئلا يجل منهم قتله ولم يدعي الوبي على واحد منهم بعينه فالقسامة والدية على
 اهل المحلة ووجدت امرأة قتيلة في دار من زوجها ففها قسامة ودية ولا تجرم الارث وادى اوجد القاتل في دار
 فالقسامة عليه والدية على عاقلة ولا يدخل السكن في القسامة مع الملك عند الوبي لانها من منون الملك
 عندهم بدخلون لانهم الذين يحجبهم حفظ الدار وهي على اهل الخطأ دون المشتري لان حفظ المحلة لهم لانهم
 والمطاعون ولو ينفى منهم واحد قوله على اهل الخطأ اي على اصحاب الالاك القديمة الذي كانوا يكونون حين قتل الالاك
 البذر وقسمها بين الغافين ولما وجد القاتل على ابنه يسوقه رجل فالدية على عاقلة دون اهل المحلة وكذا الوفاة
 او ديكها فان اجتمعوا اي السابق والفايد والزكبي عاقلة ولما وجد القاتل في سيفية فالقسامة على ثلثها
 من الركا في الملاحين ولما وجد القاتل في مسجد محلة فالقسامة على اهلها كما لو وجد في شارع في محلة لا شتر اكل
 الناق السجود ولما وجد في الجامع او الشارع الا عظم او النجس فلا قسامة لانه لا يختص به احد والدية على سبيل الدية
 لا يترك في الاسلام دم مفرج قوله في الجامع او اراد به ان يكون نائبا عن الحال ام في الخلف الحال والقسامة والدية
 على اهل المحلة كذا في النهاية وعند الوبي يوسف القسامة على اهل المحلة لانهم سكن فيه ولما وجد في بيرة ليس بقر بها
 فهو مدر لانه ليس يد الامام كل وجه ولا يد اجد ولما وجد بين فرين كان على اقر بها ولما وجد على دانه بين
 قريتين ليس بها احد فعلى اقر بها ولما وجد في وسط القرية على اقر بها وهو مدر لانه ليس يد احد فان كان قريبا
 بالشاطي فهو على اقر القري من كل مكان لانه في ايديهم ولما وجد في دار امرأة عليها خسون يمينها عند الوبي
 ومحمد والدية على عاقلة وتوجد في ارض موقوفة او دار موقوفة على رابع مائة فالقسامة والدية عليهم
 ولو كان الوقف للفقير اهل المحلة وتوجد في دار صبي او ممتوه لا يجزى القسامة والدية بل يجب على
 عاقلة اجماعا حر وجد قتيلا في دار فبجب الدية على عاقلة ولو كان ممتوا فدهدر ممتوا بقتل عبد
 لم يقتض ولما وجد في قرية الذي فعله القسامة والدية في ماله ولما وجد في دار فمى كركم عليه خسون يمينها
 فان حلف بجلبه في ماله الا اذا كانا يتعاقدون فيما بينهما في تحمل على العاقلة ولما وجد في دار عبد ذوق
 وعليه دين او في القسامة على الوبي والدية على عاقلة لانه لو وجد في ملك ابيهم فان كان منهم كبير فالقسامة
 عليه والدية على عاقلة ولا يدخل في القسامة الا العاقل البالغ المرن واذا وجد الضيف قتيلا في دار المضيف
 فهو على رب الدار عند الوبي وقال ابو يوسف لكان نارا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة ولو كان تحت المضيف
 فعليه الدية والقسامة لانه اذا وجد ارجل قتيلا لا يخلوا لانه وجد في غير الملك كالفان او في الملك لا يخلو
 ذلك اما لانه وجد في ملك خاص كالدار والحان او في ملك عام كالمحلة اما اذا وجد في غير الملك فدهدر ولا قسامة
 فيه لانه كان بحال لا يسمع الصوت في مصر ولا يصر ولا كان بحال يسمع اقر القري الدية ولما اذا وجد في الملك
 محولة جد قتيلا في دار رجل فعلى عاقلة القسامة والدية ولما وجد في الملك العام عول وجد قتيلا في محلة ففيه
 القسامة والدية على اهل المحلة فلا ولما وجد الرجل قتيلا في دار فبجب الدية ويكون الدية على عاقلة عند
 الوبي وقالوا لا شيء عليهم فاحكم ومن وجد قتيلا في المهر غسل لان الواجب القسامة والدية ففيه اثر الظلم الا اذا
 علم انه قتل بحدية لان الواجب القصاص فاحكم اعلم ان الظن ينقسم ابتداء اليه فبين احدهما طريق حاكم

مطلوب واذا وجد نصف القاتل فلا قسامة

الدية

مطلوب واذا وجد نصف القاتل فلا قسامة

اهل المحلة

بينهما ولشأن اختلافهما في هذا كالتقاضي بأخذ بقول صاحبه في زمانا لتغير احوال الناس
ثم القوي على الاطلاق على قول أبي حنيفة ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد بن حسن ثم يقول زفر والحسن بن زياد وقيل اذا
كان أبو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب لم يفتي بالخيار الأول أصح اذا لم يكن جتهذا لانه كان اعلم العلماء في زمانا فان
قال ثم لا يلزم الخلو في المضي بخبر في هذه المسئلة ان شاء اخي بقولهما ولشأن اخي يقول أبي حنيفة ونحن نقول ان
له القاضى قلت ثم في كل موضع ذكرنا الرأى الى القاضى انما يراد به القاضى المجتهد والعالم بوجود المسائل دل عليه ذكر
في باب العيّن من الفتاوى الخاتمة للقاضي اذا كان مجتهدا ورأى المبل الى قول أبي حنيفة ولشأن القول في
يخلفه وهو كالمكيل بغير رضا الخصم بلا عذر مرض او سفر ونحو ذلك القاضي المجتهد فيه فيقضي الى اجتهاده هذا
ما يحفظه في كل موضع وذكر في مجموع التوازي في مسئلة التقربى بالمعز عن النفقة اذا كثر القاضى الى عالم يرى ذلك
فرق بينهما يقع الفرقه وعلى هذا اذا عجز عن ايقة المعز اذا ثبت المعز بشهادة الشهود فان كان القاضي في
المذهب فرقا بينهما فقد خاضوا بالتقريب ولشأن جنيبا لا يفتي في نفقته بخلاف مذهبهم الا اذا كان مجتهدا وقع
على ذلك فان قضى القاضي برأيه من غير اجتهاد نعم في حقيقته في قضايه روايتان وتولى يقضى ولكن امرنا في المذهب
بينهما في هذه المسئلة فقط في التقريب بقدر اذا لم يرتش الامر ولا المأمور فان كان الزوج غائبا فرفعت المرأة الامر
الى القاضي واقام البينة لتزوجها الغائب عن النفقة فطلبت من القاضي التقريب بينهما قال شيعة يرفقه جاز
لانه قضاء في فصلين مختلفين التقريب بسبب المعز والقضاء على الغائب كل واحد منهما مجتهد فيه وقال طهري الذين
لا يصح هذا التقريب لان القضاء على الغائب عند القاضي وبذلك يثبت الزمانين عن أبي حنيفة اذا ثبت المشهود به
لم يثبت المشهود به وهو المعز عند القاضي لان المال غادر وراجح من الجاز ليس بصيرتيا فثبتا ولم يعلم ان هذا
منها فانه كان الشاهد جاز فان هذه الشهادة فاذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه فيلزم لا سلام ابو يوسف
عز غائب عن امرأته غيبة منقطعة ولم يخلف هذه المرأة نفقة فرفعت الامر الى القاضي فكذلك القاضي الى عالم يرى التقريب
بالمعز عن النفقة فرقا بينهما هل يقع التقريب قال نعم اذا تحقق المعز عن النفقة قيل فان كان للزوج هنا عقارا و
املاك هل يحقق المعز قال نعم اذا لم يكن من جنيبا لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء للنفقة واذا قال المدعي بيبينه
وطلب بين خصلا بخلافه القاضي لانه يريد ان يفهم عليه البينة بعد الخلاف يريد ان يفهمه وقد مر بالسنة وقال الذين
يخلفه قال لا دام للزوج انشاء القاضي الى قوله ولشأن مال الى قوله كما قالوا في التوكيل بالرضا لخصم باخذ باي
شأن يراه وفي خلاصة الفتاوى لا يحل اكل في الجوراة السمكة في قنار قاضي ولا يؤكل ما في الجوروى السمك عندنا و
بيع هوان الارض وما يسكن في الماء كالصفديع والسرطان الا السمك البطل وفي المختلف في البيه السلام عن بيع السمك
واكله وقال شيخ الاسلام ابو بكر المروزي في شرح البطل ويكره اكل ما سوى السمك في ذوات البحر عندنا كالسرطان
والسحفا والصفديع وخزير الماء وقال سكا وعجم عليهم الثبائت وآسوى السمك هو البحر حيلة الخبايا فيجوز بيعه في البحر
سوى السمك عليه البان وفي الكافي وناقته سكا وعجم عليهم الثبائت والحديث في استحباب الطبخ السليم وآسوى السمك يستحب الطبخ
فيجوز بظاهر النص وقد نرى في البيه السلام عن بيع السرطان اكله وعن اكل الصفديع واكلها ورواها حول على السمك وحله ذلك
على جزيين منه ماله دم سائل ومنه ماله دم فان حرام اكله الا للحراد وماله دم على جزيين احدهما يعيش في الماء فكله حرم
الا السمك خاصة شرح في كتاب **ادب القاضي** لا يجوز للسلطان ان يعقد من طلبه فيكون في البلد امثاله من
عليه وعز على من جاز في القضاء ثلثة اشنان في النار واحدة في الجنة اما الذين في النار رجل عالم فنفقه بخلافه ورجل
جاهل فنفقه بغيره واذا الامر فرجل اتاه الله على نفقته في ذلك الجنة ولو كان في البلد قوم يصلحون القضاء

طلبوا العالم بغير مسائل

طلبوا المرأة عنده
في الجورى

طلبوا

فاستصفا

فاستصفا حتى قلدها جاهلا يشتركون في لا ثم ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ولو ارتشى لا ينفذ
فيما ارتشى اجماعا والجاهل النقي اولى بالقضاء من العالم الفاسق ولو ارتشى في باب القاضى لم يعلم القاضي ينفذ
قضاؤه ولن ينفذ القاضي مردودا في كل شيء اختلف فيه الفقهاء فقضاء القاضي به جاز وليس لقاض آخر ان
يطلبه وبه اخذ كذا عن محمد ولو كان القاضي هو المحدث في قذف برفع حله الى قاض آخر لا يرى جواز بطله انما
اذا قال القاضي بعدا قضى شيئا مدة مستقيمة رجعت عن قضائى او قال وقتت على تلبس من اليهود او قال بطلت
حكى لا يعتبر القضاء ماض وقضاء القاضي غير مكان ولا ينفذ لا يصح ويجوز ذكر مكانه عند القضاء فانه اذا قد
قضاء بطله رجلا لا يدخل فيه السواد والعربي مالم يكن في منشور السلطان مستظورا ذكر البلد والسواد السلطان
اذا قد قضاء ناحية رجلين فقضى احدهما لا يجوز كالوكيلين ولو قدما على من يرفع كل منهما بالقضاء هل يجوز
رواية في هذا وكان طهري الذين يقول ينبغي ان يجوز في كل موضع ولو في المرفق قضيان كل منهما في محلة فخاصم رجلان و
اختلفا فمن يختصمان اليه فان كان منزل الخصامين في محلة واحدة يختصمان اليه فانه تلك المحلة ولشأن طهري الذين
فأراد المدعي ان يختصم اليه قاض محله واباه الآخر قال ابو يوسف العبري المدعي وقال محمد بن الحسن المدعي عليه وبه نقول
كذا لو كان احدتهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلد فوقع على هذا ولا ولاية لقاضي العسكر على غير الجندى ومحمد بن
العسكر جندى اختصم غريبا عن قاضى بدين ضيق قضاؤه على سبيل الحكم في كل واحد من البلدان بطل الحكم
بينهما ورضيا بحكمه جاز اذا كان بصفة الحاكم وكل واحد من الحكامين لم يرجع قبل الحكم ولم يعد فان حكم الحكم
بشيء ثم رفع اليه قاض آخر لشأن موافقا لرأيه انفذ ولشأن مخالف لرأيه ابطال بخلاف ما رفعت اليه قضية
القاضى المولى بغيره ولا يرفع رأيه وجها وذكر في التوازي رجل خاصم السلطان الى القاضى فخل السلطان مع القاضى
والخصم على الارض ينبغي للقاضى ان يرفع من مكانه ويجلس خصم السلطان فيه ويوقع على الارض ثم يفتي بينهما حتى لا يكون
احد الخصمين على الآخر مفضلا فانه قاضى يستفتى في جادته فافنى ودأبه بخلاف رأى المفتى عمل برأى نفسه وتوقضى ان
المفتى وترك رأى نفسه لا يجوز عندهما وعند أبي حنيفة في الخلاصة قضى بجواز اثم الولد عند أبي حنيفة واي يوسف جاز
لورضا الى قاض آخر وابطل بطل وهكذا في الصغير وفي الجرح ليس للقاضى ان يبطل حكم قاض آخر في المجتهدات
وفي الامور رجل باع جارته ولها زوج او باع مديرا بعد موت سبي ثم ارتفعوا الى القاضي الا القاضي الاخر اضطرر قضاء
واوسع المكاتب يصح رضاه في اصح الروايتين فانه ثبت عندي حكم في الصبي وقيل لا بد من قول حكمت او
او انقضت وكذا قوله طهري عندي وصح او علمت فلهذا حكم كذا في المحط وفي العدة وكذا قوله انه ثبت عليه حكم
وفي قناري رشيد الدين فانه ثبت عندي حكم لكن الاولى ليس بين الشوب بالبينة او بالآثار اذا حكم ببينة فانه
الحكم باقراره في محضته ولو كتبه السجل ثبت عندي بالوجه الذي ثبت به الحوادث الشرعية والنوازل الحكيمة لا يفتي
بصحة السجل مالم يبين الامر على وجه التفصيل وقيل بغيره بغيره قالوا يكتب في محضر الدعوى شهدوا عقيد عوي المدعي
وكذا يكتب عقيب الجواب لا يحار من المدعي عليه كيلا يظن انهم شهدوا قبل الدعوى او على خصم المقر اذا شهدا
على المقر لا تسع الا في مواضع معدودة وفي الزجره وعندي لشأن ذلك ليس بشرط وفي الواقتات لا بد من كونه
كل واحد بعد الدعوى والجواب لا يحار ولا يستشهدا من المدعي ليجز عده الخلافة اذا شهدا بطلب المدعي
الشهادة لا يسمع عند الطحاوي في كل شيء ينبغي ان يقدم على رأس القاضي جلاوا يمنع الناس من شهادة الادب في خصما فاشا
بين يدي القاضي فلم يتهيبا بالثبتي فالرأى الى القاضي بحسبهما ويعز بهما ولشأن في كل اذا أراد المدعي احضا فخرج
اليهودي الى مجلس يوم السبت واستمع اليهود من ذلك هل للقاضى الزام بال حضور يوم السبت قال ابن المقرئ نعم له

طلبوا الرشد من باب القاضى

طلبوا في المرفق قاضيا

طلبوا ولا يرفع القاضى العسكر على غيره الذي

طلبوا اختصم غريبا

طلبوا في المرفق قاضيا

طلبوا في المرفق قاضيا

طلبوا في المرفق قاضيا

طلبوا في المرفق قاضيا

طلبوا في المرفق قاضيا

ذلك ويقطع عليه سببه وكذلك التصاري في يوم واحد ^{والمقتضى} والمقتضى عليه للقاضي اخذت الرواية
من خشي وقصيت على بعض القاضى الرجل اذا كان لا يجلس الدعوى فامر الحاكم رجلين بعلمانه كيف ينبغي
اشهدهما على كل الدعوى لم يكن على الحاكم بأن فيما قال لهما علماه ولا يصبر الرجلان مطعونين فيما علماه
وشهادتهما جائز فان قال المدعى هذا الكفيل غير ثقة فاقضى عليه على عطاء كفيل ثقة ونفس الثقة
لم يكون له ذلك معلوم او حانوت معر لا يمكنه ان يخفى نفسه اذا اكرهني حجرة سكن فيها ليكون ثقة والمدعى
يجبر على عطاء الكفيل بنفس الدعوى ونزاعه لا يرد عليه كغفلا يومس المدعى لئلا يلزمه ونفسه للملانة لئلا يرد عليه
ما ذاك وبفارقة وتودخل داره للاكل والشرب والوضوء لا يمنع ويجلس المدعى على باب داره فاذا خرج
وفي الزيادة لو اراد الدخول ان لا يدخل المدعى بالدخول معه او يجلس على باب الدار لانه ربما يهرب من
جانب آخر لو قال المدعيون لا اريد ملازمة الغلام ولا اجلس الا مع المدعى له ذلك لو كان المدعى عليه امرأة
فان القاطن لا يلزمها بنفسه بل يتاجر امرأة فتلازمها وفي التصغير لا تلازمها ويجلس معها ويقض
على ثيابها لان هذا ليس حرام فان هربت ودخلت حجرة لا بأس بالدخول معها لان كان باس على نفسه في دعوى
العين اذا قال القاضي بعد سماع البينة ادفع هذا الحدود للمدعى لا يكون حكما وينبغي له ان يقول حكمت
بهذا الحدود لهذا المدعى عليه التصغير فله حكمت او قضيت ليس بشرط وقوله ثبت عندي كفى وكذا اذا قال
ظاهر عندي او علمت فهذا كله حكم هو المختار في القاضي لو حكم على وكيل الغائب على التمسك ولا يحكم على الوكيل
والوصي ويكتب في السجل ان حكم على الغائب على التمسك بغيره وكيله ويجوز وصيه ولا يقضي على غايه
حيث او ميتا الا بحضرة نائبه حقيقة كالتوكيل او وصي الميت او غيره كوصي القاضي اي المصطفى وصيا بنص القاضي
مختار وفي الاصل يجبر المدعيون في الدرم واقبل منه وفي نفقته لئلا يخلوا في جيبه ياتي ويجلس لم يدين
يجل شتم الناس لكان ذلك من وعظ وليكن شاملا ضرب وجبر حتى يترك رجل خذع امرأة رجل حتى
وقعت الفرقة بينهما وبين زوجها وزوجها من غير او خذع صبيته وزوجها من رجل جبر الخادع حتى
يردها او يجوز رجلان لهما على رجل دين الا للاحدهما اكثر فلخصه القليل لا يجبر ليس لطلب الكثير عليه
ولو جاء معا لزيد واحد بالاطلاق فلا خلاف فيه ومن القام غير الذين لزم الجوس اذا حبس الشيخ متعنتا بطين
عليه اليه ويترك في السجن والامانة ولا يقيد المحبس ولا يضرب ولا يغفل ولا يجوز لا يجرد وفي المتن
يقيد المدعيون اذا خاف الزوار ويجلس موضع وحيش لا يسطر فرش ولا يدخل عليه ليستأثر في الاقضية لا يمنع
مردخو الجيران واهله ولا يكون من المكث الا طويلا وعن محمد يخرج في موت ولد والدين انما لم يجد احدا
يفسر وكيفه اما اذا كان له من يقوم به لا يخرج وفي غيره لا يخرج مطلقا ولو حن لا يخرج الحاكم ولو من ضرب
المحبس او فنيا ولم يجد محمدا يخرج المحبس هكذا من محمد هذا اذا كان القاطن هو الهلاك عن ابي يوسف لا يخرج
والفتوى على رواية محمد واما بطلان كفيل فان لم يجد لا بطلان وقيل البينة على الاطلاق قبل الحبس رواية
لا يقبل واختلف الروايات في المدعي بعد الحبس في رواية شهرين او ثلثة وفي رواية النكاح ستة اشهر وفي رواية الحارثية
اشهر والصحيحة يقوض الى رأي القاطن والواحد كفى ولا يشترط لفظ الشهادة وفي التصغير يشترط
والبينة على الاطلاق مقبولة بالاجماع وفيها لا يشترط حضر المدعي وبعد ما يخرج المحبس يلزمه المدعي نفسه
الملازمة من حيث كنه اذا كان المدعي عليه مسافرا لا يكفل القاضي ولكن يؤجل المدعي الى آخر الحد فان اقام البينة
ولا خفي القاضي سبيله ولم يأت في الخصم انه مسافر انكر المدعي لك كان قول المدعي لان لاقائه الامصار اصل

مطلب اخذت الرواية من القاضي نفسه
مطلب تفسير الثقة
مطلب لو كان المدعي مدعي امرأة
لا يلزمها بنفسه بل يتاجر امرأة
مطلب رخصه خذع امرأة رجل حتى وقعت الفرقة
او خذع صبيته وزوجها من رجل جبر الخادع حتى

على القاضي
على المدعي

وقال بعضهم القول قوله المدعي عليه انه مسافر لانه ينكر اعطاء الكفيل وقال بعضهم يتعرف من رفقاته فان
مقبيا واستنع عطاء الكفيل امر المدعي بالملازمة وله ان يلازم بنفسه اعوانه يطوف معه انما ولا يمنع
عنه رجل له عبد مكاتب على ان فاقه هذا العبد المكاتب في اخر قبل اذ مال الكتابة اليه سيد وهو غير باض
باقرار بالدين فلا يجبر كالكفيل بما اقر به من ميسر المكاتب جيبش دين الكتابة وفيما سوي دين الكتابة
قولان في العبد والبائع والصبي والماذون والمحبس وكذا الاقارب الاجانب الا الوالد والابن والجد
والجدات فانهم لا يجسبون دين فرعهم الا في النفقة وغيرهم يجسبون بعضهم في دين بعض فان كان المكاتب العبد
الماذون في دين الوكيل والمكاتب في دينهما اذا كان المدعيون مدبوذا ودين الوكيل ليس حرجا بدل الكتابة لانه لو منه يقع
المقاصة فيعتق والمكاتب العبد للماذون والصبي للماذون وجسبون والصبي للمحور لا يجسبون لانه لا يملك بل يجسبون
بل والدين وصبيته فان لم يكونا امر القاضى بجلا ببيع ماله في دينه اذا حبس المدعيون وغابت المطالبة وقال المحبس انما
اذا مال قال لك لشره اخذ المال ووضع على يد عدل ونشأ اخذ منه كغفلا ثقة بالنفس هذه المسئلة تدل على
للقاضي يقضي بدين الغائب مدبونه ويجوز للقاضي ان يقضي بانتهاء التي قامت عند القاضي والقاضي مع الغائب
كالوكيل مع الموكل كنهه واذا اخذ المدعي من القاضي خيرا فامتنع المدعي عليه شهادته فان شهادته عند
القاضي بخضر باعوانه فاذا حضر جيل القاضي عقوبة نائب القاضي اذا سمع البينة او الاقرار وكنته كدابة القاضي الذي
قلده لا يقضي بل يكلف المدعي اعادة البينة كنهه اذا اورد كتابا قاض اليه قاض وقدمات المط قبل كتابا للقاضي او
فالمكتب عليه ينفذ الكتابة على الوارث او الوصي انما كان ولو ات القاضى الكتابة على عدل قبل
الكتابة يقضي به ولو ات بعد القراءة قضى به ولو ات المكتوب له او عدل قبل القضاء وجد قبل من اخر مكانه
وجبه فان شهدوا على غيب لم يحكم وكنته هاهنا حكم المكتوب له وهو الكتابة الحكي وهذا الكتاب مخصوص بالثقة
وهو يكون انما الكتابة معلوما وكذا القاطن المكتوب له وكذا المدعي والمدعى عليه وكذا المدعي به وعنده ان لا يشترط
ليكتب الكتابة الحكم اليه فاض من بل كفى افا كتب ابتداء اليه كل يصل اليه مقضاة المدين لا يبين المكتوب له يقضي
فيه كنهه اني بكتابه القاضي فقال المدعي عليه شئت على هذا الاسم والنسب فانقول له وعلى الذي جاء باكتابه البينة على
فلان بن فلان فان قال انا فلان بن فلان وفي المتن غير هذا الاسم والنسب فان قال له ان ابرهه ان دفع
والا فلا براءة كنهه بالقاء الى القاطن فمادون السقر في مصر واحد جبر كتاب القاطن في النقلي كالتوكيل الدابة التي تدفن
اليه بل لا يقبل بالاجماع وفي العبد الاتي يقبل في المختار دون الجوركي وسائر الجوركي والعرض على ما عليه المختارون
في جميع النقلي كانه العقار والديون به يفتي كنهه ولو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرحم او بالقطع او بالنظر فافعله
وسمك فعد لان طاعة ابي الامر اجبة وبتصدي طاعة ولانه اخبر عن امي بملك اشائيه الحال فقبل فله خلق من القامة
وقال محمد آخر لا يقبل قوله حتى يجان الحجة او يثبت بذلك مع القاضي عدل النساء وحال اكثر قضاة زماننا والندرك غير ممكن
وجه الظاهر للقاضي امين فما فوض اليه ويحسن امرنا بطاعة اولى الامر فله ولا يقال قاض عزل رجل اخذ منك القاضي
دفعه اليه زيد قضيت به دية عليك فقال الرجل اخذته ظلمنا قال لقول القاطن وكذا لو قال قضيت بقطع يدك بحق افا كان
المقطوع يد او ما خذ منه المال مقرا انه فعل وهو قاض لان مقتضى عليه ما اقر انه فعله في حال قضائه صار معترفه ففصل
الظاهر للقاضي لان فعل القاطن على سبيل القضاء لا يوجب عليه الضمان حال فصل القول قوله ولا يجز عليه الامين لانه ثبت له فعل
بنصا وقما ولا يبين على القضاء ولو رجع المقطوع يد او ما خذ منه المال انه لم يكن قاضيا يومئذ وانما فعل ذلك قبل
التقليد او بعد العزل والقول قول القاضي ايضا في الصحيح لانه متى عرف انه كان قاضيا صح ايضا في الاخذ له حال

مطلب يتعرف من رفقاته
مطلب لو كان المدعي مدعي امرأة
لا يلزمها بنفسه بل يتاجر امرأة
مطلب رخصه خذع امرأة رجل حتى وقعت الفرقة
او خذع صبيته وزوجها من رجل جبر الخادع حتى

مطلب ان كان المدعي مدعي امرأة
لا يلزمها بنفسه بل يتاجر امرأة

بأنه رجلان تنازعا في عين كل واحد منهما يدعي أنه له فإن كان العين في يد غيره ينكر دعواه فاقام المدعي
على الملك المطلق لغيره بوزن أو أرزاد تاريخها سواء يقضي بينهما نصفان ولا ينفذ وأدعى سبق في ظاهر التولية
عن أبي جعفر يقضي بينهما هو الصحيح لا يعتبر التاريخ عند لا نفاد فإن كان العين في يد أحدهما فإن لم يورثها أو رثا
وتاريخها سواء فلما راجع أبي وولدتها وأدعى سبق يقضي بينهما سواء كان خارجا أو صاحبا ومثل أبي
الآخر في قول محمد الآخر الخارج أوله فإن أرزادها ولم يورث الآخر كان الخارج أولى بعلان في يد كل أحد
منها شاة أقام كل واحد منهما بينة على نال شاة التي في يد صاحبه شاة ولدت من شاة التي في يد غيره لا
لغير يقضي لكل واحد منهما بالشاة التي في يد الآخر لا يما استويا في دعوى النتاج فتعبر بصفة البينة في ذلك فلا
يعتبر دعوى النتاج فيجعل كأنهما ادعى ملكا مطلقا فيقضي بكل شاة بينة الخارج ومثل أبي يوسف أنه
يقضي لكل واحد منهما بالشاة التي في يد قضا ترك لاختصاصه لا لأنه لا وجه للقضاء في كل واحد
الخارج ملكا مطلقا مؤخر بينة مثلا وأدعى صاحب اليد الملك لغيره من فلان منذ سنتين وهو ملكه وقضاه
منه يقضي الخارج وكذا لو ادعى الخارج ببيع بنتين وأقام ذوا اليد أنها ملكه مطلقا مؤخر بينة يقضي بينة
الخارج ما لم يثبت أدعى عليه ثوب لم ينج عنه من ثوبه المملوكة له حكمه وسلم اليه وأراد ذوا اليد الرجوع على ما يقضي
فاقام بابعة بينة لهذا الثوب ينج عندي من بغيري المملوكة لي بحضرة ومن حق بينة البائع أولى به فإنه الغالب في
قال لأن ذوا اليد ينجي الملك بغيره البائع فكان ذوا اليد أقامها فكان أولى به الحاصل بينة ذوا اليد على النتاج إذا
تزوج على بينة الخارج على النتاج أو على ملك المطلق بأن ادعى ذوا اليد النتاج وأدعى الخارج النتاج إذا ادعى ملكا مطلقا
أدعى يدعي يدعي البند فعلا غير الخصم السرق أو الوبيعة فإذا ادعى الخارج فعلا مع ذلك بينة الخارج أولى به في ملكه
المطلق لو ادعى أحدهما فقط يقضي للخارج عند أبي جعفر ومحمد وعندي أبو يوسف وهو رواية عن أبي جعفر بحكم المورث سواء أخرج
خارج أو ذوا اليد فالأصل للخارج مع ذوا اليد لو ادعى ملكا مطلقا فالخارج أولى في كل الصور إلا إذا ادعى
ذوا اليد على النتاج أو سبق تاريخ ذي اليد وكذا كل سبيل يملك لغيره لأنه في مع النتاج كقيد وجلبين ولو كان يترك
قضي به الخارج وهو كناية عن ولوقال في دعوى الخارج غاب عن منذ شهر فقال المدعي عليه أني أبرهن أنه في ملكي
وفي يدي منذ سنة ويحج بحكم المدعي ولا يلتفت إلى بينة المدعي لأن ما ذكره المدعي من التاريخ غيبة للخارج عن
لا تاريخ ملكه ودعواه في الملك المطلق خال عن التاريخ فتاريخ ذي اليد وحده لا يعتبر عند أبي جعفر في الملك المطلق
برهن الخارج لثلاث منذ سنتين وبرهن ذوا اليد أنه يبرهن منذ ثلاث سنين فهو الخارج لأن ذوا اليد يبرهن على الملك
عن أبي جعفر أنه لذو اليد وكذا لو ادعى ذوا اليد نتاجا والخارج ملكا مطلقا وهذا الولم بوزن أو أرزادها حكم لذو اليد
أيضا إلا إذا خالف سنة لوقت ذي اليد ووافق لوقت الخارج في حكم الخارج ولو خالف سنة لوقت بينة البينة
عند عامة المشايخ ويترك في يد ذي اليد على مكان التاريخ في النتاج لقول أبي جعفر في حال أرزادها سواء أداها أو سبق أو
أرخ أحدهما فقط أنما لغرض من تاريخ اثبات زيادة الاحتقان على خصم لتزوج بينة واثبات زيادة الاحتقان لا
في النتاج لأنه دعوى أولوية الملك برهن الخارج على الملك المطلق وحكم له ثم برهن ذوا اليد على مطلق الملك لا يقبل
استحقاقه لا يستحق على الشق إذا ادعى الاحتقان حجة أو النتاج حجة برهن أنه ولد في ملكه وبرهن ذوا اليد
أنه لم يولد في ملكه بابعة حكمه لذو اليد لأنه خصم عن يني الملك ومدة يد المدعي منه فكانت حضرة برهن على النتاج
والمدعي في يده بحكم له كذا هذا أدعى نتاجا فبرهن ذوا اليد أنكر فرددت أنكر شريته من فلا يرفع كذا
قال جعفر في صغري وقال المدعي عليه بل جئت في الكبر والقول المدعي الصغري لأنه الأصل في بينة المدعي الأكبر لاثبات

صل

بصيرة

العارض ٧١

هذا الحكم
بينة ذي
اليد

دفع

خلد

أخرون

العارض بثلث استأجره أمة من أدعى أنها كانت له اشتريها له أبو في صغري وتقبل لأن التناقص فيهما
يجري فيه الحقا فأتى الأب بغيره بالشر لا بين ومن الابن قصار كمن يقر بالثرق ويقاد للبيع ثم يدعى الحرز إلا
أو العارضة وبرهن يقبل أكثر هذا كان فلان ثم برهن على تركه منه يقبل ويتركه كذا البائع إذا أكره
أو ادعى النتاج عند وعجز عن إثبات النتاج وبرهن المشتري على الشراء منه ولا احتقان وأقر منه البائع ليس يرجع
ولم يصر مناقضا لأنه صار مكذبا بالشرع باتصال الحكم في الخرج باع منه شيئا فادعى ثالث لنفسه البائع كان آخر منه
أو رهنه قبل البيع لا يقبل حتى يثبت البائع فادعى برهن عليه الآن يقبل وفي دعوى الرجوع بالثمن بعد تداول اليد
لا بد من اثبات الرجوع إذا لم يكن لا احتقان عند هذا الحكم أدعى نصف وإرادتها ثم ادعى كلها أو ثلثها قال
لا سلام لا يبيع في العكس مع والصفا أنه يبيع فيها وذكر المحقق واختار التناقص لثمن المدعي لأنه من الشرف
بالفعل ولا يكفي إلا مكان وللمدعي عليه يكفي إلا مكان ويقال لتعدد الرجوع لا يكفي إلا مكان ولا تعدد كفي
واختار الشيخ لا سلام لثمن كان التوفيق يكفي وذكر غيره شرح جامع الكبير أيضا للتوفيق بالفعل شرط في الاستحالة والقبول
الاكتفاء با مكانه والتناقص يرتفع بتعدد الخصم ويكفي الحكم أيضا أن ادعى على رجل أنه كفل له عن مديونة
فأنكر الكفالة وبرهن الذان أنه كفل مديونة وحكم به الحكم وأخذ المكفل له منه المال ثم الكفيل ادعى على المديون أنه
كفل باسم وبرهن على كفل مديونا وبرهن المديون ما كفل لأنه صار مكذبا بالشرع بالقضاء بينة أدعى عشرة دنانير
خصمه نواقر كرهه مراجع دودينار خواسني ليست لا بدفع إذا الطالب ليست مديون الدين فإن مؤجله دين
في الحال وبرهن المدعي عليه أنه كفل في كرازين ال دينار في دينار برهن نوكفي كرا براري جز دينار بيسم
أدعى دينافا ثم قال أني وقبته لو كان كلا القولين في مجلس واحد لا يقبل التناقص ولو فرقا عند الجلس قال أبو
لعدم التناقص أدعى عليه ألا يحكم الكفالة ما كفلنا صلا ثم استوعبه فادعى في الأصل أداه لا تسرع منه لأنه أتماع
على اعتبار كونه كفيلا وأنه لو أنكر ابتدأ فوينا قضى أدعى حصة دنانير فقال خصمه وفيها فشرده أنه دفع اليه خمسة
دنانير إلا أنه لا تدري ما دفعها من هذا الدين أم من آخر يقبل ويبرأ ولو ادعى عليه ألا فقال ليس أو ما كان
علي ثمن فقط فبرهن المدعي وهو برهن على قضا لا يقبل عندنا لا مكان التوفيق أدعى ثمن فأنكر خصمه
فبرهن عليه المدعي فبرهن خصمه أيضا فنه لا يبيع التناقص أدعى البيع مكرها فبرهن المشتري على ثمنه أو
منه طوعا بدفع أدعى دينافا فقال ذوا اليد قد اشتريته منك فقال المدعي أكلناه أو قال أنك لم تبت ما اشتريته فنه
دفع صحيح أدعى نفسه ثم لغبر بوكالة يبيع إذا لمنا فاة بين المدعيين أو وكيل الخصومة قد يضيف الملك
لنفسه على معنى ترفع حق المطالبة ولو ادعى لغير بوكالة ثم لنفسه يبيع لأن ما هو ملكه لا يضيفه لغيره عند الخصم
فيتمكن المناقاة كما يبيع المدفع يبيع المدفع وكذا دفع دفع المدفع ما زاد عليه يبيع وهو المختار وكما يبيع المدفع
أفاته البينة يبيع المدفع يبيع المدفع قبل الحكم يبيع المدفع حتى لو برهن على حكم له ثم برهن خصمه
المدعي قد أقر قبل الحكم أنه يبيع شيء يبطل الحكم أدعى أني ودعت عندك فقال أو دعت مع فلان آخر فلا بد
كذلك اليك بخلاف المدعي عليه بأنه لن يبيع الملك لغيره أجبه عليك فادع حصة المدفع خصومة ولو ادعى ثمن يبيع ولم يبرهن
أو عن محدود لم يجد يقبل لأنه دين كذا نفس وعق يقبل فهو الأصح وكذا لو ادعى مال لا جاز المصوفة لم يجز
المستأجر لأنه دعوى الدين حقيقة كذا فقط ولو ادعى ثمن يبيع لم يقبل لأنه لا بد من حصة المدفع قبل الحكم حتى يثبت البيع
عند القاضي بخلاف المدعي ثمن يبيع قبض فانه لا يجل حصاره لأنه دعوى الدين حقيقة فادعى عليه ضبعة أنها ملكه
اشتريها من فلان ولما بينة فقال المدعي عليه دفعنا لث الذي باعها منك فنه أنه لاصق في يدها وأما هـ فلان ولي عليه

الكثير

مطلب

مطلب

مطلب

أدعى

باصفهان فندالين دفع ادعى عليه عشرة دنانير فقال مفعلا انك قريت كمر ازين خذ على جبري حواسني ليست
فندالين يدفع لاحتمال انه كان دينيا مرجلا فلم يكن المطالبة قبل المحل دعوى الاقرار في طريق الاستحقاق لا يسمع وسمع
في طريق الدفع صورة دعوى الاقرار في طريق الدعوى ادعى انه له عليه درهم فادعى المدعي عليه انك اقررت بالحق
لك على سماع هذا الدفع وصورة دعوى الاقرار في طريق الاستحقاق بان يدعي عليه الفاق يقول المدعي انك اقررت بالمال
عليك فانه لا يسمع على قول لاكثرين وصورة اخرى بان يدعي عليه الفاق يقول المدعي فادانا البك يقول المدعي
قد اقررت الآن لا يسمع على قول لاكثرين فسمنا ارضا مشتركة واقتر كل واحد منها انه لا دعوى له على صاحبه يبيع
نصيبه ثم اذا اراد احدهما الفسخ بالغبين فله ذلك اذا كان الغبن فاحشا اقتسوا ارضا موقوفة عليهم بواضهم
اراد احدهم بعد سنون ابطال ذلك التمس فله ذلك البينة الغاية الذي البدعي اقرار المدعي على انه لا حق فيه في اوانا هو
لفلان دفع سماع ادعى عليه ضبعة انها ملكه ولقام بينة فقال ذواليد لادعي اقر قبل ذلك من الضبعة كان
ملكك لفلان دفعها الي لا نردعها بجنة جامك يسمع ادعى عليه ضبعة انها ملكه واقام بينة وقضى القاضي وسلمها اليه
ثم اقام المدعي عليه بينة لادعي اقر قبل هذا المدعي انها ملك فلان وفي يد عزيمة جامك يسمع دفعه من يسمع على
اقراره بشي طوعا وبرهن المدعي عليه انه باكره فبينة الاكراه اولى بالقبول لانها ثبتت فلا الظاهر ادعى على
انه دفعه مالا ليدفعه الي غيره وحلف ثم ادعاه على خالده ونعم نردعوا على نه بد كان ظنا لا يقبل لان الحق انما هو
كما لا يستحق من اثنين لا يحاصم مع اثنين بوجه واحد وفي القاعد غاب له ثوب من المصحة وادعاه على اقر تليد القضا
ثم على تليد آخر يسمع ولا تناقض بينهما لما ذكر ادعى ارضا فبرهن المدعي عليه انك اقبعت هذا الارض على فلان يدفع
بما ذكره جارية في يد رجل ادعت انها حرة الاصل وانكوت باقرارها بالرق وادعى ذواليد انها اقرت بالرق كان
قول الجارية ويقضى بحريتها ادعى على شخص مملوكه وانه قد تفرق وخرج عبيد فقال المدعي عليه انا مملوك فلان
فالواضع جاء العبد ببينة على ذكر يدفع خصوصية المدعي وتسمع بينة على ادعى قبلت بينة المدعي ويقضى به ولو
حضر الغائب بعد ذلك لا سبيل له على العبد الا ان يقيم البينة عليه اذ في قبلت بينة المدعي للعبد ويقبل بينة
ويقض العبد له ^{مصلحة} ادعى دارا رهون لا يقبل بينة المدعي الا بحضر الزهني وللمدين جميعا حلفه ولو ادعى
من جارية ثم ادعى انه عبيد ثم ادعى انه وديعه لم يسمع تانا فان ادعت امرأة اني حرة لا في كنت امه لفلان الغائب
وهو اعنف وهذا اشراني بغير حق ولقامت بينة عدا عناق القضا ولكل يقبل لانها تدعي حصر مدعيها وهو
لا يملكها ذلك الا باعناق الغائب فيصحبها فاذا اقامت بينة يقضي بحقها ويقض المدعي عليه عنها اذا ادعى
على رجل انه كفيل عنه لفلان الغائب وقضى كالمال ان الطا وانكر المطلق القضا فقام الكفيل بينة على القضا
والطابا ييب يقبل بينة ويجعل الطا مفضيا عليه بالقضا على المطلق وان كان الطا غائبا اذا ادعى على رجل
انه كفيل فلان بما يتقرب عليه له فاقر المدعي عليه الكفالة وانكر الحق فاقام المدعي البينة انه ذاب على فلان
كذا فانه يقضي بها في حق الكفيل الحاضر في حق الغائب جميعا حتى لو حضر الغائب انكر لا ينفقت الي انكار
مصلحة ^{مصلحة} ولو ادعى من الدار لفلان فله بالخصومة فيها واقام البينة يقبل ثم ادعى انها لم يقبل بينة بخلاف
لو ادعى اقل من انها لم ثم ادعى انها لفلان وكل بالخصومة فيها واقام البينة يقبل وفي حرة الاصل لا يشترط
وفي لا عناق البينة تشترط عند اي ح وعندها ليس بشرط ولو ادعى رجل على آخر الف درهم واقام البينة فقا
المدعي عليه في الدفع لادعي اقر باستيفاء هذا المال مني ولقام البينة لا يسمع لان هذا طريق الاستداء
لا عرف لاديين يقض بانها لها ^{الدعوى} رجل ادعى على عبد مجبور الا فقال القاضي بوجهه ليس له ان يذهب العبد الي

مطلب صورة دعوى الاقرار في طريق الدعوى
على صورة وقت

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب صورة دعوى البينة في طريق الدعوى
على صورة وقت

مطلب

باب القاضي بفرد اذن المولى ما فيه شغل العبد عن خدمته المولى في تلك الساعة ولكن لوجوده في مجلس القاضي كان
له ليعلم ولا يحتاج الي اقامة البينة على التوفيق خلافا لما قاله بعض الناس رجل باع غلاما ثم ادعى انه كان قد
اعنفه او تبرع لا يقبل قوله ولو ادعى انه ابنه علق مناه بثبت النسب بطل البيع رجل ادعى دابة او اراه
في اجاق الغير لا يقبل بينة الا بحضره الاجر والمناجر جميعا وكذا في الزهني ^{مطلب} ادعى بعد توفيق الحق عليه
الدفع وقال في بينة حاضرة في المصير رجل ثلثة ايام او اياه الجلس لا يحكم للحال ولو قال لا دفع في ثم اتي بالدفع
يسمع كما قال لا بينة في ثم اتي بها وقول المدعي عليه اتي بالدفع ليس تسليم للدعوى ولا تعدل للشهود حتى لو انكر
بعد او طعن في الشهود يسمع ادعى الرقيق حرة الاصل ثم العنق العارض يقبل ولا يسمع التناقض صحة الدعوى ولا
لا يشترط الدعوى في الحرية الاصلية ويشترط في العارض عند خلافا لوعدا وفي حق التحليف يشترط الدعوى
اجاغا وفي الامة لا يشترط الدعوى اجاغا برهن العبد على من يبر بالحرية وذواليد على انه وديعه فلان او اجاق فلا
او اعاره فلان عند يدفع دعوى عبد قال اشترى فاني عبد ثم ادعى طرية تسع سوار كانت اصلية او اعاره
ثم للبائع حاضرا او معلوم مكانه يرجع بالشئ عليه ولغايبا عنه منقطعة يرجع على العبد والتعبد على البائع وحده
او ابرهن العبد على رجل انه اعنفه وحكم له ثم ادعى آخر انه ملكه لا يسمع وانقضت بالعنق يكون قضا على الكا
ادعى على آخر ماله وبرهن عليه وقضى به فاخذ المدعي ثم لادعي عليه ادعى على المدعي مالا فانه ليس لفلان هو
ذالك المال المقضي به لا يسمع دعواه لانه صار مقنيا عليه ونفان هو مال آخر فهو دعوى مبتدأة ادعى ملكا
ثم ادعاه مطلقا وشهدا به لا يسمع دعواه في عاة الروايات ولا يقبل بينة اقر بملك ثلثة او بالارت ثم برهن على
ذلك المطلق لا يقبل ادعى الابقاء في المصير مكان معين منه ولم يمكن اثباته فادعى الابقاء في القرية لا يسمع
المكاتب اذا ادي بدل الكتابة ثم ادعى تقدم عناق على الكتابة يقبل ويؤدى بدل الكتابة وكذا الورثة اذا
تقا سمواع الزوج او الزوجة ثم ادعى تقدم المصحة الطلاق قبل الموت وانقضت العدة قبل الموت يقبل
وكذا المديون بعد قضا الدين لو برهن على ابراء الدين او اتمته وكذا المختلعة بعد اداء بدل المخرج لو برهن
على الطلاق قبل المخرج يقبل وفي انباء ادعى عليه شيئا وبرهن المدعي عليه انه لم يسمعه متى يدفع كالمو رهن
المدعي على اقرار الغائب بانه ملكه قولهم دعوى المالك على الاقرار لا يصح لانه اجاز لا عليك ليس على الاقرار
والشعوى على قول الاكثر وفي المعنى ادعى شيئا برهن عليه عند الحاكم وحكم له به فقبل قبضه برهن المطلق للذي
اقر انه لا حق له فيه لشكك شهدوا على هذا الاقرار قبل القضا به المدعي بطل شهود المدعي فدعواه ايضا وان
بعد القضا لا يبطل برهن على هذا اذ لا دعوى عليه فبرهن المطا على اقراره حال حيوة انه لا حق له فيه او برهن
على اقرار المدعي حال حيوة عليه او بعد ماته انه ليس او كانت له او كان اقر انه لا حق له فيه او ليس له حق فيه
هناك من يدعي بطل بينة المدعي وان لم يكن من يدعيه هناك لا يبطل ذلك المسائل المذكورة لدعوى
الاقرار في مقام الدفع سموع فاندفع طريق الاستحقاق لان الدفع للابقاء والظاهر كفي الدفع والابقاء و
الاقرار ظاهرة والا استحقاق في اثبات امر لم يكن فلا بد من حجة قوية وعليه المنفعة فتاوي خوارزم وقام ما ذكره
الزخيرة قال الغيرة ما اشترت منك هذا العبد ثم ادعى انه له بشرا وكبده منه لا يسمع الاقدام على الاشرار والاستبراء
ولا استبداع ولا سبيجا اقرار بانه لا ملك فيه باعقاي الزوايا وفي وكالة الاصل الوكيل بالخصومة في الدار اذا
اقام بينة واقام ذواليد البينة على اقرار انها ليست ملكه بطلت بينة الوكيل فالمسئلة تدل على دعوى الاقرار
الدفع سموع ذكر شيخ لا سلام برهن المطا على اقرار المدعي بانه لا حق له في المدعي او بانه ليس بملك له او كانت ملكا

مطلب صورة دعوى البينة في طريق الدعوى
على صورة وقت

مطلب صورة دعوى البينة في طريق الدعوى
على صورة وقت

له يندفع الذم عن المبيع في لسان معرف وفي المحيط ادعى دارا وقال مات أبي وترك ميراثا بيني وبين اخي
ولت اخي آخرت جميعها لي وصداقها في اقرارها حكى على سلام انه يصح دعواه وانما لا يبيع لان دعوى المالك
سبيل قرار في مقام الاحتجاج وقد ذكرنا انه لا يقبل ولا خلاف في انه يقبل على جعل الاقرار على كماله وانما يختلف
وكل استدلال بمسائل ذكرها محمد اما لقائل بانه تلك فان الاقرار يرتد بالرد ولو لم يكن تليكا بل اخبار
لا يبطل بالرد بانه ولو ادعى اولا لهذا الرجل اخذ منه الفاء واقام البينة ثم المدعى عليه اقام البينة ان
هذا المدعى اقر لفلان بن فلان وكيل المدعى عليه اخذ منه هذا المال كان ذلك بطلا لدعوى المدعي الاول
وتكدينا للبينة لانه لما اقر بقبض الوكيل ثم ادعى الاخذ على الموكل كان هذا الاخذ يدعي عين الاخذ الذي
ادعاه على وكيله **فصل في دعوى النسب** واذا اولدت الامة من غير اقرارها فقد صارت ام ولد له ولديه
بها ولا تملكها حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم انما الاولاد حرام الى يوم القيمة ولا يطهرها ولا يتخذها وادارها و
تزوجها بقاء المالك فيها ولا يثبت زواجه الا بالاول لا يثبت في المولى فان جاءت بولد بعد ذلك ثبتت بغير
اقراره ولتقواه انتفى بغيره لان الفرائض القوي فرائض المكوبة ولا يثبت في النسب غير الفرائض الا باللعان والفرار
الضعيف فرائض الامة ولا يثبت الا بالدعوة وفرائض ام الولد وسط فوق فرائض الامة دون فرائض المكوبة فيثبت
بلا دعوى وينبغي لمحمد النبي ولتزوجها فان اقر بولد فبطل حكم الامة تبعها واذا مات المولى ففقدت جميع المال
ولا يلزمها النكاح للفرار فكان على المولى دين بقوله عليه السلام اغتفرها ولها ما في حقها لان حق المرأة في المولى
الا يرى لغيره لغيره حر ولد الفتية قتل والنسب ثبت لان الفرائض له ولو ادعاه المولى لا يثبت نسب له
ثابت النسب من غير وتيقن الولد ونسب المولود له ولد لاقراره هذه الامة جاءت بولد فقال مولاها هو مني
وصدقته الامة فلما مات المولى ادعت هذا الولد المولى وانما صارت حرة بموته سمع لان الدعوى فيها فيه
وهو الفرج ليس شرط فلا يكون النكاح باثباته ونسب نسبه المولود بعد اقراره بالاول يثبت
نفيه من غير لعان لان فرائضها ضعيف حتى يمكن نقل بالتزويج على المكوبة حيث لا يثبت نسب ولها بالنسب
لما كيد الفرائض ولذا لا يمكن ابطاله بالتزويج كنف الخفاف شرح الكفر مريض قال الجارية وقد ولدت هذه ام ولد
لنكاح القول في الصحة بصيرته ولد سوان كان معها ولدا اولا لم يكن ولدا في المرض فان مكنتها ولد نصيرته ولده
تعتق من جميع ماله ولم يكن معها ولا يثبت من النسب ولو قال ليس ولد مني ثم نعمني محبة بانه ولو قال
هذا الولد مني ثم قال ليس ولد مني لا يثبت النسب ولا يثبت بالنسب وهذا اذا صدق الابن وانما اذا لم
فانه لا يثبت النسب لان هذا اقرار الغير بانه حرة لكن اذا لم يصدق الابن ثم عاد الى التصديق ثبت النسب لان اقرار
لم يبطل لعدم تصديق الابن ولو انكر الابن الاقرار فاقام الابن البينة انه اقر باي ابنه يقبل البينة لانه اقراره على
بانه حرة فانما اقراره بانه اخوه فغير مقبول وانما ادعى لغيره فلان وصداق فلان ونسب منه ثم ادعى اني
فلان الاخر فانتقض لا يصح مهننا ولو كان في الدعوى لانه ينضمه ابطال حق المولود الاول وكذلك اذا قال لفلان
ولم يصدق فلان ثم ادعى انه ابن فلان الاخر لا يصح اقراره الثاني لان الاول حق التصديق فلو اقره لكان يورث
ابطال حق الآخر في التصديق كما اذا ادعى امي فلان ولم يصدق فلان ثم ادعى انه مولى فلان الاخر لم يورث
الغير حاكم ولده ولد فناء اولاد الامة او بعد يوم او يومين محبة ونسبت حتى مضى ايام ثم نفى لا يصح وكذا لو
جارية التي هي ام ولد وسكت محبة وكذا لو سكت المولى في هذه المدة لا يبيع فيه بعد وكذا لو سكت عند البينة بانه
له عبد في محبة اقر في محبة انه ابنه وان ولد له من قبله وبطلت محبة ونسب عليه دين محيط لا يصح في شيء ويرث

القول

لنفسه

على ما في المحل

ان فضلت التركة عن الدين ولم يكن العلوق في ملكه وكذا اذا اولدت جارية في ملكه وادعى انه ابنه في مرض موته
يرث ولت لم يكن العلوق في ملكه فان كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه احداهما ثبت نسب منه
وصارت ام ولد له وعليه نصف غيرها ونصف قيمتها وليس عليه شيء من ثمنه ولها فان ادعاه معا ثبت
نسبه بينهما وكانت الام ام ولد لها وعلى كل واحد منهما نصف العرق قصاصا مالا على الآخر ويرث الابن
كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما برهان من ميراث اب واحد ومع ولو ولدت لاكثر من ستة اشهر يريد
دعوة البائع لعدم التيقن ان العلوق في ملكه الا ان يصدق المشتري فكا حكمه ما ثبت النسب للحرية وامو
الولد ونسب البع وغيرهما ولو ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يحال العلوق في ملكه ولو ولدت لاكثر منها ثبت نسب
البع حلا على الشكاح فكان قتل وتوالت في المدعى بان قال البائع بعثتها منذ شهرين ولا ولد مني وقال المشتري
اكثر من ستة اشهر والولد ليس منك فالقول للمشتري وفاقا لانه ينكر نقل البع وتوالت ببيع بوبوسف بينة
كفها لاثبات زيادة المدعى وخرج محمد بينة البائع لاثباته واستبلا ونفس البع فكان اكثر اثباتا المدعى
الجارية المبيعة ثلث دعوى استبلا وهو لم يبع في شغل اصل علوقه في ملكه ودعوى تحرير وهي دعوى
المالك ودعوى شبهة الملك فدعوى الاستبلا ادعى من دعوى التحرير ودعوى التحرير ادعى من دعوى شبهة الملك
محل باع ام فولدت عند المشتري لا قبل ستة اشهر وقت البيع فادعى البائع الولد يثبت نسب منه ويصير
الجارية ام ولد له ويقض البع ويرد الثمن على المشتري وتنتهي دعوى البائع ودعوى البائع ادعى من دعوى البائع ادعى
ولت ولدت ستة اشهر فصاعد من وقت البيع فدعوى البائع لا تصح الا بتصديق المشتري ولا يفصل البع
ويبقى الولد ملكا للمشتري ولذا عيا معا او متعاقبا يصح دعوى المشتري دون البائع وكذلك في كل
مدع الولادة بعد البيع الا عيا معا لا يصح دعوى واحد منهما واذا جعلت ام ولد في ملك رجل فاعاها
وتداولها الايدي ثم رجعت الى الاولي فولدت في بوم وادعى نسب يثبت نسب منه ويبطل البع كلها
ويراجعون بالاعان ولو لم يكن اصل المحل عند لم تبطل العقود في رجل اشترى جارية فظفر بها جمل
بعدا يام تخاصم البائع في ذلك فقال له البائع امسكها فان ثبت المحل فهو مني وامر البائع غلامه او وكيله
ليرد الثمن على المشتري ويقض الجارية وعند ذلك غاب المشتري فاسقطت سقطة استبان خلفه لا قبل ثمانية
وعشرين يوما من وقت قول البائع ذلك فان سقط يكون من البائع وعليه فدية الجارية ام ولد له فترد الثمن
لانه اذا جازت بسقطه استبان خلفه فانما كانت حاملا وقت كلام البائع لان خلق الولد لا قبل ثمانية
وعشرين يوما يثبت نسب من البائع فاحمل رجل باع ام لها جمل فقال البائع ليهذا الولد مني وهو مني
فولدت عند المشتري لا قبل ستة اشهر فادعاه البائع جازت دعوى ورثت الجارية والولد اليه ولو ادعاه
البائع ثم ماتت الام او اعتقا المشتري فعقبا باطل ويرد الى البائع ويضمن الموت قيمتها ويرجع جميع
الثمن على البائع جارية هربت مولاها يوما ثم وجدها وبطأها ويعزل عنها فظفر بها جمل فولدت بعد
اشهر من هربت ومات الولد فذا على وجهين اما الجارية لو كانت هربت اليه ثم با او كانت الجارية عفيفة
لم يظهر منها فحرق في اليوم الاول في سبعة من بيعها لان الغالب في الجور وفي الوجه ان لا ينفق لغيره وينبغي
لن يشهد انها ام ولد حتى لا يباع بعد موته هذا حتى لانم ديانة لان الفاء انه منه اذا عزل ليس بعد عليه لانه
وتعزل في عاده قبل لزوم ثمنه وتعلق في جارية حبلى فمولاها من حملها منه فانما نصيرته وليه وكذلك
اذا قال لفلان حبلى فموت فولدت ولما او اسقطت سقطة استبان خلفه او بعض خلفه او اقرب فانا

مستحب في المحل

محل البع

وجاز ساكت ثم ادعى للمباراة ملكة لتسبح دعواه لئلا كان حاضرا وقت البيع والتسليم وسأكتا وقت تصرف المشتري قبل
 له فلو لم يتصرفها ولكن كان ساكتا وقت البيع والتسليم قال لا يسقط دعوى المباركة هذا القول لأن الغضوب اذا باع مال
 الغير وصاحبه للمال حاضر ساكت لم يكن سكوتة اجازة ثم منه ثم بخلاف اختياره المتأخرين فيما اذا باع وسأكتا
 أو زوجته ساكتة يسقط بهذا القدر دعواه فترد في هذه المسئلة وبعض اقر به وفي شرح الكفران في مثل
 قال في الاختيار انفق مشايخنا على انه لا تنفع مثل هذه الدعوى لأن حضور وقت البيع وترك المنازعة اقرار
 انه ملك للبائع وجعل سكوتة في هذه الحالة كالا فتتاح بالاقرار قطعاً للاطلاع الفاضل وسد الباب للقروير وهذا
 اصح مما فادى ثم من حيث المصلحة ينظر في ذلك ان كان في رايه لا يسمع هذه الدعوى واقضى بذلك كالحسناء لم يكن
 راي المصلحة بما عايناهم لم يكن اسطفاً استثنى سماعها عند التقليد ولو ترك المدعي دعواه ثلث سنين بطل دعواه
 ولا تسبح بعد ما حتى لا يجوز حكم بها عند المتقدمين الا بثلثة اعداء ارحمها تركون غايبا وانما لا يكون
 أو محضاً لم يبلغ ولم ينفق فيها وانما لا يكون المدعي اميراً جابراً ظالماً وقال بعض المتأخرين لو تركها
 ثلث سنين لا يسبح بعد الا باحد الا عذارا لثلاثة المذكورة غير الصباغ وقال بعضهم لو تركت سنة وثلثين
 سنة لا تسبح بعد الا باحد الا عذارا لثلاثة المذكورة هكذا ذكرنا في كتابنا في كنف قيل لا خلا بينهم في الحقيقة
 الرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلث سنين في الاراض الموقوفة والمشبكة وما يحتاج في ابقائه الى الانفا
 والمرة والرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلث سنين في الاراض الاميرية والرواية في عدم سماعها منه
 بعد تركها سنة وثلثين في الاراض الاملاك اما في الوقف فليست حق القرار منه للتصرف فيه فيما فوق الثلث
 لهذا لا يجوز اجارته اليه ما فوقها خوفاً منه واما الاراض الاميرية فليدفع العدة ايضا لكن انما المتأخرون بذلك
 بعد ثلثين سنة في كل ما تكتبها اوسط الروايات الثلث وخبر الامور واسطها ويكون كلما مستوفى في ملكه ثلث
 وذكر في بعض الفتاوى رجل تصرف ملكه لرجل زاناً وهو يراه ولم ينع ثم اراد المخرج لا يقدر عليه لانه يحتمل انه
 باعه منه أو وهبه وانما لم ينع أو يترد ان تصرف اليه تمام ثلث سنين ولم يقدر ذلك على المخرج حاكم ومن دار او
 أو حرم في يد رجل ولم يخاصه وهو المصير وفي القربة ثلث سنين فقد بطل حقه ثم راي يسبح ايضا اودار
 في المشتري زاناً وهو ساكت سقط دعواه ولو ترك دعوى دار ثلث سنين ففقد بطلانه في قول من يسطله
 بطل القضاء لانه يجوز تسليط رجل له في دار فلم يخاصه صاحب البيت ثلث سنين ثم خاصه اليه قاض فابطل القاض
 حقه بترك الخصومة ثلث سنين كما هو مذهبه الناس فان بعض الناس قال من له حق في دار ولم يخاصه ثلث سنين وهو
 المصير بطل حقه الا انه هذا قول المحرر فلا ينفذ فيه قضاء القاضي فان رجع ذكره قاض آخر يبطل قضاء الاول
 يجعل المدعي على حقه فان كان من له دعوى في دار في يد رجل ولم يخاصه ثلث سنين بطل دعواه وانما
 اذا لم يخاصه زوجها سنين ولم يطل المهر والغرض قال بعض الناس يبطل فان قضى بذلك كان باطلاً
فصل في دعوى الورثة والوصي اما يمكن اثبات الوصاية على الخصم والقض الموصل ومديون الميت
 والذي له على الميت دين خصم في قول الخصم وقال بعض الشافعية لا يكون خصماً فان اقام البينة على واحد من
 ثلث الميت او على من ينظر ان كان المدعي مدلاً من ماضي السيرة مذهباً في التجار بقض به ولو عرف بالفسق والجنابة لا
 به ولو عرف من ضعف الزاوي وقلة الدانية في التصرف بقض بوصاية وبضم الميت في اثبات نسب
 الوارث الوصي او من ثبت عليه دين أو عند ودعيه او من على الميت دين او الوصي فلا بد من اقرار الميت
 فادعى ديناً على الميت قبل يسبح بيمينه على من يدين المال وقيل يجعل القاضي خصماً عنه ويسبح عليه بيمينه فظهر ان ثبات

مطلب
 عدم سقوط
 الدعوى على
 مات في المدة
 وعندنا ان دعوى عطف بهذا القدر

مطلب
 لو ترك المدعي دعواه ثلث سنين
 الرواية في العذار

مطلب
 انما في الوقف لا يجوز اجارته
 اما فوق الثلث

مطلب
 من دار او مبيعة او موقوف
 في دار او مبيعة او موقوف
 ثلث سنين فقد بطل حقه

بعضهم

الدين على من يدين مال الميت اختلا الشايع ادعى بطلانه وارث فلان اخوه وابنه وانما في الوقف
 مقر ان المال وكنته قال لا ادري مات فلان لو لم يمت او قال لا ادري انت وارث ام لا فاقام البينة على
 الموت والورثة يقبل وينتدب خصماً هذا اذا كان المودع او القاض حياً بالوديع والخصم اذا كان المودع او القاض
 ميتاً وادعى بد رجل قال هذه الدار كانت والدي فلان بن فلان مات وتركها ميراثاً لي ولا ختي فلا بد
 له غيرنا وتركنا ايضا ثياباً ودواباً فمن الميراث فصار هذا الدار نصيباً بالقسمة واليوم ملكي بهذا السبب
 وفيه من يفرق بين بيع خلا وراثة في طريقة بعض الشافعية احاد الورثة اذا اقر بالدين وبعض الورثة غايب
 غضب بعض الزكاة غاصب فذ جميع الدين نصيباً بالاجماع ولو ثبت الدين باقرار جميع الورثة ثم غاب
 بعضهم أو غضب بعض الزكاة غاصب فذ جميع الدين نصيباً بالاجماع والغيرم لا ينتصه خصماً للغيرم سوا
 قبض الغيرم الاول شيئاً او لم يقبض والوصي لا ينتصه خصماً للغيرم ايضا والمودع او الغاصب او المديون
 لا يكون خصماً للمودع اذا كان الذي في يد المال مقرراً بالميت فالحصم في ذلك لانه لو وصيته لا غير تصد
 العاقلة اذا برهنوا على ورثة القاتل لئلا قاله فلان يقبل فاذا ادعى قوم على الميت ديوناً وارادوا ان
 يشيخوا ذلك فليس لهم الا يحضر من وارث أو وصي وليس لهم ان يشيخوا على غير الميت عليه دين وعلى وصي له
 ولا على غيرهم له على الميت دين وليس لهم ان يشيخوا على الميت او على احد وكانت ورثته صغيراً ليس لهم من يفرق بين
 فينتهي للقاضي ليحسم لهم وصياً يقوم بامرهم فان اثبت الغرض حقوقهم فحضر هذا الوصي وسألوا القاضي
 لت يامر بدفعه اليهم من مال الميت فينتهي للقاضي كسب خلفه واحد منهم قبل ان يدفع اليهم شيئاً بالله ما قبضت
 من مال الذي ثبت كمنه فلان الميت في حيوته ولا من احد اداه اليك منه ولا قبضت ذلك من يفرق بين
 ولا آراء منه ولا من شيء منه ولا احالك بذلك ولا بشئ منه فلان الميت ولا آراء منه بذلك لا ينفق
 منه وهذا اذا حلف امي بالدفع اليه ولن يكمل لم يحكم له بشئ ولم يامر بالدفع وكذلك لو مات رجل ولم يوص له
 احد ولم يخلف وارثاً وادعى قوم عليه مالا وحقوقاً فان القاضي يجعل له وصياً ثم يدعونه بيميناتهم على يد
 يحضر هذا الوصي الذي جعله القاضي فاذا ثبت الحق حلف المدعي على اليمين الذي هو ولي الميت ومرة في بلد
 آخر وماله وتركه هنا حيث توفي فادعى عليه قوم حقوقاً واموالاً فان كان البلد الذي فيه ورثة الميت بلداً
 منقطعاً عن هذا البلد جعل له القاضي وصياً وامرهم بالتبشير عليه لان الغيبة المنقطعة جعلت بمنزلة الموت
 ولن يكون البلد منقطعاً عن ذلك البلد وارادوا ان يشيخوا حقوقهم عند هذا القاضي ليحكم بذلك لم يقبل
 الا ان يسألوه ان يسبح من شهدوهم ويكتب لهم بما يصح عن من مودعهم اليه ذلك القاضي ليسبح من كتابا او بالقاضي
 الخصم ادعى ان فلان مات وترك ميراثاً لا ختي وهي مات وترك ميراثاً لي وقضى له بالبينة فقال المدعي عليه
 لئلا ختك التي تدعى الارث عنها مات قبل فلان الذي تدعى انه مات اولاً واقام البينة فقد قيل هذا دفع محض فذكر
 غير صحيح لما رتب ان الموت لا يدخل تحت القضاء فلا يثبت بيمينه المدعي عليه موت فلانة قبل موت فلان
 عمادي اذا قال لست وارث فلان ثم ادعى انه وارثه وبين الجهة نصيح لان الشنا قضى بالتسليم صحة ذلك
 وفي اصل ادعى عينا في الزكاة وبرهن على احد الورثة فالحق قضاء عليه قضاء على الكل وفي كلام الصغير
 ان الكل في يد واحد وثلث البعض في يد واحد وفي الصغرى ادعى على ميت ديناً واحضر احد الورثة وبرهن بالقضاء
 عليه قضاء على الميت احد الورثة ينتصه الميت في دعوى الذين وليس يمكن من الزكاة شيء في يد وامية دعوى
 فلا حتى من ادعى عينا واحضر وارثاً ليس لك العين في يد لا يسبح دعواه عليه وفي المحيط ورثنا داراً من والدنا

مطلب
 الورثة
 واحد الورثة اقر بالدين

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

ثم باع احدهما حصته من رجل ثم ادعى الآخر نصف الدار انما ميراث له من ابيه وبرهن قال فالحكم على المشتري
حكم على البايع والقبض على الآخر قضاء على المشتري لا يترتب قبول المشتري لم يرهما من ابيه الذين اذا ثبت على واحد
من الورثة بالبينة يستوفى جميع الدين ما في يد لا يخصصه ورأيت في طريقة بعض المشايخ احد الورثة اذا اقر بالدين
بوخذ جميع الدين من نصيبه وتو ثبت الدين على واحد منه بالبينة لا يستوفى منه الا ما يخصه بزيادة عليه وذكر
شمس الملقاني في ادب الله المدعي اذا قدم وارثا عند القضا فاقتر الوارث بدينه واراد الطالب ان يقيم البينة على
ليكون حقه جميع مال الميت يسمع البينة عليه لان له فيها فائدة لانه اذا لم يكن البينة فاقتر الوارث انما يصح في
نفسه يستوفى ذلك كله من نصيبه وربما لا يفي بخصه فاذا اتى البينة واثبت دينه بالبينة يفتني حقه جميع
التركة رجل ادعى على ميت ديناً بغير احد الورثة فاقتر هذا الوارث حق اقراره وبلغ جميع ذلك في حصته
الميراث وقال شمس الملقاني هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره ابا جرح اقراره لا يلزم الدين بخصيته
فاضة ادعى على الميت ديناً على موته وشهدوا انه كان له على الميت دين لا يقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه ادعى
على غلام انك كنت مملوكاً لي يوم موته فبرهن الحق اني كنت مملوكاً فلان اخر في يدي يقبل بدينه وينصف
عن الغايث اثبات المملوك اذ ملكه شرط عتقه فينصف خضاً في اثبات المملوك لا عتاق فاذا قضى به ثم برهن آخر انك
قضى لا يقبل اذ ذلك القضاء قضاء على كافة الناس ولو ادعى ميراثاً بالعصوة فدفعه ليرد على عليه اقرار المدعي
من ذوي الارحام وجع يدفع الدعوى ولكن هذا الدفع انما يصح اذا كان قبل القضاء بالعصوة لا بعد القضاء
بالعصوة فلا يصح دفعه ما عرفت من اولاد من زوجة اخرى فادعى الاولاد انها كانت حرة ما قبل موته سنة
اشهر اقاموا بيته وهي اقامت بيته انها كانت حرة لا وقت الموت فتشبه المرأة اوب رجل يطلق زوجته رجلاً
عند الشهود ولم يرجع وقد مضى سنة ثم مات فادعت انها كانت تحت نكاحه حين وفاته وطلب حصته من ثلثاته
ينظر لكان عاشت معه كسائر الادراج الى حين وفاته ثم لم ينفذ ولكن اقامت البينة انه كان حراً في عتاق
ثم ادعى الوارث نصيباً لنفسه المقسوم لم يسمع دعواه لانه مناقض في ذلك لانه اقرار على القسمة
اقرار بغير القسمة ويكون المقسوم ملكاً للميت فاذا ادعى لنفسه يكون مناقضاً لرجل ادعى ارثاً بميت وزعم انه
ابن عم الميت لايه واقام البينة على النسب ذكر الشهود اسم ابيهم وجرح واسم الميت وجرح كاهل الرسم والمدعي عليه
اقام البينة لتجد الميت غير الميتة المدعي لا يقبل بيته المدعي عليه لان البينة لا تثبت لالنفق وبيته المدعي عليه
على النفي وهو ليس بخصم في اثبات اسم جد المدعي وهو كالمو ادعى ميراثاً عن ابيه فاقام المدعي عليه البينة لانه لا يثبت
رجل اخر غير الذي يدعي المدعي وانه لا يقبل بيته المدعي عليه رجل ادعى انه وارث فلان الميت واقام شاهد في بيته
وارث فلان لا وارث له سواء فان للقاضي سألها عن النسب لا يقضي قبل السؤال لان الورثة مختلفة لاختلاف اسماها
بالجمل متعذر فان مات الشاهدان او غابا قبل ان يسألها لا يقضي القاضي بشي ولو اقام المدعي شاهدين والله وارثه
لنفاذ كذا فلان بن فلان فني بانه وارثه لا وارث له سواء فاشهدنا على قضائه ولا ندرى باي سبب يضي بوارثه فان
هذا القاضي يسأل المدعي عن البينة فقول القاضي فان بقي سبباً فخص له الميراث لان قضاء القضا على النفي لا يمكن
ولا ينتقض بالشك فيقتضيه له بالبرهان ولا يقضي بالبينة بين المدعي لان هذا القضا لا يدري في القاضي الاول قضى بذلك
البينة لا يحل قال شمس الملقاني في الاخرى لا يشرط ذكر اسم الجد وغيره لا اذا ادعى ابن عمه فلا بد ان يذكر اسم الجد
الغريب وذكره البايع عشرتها ادعى ابني وارثه في ابن عمك لا يلزم ولم يذكر اسم الجد لا يصح العلم بذلك وذكر الحد
ذكره باب ميراث الدين على الموت اذا قال انا وارث فلان لا يصح ما لم يبين حجة الارث برهن على انه ابن عم الميت وذكر

النسب فبرهن خصمه لتجد الميت فلان غير ما بيته المدعي لو لم يقض بالاول لا يقض بشي للتعارض ولو قضى
بالاول لا يقضي الثاني ادعى ابن عم الميت ووارثه لا وارث له سواء وادعى آخره اخوه لا وارث له غير واقام
البينة عند الحاكم جميعاً بقضي سبيل كل واحد من الميراث لانه لا غير وعليه بعض المشايخ وطعن في اكثره جعله البعض
اذا ادعى انه عم اي اخ ابيه لاب وام لا وارث له غير يصح ولزم بذكر اسم ابيه واسم ابيه وجرح لانه ايضا لا يقضي الميت
منه ادعى انه له وارثاً ثم ادعى انه له ولا وارثاً وبرهن يقبل ترك اخوين فاقتر احدهما باخ آخره انك لا وارث
يعطى المقر نصف ما في يد وقال ابن ابي ليلى ثلث في يد عين في يد ادعاءه آخره اشتراه من فلان الغايث صدقه
ذواليد فيه لا يؤمن بالتكليم لانه حكم على الغايث اذا ادعى على المودع انه اشترى الوديعه من المودع بخلاف دعوى الورثة
فلا يصح سبيل غير المدعي التفتي عن ادعى ميراث ميت بعصوة بنو العم واقام البينة على النسب كرا لا سامي الى الحد
فاقام بيته لتجد الميت فلان وهو غير الميت المدعي هل يدفع بهذا دعوى المدعي بيته قال القاضي في القضاء
بيته المدعي فالقضاء ماض ولا يبطل بيته المدعي بهذا ولا يدفع دعواه ولا يصح القضاء بيته المدعي
فالقاضي لا يقضي باحد البينتين مكان التعارض وهو نظير مسألة المرأة يوم النحر يكون ذلك السنة وعماق العبد
يوم النحر يملك من هذه السنة وفي فرائد شمس الاسلام برهنت على انه لا وارث له غيرها فبرهن المدعي
بانكر اقرت ان له اخناً واقاموا يصح الدفع بخلافه اذا برهن ثلث عصبه بحج اوله وارث اخر حيث لا يصح
لانه لا خصم عنه واقرارها حجة عليها في ابطال حجة ابا فكانت خصماً لادعى المدعي لصاحب المال اوصى له ومات
وصدق ذواليد لم يؤمن بالدفع الا الذين فانه يؤمن بالدفع ثم رجح محمد بن محمد قال لا يؤمن بدفع الدين ايضا حجة ادعى عليه
داراً انها ملكي رهنتها من فلان فلان بن فلان بكذا ثم مات والدك وتركها في يدك فعليك لتقبض الدين
وتسلم الدار الي فأنكر فشهد الشهود على دفع دعواه ولكن زادوا فيه فاليوم ملك هذا المدعي وحقه في يد المدعي
عليه هذا بغير حق يقبل هذه الشهادة لان بانكار الرهن صارت يد بغير حق وكذا لو قال وفي يدك بغير حق
كأن رجل يطلق زوجته ثم بعد مضي ثلث سنين مات فطلبت وادعت هي انه كان اقرارها في حيوة ببلغ كذا
درهما من مهرها وادعته من مغلطاته واقامت على اقراره بيته ولكن لم يقبل هي ولا بيته ما هو
وعليه المهر المهر لا يقبل بيته قال هذا العبد اشترى بيته من فلان بالف ونقدتها ثم قال اشترى بيته من فلان
آخر جسمائهم درهم فنقدتها فاقام البينة على كل يقبل وعليه الثمنان ولو قال هذا العبد لفلان ثم اقام البينة
انه اشترى بيته بالف سمعت حجة **فصل في الاختلاف** وفي الزيادات في موضع لو اقر بدين فاذا انكر يستخلف
الآل ثلثة مسائل الاولى اراد الوكيل بالشراء ان يبيع في البايع لتلك الوكيل رضي بالبيع اقر به الوكيل بطل حق الر
وان انكر لا يخلف الثانية ادعى على الامر رضا لا يخلف ولا يقر بدينه الثالثة الوكيل يقضي الدين ادعى عليه المدعي
الموكل الدين وعلم الوكيل لا يخلف ولا يقر بدينه والا فلا يخلف بل يطلب اربعة مواضع في البيع يخلف بالشر
بانه ما رضيت بالبيع بالبيع بانه ما ابطلت شعرك والتمه اذا طلب من الفقه على زوجها الغايث يخلف بانه خلف
لك زوجك شيئاً ولا اعطيتك الفقه والرابع المستحق بانه ما بيعت وعند ما لا يخلف الكل لا يطلب اعلم ان كل من يخلف في
يد امانه اذا ادعى رد العين اي صاحبها او ادعى الموت او اهلك يصدق مع بيته بالاتفاق كالمودع ولو قال المودع رد
الوديعه اليك او ضاعت عندي وانكر المودع بل انكره فالقول للمودع مع بيته والبيته بيته والمستعير والمضارب والمستصنع
البضاعة لا يدفع المال الى رجل بشرط كل اربع ثلثة المسماة والوصي لا يضمن الوصي بموت مجهلاً ولو شرط باليمن
والا بيمينه مال ولكن وصن الاب بموت مجهلاً وقبل لا كوصي فلو وضع القاضي اليمين بيته ومات مجهلاً ضمن لوديعه

او ادعى ثالث
انه ابنه لا وارث
له غيره

مطلب

مطلب في ما قامت عليه البينة في الموت

مطلب في ما قامت عليه البينة في الحياة

المعروف ولا يدري على من دفع لا يضمن ولو قال الوكيل كنت قبضت المال حال جوع للموكل لم يضمن
لم يصدق الآتي والرسول والمتولي وهو من فوض اليه التصرف والمفوض اليه فوض اليه الحفظ فقط و
الدلال وهو جازم مشترك والبيع والشراء وهو الدلال والمرجع والصحيح ان يضمن نصيب صاحبه والعديل
اقراره باع الرهن وقبض الثمن وسلم اليه الرهن وانكر المدين كان القول قول العدل والمفوض واخذ الابن
والشريك مطلقا احد شرطي المفاوضة لو ان لا يضمن احد شرطي العنان اذا مات بمجمل ضمن والحاج عن العبر
اذا قال بعت ذكبي الوار او الوصي فالقول للحاج فلا يقبل بينة الوار او الوصي انه كان يوم الخبر الكوفة الا
اذا قاما معا البينة على اقراره انه لم ينج والا جازم الخاص ولا جازم المشترك ونحوها كالحاج في المساعي والمزارع اذا
ادعى الهلاك بغير تعدد يصدق مع بينة كل واحد امين والقول قوله مع بينة اقام يكون بينة على الرد
او الهلاك واذا كان له بينة فلا يضمن عليه وانما طلبت البينة لدفع اليه من عنه والمسام اذا لم يكن الثمن معا
بينهما وامين القاض او المحضر وامير العسكر للمقسم في اثبات النسب في العارث والوصي والوصي له والغير
المتب او على البينة المضمومة اثبات كونه وصيا الوار او الوصي او مديون الميت او دايه وقيل داي الميت
يضمن فيه الغريم لا يكون خصما لغريم آخر قبض الغريم الاول شيئا ولا كمن ادعى على ميت الا وادعى الوار
ثم حضر غريم آخر او وصي وادعى على الغريم الاول لا يصح تنازعه في المدعى ان يجهل بضمن الا بينة
مواضع متوالت الوقتات ولا يعرف حال غلاتها التي اخذها ولم يبينه لا يضمن انما امر العسكر او دع بعض الغنائم
بعض العسكر وبات مجرلا والثالث لما حكم دفع مال اليتيم اليه من دمه لا يضمن لادى اذا قبض
ووضعه في منزله ولا يدري اين وضعه وما يضمن وراثة في القصة رابعا احد المفاوضين ان يذبح مال المشتركة
ذكر ابو سلمة لو قال القاض في حال جوع ضاع مال اليتيم عندي او انفقها على اليتيم لا ضمان عليه ولو مات قبل ان يملك
شيئا كان ضامنا ما كان ولو قال المستودع لصاحب الوديعة بعثت بها اليك مع رسولي وسيضمن من في عياله بان
قال مع ابني او مع عبدي او ما اشبه ذلك كان القول قوله ولو ادعى الرد بغيره كان القول قوله وكذا لو ادعى الرد بغير
هواه ولو قال ردوها بيد اجنبي وجعل اليك انكر حصة المال فوضا من الا لا يضمن به رب المال او قيم المودع
على ذلك ولو قال بعثت بها اليك مع هذا الاجنبي او استودعها اياه ثم رد ما علي فضاغت عنده لا يصدق على ذلك
تاتى بانه

في الامانة
الصبي المأذون بخلف كالبايع وكذا العبد الناجر بخلف بغير اذن المولى
وكذا المكاتب رجل ادعى على صبي بالانكار قال بعض الشايخ لا يخلف لانه لا ضمان عليه وانما يلزمه المال ايا بينة او بالا
وذكر الفقيه ابو القاسم بخلف في قول عمالنا قال وبه نأخذ والعبد المأذون ان يجهل بعد اقراره ان كان الباع
واجبا عليه بالاستهلاك باع فيه ولا ادعى عليه دين لا يواخذ الا بعد العتق وفي دعوى التفرقة لا يخلف القاض
على كل شي بل يأمي حتى يجمع الدعاوي بخلف فيينا واحدا وقال الفقيه ابو جعفر ان كان المدعى عرف منه التعنت لم يثبت
بغير جميع الدعاوي وان كان غير معروف فذلك بخلف جميعا والشاهد انكر شهادته لا يخلف عليه سمعت المرأة زوجها
تلفظ انكر وهو بخلف في البينة طالبت زوجها بالتمني فاقول لا شيء يا واما اقربت بذلك ولا بينة يا علي اقرا
فلا يخلفها ولو اقام للمدعي البينة بعد اخلاف المدعي عليه فله ان يخطف بركي خليف
ثم اقام هو البينة اذا قال المدعي لا بينة يا خليف المدعي عليه ثم اني بالبينة يقبل في رواية الحسن في الفتوى عليه
لا يقبل ولو قال ليس بينة حاضرة ثم اني بالبينة يقبل في الرواية كلها ولو قال الشاهد لا شهادة له على هذا اوقالا شهد
على انور او قال بئس في شهادة ثم شهد يقبل المدعي اذا استخلف المدعي عليه قال انه حلف عند قاضي فلان على من

مطلوب الوكيل لو قال كنت سلمت المال للموكل مال
في حصة له بعد ذلك ان ينج

مطلوب العبد الناجر لو قال كنت سلمت المال للموكل مال
في حصة له بعد ذلك ان ينج

مطلوب الشاهد لو قال كنت سلمت المال للموكل مال
في حصة له بعد ذلك ان ينج

مطلوب العبد المأذون لو قال كنت سلمت المال للموكل مال
في حصة له بعد ذلك ان ينج

مطلوب الشاهد لو قال كنت سلمت المال للموكل مال
في حصة له بعد ذلك ان ينج

الدعوى او ابرأني عن هذا المال ببيع ولو اقام البينة يقبل وتسلم بينة ولو ابرأني عن هذا المال
يخلف المدعي ولا يخلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتولي في مال الوقف ولو قال عليه
دين فانكر خلف بانه ليس علي شيء وجرب لسانه بالا ستثناء بحيث لا يبيع لم يكن ذلك استثناء ولو طلف
واشار باصبعه اني كنه اليه رجل غير المدعي بانه ماله علي شيء لم حاننا وباننا ويكون حاننا قضاء حتى لو كان
بينه بالطلاق يقع الطلاق قضاء رجل ادعى على رجل ان عبد الصغير اترف عليه شيئا فاراد المدعي
لنسخه المدعي كيف يخلف بخلفه بانه ما تعلم ان عبدك هذا استهلك اذ اوبانه ليس عليك من الوجه
الذي يدعي المدعي عليه اذا كان اخرس ويطلب البينة فانه يخلفه وصورة الخلف ان يقول عليك
عند الله وميثاقه ان كان كذا فاذا ادعى برأيه بنعم بصير حالفا فانه ادعى على اخر انه وطئ جارية و
حبست منه وادعى النقصان بهذا السجل انكر هو الدخول فله ان يخلفه ولو حلف المدعي عليه فله ان يطلب
من القاض تعزير المدعي ولو اقام المدعي بينة فله قبة النقصان ولو قال لا بينة لي وحلف ثم يجهل
عند ابي حنيفة وعند محمد لا يقبل النقصان وهو لا يصح حلفه رجل ادعى على عبد محجور مالا بالاستهلاك قال الفقيه ابو جعفر
ليس له ان يذهب بالعبد اليه بالبايع بغير اذن المولى لما فيه من شغل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة
ولكن لو وجب له في مجلس القاض كان له ان يخلفه رجل ادعى على ميت ديناً واحضر اذنا واحدا فانكر بخلف
عليه العلم فله ان يرد بخلفه وارثا آخر كان له ان يرد لان يتفاوتون في الميراث وربي لا يعلم الاول بدين الميت
وبعلم الثاني رجل ادعى على ميت ديناً وقدم الوصي اليه فقال بخلف المدعي القاض بين الوصي
لا يخلف القاض لان قاضه الخلف هو النكول رجل ادعى على امرأة ان تخرجه من بيتها او من بيت مالا وطلب من المالك
عليه ذكر الفقيه ان القاض يبعث امينا او امينين ومعه شاهد حتى يخلف المدعي عليه وذكر في المتشقق خلافا
على قول ابي يوسف يبعث امينا بخلفه وقال ابو حنيفة لا يبعث ويغوص في كل ما يراه القاض فلو ان القاض
امينا بخلفه فانه الامين وقال حلفته لا يقبل قوله الا بالشهادة استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في الصنع
فقال المستصنع لم تصنع كما امرتك قال لصانع فعلت قالوا لا بين لاهدما على الآخر ولو ان القاض خلف
المدعي عليه فسكت وكلما كلفه القاض سكت ولم يجبه شي فان القاض بامر المدعي حتى ياخذ منه كفيلا ثم يأت
عن حاله هل به آفة منعه من الكلام او السماع فان سئل وظهر انه ليس به آفة اعاده الى مجلسه ويعرض عليه
ثلاثا ثم يقضى ولو ان القاض عرض اليه على المدعي عليه ثلث مرات فاني لا يخلف فقصي عليه بالنكول ثم قال انما
لا يلتفت اليه ولا يبطل قضاء القاض عليه رجل امر رجلا ان يشتري له جارية فاشترى الوكيل جارية بشار
صحيحا وجد الوكيل بالجارية عينا فاراد ان يردّها على الباع وموكله غائب فقال الباع ليس موكله قد رضي
بهذا العبد له اذ بين الوكيل على رضي الوكيل لم يكن له بين قال الامام المخلو اني للماله كما يمنع من البينة كذلك
يمنع الاستحالة الا اذا اتم القاض الصغير او متولي الوقف فقيه ولا يدعي عليه شيئا معلوما فله ان يخلفه
نظر الوقف اليتيم بشاره فان كان له بينة على رجل انه استهلك مالا ولا ادري قدره وطلب الخلف
لا يخلف وكذا لو قال هذا شرطي وقد خان في البيع ولا ادري قدره لا يلتفت اليه اقربا لذين وانكر الوكيل وطلب
زاعم الوكيل بخلفه على عدم علمه وكذا لا يخلفه وصاحبا بخلفه بانه قال المدعي لا بينة لي فجهل وقال
الشهود لا شهادة ثم شهدوا يقبل فله ان يرد شي ثم تذكر او لم يكن له شهادة ثم صارت له شهادة قال محمد لا يقبل
لانه صار منافقا ولا يصح منه ادعى حقا واستخلفه فحلف ثم جاء المدعي بعد ذلك

مطلوب العبد لو قال كنت سلمت المال للموكل مال
في حصة له بعد ذلك ان ينج

مطلوب العبد لو قال كنت سلمت المال للموكل مال
في حصة له بعد ذلك ان ينج

مطلوب العبد لو قال كنت سلمت المال للموكل مال
في حصة له بعد ذلك ان ينج

مطلوب العبد لو قال كنت سلمت المال للموكل مال
في حصة له بعد ذلك ان ينج

مطلوب العبد لو قال كنت سلمت المال للموكل مال
في حصة له بعد ذلك ان ينج

مطلوب العبد لو قال كنت سلمت المال للموكل مال
في حصة له بعد ذلك ان ينج

المصلي من أسفه فتجها فلونجها بحيث ينالها المصلي لم يضمن ولو تجها أكثر من ذلك ضمن سنة الفصل
الخامس في ضمان جنابة التواب التي نحو حبة على قارعة الطريق فلدغ ضمن الملقى ألا يستحق من كل الموضع
وخلد رقوم ففقر كلهم لم يضمنوا اذ لم يوجد منهم اغراء واشلاء له كلب عقور بعض كل من مع عليه ففقر رجلا
ضمن لو تقدموا قبل غصه ولا فلا يحيط بال فاجب في بعض لو لم يوجد من كلبه لانه باعراية بصيرة لفقر فكل
الاجابة او حبة فكلها ضمن لو اخذتها برئيه والقبالة لا يوجد ويضمن اشلاء كلبه لانه باعراية بصيرة لفقر فكل
ضرب بحد سيفه يتوثر فكل حمار لم يضمن لقدره من جرح الحمار جبار كدابة افسدت سنة الكلب يعلم الحراسة ولا
وصيد ونحوها جاز بعه ويغرم مئلفه عندنا فلا نفى بيع القرد جاز على رواية الحسن في حقه وكذا عند محمد كلب
معلم والمشهور عندنا في جواز بيع لاسد فعلى هذا ضمن بغيره سنة ارسل بعه فاصابت في فورها شيئا ضمن
لو لم يكن قابلا ولا سابقا ولا ناجزا ولو عطفت عن ذلك الطريق وكان لها طريق فاصابت شيئا لا يضمن ولو عطف
ولم يكن له طريق غير ضمن لانه في فورها بعد ولو وقعت ساعة ثم سارت لم يضمن التلف دابة شيئا ليلوا والمضمن
لو لم يبقها ولم بعد ولو وقعها في سوق الدواب تلف لم يضمن ولو وقعها على بالسطا او على بالبحر لا عظم
مسجد آخر ضمن الا اذا جعل الامام للمدين موضعاً بقفون ودوابهم فلا يضمن سنة اوقعها في ملك غيره فالت في ربا
فالتف شيئا ضمن لانها تمسكها في ابي موضع ذهب لو اوقعها على الطريق ولم يشدها فسارت عن ذلك المكان والتف
لم يضمن اذ لم يكن لها من ذلك فصارت كدابة متعلقة سنة غنم التلف زرعاً ضلح سابقاً والاقلا وكذا ثور حمار الراعي
لو فادها قريباً من الزرع بحيث لو سارت تناوت ضمن الزاعي الراعي لو وجد دابة في سرح لغير فادها
قد رما خرجت من سرحه لم يضمن للراعي غير من عبد الله الجاني ذهب منزله رواحاً فزأ في بقره لغير فطره
نقال لا يابوي الضالة الا ضالة وجد في كومة دابة افسدت كرمه فبسرهما فملك ضمن ولو اخرجها فالتا دابة لو اخرجها
وساقها ضمن لا لو لم يبقها وكذا لو اخرجها عن نزع الفير سنة لو ساقها الى مكان يأس منها على نزع لم يضمن
اخرجها عن زرع وقال اكثر مشايخنا يضمن وبه يعني وجدها في زرعه فحل عليها فاسرها ضمن اصاب كذا لو جها
كثيرا بعدها اخرجها وذهب ضمن سنة اشترى من راد رخانه بكي اورو فاصاب البعير صاحب له ارض لو ادخل بلا
اذن لا لو باذن والبعير المغنم وغنم المغنم سواء والمغنم هو الذي سكر في فطر شهوة وكذا لو جشع اية رجل فالت
الراكب فالت ضمن لو باذن لا لو باذن ولو ضربت الناحس فان فسد اذ دخل في السرح بقر يضرب بقر
فضرر محشاً وفكه لم يضمن بالكله اصطلح بينها وكل منها بقر فشد فيه احدهما بقر صاحب كيتلا يضرب البقر
البقر ففكرت البقر ففقت بالجل ومات لم يضمن لو لم يبقها من مكانا شي حل على بقر شي بلا اذنه فتوهم
ظهر نشق العورم بالكله فانقص ضمن لو نقص العورم لا لو النشق ولو اختلفا صدق الحامل مع بينه اخذ حمار
غير بلا اذنه فاستعمله ثم مرة الى موضع اخر منه وكان معه محش فاكله فبب ضمن لو ساق الحش مع العورم لا يضمن
شي بان ساقها الحش معها فاهباً وجائياً وكب دابة بلا اذن ضمن ساقها لو لم يبق في طاهر الترواية ولو اذن
ضمن لو ساقها سنة وضع ثوباً في دار رجل فزله رب الدار فافسد ضمن مثله لو ادخل دابة في دار غيره
واخرجها رب الدار لم يضمن اذ الدابة تضر بالدار فله دفع الضرر بالاخراج اما الثوب فلا يضرها فاخر
الاف في سنة ولو وجد دابة في مبطه فاخرجها ضمن حصن غصب مبطها او شد فيه دابة فاخرجها بالكله ضمن غصب
مجولاً والتلف وبيع لبن امته ضمن العجل ونقص الام ويطا حماره على موضع فربط آخر حماره على كل الموضع بعض
احدهما الآخر لا ضمان لو كان لهما في المبط ولا في مبط سنة ارسل دابة في مري مباح فارسل آخر دابة ففقد الثانية

ساق الام

وكذا لو اودع رجلاً خاتمة ضمن بضعه في خنصره لآ في غيره ولو اؤخذ الدرهم منكم النامي ثم رقة ليا كما لو كان في وكذا الخلف في
في ضمن ونسقت غضب شيئاً من الصاحي ثم رقة عليه وهو سكران برى لا لو اؤخذ وهو يقظان فزعه عليه وهو نائم ولو اؤخذ
وهو نائم فزعه وهو يقظان برى ولو رقة اليه مكانه وهو نائم فابو يوسف يعتبر النوم الاول وتجدد يعتبر الجلس في الوقت قبل تحوله
من مكانه برى لا لو تحول الا بالردة على صاحبه ^{الجميع} المفضل الرابع في ضمان الشئ بالمال لو تعلق برجل وخافه
فسقط من المتعلق به شئ فضايع ضمن المتعلق ^{عندكم} بيت نفسه فاندم بيت جاره لم يضمن اخذ يتعد عن ولو ضرب
رجلاً فسقط المضرور مضطاً عليه وسقط منه شئ قال محمد يضمن معه وماله وثبات لانه مسكوك ^{الجميع} ^{او يرضى منه} ^{درجته} ^{منه}
القائه في حوض فلو سقطت عند القائه ضمن لانه بعد له لو سقطت وقت خروجه عن الماء لانه يفعل كما يشاء فزعه
احدى المائتين اذن الاخرى في المستاجر نسقط القرض فضايع لم يضمن ثم من ظالم فاخذ رجل حبة ادركه الظالم
وعمره او ظلمه ظالم يقبض منه جناية فذله رجل فاخذ له في قياس محمد يضمن الآخذ والدال للسببية لا على قول ابي حنيفة
يفي ^{بشيء} ولو فر من سلطان او اخفى فاخذ رجل اول عليه حتى اخذ وعمره لا يضمن الآخذ والدال في ظاهر الرواية ولو
سكن من مبيوه ابا الوالي كحق من بني دهر فخره السلطان لم يضمن الدابن ولو اؤخذ المدبون من يد رب الدين
فرب لم يضمن ولكن يقره الامم يكي ازواج دار خطي كرفت بدن دينار وديري ابن خط رابعه يد يابداً يابداً برآن درين
در ايند لازم باشد خرق صك غيره ضمن قيمته مكنوناً وكذا دفتر الخساسة ^{بشيء} قال له اسلك بهذا الطريق فانه آمن فسلكت
واخذ النصوص لا يضمن ولو قال له مخففاً واخذ لك فاضاً من ^{ان كان} المسئلة بحالها ضمن فصار لا يصل الزم الغرور انما يرجع
العادة لو وصل الغرور في ضمن المعاوضة او ضمن الفار صفة السلامة للغرور نصاً ولو قال الطحان لرب البيت اجعل
البز في الدلو ففعله فيه فذهب من الثقب الماء والطحان كان عالماً به تضمن اذ غرم في ضمن العقد وهو يضمن السلامة
بشيء اخرج ثوباً من دار انسان فوضع في منزل آخر فضايع ضمن لو تفاوت في الحيز والافلا ولو شق زاوية رجل فصار
ما فيها حتى مال اليها لم يملك الاخر فوقع في سال ما في الزق الآخر ضمن الا انه لو ساقه راب الدابة مع عله بالسوق لا يضمن
الشاق على كل حال اذا السوق مع علمه رضي منه ما صنع ويضمن لو لم يفره ربتها اذا فسد ملكه ^{بشيء} لو شق زق
دهن سائل حتى سال او قطع جبل فندبل ففي امثاله ضمن ففاقاً ولو فتح باب قفص واصطبل فخرج ما فيه او حل
فقد بقى فابق او فتح الزق والسم جامد فذا وخرج لم يضمن وعند محمد ضمن ^{بشيء} ولو فتح باب دار فسرقت آثرته
متاعاً لم يضمن البائع شق عقيب البعج او بعد وكذا لو حل رباط دابة او فتح باب قفص فاخذ الدابة والطيور اخر لم يضمن
الفاتح وفاقاً ^{بشيء} لو فتح باب قفص واصطبل او قيد قرن ضمن ففاقاً وقيل لا لانه لا يملك الخط الا يرى انه لو لم
على لو دبعه ضمن لا يفر ولو نفر طين عدا ضمن لا لو بلا عدو دابته ^{بشيء} حل سفينة مربوطة في يوم ريح ثلثت بعد
الحل اقل القليل ثم سارت وغرقت لا يضمن ثقب حايطاً فغاب وفضل منه رجل فسرق لا يضمن الناقبة به
بقي لانه ملك البارق مباشر فقال بعضهم ضمن ولو حل بعض قطار ايل لم يضمن اخذ يفضيلاً ^{بشيء} لو انقح رجلاً
في الماء فمات فلو غرق من ساعته ضمن دية لا لو سوي ساعة ثم غرق ^{بشيء} مردى سوراخ مبيوه فانه يكتسب شاة
سرا ورا آدم وميوه ^{بشيء} لو كان البرد غالباً بحيث يجد الثمار اذا فتح الثقب مضى فكأنه لم يعلم به بل يجب
بشيء لا يضمن وقيل لا يضمن كل حال اذا تلف بفعل غيره كمن ^{بشيء} فزع ثم يثر البرد وحره كذا حتى اخذ
الاخر البئر لا يضمن الفاتح اكراه على الدلالة على المتاع دال على موضع فيه متاعه ومتاع غيره فاخذ
لكل لا يضمن سواء كان الكرم مودعاً او ربيع فليس هو من راس رجل فوضعا على رجل آخر ففزع
فضاعت لثوبان لم يضمن صاحبها وامكنه رفعها من ذلك الموضع لم يضمن الطابع والا ضمن وقيل لو

في الخوض

لا ينبغي ان يهمل

المصطفى

ولو قال لا ادري في اي حانوت وضعت يضمن بثلث دفعه الى دلال لبيعه فدفعه الدلال الى رجل على سوم الشراء
 ثم نسيه لم يضمن وهذا اذا اذن له المالك بالدفع للسوم اذا لا تعدى في الدفع الى اذ اذام باذن له فيه ضمن
 على رب الدكان وترك غيره فرب رب الدكان ذهبت لم يضمن الدلال في البيع لا بد منه في البيع وذكر في الفتوى
 انه يضمن لانه مودع وليس للمودع ان يبيع دفعه الدلال الى من يشاء لينظر اليه ويشتري فذهبت ولم يضمن الدلال قالوا
 لم يضمن الا في هذا الدفع قال قاضيان وعندي انه انما يضمن لو لم يفارقه لما لو فله ضمن كالمودع اجنبيا او تركه عند
 ملايد الشراء فثبت طلب البيع من الدلال بدراهم معلومة فوضعه عند الدكان يضمن قيمته لا ضمن على سوم الشراء وبعد
 الثمن قالوا لم يضمن المناقاة هذا لو اذنا بالدفع الى من يريد الشراء قبل البيع فلو لم يكن اذنا ضمن دلال
 بيع ثوبين انه مسروق فقال ردته على اخوته يبرأ كفا صلبا في ردته على الغاصب وفي الذخير انما يبرأ
 لو ثبت ردته بحجة هذا كفا صلبا قال ردته على الغاصب يبرأ لا بد من حجة دفعه الدلال شيئا لبيعه
 دلال من رجل ولم يبرأ اليه وغاربا دعاه الامر منكرا ببيعته المشتري على ثلثه الدلال وصديق الامر دفع المأمور
 يذفع لصداقه فما على الوصول من يد الغاصب قال للدلال اعرض متاعي وبها فان بعته فذلك لا يجر كذا فعرض يادى
 ولم يتمكن من البيع حتى باعه دلال آخر مما في قاسم وبني نصر انه يجر لا يجر بعه وعنايه وقال الفقيه في الاحتياط
 لا يجب وهو يوافق لقول الامام اثنا في المسئلة المتقدمة وعليه الفتوى وكيل البيع دفع البيع الى رجل بعرضه
 على ما يجب فهو رجل بالبيع او هكذا عند اجنب لا يضمن الوكيل فالتصريح بضمنه قال بعضهم لو كان مرد دفع اليه
 اميناً لم يضمن للرضى به عادة وكيل الشراء اخذ على سوم الشراء ولم يرض به الموكل فرده اليه وكيله فذلك في يد
 فلو اخذ بعد بيان الثمن ضمن الوكيل ورجع على موكل لو امين بالاخذ على سوم الشراء والا يرجع الا لغيره
 بالشر او لم يكن امين بقبض على السوم وكيل البيع لو استاجر رجلاً ليعرضه والمسئلة بحالها لم يضمن وقيل يضمن
 وهو المختار في حق كسب لا فشري به بزا و امر رجلاً ببيعه فباعه وسلمه وغاب المشتري ولم يقدر عليه ضمن
 الوكيل كذا في كذا الوكيل بالبيع لو سافر ما امين ببيعه ضمن او دعه بقضا على المضارب سافر بال المضاربة وكذا
 يبيع لله وهو في المصداق من المصداق ببيع ضمن استحساناً امر ببيع وتسليم الثمن الى فلان فباع اميناً
 لم يضمن او الوكيل لا يبرأه امام ما يتبع به دفعه الى آخر الفاعل وقال ادفعه اليوم اليه ولم يدفع لا يضمن لا يبرأه
 منه قال وكيل بعه من رجل لا اعرفه وسلمته ولم اقدر عليه ضمن وهذا كسئلة الفقه وهي دفع اليه فقه
 قال له ادفعها الي من يصلحها قد فعلها ولم يعلم الي من دفع ليرضى كقضية ودبعة في بيته ونسبها وقد هلك
 لم يضمن في ضمان المودع قال احفظ في هذا البيت لانه هذا البيت فحفظ في بيت نبي قيل ضمن وقيل لا لومئذ
 قال صنع في صندوق لم يضمن الا نضع في الخانوت فانه مخوف فوضعا فيه لم يضمن لو لم يكن له موضع اخر منه والا
 ضمن لو فادرا على الحمل دفع اليه ثم فاده وقال اسق به ارضي ارضي فري فقي به ارض الامم ثم سقى ارض غيره به
 ضمن لوضاع قبل فراغه من انكالا لو بعد اذ عاد نفعه قال الموضع المستبضع ضوعاً في هذا العدل فاشار
 اليه فوضعه في الحقيبة ضمن لا لو قال ضوعاً في الخوانق بلا اشارة فوضعه في الحقيبة قال لا يدفع اليه امر انكاد
 امك او ابك قد فع ضمن لانه بد منهم بان كان له عيال سوي المتهنى والا فلا مستودع قال جابر وسوكل
 قد فعلها اليه وكذبه المالك ضمنه ولا يرجع هو بما ضمن على الرسول لم يضمن في كونه رسولاً ولا يشترط على الرجوع وان
 لم يضمن ودفع اليه او لم يصدق ولم يكذبه يرجع على الرسول وكذا كذا صدقة وشط عليه الرجوع قالوا ولو قال
 لا يخرجها من المصداق بها ضمن الحفظ في المصداق فيقيد به الا لا يضمن او يخاف التلف فلو امكن الحفظ في المصداق

ولو قال فطعته مرة ماله ضمن مثله او قيمته على الاختلاف ولو شاة فبجها ارباً ارباً ماله ضمن قيمتها ولو
 حاراً او غلاً وقطع به ورجله ماله وعليه قيمة حبيباً ولو حاراً فبزه ماله ولو عصفير ففحق عنده ماله لا يضمن
 فطناً وعليه لا يقطع حتى اكله لقيام عينه بخلاف ما لو داس بزا حيث يقضي ماله بالبر والتين للفا وهو ضامن بعه
 وسئل عن غصن يذوق شره او بزا واتخذ كسكاً هل يقطع به حتى اكله قال لا لقيام العين كسكاً وسئل لو تحلل من
 الغصن فحل للفا ولو اراد انسان صبت جمره فاحرقها آخر فحلت عنه فالحل للاخذ غصن وظلها ثم انلفه
 ضمن مثله خلا اذ صارت خلا على كذا كذا سلم غصن مسلم خمر وهي فائمة بعينها ببيع يضمن الغصن منه عليه
 يقبل بيته ويختلف للر بكن له بيته ويقضي بالكل على كذا اراق للمر في الممر وكسر وانها ولو وجد في مجلس
 من آله الفسق فله ذلك ولا ضمان عليه ضمان المأمور الدلال وما يتعلق به دفعه الى آخر فثبتا مقيداً بسلسلة
 وقال اذهب اليه بينك مع هذه التسلسلة فذهب بلا سلسلة فأبى القن لم يضمن وامر بشين وقد اتي باحدا
 بعه الى شية فركب المبعوث دابة الباعث برى لو بينهما انبساطاً مثل ذلك الا ضمن دفع بعير الى رجل ليكره
 ويشتري له شيئا ليكره في بيع البعير فباعه واخذ منه فذلك كان في موضع بعه على الدفع الى الفاضل او يستطع
 امساكه آخرة مع النسي في بيته والآن برى اعارة حاره وقال خذ عذار وسقه كذلك ولا تخل عنه فانه لا يملك
 الا هكذا فقال نعم فلما مضى ساعة خلى عذار فاسرع في النسي فقط ضمن اذا خالف شرط مقيداً بآية اية
 النهر ليعملها فقال رجل ادخلها النهر فادخلها فغيرت فكان لا بأس بالذابة لرجل آخر لم يعلم المأمور بذلك
 فلو كان الماء يحال يدخل الناس دولابهم فيه يغسل بالثني بزا اذ التباس ليرفع يديه ويغير ولو حال لا
 يدخل الناس دولابهم فيه ضمن ربا اتهما فلو ضل المأمور ببيع السابن اعطى درهما لينقد فخره فانكسر بزا لو
 امر بغيره والا ضمن كذا كذا اراى قوساً فنكسر فهو على هذا يجوز في ستاد وكفت علف مبدد وكذا مبدد
 جوع خادون خربار طلبيد انكسر خادون بوقت آمدن دونه ميزم بار كرم فرده لرجل جاد مبدد لا يضمن بكيها
 عيني داد كرك وكسجندى ففعله لم دفع اليه وفك الدهن ووضع في بيته ففعل لا يضمن بكيها عيني داد كرك
 فلان اذ انت به وي درخانه خود نهاد حتى يهلكه في المبط ابل على اية لا يضمن في قولنا بجلأ قلب قصه وقال
 ارهنه في عند فلان بعشره وقيمه عشره فامسكه المأمور عند فاعطاه عشره وقال رهنه كاذب ولم يقل
 رهنه عند آخر لم هلك العقل عند فلو تصادقا على ففعل بعشره فكان اميناً في العقل في الرهن من نفسه لم يجر
 لهذا امين امر لزم دوع عند آخر فلم يفعل او امر ببيع فلا يصبره خالفاً ورجع عليه بالعشره اذا قرضه وهو مقر
 كذا قال بعت منك في بعليل بالي ففعله آخر بقاء ولا لو قال اقتلني ففعله لانه اطلاقاً فاقاد شبهة فهو اصح
 الرقاب من كذا في بعليل بالي ففعله آخر بقاء ولا لو قال اقتلني ففعله لانه اطلاقاً فاقاد شبهة فهو اصح
 كالمال ففعل الامر قد وقعت بجاراً واقعة وهي جل قال ام السهم التي حتى اخذ فركم اليه بامر فاصابته فذهبت
 قال قاضي جان لم يضمن كاله اذن على كذا لم يضمن بكذا اني بعض الشاي نسيه دفع ثوبه الى دلال لبيعه ووه الخانوت
 ففعل معلوم وقال احضر رب الثوب لا عطية الثمن فذهب فعاد فلم يوجد الثوب في الخانوت ورب الثوب الخانوت يقول انت
 اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته عندك صدق الدلال مع بيته لانه امين ولا رب الخانوت فلو اتفقا على ان اخذ
 رب الثوب فلو اتفقا على ان اخذ رب الخانوت ليشتر به بما سمي من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ بخرجه دعواه ضمن
 ولو لم يتفقا على ثمن لم يضمن اذا قبض على سوم الشري انما يضمن لو اتفقا على ثمن لا يجب ثمن السوم الا بذكر الثمن قبل هو
 قول ابي يوسف وبقي عند محمد لم يضمن لهما باع دفعه الى الدلال ثوباً لبيعه فقال ضاع ولا ادري كيف ضاع لا يضمن

مجلس اربع الساعات

و لو لمّا فطخة مرة مكية و ضمن مثله او قيمة على
 حار او بطلا و قطع به و رجه مكية و عليه قيمة
 فطنا و عليه لا ينقطع حتى ياكله لقيام عينه بخلافه
 و سئل عن غصن يذوقه و يشرب او يرا و اخذ كسكا هذا
 الغصن فخلل للغا و لم ياد انسان صبت جمر فيه
 ضمن مثله خلا اذ صارت خلا على كمال الكثرة
 يقبل بينة و يختلف الطريق لكن له بينة و بعضى ياد
 من آلة الفسق فله ذلك و لا ضمان عليه فله ضمان
 و قال اذهب الي بيتك مع هذه التسلسلة فذهب
 بعث الي ماشية فركب المبعوث دابة الباطل برقي لو
 و يشترى له شيئا يكرهه فيعي البعير فباعه و اخذته
 امساكه آخرة و مع النعمى ضمينة و اكل برقي اعان
 الا هكذا فقال نعم فلما مضى ساعة خلى عذاره فاد
 السهر ليصلها فقال لرجل ادخلها النهر فادخلها
 فلو كان الماء بحال بدخل الناس دولتهم فيه البعير
 بدخل الناس دولتهم فيه ضمن بها اثمها فلو ضل
 امره بمن والا ضمن كذا كذا راي قوسا فن فانه
 جعن خذ و نذر بار طلبيد اكس خا و رة بوقت ام
 عني فاد كرك و كن بجندى و ضل لم دفع اليه و فكله
 فلان انا انت به و في درخانه خود نهاده حتى يهلك كرك
 ارمه في عند فلان بعشر و قيمته عشرون فامسه
 رهنه عند آخر ثم هلك القدر عند فلو تصادقا على
 هذا امين امره لزمه دمع عند آخر فلم يفعل او امر به
 فله قال بعث منك في بعليل بالي فقتله آخره
 الزنا بين عشرة و تحب له في ماله في رواية و لو قال اذ
 كاموال ففحق الامر قد وقعت بجارا و ائتمه و في رجل قا
 قال قاضي جان لم يضمن كاله اذن حتى ياتي عليه لم يضمن
 من حليم و قال احضر رب الثوب لا عطية الثمن فذه
 اخذته و هو يقول ما اخذته بل تركته عندك صدق الا
 رب للآكل فلو اتفقا على انه اخذ رب الثوب لكانت ليشة
 و لو لم يتفقا على ثمن لم يضمن اذ القرض على سوم الشري
 قول ابي يوسف و يكتفي عند محمد بن يونس بل يملها ما

مثل ارمه

و لو لمّا فطخة مرة مكية

حار او بطلا و قطع به

فطنا و عليه لا ينقطع

و سئل عن غصن يذوقه و يشرب

او يرا و اخذ كسكا هذا

الغصن فخلل للغا

و لم ياد انسان

صبت جمر فيه

ضمن مثله خلا

اذ صارت خلا على كمال الكثرة

يقبل بينة و يختلف الطريق

لكن له بينة و بعضى ياد

من آلة الفسق فله ذلك

و لا ضمان عليه فله ضمان

و قال اذهب الي بيتك

مع هذه التسلسلة فذهب

بعث الي ماشية فركب

المبعوث دابة الباطل برقي لو

و لو لمّا فطخة مرة مكية و ضمن مثله او قيمة على
 حار او بطلا و قطع به و رجه مكية و عليه قيمة
 فطنا و عليه لا ينقطع حتى ياكله لقيام عينه بخلافه
 و سئل عن غصن يذوقه و يشرب او يرا و اخذ كسكا هذا
 الغصن فخلل للغا و لم ياد انسان صبت جمر فيه
 ضمن مثله خلا اذ صارت خلا على كمال الكثرة
 يقبل بينة و يختلف الطريق لكن له بينة و بعضى ياد
 من آلة الفسق فله ذلك و لا ضمان عليه فله ضمان
 و قال اذهب الي بيتك مع هذه التسلسلة فذهب
 بعث الي ماشية فركب المبعوث دابة الباطل برقي لو
 و يشترى له شيئا يكرهه فيعي البعير فباعه و اخذته
 امساكه آخرة و مع النعمى ضمينة و اكل برقي اعان
 الا هكذا فقال نعم فلما مضى ساعة خلى عذاره فاد
 السهر ليصلها فقال لرجل ادخلها النهر فادخلها
 فلو كان الماء بحال بدخل الناس دولتهم فيه البعير
 بدخل الناس دولتهم فيه ضمن بها اثمها فلو ضل
 امره بمن والا ضمن كذا كذا راي قوسا فن فانه
 جعن خذ و نذر بار طلبيد اكس خا و رة بوقت ام
 عني فاد كرك و كن بجندى و ضل لم دفع اليه و فكله
 فلان انا انت به و في درخانه خود نهاده حتى يهلك كرك
 ارمه في عند فلان بعشر و قيمته عشرون فامسه
 رهنه عند آخر ثم هلك القدر عند فلو تصادقا على
 هذا امين امره لزمه دمع عند آخر فلم يفعل او امر به
 فله قال بعث منك في بعليل بالي فقتله آخره
 الزنا بين عشرة و تحب له في ماله في رواية و لو قال اذ
 كاموال ففحق الامر قد وقعت بجارا و ائتمه و في رجل قا
 قال قاضي جان لم يضمن كاله اذن حتى ياتي عليه لم يضمن
 من حليم و قال احضر رب الثوب لا عطية الثمن فذه
 اخذته و هو يقول ما اخذته بل تركته عندك صدق الا
 رب للآكل فلو اتفقا على انه اخذ رب الثوب لكانت ليشة
 و لو لم يتفقا على ثمن لم يضمن اذ القرض على سوم الشري
 قول ابي يوسف و يكتفي عند محمد بن يونس بل يملها ما

و لو لمّا فطخة مرة مكية

حار او بطلا و قطع به

فطنا و عليه لا ينقطع

و سئل عن غصن يذوقه

و يشرب او يرا و اخذ كسكا هذا

الغصن فخلل للغا

و لم ياد انسان

صبت جمر فيه

ضمن مثله خلا

اذ صارت خلا على كمال الكثرة

يقبل بينة و يختلف الطريق

لكن له بينة و بعضى ياد

من آلة الفسق فله ذلك

و لا ضمان عليه فله ضمان

و قال اذهب الي بيتك

مع هذه التسلسلة فذهب

بعث الي ماشية فركب

المبعوث دابة الباطل برقي لو

فإنه فذلك من القرض يباع فيه في الحال لا يبيع في غيره كوديعته وكل فعل لا يبرم به المودع
لا يبرم به المودع إلا أن يودعه لا يضمن المودع بغيره وكل فعل يبرم به المودع بغيره المودع ثم المودع
لا يبرم ولا يودع ولا يوجر فكذلك الرهن وله حفظه من غير عالة لا انتفاع به بلا إذن فلو هلك في حالة الانتفاع لم يكن له
هلك بعد فراغه أو قبل شروعه في الاستعمال قدر الدين ولو انتفع به باذن فذلك في حالة الاستعمال بهلك لأنه كان بالذن
عارة وليس للمرتهن به وهنه وإجارته وعارته ولو فعله بصيرته تعدى ولا يبطل عقد الرهن في الميراث لو ركب دابة
ليرتها على ربتها فذلك في الطريق لم يضمن ولو سلك في غيره ولا يصدق إلا بئنه على سلامتها من الرهن لو أجاز
الميراث للميراثين الرهن أو يوجر فلو أودعه فمورده كما كان ولو أجاز أو أخرج مخرج من ثمانية رهن ثوباً قيمته
مشتروعة فليس للميراثين باذنه ونقصه ستة دراهم ثم ليس به بلا اذنه فنقصه أربعة دراهم ثم ضاع الثوب فبئنه مشرع
يرجع الرهن على الميراثين رهن من منافع غيره بغير اذنه فوجب المالك بد الميراثين له أن يرضى منه ويوجه أن المالك إن
أخذ ملكه إنما وجب له أن يرضى به من الخيلة حتى يصل إلى حقه فلا يطلب ملكه من مودع أو غاصب
ميراثين أو غيره إلا إذا ثبت ذواليد بانه مودع في يده فغصبه فاما قبل دعواه فلو لم يرضى للميراثين طلب ملكه
منه ثم لو أنكر الرهن بره عليه الرهن ولا يبري حال الرهن ضمن كل قيمته كوديعته ولو تخلف الميراثين خاتم فذلك كوديعته
والفرق بين كون الميراثين رجلاً واحداً من في مسائل المودع تخلف به الميراثين باذن فتلف فالدائن على حاله إذ لفاته صارت
فخرج من الرهن يكون رهناً ولو أخرج من الأصح ثم هلك هلك بالدين للعود هذا لو امر بالتخلف في المنفعة فلو امر بالتخلف
في البضعة هلك بالدين إذا عارية كما في حال القاض الميراثين في قناه ليس للميراثين ليسافر بالرهن وقال قاض هذا
إني يوصف ويحدد على هذا الوديعة وفي القرض الميراثين لو سافر بالرهن أو انتقل عن البلد لم يضمن وكذا القليل الذي
في يده الرهن الميراثين عارية الرهن فذلك بد المستعير ضمن ولو هلك حاله الاستعمال وفي غيرها تخلف دخل خاناً لينزل
فيه فقال له الخاني لا أدعك ما لم يعط شيئاً فاعطاه شيئاً فذلك عند فلو كان رهناً لاجرة البيت
فالرهن ما فيه ولو أخذ منه لاجل أنه سارق أو خشي عليه من قال القبيح وعندي لا يضمن في الوجهين شيء دفع إلى آخر
غيرين قال خذاتها شئت رهناً بدني فآخذها فضا عالا لا يذهب الدين شيء كره له على آخر عشرون درهما فدفع
إليه المديون ما به وقال خذ منها عشرون فضا عت قبل الأخذ في مال الدافع ودينه باق رهن صحفاً وأجاز لولد
الميراثين أن يتعلم منه فذهب به الصبي إلى المعلم ونسي عند فضا لا يضمن لأنه ابتاع الصبي شيء في ضمان المستأجر
كل ما يضمن في الإجارة يضمن في الإجارة ولا يضمن في الإجارة وكل ما يضمن في الإجارة لا يضمن في الإجارة والمستأجر
الديانة ليس يوجر ويودع شيء مستأجر لينقل عليه الخطب فأوقر بما يوقر مثله فاصاب الميراثين وأوقع في
أنه لو كان المستأجر ساقه حقاً معناه في طريق يسلكه الناس ولم يعنف عليه يبرأ فذلك ولو أصاب الميراثين
فأفسد قبل أن يذبحه فلا أجر له ولكن كان يعمل في دار ثمانية أماناً مستأجر حاراً من كيش إلى بخاري فبقي الحار في الطريق
وألكه كان بخاري فامسكته رجل لينفق على الحار كل يوم قدر معلوماً ونسي له الأجر إلى أن يصل إليه المالك فمك
الأجر الحار أماناً فانفق عليه فذلك من قالوا لو أكره المستأجر لركوبه فضمن ولو أكرهه ولم يتم الركوب يبرأ لانه
لو أكرهه لفسد ليس له ليس يبرم ولا يبرم ولا يبيع أيضاً ولو لم يتم الركوب كان له الإجارة وله الإجارة وله الإجارة
نسيه مات في البادية رجل ففقد الميراثين مع حماره وماله في الطريق إلى أهله ستور كراي دراهم مائة وبراخمان شيد
وكشي أنان مالك بوي دهد ستورا بقاضه هدا وكرا قاضي بنود بكي ديكره لا يضمن عند بعضهم وفيه نفع للفرق

مطلوب ما كان في البادية رجل ففقد الميراثين مع حماره وماله في الطريق إلى أهله ستور كراي دراهم مائة وبراخمان شيد وكشي أنان مالك بوي دهد ستورا بقاضه هدا وكرا قاضي بنود بكي ديكره لا يضمن عند بعضهم وفيه نفع للفرق

والبلوي يضمن لبن نصبه وسواه بعد الحلف ولم يشترطه فإصاً المطر فأفسد فعلى قول أبي حنيفة لا أجر إذا
كان يعمل في داره وعلى قولهما لا أجر له لم يشترطه وأجروا على أنه إذا كان في دار نفسه لا يضمن لاجراً لم يسلم له
المستأجر منصوصاً في فقه أبي حنيفة ومشروفاً عندهما استأجر حاراً ليخاري فبقي فتركه فضا لا يضمن ولو كان
مالك الحمار مع الحمار ولم يكن مالك المتاع معه فترك الحمار والمتاع لم يضمن للفرقة والعقد
ولو عي الحمار أو عجز عن المضي فباعه المستأجر هلك منه في الطريق ولو كان في موضع لا يصل إلى الحاكم لم يبرمه
يبرأ ولو أمكن ذلك أو يتطوع أو رده أمي ضمن قيمته استأجر حاراً وحمل عليه وله حمار آخر فسقط حمار
في الطريق فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر فذلك فلو حال لوانع المستأجر بذلك حمار أو متاع لم يضمن والآية يضمن
استدلالاً بما ذكره في الذخيرة للاميراني أنما يضمن بترك لو كان بلا عذر أو لو تعدد فلا يضمن لثبوت من
الشرح وترك الإجارة بغيرها لا يضمن البتة الذي يترك ولو كان المستأجر حارين كل شغل عمل أحدهما فضا
لآخر لو غاب عن صاحبه ضمن شيء المستأجر لو أدخل في سكة فيها نسي فضره فوقع مع الحمار في التمر فاشتغل بقطع الخيل
فذلك الحمار لو كان المكان ضيقاً لا يسع فيه ذلك الحمار أو عجز عليه في الضرب حتى وثب عليه فبقي في الأفلا من مكان
كما من آخر فاستقبله النصوص فطر الحمار فذلك الحمار فلو كان يعلم أنه لو لم يطرح الحمار أخذ الحمار الحمار
جميعاً ولبش مقدور دفعهم يبرأ شيء جازعاً لكل منهم حمار من رجل وقالوا لو واحد منهم أذهب مع تباعدهم
فذهب مع فقال له المستأجر كف ههنا مع الميراثين أذهب حمار واحد وأخذ الحمار فذهب الحمار ولم يبق عليه يبرأ المستأجر
لأنهم امره بتعاونه يدفع شيء استأجر فبعت المالك بعد رجلاً فتشغل البعثة في الطريق بأمر الميراثين فذهب
وهو بالميراثين يبرأ البعثة أجز واستأجر رجلاً ليذهب به وقال له أخرج مع الغنم فبلغوا المقصد ورجع الغنم
تخلف الأجر واستعمل الحمار أماناً في عمل نفسه ثم يجمع مع غير آخر فاعترض على الحمار ضمن لاجراً إذا لف حماره
ولا أجر لو خالف ثم عاد لا يبرأ عند أبي حنيفة في قول الأخير وفي قوله الأول وهو قولهما يبرأ ولو لم يستعمل يبرأ إذا قال مع الغنم
وقد فصل نصيب استأجر وتركه على الميراثين ضمن لو غاب عن صاحبه حين دخل طافلاً الآ في موضع لا يقدر هذا القدر
من الذها نضييعاً بان كان في سكة فبذل أو في القرى ربط المستأجر باب بيته ثم خرج ولحقه ضمن لو غاب
عن صاحبه من غير فصل ولو وقف ليصلي في حجر فذهب الميراثين رجل فان رأى بهته يذهب لم يقطع صلوة ضمن لو حفظ
مع القدرة إذ خوف ذهاب المال يبيع قطع الصلوة وتودعها تخلف ولو ضل في الطريق فتركه لم يطلبه فلو ذهب
بحيث لا يشعر فهو حافظ يبرأ ترك الطلب على الميراثين وجوبه بعد طلبه في حوالى مكان ضل فيه فلو ذهب هو يبرأ ولم
ضمن لتقصيره في حفظه وعلى هذا لو جاز به الميراثين فاشتغل بغير المتاع فضا لو غاب عن صاحبه ولو أفلا من استأجر
رجلاً ودفع إليه حماراً ودفع حمارين درهما لذهب به لوكذا ويشترى له شيئاً فذهب فخذ السلطان حماراً فذهب
في طلب حمارهم فآخذوها ولم يذهب لاجراً فلو وجد بعض الداهيين حمار لا البعض لم يكن يبرأ من يذهب به لاجراً
استأجر الحمار عليه يبرأ إلى بيته يبرأ إلى التليل ففعله وكان يركبه فمك رجع فذلك قبل ضمن إذا استأجر الحمار للركوب
فقصبت وقيل لا استأجر إذا الفرك كذا فكان اذن دلالة استأجر فركب يبرأ إلى المدينة ففعل فوضعه عليه
في الرجوع إلى بيته ففكر في بل لا اذن فرض فان يضمن لنفسه ولا أجر إذا لا يضمن شيء استأجر إلى مكان معلوم
فأخبر ليرفع الطريق لصوصاً فلم ينفق فاض النصوص ذهبوا بالحمار فلو كان الناس يسلكون ذلك الطريق مع هذا
بدواهم وأموالهم يبرأ ولا يضمن لتقصيره استأجر لينقل ثوباً من حماره فأنه دمت الحمار وهكذا فلو أنه دمت بفعل
لصنعه ضمن ولو أنه دمت لرواق فيها لا تفعله لم يعلم المستأجر به يبرأ لعدم تقصيره شيء المستأجر لا يمكنه ليشتد المستأجر

مطلوب ما كان في البادية رجل ففقد الميراثين مع حماره وماله في الطريق إلى أهله ستور كراي دراهم مائة وبراخمان شيد وكشي أنان مالك بوي دهد ستورا بقاضه هدا وكرا قاضي بنود بكي ديكره لا يضمن عند بعضهم وفيه نفع للفرق

لم يكن الغرض من قيمتها يوم الغلط وتصديق في القيمة الراعي نفسه ولودفع الراعي غمها اليه ما لكها فلهذا لا يصدق
به الراعي ضمن الراعي لا الآخذ ولا يصدق الراعي في حق الآخذ ولو اقر الراعي وقت الترفع انها لا تخذ منه بغير نية
من الباقورة ولم يتبعها الراعي لا يصدق البقرة بربها بالاجماع لو خاصا وضمن عند محالا عند اي ح لو مشتركا اذا لا
يضمن ترك الغلط لو تركه بلا عذر اما بعذر فلا كذا دفع ودبعة ايا اجني حاله الحرق فانه لا يضمن ولو ترك الغلط اذا تركه
بعذر وكذا لو تفرق فرقا لم يقدر على اتباع الكل فاتباع البعض يبرا اذا ترك الغلط لبعض بعذر وضمنه جميعا اذا تركه
بعذر يمكن التفرقة منه بقران القرية لهم مدعي ملتفة باخبار لا يمكن النظر اليه كل بقر فضا عت بقر يبرا ولو
بقر على قنطرة فدخل رجلها في ثقبها فانكسر او دخل في آية عميق والبقر لا يعلم ولم يشأ ضمها لو امكنه سورها
زعم البقر انه ادخل البقرة في القرية ولم يجد هاربها ثم وجدها بعد ايام قد نفقت في نحر الجبانة قالوا لو كان
عرقهم لربا في البقر بالبقر في القرية ولم يلقوا لرب يدخل كل بقر في منزل ربتها صدق البقر مع بئنه في انجاء
بها اليه القرية نصحت امرأه بعثت بقره اليه البقر ثم جاء الرسول وقال البقر يا واخذ منه فملكه بين فلو برهنت فلما
لترجع على البقر اذ دفع اليها ايا غيرها بغير الاذن ثم لا يرجع البقر على الرسول لو كان يعلم انه لها ومع ذلك دفع
اليه ولو لم يعلم به رجع لانه مفر رتبته بعثت بقرته مع رجل اليه بقر فقال البقر ردها اليه ربتها فاني لا اقبلها
بها فملكك ضمن البقر لانه لما جاء بها اليه البقر انتهى الامر فصار البقر امينا وتبلى للجمع ليرجع اقول وفيه نظر
لنك يضمن اذ لم يقبل فلم يصح دعواه ويؤيد امر فيما يضمن الموضع فيما نقل من البقرة مثله لو وضع ثوبا عند رجل وقال
هذا ودبعة عندك وقال الرجل لا اقبله يبرا منه شرط البقر مع اصحاب البقر فاني اذا دخلت البقرة القرية اليه
موضع كذا فانا برى منها جاز الشرط فبعت بقره رجل اليه ذلك الموضع ولم يسع ذلك الرجل بالشرط المذكور لم يبرأ
البقر حتى يرد عليه ولو سرح الشرط بقدر عليه نصحت اهل القرية يردون دوابهم بالنوبة فضا عت بقره في نوبة اصدع
قبل يضمن عند من يضمن الاجل المشترك وقيل يبرا وفاقا لانه معين لا اجبر فلو جعل اجلا كان مبادلة منفعة بمنفعة
جنسها وذلك لم يحزن فكان معين لا اجبر بالعين لا يضمن ولو كان نوبة اصدع فلم يذهب لئلا يجر رجلا يحفظها فاخر
الباقورة اليه المغان ثم رجع اليه اكله يعني الاجر ثم عاد وضاعت بقره فلو ضاعت بعد ذلك الاجر الاكل لم يضمن
احد ولو قبل ذلك ضمن لا يبرأ صاحب النوبة اذ له ليرحفظه باجراة لكن هذا لو لم يشترط عليه لفظ بنفاته لشرط
يضمن بالدفع اليه غيره فاتباعه نصحت وللراعي ليرد الغنم مع غلامه او اجير او ولد الكبير الذي في عياله اذا اردت من الغنم
وله للفظ بيد من في عياله وله الرد مع من في عياله كودع فلو هلك في يد حال الرد فلو كان الراعي مشتركا يبرا عند
اي ح مطلقا وعند من يضمن البقرة لو ترك الباقورة بيد اجني ليحفظها فلو تركها قليلا كبول او اكل او شربا
او نحو يبرا اذ هذا القدر عفو الراعي لو نام فضا عت بعضها فلو نام مضطجعا حتى ولو جالس فلو غاب البقر عن بعض
ضمن والا فلا البقر قابض الباقورة فوضعت في نزع فاضد يبرا البقر اذا ارسلها في النزع او اخرها من القرية
وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في النزع او انفلتت انسانا منها ضمن البقر رتبته وليس للراعي والبقر انزا
القول على الاثبات ولو فعل ضمن ما هلك منه ولو نزا القول بلا انزائه يبرا عند اي ح خاف الراعي هلك
شاة فذبحها ضمن اذ الذبح ليس عمل الراعي فلا يدخل تحت العقد قال البلخيون هذا لو ربح حيوانا او كالا
اما لو تيقن موتها يبرا اذ الامر بالرجوع الى الغنم والحفظ المكن حال تيقن الموت الذبح فيصير مواتا به رتبته فلا
يذبح الحار والبغل اذ الذبح لا يصلح لحما ولا يذبح الدرس ايضا عند اي ح اذ الصبي في هبة ان علم
مكره كراهة تحريم رتبته ولو شرط على الراعي ذبح ما خيف هلاكه فلم يذبحه فملك يضمن ليرد اذ في هذا شرط

مطل

مطل

الضمان فيما مات حنف افه وانه لا يضمن شرط الضمان على الامن باطل وقال عباد الدين في ضووله
وعندي انه يصح هذا الشرط لما تم ذبح مثله من الغنم فكانه شرط عليه غايه ما في وسع من الغنم فيجوز زلفو
يذبح فقد قصر في حفظ شرط عليه فيضمن رتبته قال الراعي ذبحها ميتة وقال ربتها ذبحها حية صدق الراعي ولو
قال الراعي ذبحها لم يضرها وانكر المرحض ربتها صدق ربتها وضمن الراعي اذا اقر سبب الضمان رتبته شرط على
الراعي لئلا يتي منه لما ملك لم يصح هذا الشرط وصدق الراعي في الهلاك ولو لم يأت بالتمتع في ضمان
الحارس استاجر رجلا لحفظ خاين او حوانيت فضا عت منها شي قبل ضمن عند ما لوضع خارج المحر لانه اجبر
مشرك وقيل لا في الصحيح به يفي منه ولو ضاع من داخلها بان ثقب النصوص فلا يضمن الحارث في الاصح وحارث السوق
على هذا المثلان واختار ابو جعفر انه يضمن ما كان خارج السوق لا داخله كالنصف يوم الحارس لبين ضاعة
لا يضمن وانما كان بعد يوم الحافظ اضاعة ضمن في ضالة المال استاجر رجلا ليحمل ذبا ففتره وانكسر من ثقل
من فعله وهو العثار وهذا لو انكسر في وسط الطريق انا لو دفع بعد ان انتهى اليه المقصد فله الاجر بلا ضامن
كذا حكى صاعد افه لانه حين انتهى لم يبق اخل مضمونا عليه اذ وجب جميع الاجر فصار اخل مالا لئلا يضمن
الحبس باجره المتولد غير يضمن لا يكون مضمونا ولا انكسر في وسط الطريق بلا عمله بان اصابه حجر او قتل
او نحو وهو على راسه يبرا عند اي ح لا عند اي ح وصل الحال اليه المقصد فانه لئلا يضمن رتب الزرق من
الحال فوقع ما يبرها فملك ضمن الحال عند اي يوسف معه محمد اولا اذ الزرق دخل في ضمانه فلا يبرا الا اذا
نالت يد من كل وجه وقال محمد يبرا اذ الزرق وصل اليه يد ماله وقال ابو الليث القيس يضمن الحال النصف
لو فزع الزرق من فعلها وكثير من شايخنا انقواب نصحت استاجر ليجعل له طعاما الي مكان كذا فخل اليه ثم رقه الي
مكان محمل منه سقط الاجر عندنا لو كان المالك يفي مع الحال ففتر الحال وفسد المتاع ضمن لانه حجابة يبر و
لو سرق المتاع من حال المالك معه يبرا اذ يد المالك فاع على المتاع بعد قيام يبر يبيع وقوع التسليم اليه غير
كذا عن ابن يوسف ولو لم يكن ربه معه يبرا عند اي ح لا عند ما نصحت ولو حمل الزرق ماله والحال يضمن على رأس
الحال فوقع وتخرق يبرا اذ لم يسلم اليه السمن فاذ في يد ماله بعد ولا يضمن الحال بلا تسليم كذا عن ابن يوسف ومحمد
شبه حمله ثم وضعه في الطريق ثم اراد رفعه فاعانه رتب الزرق ففعاه ببيعاه على رأس الحال فوقع وتخرق يضمن
اذا صار في ضمانه حين حمل ولم يبرا منه بعد اذ لم يسلمه اليه ماله نصحت انقطع جبل الحال وسط الحبل ضمن لئلا
يجعل لم يحمله فكانت اسقطه فتلف محتاية يبره ولو انتفت الحقيقة بنفسها وخرج ثابها قبل يضمن كانقطاع الحبل
وقيل لا في قياس اي ح ولا يشبه انقطاع الحبل اذ التقرير لانه من حال حيث شد حبل واه وهناك ماله حيث
جعل ماله في حقيقته واهية وبه يفي رتبته نزل الحال في مفارقة وتبينه الانتقال فلم ينتقل فتلف المتاع بسرة او طر
ضمن ونا وبل لو كان المطر او السرة غالبا اذ يصير مضطجعا نصحت استاجر رجلا ليحمل في طريق كذا فاخذ
في طريق آخر يسلكه الناس يبرا قالوا هذا لو تفرق بالظربان اذ ذبح يبيع التعيين لعدم الغايرة ولما لو كان بينهما
تفاوت ظاهر طولا وقصرا وسهولة وصعوبة ضمن وهو رواية محمد فصولين في ضمان المالك عزت دابة مستاجر
سوق الكاري فسقط الحبل وفسد المالك كذا عن علي يبرا الاجر اذ لم يسلم اليه ولو على الدابة فن صغير رتب المتاع
المتاع والمسئلة بحالها ومات الفق وفسد الحبل ضمن الحبل لا الفق اذ الذم مالا يضمن بالعقد وانما يضمن المتاع لو لم
الفق للفظ لا لو صلح لانه في يد الفق ويديه يد ماله فصار كوكيل ماله نصحت ولو كان المالك والمكارى كذا عن ابن
عليها او سابقين او قايدين يبرا الكاري كالسوق من رأس الحال وانما لك مع من قيام يد المالك كذا قاطا وعليها

مطل شرط على الراعي ان

يصلح

التكليف كيف ما كان ولو انكسر من ادوات القصار بعلم التكليف ما يدق به او ما يدق عليه يبرأ التكليف ولو ما لا يدق
به ولا عليه التكليف فصح وقوع القصار ثوبا وشراط عليه لا يضره من يفرغ منه فليس بشئ وكذا لو شرط
لنصفه اليوم او غدا فلم يفعل وطالبه صاحب الثوب فلم يعطه حتى ضاع بالسرق لا يضر في اتي الامام الا وجهه بان
اذا شرط عليه العمل في اليوم فلم يقصر بغير ذلك بزيادة فصار ثوب القصار فاحرق او عصر فخرق ضمن لا تكلف
لوفعله ولو لم يتجدد فساده وعن محمد لو ادخل القصار سراجا في حانوته فاحرق به ثوب القصار بلا فعله ضمن لا تكلف
التحرز في الحيلة وانما يبرأ في حرف فالبال يمكن اطلاقه منه لو وقع القصار الى مالك ثوب غيره فاحرق على طوقه
يضمن للثوب فيه ليس بعد فلو بعث المالك ثوبا باخذ ثوبه فدفع اليه ثوبا لغيره لم يزل فضايع عند رسول فلو كان الثوب
للقصار يبرأ الرسول ولو لغيره فله الخيار ضمن القصار او الرسول ويرجع الرسول على القصار فصح طلبه به موقفا
فقال دفعت ثوبك الى رجل ظننت انه ثوبه صلى القصار كشيء في حرام سلم اليه رجل ثوبا ليحفظها فقال الشياخ خرج
وليس ثوبا فظننت انها له ضمن بعت ثوبه بيد التكليف القصار فقال للقصار اذا امكن لا تدفعه اليه تكلف
فاصله فدفعه اليه التكليف قبل لو قال التكليف وقت دفعه اليه القصار هذا لئلا يبعث به اليك صدقة القصار
ضمن القصار لا لو لم يقبله او لو لم يصدق كانه يادرك جامه راد و كان نهاده وتلف لو ترك مثله في مثل
ذلك المكان عرفا يبرأ والا يضمن قصار ليس ثوب القصار او اسكاف اخذ خفا بفعله فليس له ضمن لا يبرأ لا يضمن
كوديه منه اخذ خفا فقال رب الثوب بدان شرط ادم كدرة روزا غام كنى ومضت المدة ثم تلف الثوب يبرأ
عليك ضمانه وقال القصار لاجل دفعت اليه مطلقا لا قفرا ولم يضمن المدة بل يضمن القصار
اذ ينكر الشرط والضمان والآجر يدعيها ثم اذا شرط عليه لنصفه اليوم او نحوه من العمل ولم يفرغ عنه وقصر بعد
هل يبرأ الاجر يضمن لا يبرأ يبرأ عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك في ضمان الصباغ دفع
صباغ ابريما ليصبغه بكذا ثم قال له لا تصبغه ورتد عني فلم يدفعه فله ان يضمن اذا استأجر لا يمكن من دفع الاجارة
بلا رضا صاحبه الا بعد فريقي حكم العقد بعد في السباغ ومن حكم هذا العقد ان يكون العين امانة في يد الاجر
فلا يضمنه الا بالنقص ولم يوجد كذا في الذخير فصح اذا اخذ ثوبه من الصباغ قبل تمام العمل بحال
الاجر ليس له ذلك العقد لانم فلا يفرغ احد من الصباغ فصح دفع ثوب العمل الى صباغ او قصار او غير ذلك لانه
يخبر الاجر بغيره ثم اقر وجاء به منسوجا او مقصورا او مصبوغا فلو عمل قبل مجرده فله الاجر ولو عمل بعد
النساج الثوب للنساج وضمن مثل غيره لفرضه مجرده وفي القصار الثوب لانه لا اجرا له في الثوب عين قائم
او اعطاه الثوب ضمنه قيمة ابيض كغصبت منه ولو دفع الثوب الى صباغ ليصبغه بعصر من عند فصبغه به
الا انه خالف في صفة ما يبرأ بان كسح او قصر في الاشباع حتى تعيق فالك بالخير ترك الثوب وضمنه قيمة ابيض
اخر باجر مثله لا يجاوز ما سمي قال قاضي خان كذا لو صبغ بجنس آخر ولو صبغ بجنس امر لا انه خالف في الوصف
بان امر لنصبغه برقع فقصر فصبغه بغير عصف واقربه رب الثوب بخير ضمنه ثوبه واخر او اعطاه
ناد من العصف بجره فصح ولو قال رب الثوب تركه بعصر وقال الصباغ امر بقرع بقرع يخلط رب الثوب
لا ان لو اقر به يلزمه بالخيار فاذا انكسر يخلط هذا خلك المستصنع اذا قال لي هذا على الوجه الذي امرتك
ادعاه الصباغ فلا يخلط المستصنع اذا الصباغ يدعي عليه شيئا لو اقر به لا يلزمه ويكون مجبرا فاذا انكسر
لا يخلط الصباغ اذا غلط وضع مكان الخمر العصف لانه المالك ضمنه الثوب الابيض ونسج اخذ
واعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا اجرا له وان صبغ رديا لم يكن فاحشا لا يضمن في خش ويعرف ذلك بقرع

الصناعة يضمن قيمة ثوب ابيض وفي المحيط امر ليصبغه برعفران وشيع الصبغ ولم يصبغ له ثوبا ضمنه ثوب
ولتأخذ واعطاه اجر المثل لا يبرأ على السمي بزيادة في ضمان الصباغ دفع اليه صباغ ذهب ليصنع ثوبا
منسوجا والنسج لا يعمل هذا الصباغ فاصح الذهب دفعه الى صباغ فصرق من الثا قالوا لو دفعه الصباغ
الاول بلا اذن المالك ولم يكن الثاني اجيرا الاول ولا تكلفا ضمن انما شاء عندهما وعند ابي حنيفة الاول والا
فلو صرق منه بعد تمام العمل لا يضمن لما دفع من العمل صار مودعا فاما ما دام في العمل كان يبرأ بضمنه لصرقه
بلا اذن المالك وعند ابي حنيفة مودع المودع لا يضمن لم يصبغ في الوبعة بلا اذن ربها فصح في ضمان النسيج والنبات
امر تجارا لنسج البيت فسلمه وقام على حاله ثم سقط بلا فعله فله الاجر والضمان ولو سقط كما قام عمله
وانكسرت الاجزاء فلا ضمان ولا اجر فصح استأجر ليصنع له حياطا او ليصنع ثوبا في مكان المستاجر ففعل ثم انما
يجب الاجر وله على الاجر اصلاحه وامر ليصنع ثوبا في الغارة فانها رقبيل التسليم لا يجب الاجر لم يصبغ وسلم اليه
تصانف درودكر را من درودكر تا علم كركي كند وكرد وخريل البيت بفعله يضمن انما اذا اجير المشترك ضامن لما
جنت يد وفاقا فصح استأجر ليصنع حياطا في فناء داره او فوقه لئلا يضمن له حق الاشباع في العقد
فقط قبل الغار او بعد يجب الضمان على الاجر ويرجع الاجر على امر في ضمان الغار والودع دفع اليه
اليه مصفا يعمل فيه ودفع غلافه معه او سيفا اليه صليقي ليصقله ودفع جفته معه فصرق لا يضمن الغلاف لانه
مودع فيه وعرضه ضمن لكل التسبب فصح ولو دفع مصفا يعمل له غلاف او سيفا ليصنع له ثوبا فضايع الصباغ
السكين يبرأ اذا استأجر ليصنع في غيرها لا فيها وهما ليسا ببيع بذلك العين بخلاف ما من فضايعها مودع وهذا كله
على قول محمد ولما على قول علي لا يضمن كذا الا ما تلف بصنعه او بقتصره ففعله مودع ويضمن بقول ابي حنيفة كما لو دفع
ثوبا ليزفوق في منديل او ميزانا ليصنع كفته لا يضمن المنديل وعمود الميزان من جنسه فصح دفع مصفا الميزان
قبل يضمن وقبل لا يضمن في ضمان الطباخ استأجر لطبخ طعاما للوليمة فاقصد بان احرقه او لم يصبغه ضمن لا يبرأ
مشرك يضمن جناية يد فصح ولو لم يصبغ الطباخ او لخبثا زينا لكن رب الدار اشترى راوية مزاولا وامر صاحب
البيعير بالادخال فادخلها الدار فساق البعير فخر الغدور فكسرها وفسد طعام لا يضمن صاحب البيت فله
وكذا لو سقط البعير على ولد صغير صاحب الدار فقتله لا يضمن البعير فان في ضمان الملاح غرت الغيبة فلو وقع
اصابها او مروح او جمل صدمها بلا صلاح وفعله يبرأ وفاقا ولو فعله فلو خالف بان جاوز العادة ضمن الاجماع
كذا لو لم يجاوز عندهما لانه اجير مشترك يضمن جناية يد ولو دخلها الماء فافسد الثياب ولو فعله ومن ضمن
عندها ولو فعله ضمن عندهما لا عند ابي حنيفة لو امكن التحرز والابرا وفاقا وهذا كله لو لم يكن رب الثياب او وكيله في السفينة
فلو كان لا ضمان في كل ما تم اذ لم يخالف بان لم يجاوز المعتاد اذ حمل العمل غير مسلم اليه فصح ان يضمن سفينة تجار
عليها كذا فحمل فلما بلغ المحل ردها الرج الى المكان الاول لئلا كان صا. المتاع في السفينة مجالا لاجر ولو قال كنت في
السفينة فخرقت فثا واث الوديعه انسانا لا يصدق الا بالبيينة فصح في ضمان الاسكاف اخذ خفا لينعله فلبسته
لا بعد ترصه كوديه خفاف خرج الى القرى فوضع خفا للرجل في دار فضايع ضمن فصرح اليه الخلف ففضل
منه ثوب فصرق ضمن دفع جلد اليه ليخرز له خفا وسعي الاجر والقدر والصفة فاني به فلو وافق امر بلا ضمان
امر المالك بقوله بالخيار ولو خالفه ضمنه قيمة جلد او اخذ الخلف واعطاه اجر مثل عمله فصح في ضمان الحداد دفع اليه
حديد ليصنعه عينا حياه باجر حياه به على امر مجرما كانه يقول بالخيار ولو خالفه جنسا بان امر بقدره ففصح
بما ضمن مثل حد يد وله الا انه بالخيار لما كان الحديد ولو خالفه وصفا بان امر بقدره يصنع خراجا وصنع دروا

مطلوب
انما رايها انما
فروا نقادها

وهذا جواب الكتاب اما على قول المشايخ بضم العامل مثل العنب حقيقة رب الكرم كذا في في قواعد الفصول الكبر
حوت بينهما اني احدهما سقيه قال محمد بن علي كذا في قوله اني حوت بهلك لا يضمن في الزيادة وبه تأخذ وكذا في
ان يدفع الامر الى القفا فلو منعه بعد ذلك ضل اي فقد الزرع قبل ان يرفع الامر الى القفا لا يضمن قال بعضهم
انما لا يضمن العامل لو قال له رب الارض برو و آب وزمن را آب ده اكر رب الارض آب آره وامر بالسقي فاني
بضمن الاجماع نعم الاكار لو لم يسق الزرع حتى فسد احتلف فيه المشايخ والخلاف انه يضمن وما كان يبيع
الزرع وزمانه وجفا فله فهو عليها حتى يقسمها وكان قبل بلوغه ما يصلح به الزرع فهو على العامل نعم كذا في
بقر المالك في يد الاكار فبعضه اليه المخرج لا يضمن ولا الراعي وبقر العارية والاجارة على هذا وقد اضطربت روايات
المشايخ في هذه المسئلة فبعض في هذا الموضع يحفظ الوديعة كالتلف وهو يحفظ بقره بالبعث اليه السرح فكذا في
الوديعة ولو ترك البقرة برى فضاع اختلف فيه المشايخ وبه يفتي انه لا يضمن قاله رب الضيعة لاكار فخرج
اليه الصحر وهذا الجوز او هذا الخوزق فانه طلب فاخر ففسد لو قبل الاكار من رب الضيعة ثم لم يفعل شيئا
للجوز والبر والفاصل له زرع المزراع خلافا امر يصير حالها اضرب كذا الارض او لم يصير حالها الاجارة
فصور ضمان المستبضع ارسل بضاعة من رجل الى بلد عند رجل آخر قال له خذ بيتا لاجل بضاعتني وضع
بضاعتني فيها ثم اخرجها من ذلك البيت ووضعها في نفسه فلو استوى البينان حرقا يرا وهذا ظاهر واخذ
البضاعة لو تركها في حجر في تلك البلد واغلق الباب لا يضمن اذ لا يضمن حمل البضاعة نعم جماعة خرجوا من ذلك
وكان اكلهم ونزولهم في السفر حمله ومع ادم بضاعة فاودعها عند احد من اهل بلده فبصر هذا القدر كذا في
منزلة من عياله ولو دفع اليه آخر بضاعة ليذهب بها لم يضمن في بيع هذه البلد وذهب بها الى مرقه ولو اخذ
التمنان لا يضمن للبضاعة اذ حصل الغرض لا ضرر ولو لم يجد ضمن قيمة المتاع لغصبه ببيع وتسلم ويضمن لمن اشترى
ولو هلك من المبيع قبل ان يبيعه في الطريق نعم بضاعة وادكه مرقه بري بجند برد وراه تلف شد لا يضمن
امن الطريق لانه مرقه ولو باع بجند يضمن البضاعة الا لبشر شيئا فشره فلم يتقبله الرجوع عن سرعة فبعض
البضاعة مع بعض يابيد رجل ليوصله اليه المالك فاخذ هذا المال في الطريق فلما ضمن المستبضع البضاعة بالار
ليشترى شيئا فبعضه المستبضع الما حمار فشرى به السمسار فبعد ايا صاحبا فلك في الطريق لا يضمن المستبضع لو
لم يقل المالك ان بضاعة والسبب في هذا ان لا يشترى السمسار فبعض منه نعم كل ما يجوز في البضاعة يجوز في البضاعة
لكن المضارب يملك ببيع البشري والمستبضع لا يملك ولا يملك الا ببيع والابضاع نعم ولو ابضع الغالب بشرى
قفا او غير فشره ببعضه وانفق بعضه عليه لا يضمن وكذا الكرا عليه ولو بشرى بكرة وانفق ماله كان متبرعا وكذا
المضارب ولو بشرى ببعضه ثم مات المستبضع ثم شري بالثمن او انفق في كرا او نفقة في الشراء ففي الشراء ضمن علم بونه الا
ولا الا اتفاق ضمن لو علم ولا يضمن كالا حمانا ولو لمضارب بشرى شي بعد موت المالك ولو لم يعلم به كمن بضع
شيء جعله ملكا البضاعة عند المستبضع ففصله المستبضع من ثمنه على ثمنه في جاز الفصل لزم المالك على القيمة او اكثر ولو
حط عنه شيئا لا يجوز في قلمه حيا ولو باع المستبضع ثم حط شيئا فلا خلا فيه كالا خلا في الوكيل بالبيع عنده
يجوز عند ابي يوسف لا يجوز ولو اخذ بضاعة من رجل وباعه واشترى بثمن شيئا فقال رب المال امرتك بالبيع لا
بالشراء وقال المستبضع لابل اشتريت بامر كذا حكايا لقول صاحب البضاعة مع البعيل كذا انكر الاذن ولو اخذ
بضاعة ثم باعها بغيره ان قال له المالك بغيره واشترى بثمن كذا لا يجوز البيع لانه علم انه امر ببيعه نقدا ولو اطلق
يقول بغيره قد لم يسمع به بالتدوين والنسب كذا في ضمان النخاس بعث امته فبعثتها امرأة النخاس في حاجة ففوت
ايدها

انما هو ان يبيع
ايضا في
بشرى او
بشرى او
بشرى او

يضمن امراته عند ابي وعندهما ضمها او النخاس لانه اجبر مشتركا امه جاءت اليه بلا اذن فقال رددتها صدق
ومعني الرد لئلا يامر بها بغير اذن البيت اما لو اخذها النخاس من الطريق او من بيت المالك بلا اذن لا يضمن
في ضمان النخاس شراها ففوت منه ثم مضى بطن نفسها او فعلت شيئا كذا وار وغير متعود لسقوط الضمان
والقصة مينا ثم استحقها رجل ببيتة ففوت بها وبغيرها على المشتري يقال للمشتري لئلا يضمنك ففوت وحدها وان ولد
هذا الرجل وان حرقته ولد المهرود ولد المهرود حر والمجنون الحر مضمون بالقرعة فاودع امته واخذ بغيره
المجنون الحر نعم ومن ضرب بطن برة فالتفت جنبها مينا لا يضمن الضمان وعليه الفدية كجمله اسقطت المختلة لا
الصرع فعليه غرق لزوجها شرب دواء لا يضمن سقاط فسقط لا غرق عليها قال ابو بكر لو اسقطت سقطا فليس عليها
الا التوبة ولو كان جنبها فعليه غرق لو تجمعت سقط شي عملته فعلى عاقبتها خمسين ودرهم في سنة لو ارته انا
غيره ولو عاقلة لها فني بالما في سنة نعمت في وجوب الضمان على ردة الابن راد الابن استعماله في الطريق ثم
ابن منه يضمن من تحفيقه في غصبه في اوبل هذا الفصل مات عند اخذ او ابني منه فلو شهد حين الاخذ
اخذ لبرده يرا ولا يجب له لاشهاد ويكفي مرة بحيث لا يقدر على كتمه اذا سئل وكذا اللفظ ولو ترك الاشهاد
مع امكانه ضمن لا عند ابي يوسف وانكر المولى اباقة صدق بيمينه ضمن الاخذ اجماعا لظهوره من لاخذ سبب الضمان
وبه الاخذ بلا اذن ملكه نعم ولو اخذ ابنا فادعاه رجل واقر القن ان عبد له فدفعه اليه بلا امر القايض
فهلك عند فاستحقه آخر بيمينه ضمن ابنا شاء فان ضمن المبيع يرجع على القايض ولو كان لم يدفع اليه الاول
شهد عند شاهدان ان عبد ثم دفعه اليه بغير علم ثم اقام آخر البينة انه قضى به للثمن لان الاول قام في غير
مجلس الحكم فلا يكون معارضة التي قامت في مجلس الحكم فان اعاد الاول بيمينه لم تنفعه ايضا لان العبد في يد
بينة ذي اليد في الملك المطلق لا تعارض بيمينه الخارج نعم واذا اخذ عبد ابنا وباعه بغير امر القايض حتى لم يبيع
البيع وهكذا العبد في يد المشتري ثم ادعاه رجل فاثبت بالبينة انه عبد فانه بالخيار لشرائه للمشتري والمشتري يرجع
بالثمن على بايعه ولشرائه ضمن البايع قيمة فينفذ البيع حجة البايع ويكون الثمن له ويصدق بافضل على القيمة من الثمن
لانه يرجع حصل لا على ملكه بسبب خبيث نعمت في ضمان النقطة اخذ لفظه ولم يشهد ولم يسمع ان عرف
وقال ما كملها اخذها لنفسك ضمن عند ابي يوسف لصدقه ما كملها انه لفظه اذ الظاهر ان العاقل لا يبيع
ولها لفظه اقر بسبب الضمان وادعى ما يراه وهو لاخذ لردة فعليه البينة وهذا اذا كان متمكنا من الاشهاد
ولا كونه متمكنا لعدم من يشهد او خوفه من لئلا يخذ الظالم فالقول له مع يمينه وفاقا وعددها ولم يجد عند
اشهد من يجد بعد ذلك فان وجد من يشهد ونجا من بغيره شاهدان في الاشهاد مع القدر عليه لو سبب
وابنه فاخذها رجل ثم جاء ربه فان قال حين سببها جعلتها لى خذها فلا سبيل لربها عليها لانه ابا
ملكها ولو لم يقل فله اخذها ولو اختلفا فالقول لربها مع يمينه انه لم يقل ذلك لانه ينكر الاباحة كذا اختيارنا
فصل في المدايل المتعلقة بالجناب والذات الهلاك على من يربى هلاك حقيقي فظاهر وهو لو عوت العبد
او كان طعاما فاكلا او كان ثوبا فاخرقه وما اشبه ذلك مما يوجب الفوات ويهلك حكي يؤول بخروج من ملكه كذا
او بعضه اعلم ان الدرهم الثابت في الذمة كالثمن في البيع والنقود الماكلة في الغصب كالدراهم المستملكة بالتدبير
في الودائع لا يضمن واما الدرهم التي لا يثبت في الذمة كمال المضاربة والشركة وامثالها من الامانات وكذا الدرهم
المقصودة القايمة بعينها فيعتبر حكمه في الاحداث والضرر في ملكه وملك غيره وانفكس
لثمن تصرف في خالص ملكه لا يضمن منه في الحكم ولو كان يلقى ربه بغيره لكان تركه الفيلس في موضع بعد فبغيره

في ضمان
الضمان

يضيق نهرهم به يمنع ولو غرس بوم بقلعه الان يمتنع النهر من الطير فلهذا ما ضاق على وجه لا يتفاوت
 في حق ارباب التي في لا يمنع ولو غرس على نهر العام لمنفعة المسلمين ذكر له شجر على صفة نهر عام ثبتت
 من عروقها اشجار في جانب النهر ولرجل في ذلك الجا بكم وبين كرم وبين النهر طرقي عام فادعاه كل
 فلو عرف انه من عروق فلهو له فلو عرف له غارس فلهو والا فهو لرب الارض ثبت شجر او زرع في ارضه
 ولم يزرعه احد فهو لرب الارض ولو لم يزرعه وكان جرفه فيكون لربها انما رافع برفا فتنازع جفاته في الارض
 فثبت الزرع وسقاه لا كما رحي استخمد فهو بينهما ولو ثبت وسقى ربح الارض فكله له وضمن الا كما رخصه
 من الخياط لو لم يزرعه ولو سقاه اجنبي فلا شيء له والزرع بين وارب الارض شجرة ارضه ثبت من عروق في
 ارض آخر فلو سقاه ربح الارض واثبت فلهو ولو ثبتت بغيره فهو لرب الشجر لو صدقة ربح الارض من عروق
 شجرة ولو كذب صدق ولو اختلفا في كونها من عروق شجرة فالقول لصاحب الارض بقاءه له او خوخة
 وقعت في كرم آخر فثبتت منها شجرة فهو لرب الكرم اذ لا قيمة للنواة وكذا الخوخة اذ ثبتت بعد ازال الجمرها
 فهو الاول سوار مقبرة فيها اشجار فهو على وجهين فلو كانت الارض ملكا فالاشجار باصلا على ملك
 ربح الارض فله لربها وباصلا ما يثاء اذ جعلها من الارض لم يصير مقبرة لشغلها بملك ربح الشجر
 ولو لم يموثا لا ملك لها واتخذها اهل القرية مقبرة فالاشجار باصلا على حالها القديم وثابتها كونهما
 بعد اتخاذا مقبرة وهو على وجهين فلو لم يموثا فليس في الغارس لانهما ملكه ولو لم يعلم غارسها فلهما
 امرها فلو رأى بغيرها وصرف ثمنها الى عماره المقبرة فله ذلك لا لو لم يعلم غارسها فلي في حكم الوقف الا يرى
 لشجر ثبتت في ملك رجل ولم يعرف غارسها في ربح الملكا هنا قطع من دار رجل شجرة بلا امره فربها
 مخير لو شاء تركها على القاطع وضمت قيمتها فانه بان يقوم الدارع الشجرة وبدونها فيضمن الفضل ولو
 امسكها وضمت بقض قباها بان يقوم الدارعها بسودتها فالفضل قيمة الشجرة مقطوعة فلو انقضت
 الا فلا فلو قطع شجرة من بستان رجل ثمن داره وانما لزمه نقصان الدار والبستان **فصل في**
عمارة دار الزوجة مردى خانه زن خود را عمارت كرد و جوبها بكار برد نواند كه بها شواهد بانه
 اجيب اگر بدان شرط كرده است جوب كند تواند عمارت دار امرا ته فاف وتركها وابنا فلو عمرها باذنها
 فالعمارة لها والنفقة دين عليها فغير حصته الابن ولو عمرها النقب لا اذنها فالعمارة ميراث عنه ويغرم قيمة
 نصيبه من الثمن وتبصر كلها لها ولغيرها ليا بغير اذنها فالعمارة لها ولا معنى عليها بالنفقة فانه متبرع
 وعلى هذا التفصيل عمارت كرم امرا ته وسائر املاكها انما سقف منزل امرا ته بامرها فالسقف لها ولغير
 فعل بغير امرها فله لربها الا ان يرضى بالبناء في منع هذا اذا بنى لنفسه دون لاس انما اخا بنى لرب الارض لا
 امره بنى كما من فالحاصل ان كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لا امره بنى فله امره انما اخا بنى
 لرب الارض بلا امره بنى كاس فالحاصل ان كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لا امره بنى فله امره انما اخا بنى
 فهو له وله رفعه الا ان يرضى بالبناء في منع وكوني لرب الارض بلا امره بنى فيكون متبرعا بنى السقف لا على
 في منزل امرا ته بامر ثم اراد ان يرفع ذلك فالسقف للمراة الا ان يكون بنى باذنها انه لا فيكون له رفعه ان
 لم يوجب سدا في غير ما بنى كاشجر او ارباب فيها بتراب فيها بلا امرها ثم انشأت عمارة او مضت بدورها فلو
 كان البناء من لبن الخنزير تراب الدار ثم انشأ شجر برفع البناء يغرم قيمة التراب الملكة ولو كان البناء
 من لبن لا ينقض او كونه من تراب استأجره اذا خصصها او فرغها باجر او ركبها بابا او غلقا

مطلبه
في اشجار المقبرة

مطلبه
مطلبه

او نحو واقر به الموجد فاد الساجر قلعه فله قلعه لو لم يضر لاواضه فله قيمته يوم خصومته متاجر
 عمارت كرد باذن موجد لا شك انها للموجد اذا عمر بامر وهل يرجع بالنفق بالشرط الرجوع فعلي قياس امر
 الاصل من في دار غيره بامر فالبنا لرب الدار ويرجع عليه بالنفق استعار ارضا لبنى ويسكن بها لا على
 ان خرج فالبنا لرب الارض هذا فاسد لانه في الحقيقة استجار الارض بهنار يبنيه وذلك البنا معدوم ومجرب
 واعلام الاجر شرط جواز الاجارة وكانت الاجارة فاسدة ولو بنى وسكن فيها فعليه اجر المثل والبناء للبناء
 ولرب الارض نقص بناءه وقبض اليه ارضا على لبنى فيها كذا كذا لبنا وسكنها وكذا كذا بنى على
 لبنى فهو بينهما وعلى التماس البنا بينهما نصفان فبنا وها كما شرط فهو فاسد فكله لرب الارض وعلى البناء
 قيمة ما بنى يوم بنى واجر مثل فيما عمل ولو دفع اليه ارضا على لبنى فيها وسكنها وبجرها على لبنى فاسد
 بينهما فبناها كما امر واجرها فاصابا لا يجمع ذلك لبناني والبناء له ولرب الارض اجر مثل ارضه على البناء
 وعلى البناء نقل بناءه **فصل في الحيطان** جدار بين شريكين اراد احدهما ان يزيد البناء عليه لا يكون ذلك
 الا باذن الشريك اخر الشريك كذا ولم يضر جدار بين دارين انهدم ولا حدهما بنات ونسوة فاراد صاحب
 العيال ان يبنيه وبني الآخر قال بعضهم لا يجوز الا بى وقال الفقيه ابو القاسم في رانها يجوز لانه لا بد ان يكون
 بينهما ستره قال الامام في اللذين قاضي خان ويتبعه يكون الجوار على التفصيل لكان اصل الجدار يحمل النعمة و
 يكن لكل واحد منهما لبنى في نصيبه لا يجزى الا بى على البناء ولما كان اصل الحائط لا يحمل النعمة على هذا الوجه
 يؤمر الا بى بالبناء جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه حوله فوجب الجدار فرفع احدهما وبناءه بالانفصال
 الاخر وضع الحوائط على كان عليه في القديم قال الفقيه ابو بكر الاسكاف ينظر لكان عرض الجدار رجال فوسم
 بينهما اصاب كل واحد منهما موضع بكنه لبنى عليه حائط لا يحمل حوله على كان في الاصل كان البناء مشترك
 بالبناء وليس لبنى صاحب موضع الحولة عليه ولما كان الجدار لا يحمل حوله لا يصح له ان يرفع شريكه وضع
 الحوائط على هذا الوجه حتى يضر نصف النفق في البناء جدار بين رجلين لا حدهما حوله وليس الاخر حوله فاراد الذي
 لا حوله له ليرفع حوله مثل حوله شريكه اختلفوا فيه قال الفقيه ابو بكر البستي لكان الشريك حوله فلا يجوز
 ان يمنع وقال الفقيه ابو القاسم لا يجوز ليرفع عليه مثل حوله لكان الحائط يحمل ذلك وشريكه مقرب بان الحائط
 ذكره كتاب الصلح اذا كان لكل واحد منهما جذوع وجذوع احدهما اكثر فلا يجوز ليرفع جذوعه لكان الحائط
 يحمله وعن الفقيه ابى بكر البستي جدار بين رجلين لا حدهما بناء فاراد ليرفع جذوعه الى موضع اخر قال
 لكان يحول من الامم الى اليسر ومن اليسر الى الامم ليرفع ليرفع ليرفع ليرفع فلا بد ان يكون هذا يكون
 ضررا بالحائط ولما اراد ليرفع حمله ارفع عما كان لا يكون له ذلك لان هذا يكون اكثر عما كان فانه راس الحائط يحمله
 لا يحمله اثنى الحائط وعنه محمد اذا كان الحائط المشترك قد رافته الرجل فاراد احدهما ان يرفع في طوله ليس
 ذلك الا باذن شريكه جدار بين اثنين انهدم فظهر انه ذو النطاقين متلاصقين فاراد احدهما ليرفع الحائط
 الذي هو في جانبه ويكتفي بالحائط الذي هو جانبه شريكه ستره وبني الشريك ذلك قال الفقيه ابو بكر البستي اذا كانا
 اقرب قبل ظهور ما ظهر من هذا الحائط بينهما فان الحائط يكون بينهما وبين جدارها ليرفع فيه شيئا بغير امر الشريك
 ولما كانا اقربا لكل حائط ليرفعه فلكل واحد منهما ليرفع فيه ما احب حائط بين رجلين لا حدهما حوله
 فاراد الاخر ليرفع عليه جذوعا مثل جذوع صاحبه فنهج الآخر لان الجدار لا يحمل ذلك قال الشيخ الامام ابو القاسم
 يقال لصاحب الجذوع ان شئت فخط عنه ما يكن لشريكك من الحائط ولست شئت فارفع حائطك حتى يستوي الاثنى صاحب

مطلبه
في اشجار المقبرة

مطلبه

مطلبه
مطلبه

ظاهر الرواية فكيف على المفسر ومن يفتي وعرفه مع شاذ مع القصة والحيثان على انفسه
 ثوبا من يادهم فلما رآه قال ارضي له فله ذلك الاصل لئلا يكون له ثوبا من يادهم فله ذلك
 الرتبة وما لا خلاف فيه الحال الاستيعاب لئلا يكون له ثوبا من يادهم فله ذلك
 البعد استاجر لي فلما اكشف ظهره قال ارضي ليس له ذلك الاصل لئلا يكون له ثوبا من يادهم
 جازين وروى محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وان لم يكن عندك لا يكون ادراكا من المفسر له وروى ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ولم يوف لم يوف وقت جازين ويترك الاصل لئلا يكون له ثوبا من يادهم فله ذلك
 او اشترى ولم يبين له اجماعه لئلا يكون له ثوبا من يادهم فله ذلك
 لانه استعان وفي الترخيد لا يكون اجماعه على البيع والشراء فان كان له ثوبا من يادهم
 وما دفع الى المفسر رجلا من يادهم فله ذلك الاصل لئلا يكون له ثوبا من يادهم
 كذا وروى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 بعضه فان له فويضي ويترك الاصل لئلا يكون له ثوبا من يادهم فله ذلك
 مثله ولتقريبه ذلك لانه على اجماع فاستحق وعلمه الفوق ولا يجوز مقابله البيع وروى
 كالتسعي استاجر رجلا ليهدم جداره او يسه كل ذراع بكذا جازين من يادهم فله ذلك
 باخره السوق ثم طلب منه له المثل ينظر الى اصل السوق لئلا يكون له ثوبا من يادهم فله ذلك
 ولم كان لا يضره مثله اجماعه فلا شيء دفع الى ما يكره لا يفسد سبعة اربع فنيست ثلثا
 في اربع لثا فنيست مثله والثلث الى ايدا واذا التوب واعطاه له قال شغل اليهم
 عند من يعطيه له مثله لانه على اربع اربع المسمى ورواية اجماعه لئلا يكون له ثوبا من يادهم
 ما يكره نظير القول وامر المفسر اصدع ارق وروى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 يفسد مثله والمنسوخ له والصبر اذا غلط وصنع مكان الخ الصفة لثا اما
 فنيست التوب لا يفسد وروى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

رمضان

طلب
 اجماع المفسر

طلب
 اجماع المفسر

طلب
 اجماع المفسر

طلب
 اجماع المفسر

الحل ان كان وضع بغير اذن الشريك فهو ظالم ولا يقع باذنه فتعاريه والعارية غير لازمة قال الفقهاء
وقن اي كونه لا ذلك بقول ابي القاسم نأخذ جدارين رجلين لاحدهما عليه حولة وتبلى على شيء قال الجدار
الذي لاحولة فاشهد على صاحب الحولة فلم يرفع حتى سقط فاضر بالشريك قال ابو القاسم اذا ثبت الاشتراك
وكان نحوفا ويمكن رفعه بعد الاشهاد على شيء عليه نصف قيمة ما فسد من سقوط حائط بين رجلين يهدم فيها
احدهما عند غيبة الشريك قال ابو القاسم البناء ينقض الحائط الاول يكون متبرعا لا يكون له شريك من الجدار
عليه ولزناها بل بين او خشب قبل نفسه لم يكن للشريك يحمل على الحائط حتى يؤدي نصف قيمة الحائط حائط
بين رجلين لاحدهما عليه جذع واحد ولا فرع عشرة قال في الكتاب لصاحب الجذع موضع جذعة وكل الحائط الآخر
استحسانا وفي القيلين يكون جميع الحائط بينهما وبه كان ابو يوسف يقول اولا ثم رجع الى الاستحسان وهو
حائط مشترك بين رجلين وهي وخاف من سقوطه فاراد احدهما النقص واستنع الآخر قال الامام ابو
كبر محمد بن الفضل جبر على نقضه وعنه اذا اراد احدهما نقض جدار مشترك وبني الآخر فقال له صاحبه انا اضلك
كل ما يهدم من بيتك وضمن ثم نقض الجدار باذن الشريك فانه يهدم من منزل المصون شي لا يدرى ما في ذلك
حائط انهدم لاحدهما عليه جذع دون الآخر فاخذ صاحب الجذع شريكه بالبناء لا يجبر ويقال لشيء اقسما
انض الحائط ولزناها احدهما بالبناء والآخر في ارض الحائط نصفين وكذا اذا كان لاحدهما ناعورة فطلب
جدار البناء واي لا يجبر فان شاد احدهما الشيء في ملكه ففعل وقيل في زماننا يجبر لانه لا بد من كون منها
في بناء وفي التثبيت يصل اذن جاره في وضع الجذع على حائطه او جرحه او يمتد دار ثم باع داره فلكل شريك
والسرداء الا اذا شرط في البيع ترك فذلك لا يكون له ذلك وذكرنا في بيان مسائل حنيفة اية ليقال احدث بناء
او غرة في سكة غيرنا فذبح برضى اهلهما فاشترى رجل من غير اهلهما سكة ذراعا منها فلم يرفع الفرقة
هدم بيته ولم يبن وللغيران يتصرفون بذلك كان لهم جبر على البناء اذا كان قادرا ولا خيار ليهما ذلك طاعة
او حرام مشترك انهدم وبنى الشريك في الحمار جبر ولا اذا انهدم الكل وصار حمارا لا يجبرون كان الشريك
معسرا يقال انفق حتى يكون دينا على الشريك ولو انفق احدهما في مائة بغير اذن الشريك لا يكون متبرعا فاشهد
جدار بينهما اراد احدهما التبرع عليه سقفا آخر وغرة ينع وكذا اذا اراد احدهما وضع السهم ينع الا اذا
كان في القديم كذلك حائط بينهما اراد احدهما نقض الحائط وبنى الشريك مكانه كمال لا يخاف السقوط
لا يجبر ولا خيار قال الامام ابو الفضل جبر وتهدم واي لا خيار كان اشغل الحائط بملكه لشيء حائط
نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك ولا كان لا يمكن جبره وعليه القصد ومعنى الجبر ان كان اسق الحائط لا يقبل القسمة
ولم يوفقه الشريك في العمارة لا ينفق هو في العمارة ويرجع على الشريك بنصف انفق وفي الفضل لو هدم
فامتنع احدهما العمارة جبر وتهدم لا يجبر ولكن ينع من الانتفاع ما لم ينفق نصف انفق لشيء جبر الحائط
ولم يملك حكم برجع بنصف قيمة البناء ولا انهدم وفان الوقوع فهدم احدهما لا يجبر على البناء ولا الحائط صرح فهدم
احدهما باذن الشريك لا خيار في انه يجبر المأدوم على البناء كالمهدم ولا خيار اذن ان لم يكن للتراب قيمة ولا يزداد
الارض قيمة بناء الحائط فانه بغير نصف شريك الحائط بالغة بالاختصاص والكتاب للتراب قيمة يرفع قيمة سقط
شريكه اذا اختار لترك التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه في لا يرفع منه قيمة نصيبه للتراب ولا كانت الارض
يزداد قيمة البناء الحائط بقوة الحائط بارضه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن شريكه ما
بقي من بنائه وفي التناول ان كان بضمنه قدر ما يبني فهو مقطوع وان كان لا يضمنه قدر ما يبني ويرجع على شريكه

مطلب

مطلب
مطلب

مطلب

بنصف

بنصف ما انفق يهدم داره فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن بني حائطه في سكر رجل بغير اذنه من التراب
للمرء يكن للتراب قيمة فالحائط لصاحب الارض وللتراب قيمة فالحائط لصاحب الارض القيمة التراب
لصاحبها وبني حائطه في صاحبه واخذ الارض فاراد الغاصب النقص لشيء الحائط من تراب هذه الارض
ليس النقص ويكون لصاحب الارض ولولا له النقص هدم حائطه بغير اختياره بين قيمتي الحائط وسلميم
النقص وبين لشيء النقص ويضمنه قيمة النقص وليس له ليجبر على البناء كما كان لانه ليس من فوات الا
وقيل لشيء الحائط جديد امر باعادة فالا لا هدم جدار غيره من التراب بناءه فاما كان يرى الضمان وليس
خشية بناءه من خشية كان فكذلك يبرأ وبنيته خشية آخر لا يبرأ لانها يتفاوت حتى لو علم ان البناء اجود
بنيته قطع اربع صنعة وللبائع اشجار في صنعة اخرى عنده من الصنعة اغصانها متدلية في المبيعة
فالمشتري لياخذ بغيره المبيعة من الاغصان المتدلية فيها وكذا لو قوتها في جانبها صنعة كذلك كورث
وله تفريغ صنعة من تلك الاغصان فكذا وارثه وقوتها في نصيبه المقياس من اغصانها متدلية في نصيب
الاخر جبر صاحبها على قطع الاغصان في رواية محمد وعنه يترك كذلك خرج شريكه الى جاره فليجأ
لتفريغ هو آية قالوا هذا على وجهين فلو امكن تفريغه بشد الشعير الخلية او تفريغ بعضه بشد بعضه فله
ان ياخذ رتب الخلية بالسند لا بالقطع فيما امكن التفريغ بشد وانما لا يمكن تفريغه الا بقطعه فالاولى ان
رتبها فيقطع بنفسه لو يات له به ولو لم يرفع اياها فليجبر على القطع بغيره رجله دار قد تلت اغصان
لرجل واخذت هو آية داره فقطع صاحب الدار الاغصان لانه لصاحب الجرح لا يرفع هو آية داره من غير ان
يقطع بان يجمع الاغصان ويشد بها جمل ضمن لكان غلاطا لا يمكن فان قطعها من الموضع الذي يقطعها
لو رفع لا يضمن ولا يقطع اكثر مما يقطعها الحاكم ضمن في الاصل **فصل في احكام الشيوع** مسائل الشيوع اربعة
اقسام بيع الشايح وآجارت وآعارة ورهنه وهبة وصدقة وفقه اما بيع يجوز فيما يقسم وفيما لا يقسم واما
اجارة المشايح فعلى وجهين احدهما اجر نصف ماله من اجني لا يجوز فيما يقسم وفيما لا يقسم عندلج وعندهما
والشافعي في غيرهما ثم قيل هذه الاجارة لا ينعقد عند حني لا يجبر الاجار اصلا والشافعي ينعقد فاسدا
حتى يجبر المثل والثاني اجر احد الشريكين نصيبه لا اجني حتى ابوطاهر عن ابي حنيفة انه يجوز وحكي غيره عنه
واما اذا اجر من رجلين او من شريكين يجوز وانشوع الطاري لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية وتؤدي فالذي
ايح انه يفسد الاجارة واما اعارة المشايح فجاز وان رهنه فاسد فيما يقسم وفيما لا يقسم رهنه من شريك او من اجني
لا يصح وعند الشافعي يصح ولو رهنه من رجلين جاز وانما انشوع الطاري في الرهن في رواية لا يفسد وفي رواية
يفسد واما الهبة في المشايح لا يجوز فيما يقسم خلافا للشافعي ويجوز فيما لا يقسم وهبة ما يقسم لشيء لا يجوز
خلافا لابن ابي ابي وتووهب النصف فقس ثم سلم الكل جاز ولو وهب يقسم لرجلين واقبضهما لا يجوز عند ابي
حنيفة وكذلك الصدقة وعندهما يجوز وفي الجامع لشيء الصدقة يجوز بالاتفاق واما وقف المشايح فيجوز عند ابي يوسف
ولا يجوز عند محمد بن حنيفة **فصل في جبر على ما يملك هذا سنة وبأكل الآخر سنة**
اخرى لا يجوز ويكون ذلك بينهما وكذا الاغنام وجميع الخيرات اذا تباين على ان يكون ولدها وبناتها وصوفها سنة
لهذا سنة لا يجوز ويكون ذلك بينهما عده بين رجلين فلهما من الغنم المأباه في المأدوم ولحق الاخر
فالقابح جبر على كل ارض بين رجلين ليس لهما ان يرفع قدر حصته وفي الدار له لشيء يكون وفي نوادر مشايح
ليس له ذلك في الوجهين جازانه ذكر شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في طاحونه بين شريكين انفق احدهما في مائة بغير اذن

مثال

مطلب
مطلب
مطلب

مطلب
مطلب

شريكه لا يكون متبرعا لانه لا يتوصل اليه الانتفاع بها الا بذلك حرام بين رجلين غاب قدره او خوضه او نبي منه
واحتاج الى المنة فارد احدهما المنة واستمع لآخر اختلافهما فيه قال بعضهم يوافق القاضي بها ويرتفع
بالاجرة او ياذن لاحدهما في الاجارة والمنة من الاجرة قيل هذا قول لابي يوسف محمد لان عندهما يجوز المحر على
الحر والفتوى على قولهما وقال بعضهم انما ياذن لغير الآتي بالانتفاع عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به
يؤدى حصته والفتوى على هذا القول دار بين رجلين اهدمت او ببت بينهما اهدم فبناء احدهما
لا يرجع هو على شريكه بنى ولان الدار جعل القصة فاذا امكنه ان يقسم يكون متبرعا في البناء وكذلك البئر
اذا امتلأت من الماء فله ليطالب شريكه باصلاحها فاذا لم يطالبه ولا اصلها كان متبرعا وعن محمد في
رجي بين رجلين وبيت بينهما خربت كلها حتى صارت صحراء لا يجبران على العمار ويقسم الارض بينهما
ولم كانت القاطنة قائمة بينهما وادارتها الا انه ذهب شي منها فانه يجبر الشريك على ان يرفعها مع شريكه
ولم كان الشريك معسرا قبل لشريكه الاخير انفق ان شئت ويكون ذلك على شريكه وكذلك الحمام اذا صار
صحراء يقسم بينهما ولم كان قائما الا انه شئ يجبر الشريك على ان يرفعها وفي رواية لا يجبر ولكن تقا
لشريك الذي يريد الاصلاح لتثبت اية انت ويكون ذلك على شريكه وكذا اذا اهدمت بيته او
احتاج الى المنة ثم آجره فاذا اخذ غلته فاحذ منها النفقة ثم يستوي بعد ذلك وعطف بر ابوسحرت
بين رجلين اتى احدهما ليرسقه قال يجبر على ان يكف قلة فان قصد الحرف قبل ليرفعها واني ليرسقه
قال لا ضمان عليه وكان ينبغي ان يدفع اليه السلطان حتى يامر بالسقي فان امتنع بعد ذلك فقد ضمن زرع بين
رجلين اتى احدهما ليرسقه عليه لا يجبر لكن يقال لاخر انفق انت واربع بنصف القيمة في حصته شريكه
فلو انه انفق ولم يخرج الزرع مقدار ما انفق هل يرجع على شريكه تمام نصف النفقة او مقدار الزرع
فبانه في المزارعة تحتمل الدار المشتركة اذا استمرت فانفق احدهما في ممرتها بغیر امر صاحبه وبغير
امر القاضي فهو متطوع خلاصة **فصل** في استعمال قن مشترك بلا اذن شريكه يصير غاصبا على رواية
عن محمد ولا يصير غاصبا على رواية ابن رستم وفي الدابة المشتركة يصير غاصبا على الزرع ايتين لهما
عليه متاع فاساق احدهما على جسر فوقع في النهر وعطب فخر اهل القرية لم يضمن السابق والتاخر
اذا علم انه لا يعيش اليه بجي صاحبه موافق بينهما فغاب احدهما فدفعها الآخر الى الراعي ضمن نصيب
شريكه لانه موقع يمكنه ان يخطب بيد اجيره فلا يصير يودعا غيره وتتركها في الصحراء ولم يترك في بيع
يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي حتى ينصيب قنما يحفظه دابة لهما قسقا احدهما فوقع في نهر وانكسر رجلها
فخرها رجل وباع شريكه اللحم لا يضمن السابق اذ لم يخالف ولا التاخر اذ يعلم انها لا تعيش اليه خصوص صاحب
ومن اللحم بين الشريكين وهو كالماء فدون دلاله ارض بينهما زرع احدهما كلها يقسم الارض فوقع نصيب
اخره ووقع في نصيب شريكه امر بقلعه وضمن نقصان الارض هذا اذا لم يدرك الزرع بالوادركه او قرب
بغيرم الزرع لشريكه نقصا نصف الارض لو انقصت لانه غاصب في نصيب شريكه وعن محمد لو غاب احدهما فلشريكه
ان يزرع نصف الارض ولو اراد الزراعة في العام الثاني زرع النصف الذي كان زرعه وكذا لو مات احدهما
فلحق لزرع كائنا وبقي بانه لو علم لزرع النصف ولا ينقصها فله لزرع كلهما ولو حضر الغائب فله
لنصفه بجزء الارض مثل تلك المدة لرضا الغائب في مثله دلاله ولو علم لزرع النصف ينقصها او التزم بغيرها او
يزيدها فله فليس للمحاضر ان يزرع فيها شيئا اصلا اذ الرضا لم يثبت هنا ارض بين ورثة زرعها بعضهم

مطلب

مطلب

الفسخ

مطلب

مطلب

مطلب

بينهم مشتركة بينهم باذن الباقيين لو كبارا وبأذن الوصي لو صغارا فالغدة على الشريك ولو نزع من نفسه
فالغدة للزراع والزرع المشترك لو ادرك فحصل احدهما بلا اذن شريكه فله ان ينزع حصته شريكه
فصل في ارض لو كرم بين حاضر وغائب او بين بالغ وبقيم برفع الامر الى القاضي وان لم يرفع ففي الارض لو نزع
حصته يطيب له وفي الكرم يقوم عليه فاذا ادركت الفرة يبيعها ويأخذ حصته فيقف حصته الغائب بغير
فاذا قدم الغائب يجزي اجاز ببيع او ضمنه القيمة ولو ادى الخراج تبرع ولو بينهما دار غاب احدهما فلهما
ليسكن كل الدار وكذا الحارم جلا الدابة قال محمد لو اخذ حصته من الفرة فاكلها جاز ويحفظ ثمن حصته الغا
فان حضر فكلما وتلى محضر فكله غصب ايضا فدفعها فزرعة فالزرع بين الدافع والزراع فلو اجاز المال
قبل النبات جاز وله حصته الغاصب الزرع والغاصب يفي ذلك وضمن الزارع نقصان الارض الى وقت الا
تنتج ولو اجاز بعد انبت وصارت له قيمة فلا يثقله من الزرع وهو للغا ويصدق بغيره ما قبل الاجازة بعد
من ذلك نقصان الارض الى وقت الاجازة نصيبا ولو بينهما دار غاب احدهما بسكن لآخر بقدر حصته وذكر
يسكنها ولا يسكنها غيره وقيل يجزي بينه وبينها ان لو يكن لها خصم يوجرها ويأخذ نصيبه من الاجرة
نصيب شريكه فلو وجد والا تصدق به ويخدم المدام ولا يركب الدابة الا بحرم بملك وفي الزرع لو احتاج الى
او بناء اقامها ورجع في الغدة سكن دارا مشتركة بغيره شريكه لا يلزمه اجر حصته ولو منع لانه لا يستغل الدار
المشتركة في حق الشئ وفيما هو متابع السكنى يجعل ملكه لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو جعل
ينع كل منهما من الدخول والنفقة ووضع لامتعة فيسقط منافع ملكها وهو لم يجز ولما كان كذا صار الحارم كذا
في ملكه فلا اجر محمد طعام او درهم مشتركة بينهما غاب احدهما فاخذ الحاضر نصيبه ارجوز لاجل
كيتي او زرع بين حاضر وغائب بين بالغ وصبي فاخذ الحاضر والبالغ نصيبا منها يتصدق به بلا خصم ولو سلم
نصيب الغائب الصبي حتى لو هو كذا بقي قبل ان يصل الى الغا او الصبي ملك عليها **كتاب النكاح**
الكفر ولو كان في السيلة وجوها بوجوب الكفر وجوها واحد بنوع الكفر ثم ان كان نية الغافل
الوجه الذي يمنع من الكفر فهو مسلم وتسلم يكن لا يمنع حل النكاح كونه على وجه لا يوجب الكفر ويؤثر بالتوبة والرجوع
عن ذلك وتجديد النكاح بينه وبين امراته ولو تكلم بكلمة فيها اختلا بؤم تجديد النكاح احتياطا والتوبة
والرجوع عن ذلك ولو تكلم بكلمة فيها اتفاق فانها يوجب باط جميع اعماله ويلزمه اعادة الحج ويحكم بطلان
امرائها وتولد المولودة هذه الحالة ولدتها وتسلم بكلمة الشهادة بعد ذلك يحكم الحادة ولم يرجع عما قال لا يكره
الكفر فله وكان في كونه كفرا اختلا في بؤم قابله بتجديد والتوبة احتياطا وما كان خطأ لا يؤمر الا بالاختفاء
والرجوع عنه هذا اذا تكلم الزوج فان حكمت به قال الشايع وشايع محمد والحاكم الرشيد واسماعيل الزاهد على انه
لا يؤثر في فساد النكاح ولا بؤم تجديد النكاح سدا لهذا الباب عليهم وجبهما الحاكم قدما بوجع وعانة علماء
بخارا على افساد النكاح ولكن يجبر على النكاح لا ولولوبينار وهذا بغير الطلاق اجماعا ولا نفقة هذه
العدن بسلامة ومن اتى بلفظة الكفر مع علم انه كافر كان عن اعتقاد فلا شك في كفره وتسلم بعقده او لم يعلم
انها لفظ الكفر ولكن اتى بها عن اختيار فقد كفر عند علماء العلماء ولا يبعد بالرجل ومن كفر بلسانه طائعا
قلبه مطمئن بالايمان فهو كافر ولا ينفعه ما في قلبه لان الكافر لما يعرف بما ينطق به فاذا نطق بالكفر كان كافرا
عندنا وعند الله كذا ذكر صاحب المحیط طائفة ومن لقن انسانا كلمة الكفر لم يكفر بها كافر ولا كان على وجه اللعب
والضحك وكذا من علمها كلمة لتبين من زوجها فهو كافر ومن اتى به فهو كافر ومن امى رجلا بالكفر

من علي الفتى ان
يبيع على الوجه
الذي يبيع من الكفر
٢٠

النكاح

مطلب

يعلم انه الى من يعود فيكفر بالله امرأة قالت لزوجها ارفع لعنت برسوي وانتم بباد بكفر فلو قال
بر آسمان خدائست وبر زمين فلان كفر ولو قال از خدای هیچ مکان خالی نیست كفر ولو قال خدای بحق من
همه نگوئی كرم ست بدی از منست كفر ولو قال من خدایم علی وجه المباح كفر بالله تعالى ولو قال لعنوه
كان فلا في بنتها اومن به كفر ولو قال در آسمان خدای دارم در زمین ترا فالأصح انه لا يكفر ولو قال
انست احب الله كبري في الحال كذا ومن قال لا آله واراد ان يقول الا الله فلم يتكلم به لا يكفر لانه معقد على
الايمان قال قل لا آله الا الله فقال لا اقول قبل كفر وقيل لا وعني به ابي لا اقول بامر ك وقيل لا يكفر مطلقا اذ
ان فرض ذكر مر مطلقا كذا جري بين الرجلين كلام فقال احدهما لصاحبه الكفر خب ما انت تفعله بكفر ولو
قال كافر في كرم به از خيانت بكفر اركب صغيرة فقال له قائل تب فقال ما اذ صنعت حتى اتوب بكفر فاسق
شرب خمر وذنو عليه اقرباؤه الدرام كفر واوكذا لو قالوا مبارك باد وعلى هذا اذا اخذ احد الكثر والآخر
مقاطعة ففأولوا مبارك باد ووقعت برأي الحديث واقعة وهي ان واحد قاطع على ما معلوم احتسابا بما في
الامم بالمعنى والتمسك عن المنكر ففرضوا على باء طبولاً وبقوا نادوا مبارك باد لمقاطعة الاحتساب وكذا في
المباح فامتنعنا عن الصلوة خلف حتى عرض على الله الاسلام اخذنا هذه المسئلة بنزاهة فلو تخلف المعصية
صغيرة او كبيرة بكفر وتوشم فمسلم بكفر وتطلق امرأه بائنا وهو الاصح ما قاله البعض من انها تطلق ثلثا
وتوشم او كبيرة بكفر وتوشم بكفر وتطلق امرأه ثلثا عند البعض وبائنا عند البعض وهو الاشبه وتوشم في الكفر بكفر
هذا اي ح وعندهما قلت هذا الخلاف في التكنافى واما في فم المشر ك لا يكفر اجماعا وتوشم في عالم علوي بكفر
وتطلق امرأه ثلثا اجماعا ولو استعمل بائنا حرمية بدل من ظني لا يكفر كما اذا وطئ جارية ابنة خذلا وعند
البعض من كفر بلسانه طايعا وقلبه على الايمان فانه كافر كما انه اذا قيل للمؤمن اتحد للملك لا قتلك
فالا فضل للملك لا يجحد ولا كان السجود سجود المحبة فلا فضل للسجود لانه ليس بكفر فهذا دليل على ان السجود لله
لا يكون كفر فقلنا هذا القليل لا يصبر من جحد عند السلطان على وجه التهمة كافر انما قلنا قال الشيخ الامام ابو
منصور الماتريدي اذا قيل احذ بين يدي احد الامراء او اخفى له او طأ رأسه عليها لا يكفر لانه يرد
تعظيمه لا عبادة وقال غير من شايخنا انا جحد واحد للجبار في كبره ملك الجبار قال اكثر العلماء هذا على وجه
ان اراد به العبادة كفر ولما راد به التهمة لا يكفر عنه من قال ان سلطان هذا الزمان عادل فقد كفر لانه
نعلم يقينا انه جابر ومن جعل الجور عدلا فقد كفر ولو وضع قلمه في الجور على اسسه ذكر الفضلي انه
لا يصبر كافر قال الامام قاضي خان وهذا الجور انما يصح اذا فعل ذلك ضرورة ولا يعتقد انه يصبر كافر
فان فعله ذلك يعتقد انه يصبر كافر او يعتقد به الاستخفاف في الدين فانه يصبر كافر وعند عبد الله بن
ابي حفص انه قال لم فعل ذلك يريد به تبني فعله لا يكون كرا عنه وبكر مرفوع ما ثبت ذلك وفي استخلا
وفي بغزاذ من صاحب الطعام خشية الكفر بالاعتقاد رجل قال لامرأة انك لم تهت عن الاسلام او تلفظت بكلمة الكفر
والمرأة انكرت وفت اخره بينهما لانه اقرار بوقوع الحرام فلامرأة ان تستد وترج آخر انما حرمت عليه
قال خصه اذهب الى الشيع او الفارسيه باسن بشرع روف قال خصه بباد بيار بوم في جيري في يوم كفر
عاند الشرع ولو قال باسن بقاضي روف والسيدة جالها لا يكفر ولو قال باسن بشرعت روف قال ابن جينها
نداء او قال ميش نرو او قال مراد بنوس هست شرعت كذا هذا كله كفر ولو قال ان وقت سيم بشدي كفر
كجا بود كفر ومن المتأخرين من قال لعني به قاضي البلد لا يكفر اقول غرضه انه وقت الاخذ كان يتوهم

مطلوبه الخبير ما انت تفعله بكفر

مسألة اذا اخذ احد الكثر والآخر مقاطعة

١ ولو توشم فمؤنس
٢ بكفر وقيل لا يكفر
٣

ولا يقال

ولا يقانن ولا يطلب اليه القاضى وليس غرضه انكار الشريعة وانحطافه فينبغي ان لا يكفر ولو لم يعن قاضي البلد
قال خصه حكم الشرع كذا فقال خصه من برسم كركم بشرع قبل كفر وقيل لا كذا ولو نظر الى قوله
فقال جرائمه فتوى آوردي بكفر لانه لا يستخفاف بالشرعية كذا قال لم يدونه بسنا ثم اكره
خدای جانی او قال له رجل حكم الله كذلك فقال من حكم خدای چه دائم او استخفاف وقال من سوكند
بطلاق خواهم خدای خواهم بكفر كذا رجل قال لم حكمت فلا فانا نجويي فكله لا يكفر لان هذا بين
بالله ولو قال انا نجويي بكفر لان الاول تعلقي وتعلیق الكفر بين وانا في تحقيق عنه رجل قال
هو يهودي او نصراني او بری من الله تعالى ومن الاسلام لم فعلت بكرا كان عينا فان باشر الشرط مثل
كافرا اختلوا فيه وكذا لو حلف بهذا على امر باض بان قال يهودي او نصراني او بری من الله تعالى ومن
الاسلام لم فعلت كذا امس وقد كان فعله فان كان ثانيا لا يعلم انه فعله اولم بفعله لم يصبر
كافرا عند الكل ولما كان يعلم انه قد فعل ذلك هل يصبر كافر قال اكثر المشايخ له يصبر كافر او قال
حسن لا يمة السرخسي الاصح ان الرجل ان كان يعرف هذا عينا ولا يكفر به لم يصبر كافر في الماضي و
لا في المستقبل ولما كان جاهلا او كان عند انه كفر في الماضي بكفر في الحال وفي المستقبل اذا باشر
الشرط يصبر كافر لانه لما باشر الشرط وعند انه يكفر فقد رضي بالكفر والرضا بالكفر كفر
قاضي فان ولو قال هو يهودي او نصراني او بری من الاسلام لم فعلت كذا فذا على وجهين لرحلف بهذا الا ان
على امر في المستقبل فهو بين عندنا ثم اذا انى بالشرط هل يكفر ان كان عند انه لا يكفر متى انى بالشرط لا
وكانت عليه كفارة بين وتختلف على امر باض وهو يعلم انه فعله لا كفارة عليه لانه عوس فعليه استغفار
فيمن النوس من الخلف على امر باض يتعد الكذب في هذه المين بائنا ولا كفارة فيها وهل يصبر كافر على
التفصيل الذي قلنا ان كان عند انه بين ولا يكفر متى حلف بهذا لا يكفر وان كان عند انه يكفر متى حلف
بهذا يصبر كافر لانه يكون هذا من رضاء بالكفر والرضا بالكفر كفر هكذا اختار حسن لا يمة السرخسي وعليه
الفتوى صحيح قال لا خيرا يهودي فقال ليك او قال يهودي كير بكفر قال انا محمد بكفر وقال الشراية
خير من اليهودية كفر لانه اثبت الخيرية لما هو قبيح شرعا وعقلا ثابت فله بالقطعي ولو قال روز كافر كافر
دور كار مسلمانا في نیست بكفر بنزاهة ولو قر على رجل وهو يوزن وقال كذبت بكفر فانه اذا قال سزا
بسته ام او قال ناز سبكم جيري بر سر غي آدم او قال ناز كرده وناكرده بكيست او قال خوش كارست
لي غازی فهذا كله كفر بنزاهة فصل الكافر اذا اقر بخلاف ما اعتقد حكمه بهذا
ثم الكافر على ثلثة اضرب عبد الاوثان فالجاهل للربوبية والمشر ك فيها لو قال لا آله الا الله يحكم باطلا
وعبد النيران والمشر ك بالربوبية والمشر ك بالوحدانية كاشوية والمقر بالوحدانية والمشر ك بالرسالة
كاهل الكتاب فالجاهل للربوبية والمشر ك فيها لو قال لا آله الا الله يحكم باسلامه ولو قال شهد محمد
رسول الله او قال اسلمنا او آمنا بالله وكذا لو قال انا على دين الاسلام او الخلفي حكم باسلامه وكذا
وكل من يدعي الدين او قال لا آله الا الله يحكم باسلامه ولو شهد برساله محمد او قال انا على دين الاسلام
او على الخلفي فهذا كله اسلام ولما المقر بالوحدانية والمشر ك بالرسالة اصلا من اهل الكتاب كاليهود والنصارى
لا آله الا الله لم يحكم باسلامه حتى تشهد بالرسالة ومن يقر منهم برساله محمد لكن الى العرب لا الى بني اسرائيل لا
مسلم حتى يتبرأ عن دينه مع ذلك ويقر انه دخل الاسلام ولو قال اسلمت او قال انا مسلم او

مطلوبه الخبير ما انت تفعله بكفر

وعليه

يست

الماور

مؤمن لا يحكم بالاسلام حتى يتبنا عن دينه مع ذلك ولو قال بريت من اليهودية والنصرانية ولم يقل دخلت
في الاسلام لا يحكم بالاسلام ولو قال دخلت في الاسلام يحكم بالاسلام ولزم تبنا عما كان عليه وذكر الكوفي لو
اقر اليهود انه على دين الاسلام او قال انا مسلم قال ابو جعفر ان لا يكون هذا اسلا ما حتى يقر بما جاء من الله
ويتبنا من اليهودية ثم ترجع وقال ذلك اسلام من يقر بالتوحيد ويحذف الرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال محمد رسول الله يصير مسلما والكوفي اذا قال هذا بكنت وهو غير
حق يحكم بالاسلام واذا قال صلى الله عليه وسلم لا يكون مسلما قال كافر آمن به الرسول يصير
مسلم قال كافر الله واحد يصير مسلما ولو قال مسلم دينك حق لا يصير مسلما وقيل يصير مسلما الا اذا قال
حق لا اؤوبن به وعن الامام انه يصير مسلما باناسلم وعن ابن زياد قيل لذي اسلم فقال اسلمت فاسلم
وكذا عن علي بن ابي طالب لانه خاطبه بجواب ما كتبه به فيكون اسلا ما فاضى في الزخرف اذا قال للمسلم
انا مسلم مشكك يصير مسلما وفي النبايع قال ابو انعام في نصراني اراد ان يستوي من رجل شيئا فقال الرجل انا
يباع هذا من مسلم فقال اناسلم لا يصير بذلك مسلما وفي الظهير مالم يقل انا مسلم مشكك وعن الامام
اذا قال نصراني اوبودي اسلمت او انا مسلم يسأل من اراده فان قال انك ترك دين النصرانية او اليهودية
والدخول في دين الاسلام يصير مسلما حتى لو رجع حاله وتبين غير ذلك لم يكن مسلما اليهودي والنصراني
لا يحكم بالاسلام ولن يشهدوا بالشهادتين حتى يتبنا عن النصرانية واليهودية لانهم يقولون محمد رسول الله
اليكم لا ابي بن اسرائيل عليه السلام الصبي العاقل صحيح عندهما وردته صحبه عندهما ولا يقتل خلافا لابي جعفر
وجعفر علي السلام وجعفر اسلام الملك اسلام عندنا ان كان حريا ولزكان ذميا لا يكون مسلما فاشهد
اجبر علي الاسلام بالحس الشديد دون القتل ولو قال يودي او نصراني من يقيم بين طريقي المسلمين
لا اله الا الله محمد رسول الله فقد ذكر في الكتاب انه لا يصير مسلما لان بعضا منهم يقولون ذلك لم يؤمنوا
بان محمدا كان رسول العرب اما الفتوى على انه يصير مسلما من مشرك او كافر ولو قال بالفارسي من سلمنا
ينبغي ان يصير مسلما من كان مريضا امته مرضه واشتد عليه فقال لن توفني مسلما ولن توفني
كافرا قال واحد من العلماء يصير مريضا وكذا الرجل اذا ابتلى بصيبا فقال اخذت مالي وولدي و
اخذت كذا وكذا فاذا فعل ايضا وماذا بقي لم تفعل او ما شبه ذلك لا لفظ اجاب هذا الغافل وقال
بانه كفرا قبل لو كان هذا المرض قال ذلك غير قصد فاجاب قال انا يجري على لسان حرف واحد وهو
ذلك من قصد ان يشهد هذه الكلمات الطويلة الكثيرة لا يجري على لسانه من غير قصد ولا يصدق رجل بان
علامه فخرج فقال بارت تأخذ من له واحد ولا تأخذ من له عشرة وانا في جميع المال اجتهد فكان كذا ان
قال ابو بكر محمد بن الفضل ارجو ان لا يصير كافرا لانه لم يصف الله بالظلم لانه الظلم لا يأخذ باليسر والدينا
الاخر كلها لله تعالى فاشهد اني سميت فقالت بي يادي وبكي ستادي لا كف فثبت ما اخذ الله ما اعطى برأيه وفي
الواقعة حكى بعض الكبار قول رجل لعبد الله بن عباس ثم جاء يوم النير وفاهوا به بعض المشركين هدية
به تعظيم ذلك اليوم فقد كثر واحبط علمه وهذا خلاف ما لو اخذت دقوة خلق راسي لهدى له ودعا الناس اليه
ذلك فخرج بعض المسلمين وعدته فاهض اليه شيئا حيث لا يظن وقب حكاية لرواها من جوس اسرائيل كثر
المال حسن العهد بغيره المسلمين وكان ينفق على مساجد المسلمين ويبعث اليها دهن السراج فدعا الناس من
اليه دعوا لثغفها خلق راس ولده وجتر ناصيته فشهد دعوته كثير من اهل الاسلام واهدي بعضهم فشق ذلك

على من كان

أكثر

على من كان يفتيهم فكتب اليه استاده شيخ الاسلام ابي الحسن السعدي ان ادرك اهل بلدك فقد اردوا
وشهدوا شعار الجوس وقص عليه القصة فكتب اليه شيخ الاسلام لتلجأ به دعوى اهل الذمة مطلق
في الشرع ومجازاة المحارب المروق والكرم وخلق الرأس ليس بشيء اهل الذمة على مثل هذا
لاظهار الفرح والسرور لجمع الجوس يوم النير فقال مسلم خوب رسم نهاده انه او قال نكس نهاده انه
خيف عليه الكفر ما ياتي الجوس في نير وزهم من لا طعمة ونحو ذلك الاكابر والسادة واتي من كان له معرفة
وذئاب ومجنى همل يحل اخذ ذلك همل يضر ذلك من الآخذ فقد قبل من اخذ ذلك على وجه الموافقة لغيره
يضر ذلك بدنه وتراخذ ذلك لا على وجه الوجه لا بأس به والاحتراز عنه اسلم فصول ما دى برأيه
كتاب الوصايا الوصية على اربعة اوجه في وجه يحتمل الفسخ بالقول والفعل وفي وجه يحتمل
بها وفي وجه يحتمل باحد مما دون الآخر اما الوجه الذي يحتمل الفسخ بالقول والفعل فهو الوصية بالغير
لرجل فالفسخ بالقول بان يقول رجعت عن تلك الوصية وبالفعل بالفسخ عن تلك الوصية الذي
لا يحتمل الفسخ بالقول والفعل فهو الوصية بالرجوع الذي يجوز الرجوع بالقول دون الفعل فتد
الوصية بثلاث ماله او بربع ماله ان رجع عنها بالقول صح وان اخرج عن ملكه بالبيع لا تبطل الوصية
وتنفذ من ثلث الباقي واما الوصية الذي يجوز الرجوع بالفعل دون القول فهو القيد بالقبول ان رجع
عنه بالقول لا يصح ولو باع المذخر القيد صح الوصية غير واجبة وهي سحبة والعقبات أي جوازها لا
تليك مضاف الى حال زوال الكنية وتواضيفها الى حال قيامها بان قيل ملكك هذا كان باطلا فهذا
اولي الا استحسانه حاجة الناس اليها فان الانسان مخروجا ماله مفسر في عمله فاذا عرض له الميراث وقام
الفوات يحتاج الى التلوي بعض ما فرط منه من التزبط ماله على وجه لومض في تحقيق مقصده المآلى ولو
البرء بصره الى مطلبه المآلى وقديني الملكية بعد الموت باعتبار الحاجة كما قد يجبر والتكفير الذي
قد نطق به الكتاب وهو قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين وآسنه وهو قوله عليه السلام ان الله نصدق
عليكم بثلاث اموالكم في آخر اعماركم زيادة لكم في اعمالكم فضعوها حيث شئتم او قال حيث اجتمع عليه
اجماع الامة ثم نصح لاجنبي في الثلث من غير اجازة الورثة ولا يجوز ما زاد على الثلث ولا يجوز للموت
لقوله عم الا لا وصية لوارث الا باجازة الورثة وتعتبر كونه وارثا وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو اد
لاخيه ثم ولد له ابن صححت الوصية ولا بما زاد على الثلث لقوله عم الحيف في الوصية من اكبر الكبار
وفسر بالزيادة على الثلث الا باجازة الورثة
كبارا ولو وهبت مريضة من هاهنا من زوجها وآجازه الورثة قبل موتها لم يجز اذا اعتبر بها الا حاز
بعد الموت اذ حقهم انا ثبت بعد الموت وهب الميراث لامرأة شيئا او وصي بها بشئ ثم تزوجها ثم مات تبطل
الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وعند الموت هي وارثة له واما الزينة فهي ولزكانت بمنزلة صورة
في كالمضافة الى الموت لان حكمها يقر عند الموت الا يرى انها تبطل بالدين المستغرق وعند عدم
تعتبر من الثلث بخلاف الاقرار فانها ان اقر بها ثم تزوجها حيث يضر لانها عند الاقرار اجنبية يهدى
صد الشريعة قبول الموصى له ورثة قبل موت الموصى لا يعتبر ولو قال الوصية اتع اوصيت اليه
باطلة فهذا رجوع ولو اوصى رضى فزنع فيها رطبة لا يكون رجوعا ولو عرس الكرم او الشجر يكون رجوعا وفي
المبسوط محمود الوصية رجوع وفي الجاهل يكون رجوعا قال مشايخنا ما ذكر في الجاهل فيكون وا ذكر في المبسوط



استحسان ما يصح لا يقتضي على الكلام لصحة فاصح فاشار برأيه ويعلم انه يعقل ان مات قبل ان يقبل النطق
 جازت وصيته ولو اوصى لعبد القرن اول امته القنة جازت الوصية كذا وفي مجموع التوازل الوصية للعبد
 بعين مرعيان ماله لا يصح ان اوصى بثلاث ماله مطلقا يصح ويكون وصية بالعق لخرج من الثلث قيمة
 العبد عتق كله بغير سعاية ولن يخرج بعضه عتق وسعي في بقية قيمته ولو اوصى ببيت من الدار والدار من المصلحة
 قال الامام النسفي الاصح انه لا يصح كالوصية بالعين خلاصه ولو اوصى لعبد بغير رقبته يصح ولو اوصى بشي
 معين من ماله لا يصح ولو اوصى له بثلاث ماله ورقبته اقل من ثلثه عتق لان رقبته من مال الميت والوصية للعبد
 بالرقبة جائزة وبصح ثلث ماله في المال لانه حر ولو كان الثلث اقل عتق بقدرة الثلث وله ثلث سوي
 رقبته في المال ولو كان ثلث باقي من المال مثل ثلثي السعاية يتقاصان ولو كان اكثر اخذ الفضل منهم ولو كان
 اقل اعطى الفضل لهم وجب ولو اوصى لمكان نفسه اولام ولد نفسه او لغير نفسه جاز الكل استحسانا
 ولو اوصى لعبد العتق اولام منه القرن ثم مات جاز الوصية في قولهم الا عند ابي ح في الوصية للعق يعق
 ثلثه محابا ويجعل ثلثا قيمته قاصدا وان اوصى اني رجل فقبل الوصى في وجه الموصى ويرثها في غير
 وجهه فليس يرث ولو رثها في وجهه فهو رثته فعتق رجل له عبد اوصى بان يخدم ولده سنة ثم عتق
 قال ابو نصر كان احد الولدين ذكرا والاخر انا فالوصية باطلة لانه لو جاز لاستمر في الخدمة وكان
 الوصية للوارث فيما يحميه زيادة على ميراث الامني ولو كان في الميراث سواء جاز وسبيله بسبيل الميراث
 دون الوصية هذا من هذه النكت قال بعضهم في الوجه الاول ايضا يجوز ويجزى على قدر ميراثهما
 التفظ بخل فكل لا يقول في وصيته بخدمهما على السواء في الوصية باطلة الا ليعتق الوصية
 رجل قال لملوكه اخذتم ورتني بعد موتى سنة ثم انت حرقات بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت
 السنة من وقت الموت يعق عليه قال الامم عند وصيته اذا خدعت ابني وبنتي الى ان يمتنعيا فان حرة
 خدما الى الا وراكن بانه اربعة نفرا يجوز وصيتهم الصبي والمجنون والعبد والمكاتب يعق الوصية
 بالشرط جائز مثله اوصى لمكانه او لم ولد لومدره جاز استحسانا وفي الوصايا الامة لام الولد والافراد
 بالدين باطل بخلاف الوصية لانها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة وفي العتابة اوصى
 ولد بعتاها في الحقة والمنفعة والقبض وكذا لو اعق عتق بالتدبير وعق له الخفان والقبض والقبض
 والسراويل لا السيف والمنفعة لا يقبل متاعه بانه من بين حره رقبته ورضى به الورثة قبل موعده فالتق
 لا يسى في شيء كاتب في مرضه ولا مال فاقتر بقبض بدل الكتابة جاز من الثلث وسعي في ثلثي قيمته بخلاف ما جاء
 من اجتنى ثم اقر بقبض منه حيث يصح من كل ماله فاقتر ولو اوصى بخدم عبد احد ورثته سنة ثم يعق
 ان اهان بقية الورثة ولم يجزوا بطلت الوصية بالعق في ضمن الوصية للورثة وبناء عليها والوصية بالخلة
 لاحد الورثة لا يجوز الا باجازه فاذا بطلت الوصية للوارث بطلت ما في ضمنها بالحياة ولو اوصى بخدمهم
 سنة ثم يعق جاز ولو اوصى بخدمهم بخدمهم ولو قال بخدم فلانا سنة ثم هو حر وهو كمال فانه
 يوما وللورثة يومين فاذا مضت ثلث سنين عتق ولو اوصى بخدم ورثته سنة ثم هو حر فصالحي الحقة
 على راسه ويجوز اعتقه فهو جاز في الاكل وصي القاض افاضل نفسه ينبغي ان يشترط علم القاض بعزله
 كما يشترط علم الموكل في عزل الموكل نفسه في شرح الطحاوي اوصى انا كان قويا امينا يمكنه القيام بالالصغر
 لا يمكنه الخاتم عزله ولزمنا لا يمكنه القيام ماله والتصرف فيه ضم اليه من يمكن ذلك فلا يعزله ولو فاني انا

مطلب اخدم ورثتي بخدمهم سنة

مطلب اخدم ورثتي بخدمهم سنة

مطلب اخدم ورثتي بخدمهم سنة

مطلب اخدم ورثتي بخدمهم سنة

الحياة عنه له ولو لم يعلم الحاكم انه له وصيا فنصب آخر لا يعزل الاول وذكر بكر الوصى لو كان عد
 كافيا لا يعزله ومع هذا لو عزل له يعزله وفي الاقضية في انزاله اختلا المشايخ وفي فتاوي عراقي
 عن القيام بامر الميت فنصب الحاكم آخر لا يعزل الاول بانه وصي الميت اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي
 للقاضي لعزله ولن يعزله عدلا يعزله وينصب وصيا آخر ولو كان عدلا غير كاف لا يعزله ولكن يضم اليه
 كافيا ولو عزل له يعزله وكذا لو عزل الحاكم في يعزل كذا ذكر الشيخ الامام المعروف في فتاواه وفي بعض
 المشايخ لا يعزل العدل الحاكم في يعزل القاضي لانه يختار الميت فيكون مقدما على القاضي وذكر القديري
 ليس للقاضي ان يعزله وصي الميت من الوصاية ولا يدخل معه غيره الا اذا ظهرت منه خيانة او كان
 مضرا بالشر فيخرجه وينصب غيره ولو كان ثقة ضعيفا او دخل معه غيره وذكر في الاصل والطحاوي في شرحه و
 لم يذكر انه لو عزل له هل يعزل قال ابو بكر محمد بن الفضل اذا عجز الوصى عن تنفيذ الوصايا للقاضي لا يعزل
 ولو وصى ان يوجر مال اليتيم ويضع ويحرم مال اليتيم ويدفع مضاربة وله ان يفعل كل ما كان خيرا
 لليتيم فاحكمه وانما اشهد رجلا ان اباهما اوصى الى فلان فالوصى يدعى فهو جاز استحسانا وان
 الوصى لم يحرم وفي القيل لا يجوز وان وعلى هذا اذا شهد الوصى لهما بذلك او غيرهما لهما
 على الميت او عليهما للميت دين او شهد الوصيان انه اوصى الى هذا الرجل معها وجه القيل انه
 شهادة للشهادة لعود المنفعة اليه ولا يستحان للقاضي ولا ينعى الوصى اذا كان طالبا او
 معروف به وصي الحاكم كوصي الاب الا انه لو جعل وصيا في نوع لا يصبر وصيا في انواع بل فيه فقط
 خلا وصي الاب الوصى اذا نفذ الوصية من مال نفسه يرجع في المختار ولو اشترى الوصى نفقة او
 كسوة لليتيم ونفذ من مال نفسه واشهد عليه يرجع وانما شرط الا يشهد لان قوله الوصى في حق الانفا
 يقبل لان حق الرجوع بلا اشهاد بانه وصي شرعي من مال نفسه لليتيم او قضى دين الميت او نفذ
 فانه ليس بمتبرع شرط الرجوع اولا والوارث كالوصى نصحه وذكر في الوصايا المتفق اذا انعق الوصى
 على اليتيم من مال نفسه مال اليتيم غائب مستطوع الا ان يشهد انه فرض عليه في ماله بانه وان طعن على
 الوصى في شيء يسأله القاضي عنه فان اتهم بتمه لم ينصحه ذلك جعل القاضي معه رجلا ثقة مأمونا يكون امرهما
 واحدا او جعل عليه مشرفا وان اتهم بتمه بتمه اخبره القاضي من الوصاية وجعل غيره وصيا له في حقه
 قال غفر الله له الخواص للقاضي ان ينصب الوصى في مواضع منها اذا كان في التركة دين ومنها اذا كانت الورثة
 صغارا ومنها اذا كان في التركة وصية خلاص لا يصح الوصى ما انفق في المصاهر بين اليتيم او اليتيم وغيره
 في ثياب الخاطبة الخطيبة والضياقا المعنادة والهدايا المعهودة في الاعياد وغيره من مال اليتيم او اليتيم
 مما هو متعارف ولو كان له منها بد اخذ ضيفا من مال الصغير لثمنه لا فارب والمجان فكلوا
 ذلك فلم يسرف وكذلك لو اخذ ضيفا من مال الصغير من الصبي ولم ينفق من الصبي وكذا العبد في اليتيم واد
 اتمه مع زوجها يسكنان فيها ليس لهما ولا اجر عليهما بتمه وصي انفق من مال اليتيم على اليتيم في تعلم العلم
 والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصى ما جودا ولو كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصى
 ان يتكلف مقدار ما يقرأ في صلوة ويتبع في توسع على الصبي في النفقة لا على وجه الاسراف ولا
 على التضييق وذلك بخلاف بقلة مال الصغير وكثرة ما اختلا حاله فينظر ماله وحاله ويقف عليه قدر ما
 يليق به ويجوز للوصى ان يكتتب عبد اليتيم استحسانا وكذا الابا كاتب عبد ولد الصغير جاز

مطلب اخدم ورثتي بخدمهم سنة

مطلب اخدم ورثتي بخدمهم سنة

الداعي الى تحرير هذا الكتاب الشري وانما به هوانه قد شهد لنقله والتحويل في محل الجرح والتعديل الوطان العدواني
من محلة الحاج فرياد بقطانية المحية وسير بن عبد الله من محلة مصطفى باس بالمحبة المنورة غيب الاستهاد المسبوق باللعوى الصلح الرعية
الصادرة عن الرجل ابراهيم على الاصل عن نفسه والوكيل عن قبل اخيه فخر الموالي ذخر الاعالي محمود علي افندي ابن بيري حلي المنورة والمأذون
بالتوكيل عنه غريب بايت وكانه عنه شهادة يوشون عبد الله ومضاد بن ابيه بكى بان الرجل المدعو شيخ جلي ابي ابيه القاسم المتوفى بمدينة
المنورة المضبوط مخلقة بيد شيخ الحرم بن عبد الله لم تشهد هذا المنور والمؤكل المولى اليه ووراثته مخيرة فيهما وانه امه وابنة الصليبية
ولانها وارثا سواهم ولا مستحق لتركه الا اياهم شهدا صحيحة شرعية مقبولة بعد رعاية شرائط القبول ثم وكل المستشهد المنور
عن نفسه وعن قبل اخيه المشا را به باذن حامل هذا الكتاب شيخ شيوخ ابن بيليا بطلب حقوقهما المنتقل اليهما بالارث الشري
وبقبضها وايضا اليها ابراهيم ويا يتوقف عليهما من الخاصة والمرافعة الى الحكم ان احيى اليها وهو قبل الوكالة المنورة والترنم باقامة
امر ما توكيلا وقبولاً صحيحة شرعية فانها حقيقة الحال ومصدوقه المقال غيب الطلب والسؤال الى جناب اعلم العلماء العظام
افضل الفضلاء النخام فمئة الحلال عن الحرام مؤيد شرعية سيد الانام القاضي يومئذ بمدينة المنورة والى كل من يصل اليه
الكتاب من الاصول من الثواب فاما مول من كرمهم العجم ولطفهم الجسيم الانعام بالقبول والعمل بالمدلول
نيلا به الثواب من الملك الوهاب جري ذكره في اليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة اربع وتسعين وتسماية

صورة النقل الشري

الداعي الى تحرير هذا الكتاب الشري وانما به هوانه قد شهد لنقله والتحويل في محل الجرح والتعديل الوطان العدواني
من محلة الحاج فرياد بقطانية المحية وسير بن عبد الله من محلة مصطفى باس بالمحبة المنورة غيب الاستهاد المسبوق باللعوى الصلح الرعية
الصادرة عن الرجل ابراهيم على الاصل عن نفسه والوكيل عن قبل اخيه فخر الموالي ذخر الاعالي محمود علي افندي ابن بيري حلي المنورة والمأذون
بالتوكيل عنه غريب بايت وكانه عنه شهادة يوشون عبد الله ومضاد بن ابيه بكى بان الرجل المدعو شيخ جلي ابي ابيه القاسم المتوفى بمدينة
المنورة المضبوط مخلقة بيد شيخ الحرم بن عبد الله لم تشهد هذا المنور والمؤكل المولى اليه ووراثته مخيرة فيهما وانه امه وابنة الصليبية
ولانها وارثا سواهم ولا مستحق لتركه الا اياهم شهدا صحيحة شرعية مقبولة بعد رعاية شرائط القبول ثم وكل المستشهد المنور
عن نفسه وعن قبل اخيه المشا را به باذن حامل هذا الكتاب شيخ شيوخ ابن بيليا بطلب حقوقهما المنتقل اليهما بالارث الشري
وبقبضها وايضا اليها ابراهيم ويا يتوقف عليهما من الخاصة والمرافعة الى الحكم ان احيى اليها وهو قبل الوكالة المنورة والترنم باقامة
امر ما توكيلا وقبولاً صحيحة شرعية فانها حقيقة الحال ومصدوقه المقال غيب الطلب والسؤال الى جناب اعلم العلماء العظام
افضل الفضلاء النخام فمئة الحلال عن الحرام مؤيد شرعية سيد الانام القاضي يومئذ بمدينة المنورة والى كل من يصل اليه
الكتاب من الاصول من الثواب فاما مول من كرمهم العجم ولطفهم الجسيم الانعام بالقبول والعمل بالمدلول
نيلا به الثواب من الملك الوهاب جري ذكره في اليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة اربع وتسعين وتسماية

منهية الفقيه الى
مجالس الشريعة
الاعلى
منهية الفقيه
الى دارهم
الاعلى
منهية الفقيه
الى دارهم
الاعلى
منهية الفقيه
الى دارهم
الاعلى

الداعي الى تحرير هذا الكتاب الشري وانما به هوانه قد شهد لنقله والتحويل في محل الجرح والتعديل الوطان العدواني
من محلة الحاج فرياد بقطانية المحية وسير بن عبد الله من محلة مصطفى باس بالمحبة المنورة غيب الاستهاد المسبوق باللعوى الصلح الرعية
الصادرة عن الرجل ابراهيم على الاصل عن نفسه والوكيل عن قبل اخيه فخر الموالي ذخر الاعالي محمود علي افندي ابن بيري حلي المنورة والمأذون
بالتوكيل عنه غريب بايت وكانه عنه شهادة يوشون عبد الله ومضاد بن ابيه بكى بان الرجل المدعو شيخ جلي ابي ابيه القاسم المتوفى بمدينة
المنورة المضبوط مخلقة بيد شيخ الحرم بن عبد الله لم تشهد هذا المنور والمؤكل المولى اليه ووراثته مخيرة فيهما وانه امه وابنة الصليبية
ولانها وارثا سواهم ولا مستحق لتركه الا اياهم شهدا صحيحة شرعية مقبولة بعد رعاية شرائط القبول ثم وكل المستشهد المنور
عن نفسه وعن قبل اخيه المشا را به باذن حامل هذا الكتاب شيخ شيوخ ابن بيليا بطلب حقوقهما المنتقل اليهما بالارث الشري
وبقبضها وايضا اليها ابراهيم ويا يتوقف عليهما من الخاصة والمرافعة الى الحكم ان احيى اليها وهو قبل الوكالة المنورة والترنم باقامة
امر ما توكيلا وقبولاً صحيحة شرعية فانها حقيقة الحال ومصدوقه المقال غيب الطلب والسؤال الى جناب اعلم العلماء العظام
افضل الفضلاء النخام فمئة الحلال عن الحرام مؤيد شرعية سيد الانام القاضي يومئذ بمدينة المنورة والى كل من يصل اليه
الكتاب من الاصول من الثواب فاما مول من كرمهم العجم ولطفهم الجسيم الانعام بالقبول والعمل بالمدلول
نيلا به الثواب من الملك الوهاب جري ذكره في اليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة اربع وتسعين وتسماية

المنزل لهذه الوثيقة الموافقة للشريعة
عوض بن باري المولى بقطسط

منهية الفقيه الى
مجالس الشريعة
الاعلى
منهية الفقيه
الى دارهم
الاعلى
منهية الفقيه
الى دارهم
الاعلى
منهية الفقيه
الى دارهم
الاعلى